

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية ، وعلوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم  
تخصص تسيير المالية العمومية

عنوان الرسالة

تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الاقتصادي  
حالة الجزائر

إعداد الطالب:

شريف محمد

تحت إشراف:

د. بوسهمين أحمد

لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. بوسهمين أحمد	أستاذ محاضر	جامعة بشار	مشرفا
أ.د. بوهنة علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. فراحي بلحاج	أستاذ محاضر	جامعة بشار	ممتحنا
د. سدي علي	أستاذ محاضر	جامعة تيارت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016-2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



Université Abou Bekr Belkaid  
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر



كلية العلوم الإقتصادية، التجارية، و علوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تسيير المالية العمومية  
موسومة بـ:

تقييم الأثر الضريبي على متغيرات الأداء الإقتصادي  
\*\* حالة الجزائر \*\*

إشراف:  
د. بوسهمين أحمد

إعداد الطالب:  
شريف محمد

لجنة المناقشة:

رئيسا .....  
مشرفا و مقررا .....  
ممتحنا .....  
ممتحنا .....  
ممتحنا .....  
ممتحنا .....

السنة الجامعية: 2016-2017

## شكر و تقدير

الحمد و الثناء و الشكر لله العلي القدير على نعمه الظاهرة  
والباطنة الذي بحمده تتم الصالحات، واعترافنا بالفضل وتقديرا  
للجميل أرفق تشكراتي الخاصة والخالصة للأستاذ المشرف:  
الدكتور: بوسهمين أحمد الذي لم يبخل علي بحمده ووقته  
وارشاداته لتصويب هذا البحث، وإلى الأستاذ معلاش عبد الرزاق.  
كما أوجه شكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة الذين جهدوا في  
قراءة الأطروحة غاية في تصحيحها وتقويمها.

الاهداء

أهدي هذا العمل:

إلى والدي الكريمين

أمي العزيزة حفظها الله و أطال عمرها

أبي الكريم حفظه الله و رعاه

إلى روح جدتي

إلى إخوتي و أخواتي

والى كل الأصدقاء والزلاء خاصة الى كل من كان لي عوناً وسنداً

في انجاز هذا العمل الذي ارجو ان يكون لي لبنة في المسار

العلمي

## قائمة المحتويات

التشكرات
الاهداء
قائمة المحتويات.....XVII-I
قائمة الجداول والاشكال.....XXV-XVIII
مقدمة.....أ-ن
الجزء النظري
الفصل الأول: التطور الوظيفي لدور الدولة في الإقتصاد
تمهيد.....02.
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة.....3
1- التأصيل التاريخي لنشوء الدولة.....3
1-1- مفهوم نظرية الدولة عند جان دايان:.....3
1-2- مفهوم الدولة من منظور L. DUGUIT:.....4
1-3- مفهوم الدولة من منظور BURDEAU HAURIOU:.....5
2- الاتجاهات النظرية لتفسير نشأة للدولة.....8

## قائمة المحتويات

8	2-1-الاتجاه العقلي والطبيعي: .....
10	2-2-الاتجاه الصناعي ونظريات العقد الاجتماعي: .....
12	2-3-الاتجاه الديني والنظريات التيقراطية: .....
15	2-4-الاتجاه التاريخي ونظريات التطور: .....
16	3-الاتجاهات الواقعية لتفسير النشأة التاريخية للدولة. ....
16	3-1-الدولة واقع قوة: .....
18	3-2-الدولة واقع إعلان الدستور: .....
19	3-3-الدولة واقعة اختلاف سياسي: .....
20	4- ماهية للدولة وعناصرها .....
20	4-1 مفهوم الدولة: .....
22	4-2- عناصر الدولة: .....
28	<b>المبحث الثاني: التطور الوظيفي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي</b> .....
28	1. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الماركنتيلي ( المدرسة التجارية) .....
29	2. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الكلاسيكي (المدرسة الكلاسيكية): .....
31	3. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الكينزي (المدرسة الكينزية) .....
32	4. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر النقودي (المدرسة النقودية) .....
34	5. النشاط الاقتصادي للدولة في ظل العولمة .....
35	5-1-المفهوم والتطور التاريخي للعولمة : .....
38	5-2- وظائف الدولة في اقتصاد العولمة: .....
41	<b>المبحث الثالث: الدولة والنشاط الاقتصادي</b> .....

## قائمة المحتويات

41	1- الوظائف المنوطة بالدولة في الحياة الاقتصادية: .....
41	1-1- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع: .....
42	1-2- وضع إطار النشاط الاقتصادي: .....
43	1-3- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات: .....
43	1-4- فرض الضرائب والأعباء العامة: .....
44	1-5- إدارة النظام النقدي وتوجيه النشاط الاقتصادي: .....
44	2- أهداف و اجراءات تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي: .....
44	1-2- اهداف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .....
45	2-2- إجراءات تدخل الدولة في الاقتصاد .....
47	2-3- أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.....
58	خلاصة : .....
<b>الفصل الثاني:مدخل إلى النظرية الضريبية</b>	
60	تمهيد.....
61	المبحث الأول :تطور النظرية للضريبة في الفكر الاقتصادي.....
61	1- الضريبة في الفكر الطبيعي (الفيزيوقراط) ، الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي . .....
61	1-1- الضريبة في الفكر الفيزيوقراطي: .....
62	1-2- الضريبة في الفكر الكلاسيكي .....
63	1-2-1- الضريبة عند آدم سميث .....
63	1-2-2- الضريبة عند جون باتيست ساي : .....
64	1-2-3- الضريبة عند دافيد ريكاردو.....

## قائمة المحتويات

65	1-3-- الضريبة في الفكر النيوكلاسيكي: .....
66	2- الضريبة في الفكر الاقتصادي الحديث: .....
66	1-2 الضريبة في الفكر الكينزي: .....
67	2-2 الضريبة في الفكر النقدي: .....
69	<b>المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للضريبة.</b> .....
69	1. التأصيل المفاهيمي للإقتطاعات الضريبية: .....
69	1.1 مفهوم الضريبة: .....
71	2.1 المبادئ الأساسية لفرض الضريبة. ....
73	3.1 أهداف الضريبة. ....
74	2. تقسيمات الضرائب. ....
75	1.2 أنواع الضرائب. ....
78	2.2 تقنيات التحصيل الضريبي. ....
80	2-3- النظام الضريبي: .....
91	<b>المبحث الثالث: الغش و التهرب الضريبي</b> .....
91	1. مفاهيم حول الغش و التهرب الضريبي وتصنيفاته. ....
92	1.1 مفهوم الغش الضريبي: .....
94	2.1 مفهوم التهرب الضريبي. ....
95	3.1 تصنيفات التهرب و الغش الضريبي. ....
98	2. أسباب ظاهرة الغش و التهرب الضريبي الضريبي: .....
98	1.2 الأسباب المتعلقة بالمثلث .....



## قائمة المحتويات

101	2.2 الأسباب ذات الطابع الاقتصادي:
102	3.2 الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية
104	4.2 الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي.
108	3. طرق وأساليب الغش الضريبي:
109	1.3. الإخفاء المحاسبي:
111	2.3 الإخفاء القانوني .
113	خلاصة :
<b>الفصل الثالث: تأثير المتغير الضريبي على المؤشرات الاقتصادية الجزئية والكلية</b>	
115	تمهيد
116	<b>المبحث الأول: التأثير الضريبي على المتغيرات الاقتصادية الجزئية</b>
116	1- توزيع العبء الضريبي و المرونات
117	1-1- نظريات نقل العبء الضريبي:
117	1-1-1- نظرية فيزيوقراط:
117	1-1-2- نظرية الانتشار:
118	1-1-3- نظرية هوبسون:
118	1-1-4- النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية):
118	1-2- العبء الضريبي و المرونات (تقسيم العبء)
124	2- أثر الإقتطاع على مستوى الرفاهية
124	1-2- الإقتطاع الضريبي ورفاهية المستهلك
126	2-2- الإقتطاع الضريبي ورفاهية المنتج

## قائمة المحتويات

127	3-2- العبء الضريبي الإضافي و الاختيار الشخصي.....
129	3- أثر الإقتطاعات الضريبية المباشرة و غير المباشرة ، وتدنية العبء الضريبي.....
130	3-1- أثر الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة.....
131	3-2- أثر الإقتطاعات الضريبية المباشرة.....
131	3-3- تدنية العبء الضريبي (قانون رامزي).....
<b>133</b>	<b>المبحث الثاني: أثر الجباية على التحليل التوازني الكلي.....</b>
133	1- أثر الإقتطاعات على المتغيرات الإقتصادية الكلية.....
134	1-1- الأثر على المستوى العام للاستهلاك:.....
135	1-2- الأثر على الإنتاج والعمالة:.....
136	1-2-1- أثر الإقتطاعات على المقدرة على العمل والإدخار.....
136	1-2-2- أثر الإقتطاعات على الرغبة في العمل والإدخار.....
137	1-2-3- الأثر على تنقل عوامل الإنتاج.....
138	1-2-4- الأثر في تحقيق مستويات عالية التوظيف.....
138	1-3- أثر الإقتطاعات الضريبية على الإستثمارات و توزيع المداخيل.....
138	1-3-1- الأثر على الإستثمار.....
139	1-3-2- الأثر على توزيع المداخيل:.....
141	2- فعالية السياسة الضريبية في ظلّ نموذج IS-LM.....
141	2-1- حالة الإدخار و الإستثمار IS.....
146	2-2- دالة الطلب وعرض النقود (LM).....
148	2-3- أثر السياسة الضريبية على انتقال منحنى IS.....

## قائمة المحتويات

148	2-3-1- سياسة العجز في الميزانية: .....
149	2-3-2- سياسة توازن الميزانية: .....
150	2-4- أثر السياسة الضريبية من خلال نموذج IS-LM .....
<b>152</b>	<b>المبحث الثالث: الاقتطاعات الضريبية ضمن النماذج الاقتصادية</b> .....
152	1- الاقتطاعات الضريبية ضمن نماذج الكنزين المحدثين .....
152	1-1- نموذج سميث (W. L SMITH) ووايت (M. I WHITE): .....
153	1-1-1- نموذج الطلب الفعلي .....
155	1-1-2- نموذج القدرة الإنتاجية .....
160	1-2- الاقتطاعات الضريبية ضمن النماذج الديناميكية في المدى الطويل: (نموذج KURIHARA) .....
162	2- النماذج الكلاسيكية للجباية كمتغيرة محفزة للنمو: .....
163	2-1- نموذج كورنويل (J. CORNWAL) المرونة الدائمة للسياسة الضريبية كبديل جزئي لمرونة الأسعار: ...
163	2-1-1- البحث على معدل النمو المتوازن مستقل عن المعالم الضريبية: .....
165	2-1-2- خصائص وقيم مجال النمو المرتبط بالمعالم الضريبية: .....
167	2-2- التركيبة الضريبية في خدمة النمو الأمثل: .....
170	2-2-1- تأثير المعلمات الضريبية على النمو المتوازن: .....
170	2-2-2- البحث على تركيبة جباية مثلى: .....
172	خلاصة .....
	الجزء التطبيقي
	الفصل الرابع: تحليل مؤشرات الأداء الضريبي
175	تمهيد .....

## قائمة المحتويات

176	المبحث الأول: تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 1999-1989
176	1- تطور الجباية العادية ومكوناتها للفترة (1999-1989)
176	1-1- تطور الجباية العادية (1999-1989):
177	1-2- تطور مكونات الجباية العادية :
178	1-2-1- الاقطاعات الضريبية المباشرة :
179	1-2-2- الاقطاعات الضريبية غير المباشرة:
180	1-2-3- إقطاعات الرسم على رقم الأعمال :
181	1-2-4- الاقطاعات الجمركية :
182	1-2-5- إقطاعات حقوق الطابع والتسجيل:
183	2- تطور مؤشرات الجباية العادية.
183	2-1- العبء الضريبي:
185	2-2- العبء الضريبي الفردي بالنسبة للجباية العادية :
187	2-3- الطاقة الضريبية للجباية العادية:
189	2-4- الجهد الضريبي:
190	2-5- الضغط الضريبي الحدي للجباية العادية :
192	2-6- المرونة الدخلية للجباية العادية:
193	3- نسبة تنفيذ الجباية العادية:
196	المبحث الثاني: تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 2014-2000
196	1- تطور الجباية العادية ومكوناتها 2014-2000:
196	1-1- تطور الجباية العادية (2014-2000):

## قائمة المحتويات

197	2-1- تطور مكونات الجباية العادية: .....
198	1-2-1- الإقتطاعات الضريبية المباشرة : .....
199	2-2-1- الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة: .....
200	3-2-1- إقتطاعات الرسم على رقم الأعمال: .....
201	4-2-1- الإقتطاعات الجمركية: .....
202	5-2-1- إقتطاعات حقوق الطابع والتسجيل: .....
203	2- تطور مؤشرات الجباية العادية للفترة 2000-2014 .....
203	1-2- العبء الضريبي: .....
204	2-2- العبء الضريبي الفردي: .....
58	3-2- الطاقة الضريبية في الجزائر للفترة 2000-2014: .....
207	4-2- الجهد الضريبي: .....
208	5-2- الضغط الضريبي الحدي: .....
209	6-2- المرونة الدخلية للجباية العادية: .....
211	3- تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية للفترة (2000-2014): .....
213	المبحث الثالث: تأثير الإستراتيجيات التنموية على إيرادات الجباية العادية (1989-2014) .....
213	1- توطئة تمهيدية لمنهج تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY ANOVA ) .....
213	1-1- مفهوم تحليل التباين الأحادي: .....
213	2-1- استخدامات تحليل التباين: .....
214	3-1- شروط تطبيق تحليل التباين الأحادي: .....
214	4-1- الطريقة الإحصائية لتحليل التباين الأحادي: .....

## قائمة المحتويات

214	.....:TOTAL SUM OF SQUARES الكلية الانحرافات الكلية
217	.....المقارنات البعدية
217	.....:SCHEFÉE اختبار شيفيه
218	.....:TUKEY اختبار توكي
218	.....:LSD اختبار الفرق المعنوي الأصغر
219	..... 2014-1989 تحليل التباين لمؤشرات الجباية العادية لفترة
219	.....:تحليل التباين الخاص بالطاقة الضريبية
223	.....:تحليل التباين الخاص بالعبء الضريبي
225	..... تحليل التباين الخاص بالعبء الضريبي الفردي
226	.....:تحليل التباين الخاص بالجهد الضريبي
227	.....:تحليل التباين الخاص بالضغط الضريبي الحدي
230	.....:تحليل التباين الخاص بالمرونة الدخلية للجباية العادية
233	.....:خلاصة
<b>الفصل الخامس:تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية</b>	
235	.....تمهيد
236	.....المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات
236	.....1- الاقتصاد الجزائري في فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989)
237	.....1-1. المخطط الثلاثي الأول (1967-1989)
234	.....2-1. المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
240	.....3-1. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

## قائمة المحتويات

240	1-4. المخطط الخماسي الاول (1984-1980).....
242	1-5. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).....
243	2- الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (1989-1999).....
244	2-1. برامج التثبيت : .....
244	2-1-1: الاتفاق الاول للاستعداد الائتماني (1989/05/31-1990/05/30) .....
245	2-1-2: الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (1991/06/03-1992/03/03).....
246	2-2. برامج التعديل الهيكلي:(1994-1998) .....
248	3- الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية خلال الالفية الثالثة 2000-2015 .....
248	3-1 -برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).....
250	3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....
251	3-2-1- مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو .....
253	3-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).....
257	المبحث الثاني: تحليل متغيرات الأداء الإقتصادي الكلية .....
257	1-تحليل تطور مؤشر النمو الاقتصادي: .....
258	1-1-معدل النمو الإقتصادي: .....
259	1-2 تطور الناتج الداخلي الخام: .....
262	1-3-تطور تركيبة الناتج الداخلي الخام (1989-2014):.....
266	2-تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر: .....
267	2-1- تطور معدل البطالة في الجزائر 1989-2014: .....
270	2-2- تطور حجم العمالة .....

## قائمة المحتويات

271	3-2- مساهمة القطاعات في خلق مناصب الشغل: .....
272	3- تحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: .....
273	3-1- تطوير ميزان المدفوعات ومكوناته: .....
275	3-2- تحليل تطور رصيد الميزان التجاري .....
277	3-3- تحليل تطور تركيبة الصادرات: .....
278	4- تحليل تطور مؤشر التضخم في الجزائر: .....
279	4-1- تحليل تطورات معدلات التضخم للفترة 1989-2014 .....
281	4-2. تحليل تطورات المستوى العام للاستهلاك للفترة 1989-2014 .....
285	المبحث الثالث: إستجابة متغيرات الأداء الاقتصادي للإصلاحات الاقتصادية .....
285	1. إستجابة مؤشر النمو للإصلاحات الاقتصادية: .....
285	1.1. تحليل تباين معدل النمو خلال المخططات التنموية 1989-2014 .....
286	1-1-1- تحليل التباين الكلي لمعدل النمو .....
287	1-1-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل النمو : .....
288	1-1-3- تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات LSD : .....
289	1-2. تحليل تباين الناتج المحلي للفرد خلال المخططات التنموية 1989-2014 .....
290	1-2-1- تحليل التباين الكلي للناتج المحلي للفرد: .....
291	1-2-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية .....
292	1-2-3- تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات SCHEFFE--TUKEY -LSD .....
294	2. إستجابة مؤشر البطالة للإصلاحات الاقتصادية .....
294	1.2. تحليل تباين معدلات البطالة خلال المخططات التنموية 1989-2014 .....



## قائمة المحتويات

294	.....تحليل التباين الكلي لمعدل البطالة.....
295	.....تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل البطالة.....
296	.....تحليل المقارنات البعدية لمعدل البطالة حسب اختبارات SCHEFFE--TUKEY HSD-LSD.....
298	.....تحليل تباين حجم العمالة خلال المخططات التنموية 1989-2014.....
299	.....تحليل التباين الكلي لحجم العمالة.....
300	.....تحليل تباين التغيرات الجزئية لحجم العمالة.....
301	.....تحليل المقارنات البعدية لحجم العمالة حسب اختبارات SCHEFFE--TUKEY HSD-LSD: LSDM.....
303	.....3. إستجابة مؤشر ميزان المدفوعات للإصلاحات الإقتصادية.....
304	.....تحليل تباين رصيد ميزان المدفوعات خلال المخططات التنموية 1989-2014.....
304	.....تحليل التباين الكلي لرصيد ميزان المدفوعات:.....
305	.....تحليل تباين التغيرات الجزئية لرصيد ميزان المدفوعات.....
306	.....تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات SCHEFFE--TUKEY HSD-LSD.....
308	.....تحليل تباين رصيد الميزان التجاري خلال المخططات التنموية 1989-2014.....
308	.....تحليل التباين الكلي لميزان التجاري:.....
309	.....تحليل تباين التغيرات الجزئية لميزان التجاري.....
310	.....تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات SCHEFFE--TUKEY HSD-LSD.....
312	.....4. إستجابة مؤشر التضخم للإصلاحات الإقتصادية.....
312	.....1-4. تحليل تباين معدل التضخم خلال المخططات التنموية 1989-2014.....
313	.....تحليل التباين الكلي لمعدل التضخم.....

## قائمة المحتويات

314	..... 2-1-4 تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل التضخم
315	..... SCHEFFE--TUKEY HSD-LSD 3-1-4 تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات
316	..... 2-4 تحليل تباين المستوى العام للأسعار خلال المخططات التنموية 2014-1989
317	..... 1-2-4 تحليل التباين الكلي للمستوى العام للأسعار
318	..... 2-2-4 تحليل تباين التغيرات الجزئية للمستوى العام للأسعار:
319	..... SCHEFFE--TUKEY HSD-LSD 3-2-4 تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات
322	..... خلاصة
<b>الفصل السادس: أثر المنتج الضريبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية</b>	
324	..... تمهيد
325	..... المبحث الأول: توطئة نظرية لمنهج القياس المستخدم
325	..... 1-تعريف الاقتصاد القياسي ومنهج البحث فيه
325	..... 1-1 تعريف الاقتصاد القياسي
326	..... 2-1-2-1 نهج البحث في الاقتصاد القياسي:
328	..... 2- ملخص نظري للسلاسل الزمنية.
328	..... 1-1-2-1 اختبارات دكي فولر (DICKEY FULLER):
331	..... 2-2-2 السببية (CAUSALITÉ):
334	..... 3- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:
334	..... 1-3-1 تقديم النموذج:
335	..... 2-3-2 تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى (MCO):
335	..... 3-3-3 حساب معامل الارتباط ومعامل التحديد

## قائمة المحتويات

336	3-4- اختبارات المعنوية أو الدلالة: .....
339	3-5- اختبار فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء: .....
341	المبحث الثاني: أثر المنتج الضريبي على مؤشري النمو والبطالة .....
341	1-1- تقييم اثر الاقطاعات الضريبية على مؤشر النمو .....
341	1-1-1- تعيين النموذج وتقدير معلماته. ....
343	1-2- دراسة إستقرارية المتغيرات : .....
348	1-3- دراسة السببية بين متغيرات الدراسة : .....
350	1-4- تقدير معلمات النموذج: .....
350	1-5- التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج النمو: .....
355	1-6- اختبار شروط المربعات الصغرى العادية: .....
355	1-6-1: إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي : .....
356	1-6-2: الاستقلال الذاتي للبواقي: .....
357	1-6-3 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين) .....
358	1-6-4 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية .....
359	1-7- الانحدار التدريجي لنموذج النمو: .....
359	1-7-1: نموذج النمو بدلالة حجم العمالة والجباية النفطية .....
360	1-7-2: نموذج النمو بدلالة حجم العمالة .....
360	2- تقييم اثر الاقطاعات الضريبية على مؤشر البطالة .....
361	2-1- تعيين النموذج وتقدير معلماته. ....
363	2-2- دراسة إستقرارية المتغيرات : .....

## قائمة المحتويات

366	3-2-دراسة السببية بين متغيرات الدراسة :
368	4-2-تقدير معلمات النموذج:
368	5-2 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج البطالة:
372	6-2-اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:
373	1-6-2 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي :
374	2-6-2: الاستقلال الذاتي للبواقي:
374	3-6-2 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)
375	4-6-2 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية.....
376	7-2 الانحدار التدريجي لنموذج البطالة:
377	1-7-2: نموذج البطالة بدلالة الرسم على رقم الاعمال:
378	2-7-2: نموذج البطالة بدلالة الرسم على رقم الاعمال والحقوق الجمركية:
<b>379</b>	<b>المبحث الثالث: أثر المنتج الضريبي على مؤشري التضخم وميزان المدفوعات.....</b>
379	1- تقييم اثر الاقطاعات الضريبية على معدلات التضخم.....
379	1-1 تعيين النموذج وتقدير معلماته.....
381	1-2-دراسة استقرارية المتغيرات:
382	3-1-دراسة السببية بين متغيرات الدراسة :
384	4-1-تقدير معلمات النموذج ..
385	5-1 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج التضخم:
388	6-1-اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:
389	1-6-1 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي :

## قائمة المحتويات

390	2-6-1: الاستقلال الذاتي للبواقي: .....
390	3-6-1 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين) .....
391	4-6-1 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية .....
392	2- تقييم اثر الاقطاعات الضريبية على مؤشر ميزان المدفوعات .....
392	1-2 تعيين النموذج وتقدير معلماته. ....
393	2-2-دراسة استقرارية المتغيرات: .....
394	3-2-دراسة السببية بين متغيرات الدراسة : .....
395	4-2-تقدير معلمات النموذج: .....
395	5-2 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج ميزان المدفوعات: .....
398	6-2-اختبار شروط المربعات الصغرى العادية: .....
398	1-6-2 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي : .....
400	2-6-2: الاستقلال الذاتي للبواقي: .....
400	3-6-2 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين) .....
401	4-6-2 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية .....
403	خلاصة: .....
405	الخاتمة .....
414	المراجع .....
429	الملاحق .....

## قائمة الجداول والأشكال

76	الجدول رقم (2-1): مزايا وعيوب الضرائب المباشرة وغير المباشرة.....
85	الجدول رقم (2-2): العلاقة بين الفعالية والكفاءة.....
188	الجدول رقم (4-1): تطور الطاقة الضريبية للحماية العادية في الجزائر 1989-1999 .....
191	الجدول رقم (4-2): تطور الضغط الضريبي الحدي في الجزائر للفترة 1989-1999 .....
194	الجدول رقم (4-3): تطور نسبة تنفيذ الحماية العادية خلال الفترة 1989-1999 .....
206	الجدول رقم (4-4): تطور الطاقة الضريبية للحماية العادية للفترة (2000-2014) .....
209	الجدول رقم (4-5): تطور الضغط الضريبي الحدي للفترة 2000-2014 .....
216	الجدول رقم (4-6): تحليل التباين الأحادي.....
222	الجدول رقم (4-7): تحليل التباين الأحادي للطاقة الضريبية في الجزائر للفترة 1989-2014 .....
224	الجدول رقم (4-8): تحليل التباين الأحادي للعبء الضريبي في الجزائر للفترة 1989-2014 .....
225	الجدول رقم (4-9): تحليل التباين الأحادي للعبء الضريبي الفردي للفترة (1989-2014).....
226	الجدول رقم (4-10): تحليل التباين الأحادي للجهد الضريبي للفترة 1989-2014 .....
228	الجدول رقم (4-11): تحليل التباين الأحادي للضغط الضريبي الحدي للفترة 1989-2014 .....
229	الجدول رقم (4-12): نتائج اختبارات LSD ،SCHEFEE ،TUKEY .....
231	الجدول رقم (4-13): تحليل التباين الأحادي للمرونة الدخلية للحماية العادية في الجزائر للفترة.....
238	الجدول رقم (5-1): استثمارات المخطط الثلاثي الاول (1967-1969).....
239	الجدول رقم (5-2): استثمارات المخطط الرباعي الاول (1970-1973).....
242	الجدول رقم (5-3): استثمارات المخطط الثلاثي الاول (1980-1984).....
249	الجدول رقم (5-4): مكونات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 .....
252	الجدول رقم (5-5): توزيع البرنامج حسب كل باب.....
256	الجدول رقم (5-6): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توطيد النمو 2010-2014 .....

## قائمة الجداول والأشكال

263	الجدول رقم (5-7): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام .....
277	الجدول رقم (5-8): تحليل تطور تركيبة الصادرات 1990-2014 .....
286	الجدول رقم (5-9): تحليل التباين الاحادي لمعدلات النمو .....
287	الجدول رقم (5-10): تحليل التباينات الجزئية لاستجابة معدل النمو للمخططات التنموية .....
288	الجدول رقم (5-11): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف معدلات النمو .....
290	الجدول رقم (5-12): تحليل التباين الأحادي للناتج المحلي للفرد .....
291	الجدول رقم (5-13): تحليل التباينات الجزئية لاستجابة الناتج المحلي الفردي للمخططات التنموية .....
292	الجدول رقم (5-14): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات الناتج المحلي الفردي .....
295	الجدول رقم (5-15): تحليل التباين الاحادي لمعدلات البطالة .....
296	الجدول رقم (5-16): تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل البطالة .....
297	الجدول رقم (5-17): تحليل المقارنات البعدية لمعدل البطالة .....
299	الجدول رقم (5-18): تحليل التباين الاحادي لحجم العمالة .....
300	الجدول رقم (5-19): تحليل تباين التغيرات الجزئية لحجم العمالة .....
301	الجدول رقم (5-20): تحليل المقارنات البعدية حجم العمالة .....
304	الجدول رقم (5-21): تحليل التباين الاحادي لرصيد ميزان المدفوعات .....
305	الجدول رقم (5-22): تحليل تباين التغيرات الجزئية لرصيد ميزان المدفوعات .....
306	الجدول رقم (5-23): تحليل المقارنات البعدية لرصيد ميزان المدفوعات .....
309	الجدول رقم (5-24): تحليل التباين الأحادي لرصيد الميزان التجاري .....
310	الجدول رقم (5-25): تحليل تباين التغيرات الجزئية لرصيد الميزان التجاري .....
310	الجدول رقم (5-26): تحليل المقارنات البعدية لرصيد الميزان التجاري .....
313	الجدول رقم (5-27): تحليل التباين الاحادي لمعدل التضخم .....

## قائمة الجداول والأشكال

314	الجدول رقم (5-28): تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل التضخم.....
315	الجدول رقم (5-29): تحليل المقارنات البعدية لرصيد لمعدل التضخم.....
317	الجدول رقم (5-30): تحليل التباين الأحادي للمستوى العام للأسعار.....
319	الجدول رقم (5-31): تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل التضخم:.....
320	الجدول رقم (5-32): تحليل المقارنات البعدية لرصيد للمستوى العام للأسعار.....
344	الجدول رقم (6-1): تحديد درجة التأخير لنموذج النمو حسب معيار SCHWARZ،AKAIKE.....
345	الجدول رقم (6-2): نتائج اختبار ADF على السلسلة الزمنية LPIB.....
347	الجدول رقم (6-3): نتائج اختبار ADF على باقي متغيرات النموذج عند المستوى وفق درجة معنوية 5%.....
348	الجدول رقم (6-4): نتائج اختبار ADF على باقي متغيرات النموذج عند الفرق الأولية وفق درجة معنوية 5%.....
349	الجدول رقم (6-5): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج النمو.....
353	الجدول رقم (6-6): تحليل تباين الانحدار لنموذج النمو.....
354	الجدول رقم (6-7): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.....
356	الجدول رقم (6-8): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.....
357	الجدول رقم (6-9): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين (1)SER،(2)SER.....
359	الجدول رقم (6-10): معاملات تصخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج النمو.....
363	الجدول رقم (6-11): تحديد درجة التأخير لنموذج النمو حسب معيار SCHWARZ،AKAIKE.....
364	الجدول رقم (6-12): نتائج اختبار ADF على السلسلة الزمنية POP.....
366	الجدول رقم (6-13): نتائج اختبار ADF على المتغيرات المستقلة عند المستوى والفرق الاول عند معنوية 5%.....
367	الجدول رقم (6-14): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج البطالة.....
371	الجدول رقم (6-15): تحليل تباين الانحدار لنموذج البطالة.....
372	الجدول رقم (6-16): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.....



## قائمة الجداول والأشكال

373	الجدول رقم (6-17): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي
374	الجدول رقم (6-18): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين (1)SER، (2)SER
376	الجدول رقم (6-19): معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج البطالة
377	الجدول رقم (6-20): تحليل تباين انحدار الرسم على رقم الاعمال على معدلات البطالة
378	الجدول رقم (6-21): تحليل تباين انحدار الرسم على رقم الاعمال والحقوق الجمركية على معدلات البطالة
382	الجدول رقم (6-22): نتائج اختبار ADF على متغيرات النموذج عند المستوى والفرق الاول
383	الجدول رقم (6-23): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج التضخم
387	الجدول رقم (6-24): تحليل تباين الانحدار لنموذج التضخم
388	الجدول رقم (6-25): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر
389	الجدول رقم (6-26): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي
390	الجدول رقم (6-27): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين (1)SER، (2)SER
391	الجدول رقم (6-28): معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج التضخم
393	الجدول رقم (6-29): نتائج اختبار ADF على متغيرات النموذج عند المستوى والفرق الاول
394	الجدول رقم (6-30): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج ميزان مدفوعات
397	الجدول رقم (6-31): تحليل تباين الانحدار لنموذج ميزان المدفوعات
398	الجدول رقم (6-32): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر
399	الجدول رقم (6-33): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي
400	الجدول رقم (6-34): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين (1)SER، (2)SER
401	الجدول رقم (6-35): معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج ميزان المدفوعات

## قائمة الجداول والأشكال

82.....	الشكل رقم (01-02): هيكل النظام الضريبي المتكامل.
119.....	الشكل رقم (01-03): أثر الإقتطاع على منحى العرض و الطلب.
122.....	الشكل رقم (02-03): القسط الذي يتحمله المنتج و المستهلك.
125.....	الشكل رقم (03-03): تأثير الإقتطاع على رفاهية المستهلك.
126.....	الشكل رقم (04-03): أثر الإقتطاع الضريبي على رفاهية المنتج.
128.....	الشكل رقم (05-03) : العلاقة بين العبء الإضافي والاختيار الشخصي.
128.....	الشكل رقم (06-03) : أثر الإقتطاعات الضريبية المباشرة وغير المباشرة.
140.....	الشكل رقم (07-03) ، منحى لورنز LORENZ.
144.....	الشكل رقم (08-03): التوازن في سوق السلع و منحى (IS):.
144.....	الشكل رقم (09-03): دالة عرض النقود.....
147.....	الشكل رقم (10-03): التوازن في سوق النقود (LM).
149.....	الشكل رقم (11-03): أثر الجباية على إنتقال منحى IS.
150.....	الشكل رقم (12-03) أثر السياسة الضريبية وفق نموذج IS-LM.
158.....	الشكل رقم (13-03): أثر الضغط الضريبي على النمو.....
165.....	الشكل رقم (14-03): النمو التوازني في المدى الطويل.....
167.....	الشكل رقم (15-03): النمو بواسطة مرونة النفقات العمومية.....
176.....	الشكل رقم (01-04): تطور حصيلة إيرادات الجباية العادية ضمن حصيلة الإيرادات الضريبية 1999-1989.....
177.....	الشكل رقم (02-04): الدائرة النسبية لمكونات الجباية العادية للفترة 1999-1989.....
178.....	الشكل رقم (03-04): تطور الإقتطاعات الضريبية المباشرة للفترة 1999-1989.....
179.....	الشكل رقم (04-04): تطور الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة للفترة 1999-1989.....
180.....	الشكل رقم (05-04): تطور إقتطاعات الرسم على رقم الأعمال للفترة 1999-1989.....

## قائمة الجداول والأشكال

182.....	الشكل رقم(04-06): تطور الإقتطاعات الجمركية للفترة 1989-1999
183.....	شكل رقم(04-07): تطور إقتطاعات حقوق الطابع و التسجيل للفترة 1989-1999
184.....	شكل رقم(04-08): تطور الضغط الضريبي للجباية العادية في الجزائر للفترة 1989-1999
186.....	شكل رقم(04-09): تطور العبء الضريبي الفردي في الجزائر للفترة 1989-1999
189.....	الشكل رقم(04-10): تطور الجهد الضريبي في الجزائر للفترة 1989-1999
192.....	الشكل رقم(04-11): تطور المرونة الدخلية للجباية العادية في الجزائر للفترة 1989-1999
196.....	الشكل رقم(04-12): تطور الإيرادات الضريبية العادية ضمن حصيللة الإيرادات الضريبية 2000-2014
197.....	الشكل رقم(04-13): الدائرة النسبية لمكونات الجباية العادية في الجزائر للفترة 2000-2014
198.....	الشكل رقم(04-14): تطور الإقتطاعات الضريبية المباشرة في الجزائر للفترة 2000-2014
199.....	الشكل رقم(04-15): تطور الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة للفترة 2000-2014
200.....	الشكل رقم(04-16): تطور إقتطاعات الرسم على رقم الاعمال للفترة 2000-2014
201.....	الشكل رقم(04-17): تطور الإقتطاعات الجمركية في الجزائر للفترة 2000-2014
202.....	الشكل رقم(04-18): تطور إقتطاعات حقوق الطابع والتسجيل للفترة 2000-2014
203.....	الشكل رقم(04-19): تطور العبء الضريبي للجباية العادية للفترة 2000-2014
205.....	الشكل رقم(04-20): تطور العبء الضريبي الفردي للجباية العادية للفترة 2000-2014
207.....	الشكل رقم(04-21): تطور الجهد الضريبي في الجزائر للفترة (2000-2014)
210.....	الشكل رقم(04-22): تطور المرونة الدخلية للجباية العادية في الجزائر للفترة 2000-2014
211.....	الشكل رقم(04-23): تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية للفترة 2000-2011
223.....	الشكل رقم(04-24): الرسم الصندوقي للطاقة الضريبية في الجزائر للفترة 1989-2014
224.....	الشكل رقم(04-25): الرسم الصندوقي للعبء الضريبي في الجزائر للفترة 1989-2014
226.....	الشكل رقم(04-26): الرسم الصندوقي للعبء الضريبي الفردي في الجزائر للفترة 1989-2014

## قائمة الجداول والأشكال

227.....	الشكل رقم(04-27): الرسم الصندوقي للجهد الضريبي للفترة 1989-2014
230.....	الشكل رقم(04-28): الرسم الصندوقي للضغط الضريبي الحدي في الجزائر للفترة 1989-2014
232.....	الشكل رقم(04-29): الرسم الصندوقي للمرونة الدخلية للضرائب العادية للفترة 1989-2014
258.....	الشكل رقم (05-01): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1989-2014)
259.....	الشكل رقم (05-02): تطور الناتج الداخلي الخام مليار دج 1989-2014
261.....	الشكل رقم (05-03): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام مليار دج(1989-2014)
262.....	الشكل رقم (05-04): تركيبة الناتج الداخلي الخام مليار دج خلال الفترة (1993-2014)
264.....	الشكل رقم (05-05): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1993-2014)
266.....	الشكل رقم (05-06): نسبة الناتج الداخلي الخام وفق مجموع القطاعات للفترة 1993-2014
269.....	الشكل رقم (05-07): تطور معدل البطالة للفترة 1989-2014
270.....	الشكل رقم (05-08): تطور حجم العمالة للفترة 1989-2014
270.....	الشكل رقم (05-09): مساهمة القطاعات في خلق مناصب الشغل
274.....	الشكل رقم (05-10): تحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات ومكوناته 1992-2014
276.....	الشكل رقم (05-11): تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومكوناته 1992-2014
280.....	الشكل رقم (05-12): تحليل تطور معدلات التضخم 1989-2014
282.....	الشكل رقم (05-13): تحليل تطور الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك 1989-2014
289.....	الشكل رقم (05-14): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدلات النمو
293.....	الشكل رقم (05-15): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات الناتج المحلي للفرد
298.....	الشكل رقم (05-16): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدل البطالة
303.....	الشكل رقم (05-17): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات حجم العمالة
307.....	الشكل رقم (05-17): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدل ميزان المدفوعات

## قائمة الجداول والأشكال

312.....	الشكل رقم (05-18): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات رصيد الميزان التجاري.
316.....	الشكل رقم (05-19): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدل التضخم.
321.....	الشكل رقم (05-20): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات مستويات الأسعار.
339.....	الشكل رقم (06-01): اختبار دارين واتسون DW.....
346.....	الشكل رقم: (06-02) منحنى تطور LPIB و DLPIB.....
356.....	الشكل رقم (06-03): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج النمو.....
346.....	الشكل رقم (06-04): تجانس البواقي لنموذج النمو.....
.365.....	الشكل رقم: (06-05) منحنى تطور CH , DDCH.....
373.....	الشكل رقم (06-06): التوزيع الاحتمالي لبواقي نموذج البطالة.....
375.....	الشكل البياني رقم (06-07): تجانس البواقي لنموذج البطالة.....
389.....	الشكل البياني رقم (06-08): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج التضخم.....
391.....	الشكل البياني رقم (06-09): تجانس البواقي لنموذج التضخم.....
399.....	الشكل البياني رقم (06-10): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج ميزان المدفوعات.....
401.....	الشكل البياني رقم (06-11): تجانس البواقي لنموذج ميزان المدفوعات.....

# مقدمة

يزداد النقاش العالمي حدة من يوم لآخر بخصوص موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فشككت الاقطاعات الضريبة احد اهم الأوجه الاقتصادية للتدخل غير المباشر للحكومة، ولقد شكل موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أكثر المسائل جدلاً في علم الاقتصاد والمالية العمومية، حيث أصبح لمفهوم الدولة ودورها يتأرجح بين توسيع الدور وتقليصه حسب كل مرحلة تاريخية مر بها، وظروف بيئية ومبادئ كل مرحلة، حيث شهدت الدولة دوراً بارزاً بعد انهيار النظام الاقطاعي، تميز بالقوة بهدف حماية نفوذها وتوسعها داخليا وخارجيا، غاية في تحقيق أكبر مكسب من المعادن النفيسة من الخارج وتحقيق الفوائض في الميزان التجاري، وذلك بفرض الضرائب الجمركية على الواردات وحظر بعضها ودعم الصادرات من خلال تقديم الإعانات، إلا أنه سرعان ما تقلص دورها على تلك المشاريع التي لا يستطيع الأفراد إقامتها تزامناً مع مبدأ تعزيز الحرية الفردية في تحقيق المصالح الشخصية وإقامة المصلحة الاجتماعية، وبعد أزمة 1929 أخذ دور الدولة يتوجه نحو التدخل في النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية، متأثرة في ذلك بآراء جون مينارد كينز، والذي نادى بتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تحديد الإجراءات والسياسات الاقتصادية اللازمة لزيادة الطلب الكلي الفعال، ولتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الإستخدام الكامل، وقد نتج عن ذلك إنتشار نموذج دولة الرفاه، إذ أنيط دورها بتقديم الخدمات الأساسية (كالتهليم والصحة والتأمين... إلخ).

وتعد الضريبة ضمن مساق السياسة الاقتصادية العمومية -السياسة الضريبية- من أهم الأدوات التدخلية التي تمتلكها الدولة تفرداً غاية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عامة وأهداف المجتمع خاصة، وذلك بتسطير مجموعة من البرامج الضريبية المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة بذاتها، باستخدام كافة المصادر الضريبية الفعلية والمحتملة -الأوعية الضريبية-، غاية في إحداث جملة من الآثار

الاقتصادية والإجتماعية والسياسية المبرمجة ضمن الخطة العمومية، إضافة إلى تجنب آثار أخرى غير مرغوبة.

فتسعى الدولة من خلال الاقطاعات الضريبية الى تحقيق تنمية إقتصادية منشودة ضمن بنود الخطة العمومية، من خلال العمل على تحسين مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي، حيث تعمل على توجيه السياسة الإقتصادية وحل الأزمات والمشاكل الإقتصادية، غاية في معالجة اللاتوازنات العرضية الظرفية على المدين القصير والطويل،متخذة في ذلك أسلوب تشجيع الأنشطة الإنتاجية وبالأخص تلك الحساسة منها والحديثة، ولقد استقر الفكر الإقتصادي والمالي الحديث على أن سياسة الاقطاعات الضريبية الكفأة هي التي تساعد على إيجاد مناخ جيد للإستثمار مع ضمان تحقيق أكبر قدر من العدالة، إلى جانب توفير الموارد اللازمة للخرينة لتمويل الإنفاقات العمومية، اذن فالضريبة المثلى والفعالة هي التي تمكن من توليد زيادات في الإيرادات تتوافق مع النمو في الدخل الوطني، دون إلزامية التغيير في هيكله التركيبية للمنتوجات الضريبية من إدخال إقطاعات جديدة.

ف نجد أمن سياسة إدارة الإقطاعات الضريبية لها غاية في ارسائ المشاريع الاقتصادية الحديثة في السوق المحلية-الوطنية- والدولية عن طريق الحماية الضريبية، بإبعاد جميع أشكال المضايقات التنافسية وتعزيز الإعفاءات الإستثنائية والتخفيضات،اي أن التصور الحديث للإقطاعات الضريبية يضيف عليها بالإضافة إلى البعد المالي بعدا اقتصاديا واجتماعيا يجعل منها أداة تؤثر على السلوك الاستهلاكي والادخاري للعائلات، كما يمكن استخدامها من أجل الرفع من تنافسية المؤسسات الوطنية، ضف إلى ذلك يمكنها تصحيح إخفاقات السوق الناتجة عن نقص تخصيص الموارد وسوء في توزيع المداخل ، ومن هنا وجب على الدولة الاهتمام بسياستها الضريبية وجعلها أداة تمكن من رسم خطط التنمية الوطنية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والرفع والتحسين من مؤشرات أدائه.



ولقد شهدت الجزائر في بداية التسعينيات إصلاحات جذرية واسعة النطاق، مست بدرجة خاصة الجانب الضريبي، مستهدفة في ذلك تدراك وإصلاح ما انجر عن مخلفات الازمة النفطية 1986 والتي انخفض فيها سعر البرميل الى 13 دولار<sup>1</sup>، والعمل على الرفع وتحسين مؤشرات الإقتصاد الوطني، عن طريق زيادة معدلات النمو وإحداث توازن في الميزانية العمومية وكذا ميزان المدفوعات والتخفيف من حدة معدلات التضخم، من خلال اخلال إدارة سليمة للإقتطاعات الضريبية تسعى الى تشجيع الصادرات وجذب الاستثمارات الاجنبية، وانعاش دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية ومحاولة إصلاح القطاع العمومي، وهو الأمر الذي مكن الدولة من دور كبير في محاولة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والعمل على تحسين مؤشرات الكلية.

وبناء على ما تقدم يتضح مدار السؤال وتتضح معالم الاشكالية محل الدراسة .

### إشكالية البحث:

وتكمن اشكالية الاطروحة التي نسعى الى معالجتها في هذا البحث الى الاجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى استجابة متغيرات الأداء الاقتصادي للاقتطاعات الضريبية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسي مجموعة اسئلة فرعية توضح خارطة معالجة الدراسة يلي بيانها كاتالي:

◆ ما مدى استجابة مؤشرات الاداء الضريبي للإصلاحات الاقتصادية الوطنية؟

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2004، 297

◆ ما تأثير الاصلاحات الضريبية التي تضمنتها الاصلاحات التنموية على المؤشرات التنموية الكلية؟

◆ ما حدود تأثير الاقتطاعات الضريبية على متغيرات الاداء الاقتصادي (النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات)؟

**فرضيات البحث:** تتمثل الفرضيات محل الاختبار فيما يلي:

◆ تعتبر الاصلاحات الضريبية ضعيفة وغير مرنة لمواكبة التطورات التي مست الاقتصاد الوطني.

◆ تفتقر السياسة الضريبية على الاثر البليغ على مؤشرات الاداء الاقتصادي (النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات)، وغير كافية بمعزل عن السياسات الاخرى.

◆ تشكل الاقتطاعات الضريبية العادية اهم المنتجات الضريبية ذات التأثير الكبير على كل من معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، في حين ان للضرائب البترولية الاثر على ميزان المدفوعات والحد من تفاقم معدلات التضخم.

**3- أهمية البحث:**

تتجلى أهمية البحث في إعطاء صورة شاملة عن الاقتطاعات الضريبية ضمن مسار سياسة محكمة ، تمثل شطر هام من السياسة المالية، اذ تشكل الاقتطاعات الضريبية اهم وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتاثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتوسعى الدولة من خلالها الى تعزيز دور السياسات الاقتصادية الاخرى ومن ثم تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المنشودة والمبرجة في الخطط والاستراتيجيات العمومية ،

كما أن أهمية البحث في هذا الموضوع لم تحض بالاهتمام من طرف الباحثين، إذ لم نجد دراسات متوسعة تجمع تحليل الاثر على مختلف متغيرات الاداء ألا تلك التي تعالج واحد من المؤشرات بمعزل عن الآخر.

### أسباب اختيار الموضوع:

ان سبب اختيار الموضوع والحافز المشجع لدراسته الى ارتباطه بالواقع المعيش الاقتصادي والاجتماعي للدولة، اضافة الى اسباب اخرى يلي بيانها كالتالي:

- الميل الشخصي الى الاهتمام بسياسات الاقتصاد الكلي، ومحاولة التطلع لمدى تأثير المتغيرات الضريبية على الابعاد الاقتصادية الكلية.
- مكانة الاقطاعات الضريبية لما لها من مكانة في تعزيز قودة الخزينة العمومية، إذ اصبحت الدولة تراهن على الاقطاعات العادية كبديل لسد الاختلالات الواردة من الاقتصاد الريعي، خاصة وان هطا الاخير تعرضو يتعرض لنوبات وازمات افقد الاقتصاد توازناته الكلية والجزئية.
- غبراز دور ومكانة الاقطاعات الضريبية التي تعتبر أداة فعالة في متناول متخذي القرارات ان احسن استعمالها، فسيترتب عنها اثار ايجابية مختلفة الابعاد ، إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

### أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الى ابراز وتحقيق الاهداف التالية:

- تحديد وضبط المقاربات الفكرية والنظرية التي أسست لوجود فكرة الدولة باعتبارها، اهم ظاهرة في الحياة الاقتصادية، من خلال لفت الباحثين في الاقاصديات العمومية الى اصل

- واهمية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتي ندرت وتناثرت البحوث عنها في الدراسات التاريخية والسوسيولوجية والفلسفية.
- تبيان الاهداف التي ترمي اليها الاقطاعات الضريبة على اختلاف انواعها واشكالها واحجامها، ومن ثم مدى مكانها في تعزيز ومؤازرة ادوار السياسات العمومية الاخرى، من خلال تاثيراتها على البعدين الكلي والجزئي.
  - تحديد وتمحيص مؤشرات الاداء والضريبي، وتبسيط التحليل التفصيل على اهمية الضريبة كوسيلة للتدخل الحكومي،بالاضافة الى تحليل بعد مؤشرات الاداء الضريبي للجباية العادية باعتبارها ام منشد حكومي تصدر اهم بنود الاصلاحات الضريبية.
  - تحديد مكانة واهمية الضرائب المباشرة وغير المباشرة من خلال الاصلاحات التنموية في تصحيح الاختلالات وتحسين قوة وقدرة الاقتصاد الوطني، من خلال تحسين مؤشرات الرقمية.
  - تحديد وتدقيق اثر المنتوجات الضريبية الواسعة الانتشار على اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومقارنة اثرها باهم ادوات السياسات الاقتصادية حسب ورودها في كل نموذج.

### حدود واطار الدراسة:

- تحددت الدراسة بالنظر الفى ثلاثة جوانب:
- الجانب الموضوع: وتمثل ذل من خلال ربط اهم الاقطاعات الجبائية -الشائع- والواسعة الانتشار في الاقتصاد الجزائري، باهم مؤشرات الاداء الاقتصاد الكلي،والمشتملة على تلك المؤشرات المشار اليها بمربع كالدور.
  - الجانب الزماني:فقد تحدد البحث بأخذ سنة 1989 سنة بداية باعتبارها مرحلة انتهاء اقتصاد السوق، وبادرة للاصلاحات الاقتصادية الجذرية التي مست الاقتصاد الوطني

عامة، ومنها الاصلاحات الجبائية التي سعت للنهوض بالاقتطاعات الضريبية وجعلها موازية للتأثير والسند للسياسات الاقتصادية الاخرى، الرامية في مجملها الى تحسين الاوضاع الاقتصادية من خلال ضبط الاختلالات إعادة التوازات ، وتصحيح ما انجر من مخلفات - اقتصادية واجتماعية - عن الازمة النفطية 1986. وصولا الى سنة 2014 باعتبارها محطة انهاء المخطط الخماسي التنموي الثالث من سلسلة الاستراتيجية التنموية التي مست الاقتصاد الوطني. ومن جانب آخر الفترة التي أتاحت معطياتها الاحصائية وبياناتها الرقمية.

- الجانب المكاني: ويقتضى البحث بمحاولة تحديد وتفصيل التأثيرات التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية على المؤشرات الكلية - النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات - وذلك من خلال اسقاط فحوى الدراسات النظرية الادبية على واقع الاقتصاد الجزائري.

### المنهج المستخدم:

استنادا الى ما يرمي اليه مدلول الضبط الاصطلاحي لعنوان الاطروحة، انبتق عنه مزج طرق منهجية متعددة للاحاطة وتغطية الموضوع، بداية باستعمال المنهج الوصفي، من خلال عرض الارهاسات والبوادر التاريخية لنشأة الدولة، باعتبارها ظاهرة انجرت عنها التزامات وواجبات عمومية، وكذلك عرض التأصيل النظري والفكري لمدلول الاقتطاعات الضريبية، من خلال رصد تطورها عبر مدارس وآراء الفكر الاقتصادي، وتحديد اهدافها وانواعها، ثم بعد ذلك رصد وتجميع اثار الاقتطاعات الضريبية على الاقتصاد بشقيه الجزئي والكلية، المتناثرة في ادبيات الفكر المالي العمومي، من نظريات وآراء، وتلك الصياغات الرياضية الكمية التي تربط الاقتطاعات الضريبية بالمتغيرات الواردة والمتفاعلة في الاقتصاد الكلي.

كما تطلب استخدام المنهج التحليلي من خلال التطرق الى تحليل المؤشرات الضريبية للاقتصاد الجزائري، ومؤشرات الاقتصاد الكلي - النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات - من خلال عرض المعلومات والبيانات وتحليلها ومحاولة ايجاد تفسيرات وتبريرات للتغيرات الحاصلة عليها.

كما تم استخدام المنهج الكمي الرياضي، من خلال تقييس العلاقات الرياضية الاقتصادية، وفق اربع نماذج، تجمع الضريبة بتلك المؤشرات محل الدراسة، من خلال محاكاة نماذج رياضية مشتقة من الادبيات النظرية والدراسات السابقة، وذلك بقياس العلاقات السببية وتحديد درجات التأثير لكل من الضريبة (باختلاف انواعها) على المؤشرات الكلية.

## الدراسات السابقة:

### الدراسة الأولى:

*Hubert G. Scarlett: Tax Policy and Economic Growth in Jamaica, working paper, bank of Jamaica, November 2011*

اهتمت هذه الدراسة بتحديد اثر السياسة الضريبية بمختلف منتوجاتها على نمو اقتصاد جمايكا، من خلال رصد اثار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والضرائب على الاستهلاك، والضرائب على التجارة الخارجية، والضرائب على المداخيل والارباح، والاضرائب على الانتاج والاستغلال، وقد توصلت الدراسة الى ان لكل من الضرائب المباشرة والضرائب على الواردات ورسوم التجارة الخارجية الاخرى، اثر ايجابي وفعال على المدى البعيد في حين ان الضرائب على الارباح

والضرائب على الاستهلاك والرسوم الجمركية والضرائب على الاستهلاك لها اثار على المدى القصير والمتوسط، وتفتقر للآثر على المدى البعيد،

### الدراسة الثانية:

*Christina D. Romer and David H. Romer, The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks, American Economic Review 100 (June 2010): 763–801*

وتطرت الدراسة الى تخصيص اثر الصدمات التي تحدثها التغيرات الحاصلة في المنتوجات الضريبية، على المؤشرات الكلية، وتبين من خلال الدراسة التي اجريت على مجموعة من الدول ان للضرائب غير المباشرة أثر اكبر من ذلك الناتج عن الضرائب المباشرة، وذلك ان العبء المباشر على المكلفين الضريبيين يشعرون بالعبء، ومن جانب اخر مدى اتساع اوعية الاقتطاعات غير المباشرة وتضمنها في جميع السلع والخدمات إلا تلك المعفاة.

### الدراسة الثالثة

*Worlu, Christian N, Emeka Nkoro, Tax Revenue and Economic Development in Nigeria: A Macroeconometric Approach, Academic Journal of Interdisciplinary Studies Published by MCSEER-CEMAS-Sapienza University of Rome, November 2012*

واستهدفت هذه الدراسة رصد اثر الضرائب على نمو اقتصاد نيجيريا، للفترة (1980-2007)، وذلك من خلال تخصيص الاثر على كل من معدلات النمو والاستثمار المباشر ومؤشر التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة الى أن التخفيض في معدلات وحجم الاقتطاعات الضريبية ينشط حجم التدفقات المالية الموجهة للاستثمار والتي بدورها تعزز تحسن مؤشر النمو من خلال ارتفاع حجم

الناتج الداخلي الخام لنيجيريا، في حين ان رفع معدل الاقتطاعات يضعف القوى النشطة على المدى البعيد والتي ينجر عنها تراجع في تحسن مؤشر التنمية الاقتصادية.

#### الدراسة الرابعة:

*chaido dritsakı1, k̄aterina gialitakı, taxes and economic indicators:an empirical investigation for greece, , «spoudai», vol. 55, no 3, (2005), university of piraeus, (2005)*

واستهدفت هذه الدراسة الى ربط العلاقة بين الاقتطاعات الضريبة على الدخل وثلاثة مؤشرات تنموية اقتصادية (الناتج الاجمالي الخام، الادخار، الاستثمار) لليونان، للفترة الزمنية (1965-2002)، باستعمال علاقة رياضية قياسية لمنهج التكامل المتزامن، وتوصلت الدراسة الى ان مضاعفة حجم الاقتطاعات يضعف الناتج الاجمالي الخام، وان تخفيضها ف جوانب من الانشطة الاقتصادية التي تسحق الاولوية ضمن الخطة الاقتصادية، تساعد على تنشيط الادخار ومن ثم تحفيز الاستثمار، باعتباره العنصر الفاعل في تحريك وتنشيط المؤشرات الاقتصادية الكلية الاخرى.

#### الدراسة الخامسة:

*Markku Lehmus, Labour taxation and employment:An analysis with a macroeconomicmodel for the Finnish economy, 2012*

ولقد استهدفت الدراسة تقييم اثر الضرائب على معدلات البطالة ، من خلال دراسة تأثيرها على حجم العمالة والعوامل المباشرة على تنشيط سوق العمل، ولقد توصل الباحث الى ان استثمار الدولة في سياية تحفيز الاستثمارات الخاملة او الحديثة عن طرق تخفيض واعفاء جزء من الثروات المخصص لذلك، يساهم في مضاعفة النتائج المالية للخزينة على المدى البعيد عن تلك المحتمل تحصيلها في المدى القصير، الى جانب زيادة وتوسعة الاوعية الضريبية، اما على على مستوى البعد الكلي، فتساهم في تحفيز راسمال المال البشري، وتنشيط قوة اليد العاملة الخاملة، وتلك التي تخلت عن الدورة الاقتصادية في فترات قريبة.



## الدراسة السادسة:

بن عاتق حنان: السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، تلمسان، 2014، استهدفت هذه الدراسة الى تحديد دور السياسة الجبائية، باعتبارها عامل دفع وبعث للتنمية الاقتصادية، ووسيلة فعالة في يد السلطة من اجل القضاء على النقائص وتوجيه التشريعات المالية في خدمة النمو بالتنسيق مع السياسات الاخرى، وذلك من خلال ادراج متغيرات السياسة الجبائية ضمن نموذج النمو، وقد تم التوصل الى ان للجباية مساهمة في زيادة معدلات النمو بنسب ضئيلة، وان السياسة الجبائية لا يمكن استخدامها بفعالية من اجل استهداف وتعزيز اهداف السياسة الاقتصادية

## الدراسة السابعة:

بختاش راضية: الجباية وعلاقتها بالنمو، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2006، واستهدفت هذه الدراسة إبراز الاهمية التي تكتسيها السياسة الجبائية في الجزائر بالموازاة مع السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الميزانية، في تحقيق اهداف الاقتصاد الكليين وذلك من خلال تحديد اثر الاقتطاعات الضريبية التي تضمنها دراسة Percebois ، وقد تم التوصل الى الاقتطاعات الجبائية البترولية تهيمن على حصيلة الإيرادات الضريبية، مما أسس لضعف جدوى التحفيزات التي تضمنتها القوانين المالية والموجهة للمستثمرين، كما أن مختلف المتغيرات الضريبية المتضمنة في المعادلة السلوكية والمشكلة للنظام الجبائي لها الاثر البالغ على المتغيرات الاقتصادية الكليةن وبالاخص على دوال الاستهلاك والنتاج والاستثمار.

## محتويات الدراسة:

قصد الاجابة ان الاشكال محور الدراسة وتمحصر صحة الفرضيات من عدمها، تم تقسيم بحث الاطروحة الى جزئين (نظري، تطبيقي)، متشكلة من ستة محاور بحثية-فصول-:

**الجزء النظري:** وتضمن تاصيل نظري وفكري لموضوع الدراسة كالتالي:

**الفصل الاول:** تضمن خلفيات نظرية وفكرية حول نشأة وظهور الدولة، من خلال تحديد النظريات الفلسفية وآراء المؤرخين والمفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين، وابرار وجهات النظر المتضاربة لبروز الدولة ككيان وظاهرة سياسة تحتم عنها إلتزامات وواجبات اقتصادية واجتماعية، ومن ثم تطور دور الدور في نظريات وأدبيات الفكر الاقتصادي، ومن خلال رصد المهام المنوطة بها في كل مرحلة، يليها تحديد سبل وادروات تدخها في الحياة الاقتصادية.

**الفصل الثاني:** وتضمن الامام بالجوانب والاسس النظرية لفن الاقتطاع الضريبي، ومن خلال التعرض لنشأة وتطور الضريبة خلال الفكر الاقتصادي وتحديد ماهيتها واهدافها ، والاسس التي تبني عليها الاقتطاعات الضريبة ذات الفعالية وفق الابعاد المختلفة، ومن ثم تحديد اثارها على الكميات الاقتصادية.

**الفصل الثالث:** تم التطرق الى التحليل كمي النظري لاثر الاقتطاعات الضريبية (مباشرة وغير مباشرة) على التوازنات الاقتصادية الجزئية من خلال عرض النظريات المفسرة لتحديد وتوزيع العبء الضريبي، وعلى التوازنات الكلية برصد اثر الضريبة في ادبيات المالية العمومية على كل من المستوى العام للاستهلاك والانتاج والعمالة، والاستثمارات وتوزيع المداخل، يلي عرض فعالية

المنتوج الضريبية ضمن نموذج Is-Lm، ومن ثم عرض النماذج الكمية الرياضية التي تعرضت لتحديد اثر الاقتطاعات الضريبية كمتغيرة فاعلة في حلقة الدورة الاقتصادية.

**الجزء التطبيقي:** وتضمن اسقاط مكتسبات الجاني النظري على الاقتصاد الجزائري للفترة 1989-2014 كمايلي:

**الفصل الرابع:** تحليل تطور مكونات المنتج الضريبي ومؤشرات الاداء الضريبي، من خلال رصد وتحليل تطور بيانات المنتوجات الضريبية (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، الرسم على رقم الاعمال، الضرائب الجمركية، حقوق الطابع والتسجيل)، ومن ثم تحليل مركبات ومؤشرات الاداء الضريبي بالتطرق الى العب الضريبي لاجمالي والفردى، والعبء الضريبي الحدى والمرونية الضريبية الدخلية، وتحديد وتحليل معادلة الطاقة الضريبية للاقتصاد الوطنى، وتفصيل وتمحيص الجهد الضريبي الموكل على عاتق المكلفين والممولين الجبائين، ومن ثم تحليل تباين مؤشرات الاداء الضريبي للاستراتيجيات التنموية التي عهدها الاقتصاد الجزائري للفترة 1989-2014.

**الفصل الخامس:** تم التطرق الى تحليل تطور مؤشرات الاداء الاقتصادي(النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) وتحليل بعض المركبات الجزئية لكل مؤشر كلين بداية من خلال عرض حال للاقتصاد الوطنى بعد فترة الاستقلال الى غاية الازمة النفطية، ومن ثم تدقيق التحليل والتفصيل للمؤشرات مع بادرة الاصلاحات التنموية 1991 الى غاية 2014، بتحليل تطور المؤشرات ومحاولة تفسير الاسباب الرامية الى ذلك، وتقدير التباينات لحصيلة وحجم كل مؤشر خلال الفترات التنموية (المعتمدة في التقسيم).

**الفصل السادس:** وتضمن تحليل العلتقات الترابطية بين المنتوجات الضريبية ومؤشرات الاداء الاقتصادي، ضمن اربع نماذج رياضية قياسية، تم من خلال النموذج الاول الى قياس تأثير المتغيرات الضريبية ضمن نموذج النمو، ومن ثم قياس التغير الضريبي ضمن نموذج البطالة ، يلي قياس اثر الاقتطاعات على كل من نموذج التضخم وميزان المدفوعات، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النماذج الانحدارية.

# الجزء النظري

# الفصل الأول

التطور الوظيفي لدور

الدولة في الاقتصاد

تمهيد:

ان التطورات الاقتصادية الحادثة على الصعيد العالمي يؤثر في اقتصاديات الدول تأثيرا نسبيا ومتفاوتا من دولة لأخرى، وذلك بحجم تفاعلها وارتباطها في الاقتصاديات العالمية، ولا شك ان للدولة دورا في تخفيف الاثر وزيادته حسبما تتخذ من تدابير وسياسات وما يتوافر لديها من آليات وأدوات، فتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وإقامة وإنجاز مشاريع يعجز عنها الاشخاص ، أو يعزفون عنها، أهلها لأن تكون عوناً إقتصاديا يختلف عن غيره ، يسيطر ويدير شؤون السياسات الاقتصادية عبر مختلف الاقاليم.

وتعد ظاهرة الدولة من الظواهر التي لاقت حيزا في الفكر الاقتصادي وأبحاث المفكرين، ولقد تدرجت مهامها حسب الظروف والاموضاع الاقتصادية، ولعل ما سنتطرق اليه هو إبراز البوادر الاولية لظهور كيان "الدولة" واهم التفسيرات المنوطة بظهورها، ثم ابراز الادوار الاقتصادية التي نالتها في كتابات ونظريات الفكر الاقتصادي ومن ثم اهم الاجراءات المتخذة لتدخلها في الشؤون الإقتصادية لتحقيق بنود السياسات والخطط العمومية،

و قد تم دراسة الموضوع بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للدولة

❖ المبحث الثاني: التطور الوظيفي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي

❖ المبحث الثالث: الدولة والنشاط الاقتصادي

## المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدولة.

إن قيام الدولة هو تحقيق الأمن والرفاهية للمجتمعات، ولقد حاولت المذاهب المختلفة التوفيق بين مهام توفير الحاجات العامة للأفراد ولن يتأتى ذلك إلا بتدعيم السلطة، والرغبة في الحفاظ على حريات الأفراد وهو ما يسمى بالتوفيق بين الحرية والسلطة، وان نقطة التوازن هاته تختلف فيما بين المجتمعات هذا فضلا أن مفهوم الحرية يختلف في النظام والمذهب الاشتراكي والمذهب الاجتماعي، وعليه سنستعرض مفهوم الدولة وتطور دورها من خلال المدارس الفكرية وذكر اهم المهام المنوطة بها للتدخل في الحياة الإقتصادية، حيث ولا جدل أن دور الدولة الإقتصادي باختلاف طبيعة الدولة، ونظامها السياسي والإقتصادي ونظرا لتعقيدات وتداعيات دور الدولة الإقتصادي وما يسمح به من إضافات هامة تملئها المستجدات والتطورات السياسية والإقتصادية

## 1- التأصيل التاريخي لنشوء الدولة.

يعتبر مصطلح الدولة من المصطلحات والمفاهيم التي تضاربت حولها وجهات النظر قلم تتوصلا لمدارس الفكرية إلى تحديد مفهومه وضبطه الدقيق رغم المبادلات المتكررة، لم تتوصل غلى صياغة نظرية تحطي بالقبول.

## 1-1- مفهوم نظرية الدولة عند جان دايان:

لقد عرف الإنسان القدم نظام الدولة في إطار فكرة - المدن السياسية - في روما وأثينا ومدن الدلتا المصرية. وفي آستور وبابل وفي مدن الهند والصين القديمة.

حيث لا يمكن أن نرد ظاهرة الدولة إلى أواخر القرن الخامس عشر وعلى وجه التحديد ربطا بالمعلم الزمني - بداية عصر النهضة - حيث تكونت الممالك الحديثة في أوروبا بعد النظام الإقطاعي الذي ساد في العصور الوسطى، ولقد كانت نظم الحكم في المدن السالفة الذكر تستقر على قاعدة النظام الفردي حيث تركزت السلطة في السلطة في يد شخص واحد (Leader) يستمد إرادته وسلطته من



الوحي الإلهي او من القوة والتسلط، يملي على الرعية - الشعب - منطلق الطاعة والانضباط لأجل المصلحة العامة<sup>(1)</sup>.

ومن جانب آخر فقد عرف الإنسان نظام الدولة مع ظهور الإمبراطوريات القديمة وقد كان للدولة الإسلامية التي نشأت مع الهجرة النبوية.

إلا أن نظام الدولة المعاصرة تختلف معنويا وجوهريا، عن النظام السابق لأنها لم تعد تمتد إلى نط حكم، بل تعدته إلى الامتداد القانوني والمرجعية السلطوية والذي يصطلح عليه بـ "الدستور".

ولقد اختلف فقهاء التاريخ في تحديد نظرية الدولة خاصة في تحديد الوصف السياسي للمجتمعات البدائية (السابقة لنظام المدن والتي كانت في شكل أسر وقبائل وعشائر).

غير أن الباحثين في أصول الشرائع أكدوا أن التجمعات البدائية كانت تمثل تجمعات سياسية كاملة العناصر والاركان، حيث تمثلت قاعدة الحكم على أساس رابطة القرابة والدم<sup>(2)</sup>، كما كانت تعتمد في تنظيم علاقات أفرادها على الدين والتقاليد، فقد كان رئيس القبيلة يستمد من صفته كرئيس للديانة العائلية السلطة الكاملة على أفراد الجماعات بل حين قام نظام المدن السياسية لم يغير كثير ما كانت عليه قواعد الحكم الفردي القديم، وظلت أحكام القانون تستقي نصوصها من العرف والتقاليد والمعتقدات الدينية.

## 2-1- مفهوم الدولة من منظور L. Duguit:

يعتقد دوجي L. Duguit أن الدولة لا تعدو أن تكون مجتمعا بشريا تحكمه فكرة الاختلاف السياسي بين مجموعة أفراد تظهر فئة حاكمة تتعلق بها أمر السلطة السياسية، وفئة أخرى

<sup>1</sup> - عبد الحميد متولي : أصل نشأة الدولة، مجلة القانون الإقتصاد، العدد 18، من 1948، ص 606.

<sup>2</sup> - L. Duguit, "L'activité étatique", Paris, 1924, p. 19.

ملزمة بالطاعة والانصياع. رغم طبيعة الوسيلة التي تعتمد عليها الحاكم في التسلط الحكم، سواء كان مناط الاجتماع البشري نظام بيولوجي أو هدف اجتماعي وسواء حدث الاستقرار أم لا.

وقد اعتبر دوجي أن للمجتمعات البشرية على اختلاف أنماطها كالأسر، القبائل والعشائر صفة الدولة، بل زاد على ذلك واعتبر صفة الدولة للقبائل الرحل التي لا تستقر على إقليم معين.

فقد ذهب L. Michoud إلى أن الدولة هي ظاهرة طبيعية وتلقائية توجد حين تتوفر شروطها وتكتمل أركانها المستقرة (شعب - إقليم - سلطة) وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه الشروط والأركان قد توفرت واكتملت لطريقة قانونية أم لا كما أشار (J. Racin) إلى أن تحديد تعريف الدولة ينحصر بالنظر إلى خصائصها ولا إلى أغراضها ووظائفها، على اعتبار أنها ظاهرة اجتماعية طبيعية تقوم أساسا منذ الجماعات البدائية حتى الآن على أساس الاختلاف السياسي بين الحاكم والمحكوم<sup>(1)</sup>.

### 1-3- مفهوم الدولة من منظور Burdeau Hauriou:

لقد اشتهر عند المفكرين القدامى أنهم كانوا يميزون بوضوح بين الدولة (المدينة السياسية) وبين غيرها من المجتمعات البيولوجية والبدائية (مجتمعات الأسر والقبائل والعشائر)، فالمدينة السياسية وإن كانت نوعا من المجتمعات السياسية الطبيعية إلا أنها لا تتميز بخاصيتين أساسيتين لا تتوافر إحداها لمجتمعات الأسر والقبائل، أولاها: أن المدينة السياسية لا تنشأ لمجرد حفظ النوع، فهي ليست فقط مجتمعات للتناسل، ولكنها مجتمعات متقدمة تستهدف أهدافا اجتماعية أرقى، تتمثل في محاولة تحقيق الوجود الأفضل للنوع الإنساني، وثانيها: أن المدن السياسية وبسبب اتساعها وتشابك العلاقات

<sup>1</sup> - J. Racin : légalité et nécessité, th, paris, 1932, p22.

الاجتماعية فيها، تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها، ويعتبرها أرسطو المجتمع السياسي الوحيد الذي يتميز عما سبقه من مجتمعات في هذه الخاصية<sup>(1)</sup>.

ويشير Hauriou إلى أن الدولة ليست مجتمعا سياسيا يقوم على سلطة الحكم ولكنها مرحلة لاحقة ومتقدمة من التطور الحضاري للإنسان، فالدولة تقوم على مجموعة من الأحاسيس والروابط التي تتوافر في المجتمعات البشرية الطبيعية التي لا تقوم على غير رابطة الدم والقرباة المادية، وحين يتجاوز الإنسان مرحلة الجماعات البدائية، ويحقق الاستقرار على إقليم معين وما يتولد عنه من وحدة في المشاعر وفي المصالح وفي الأهداف تبدأ نمو بين أفراد المجتمع البشري عوامل قرابة معنوية بدلا من قرابة الدم تتصل بتشابك الغرض الاجتماعي وبامتداده ليربط بين الأجيال الحاضرة والماضية والمستقبلية<sup>(2)</sup>. عندئذ يبدأ الإنسان بالإحساس الجماعي لفكرة الصالح العام، وينتقل من مرحلة العرف والتقاليد إلى مرحلة القانون المكتوب، فتبدأ فكرة الدولة في الظهور باعتبارها مركز تجمع الصالح العام وهمزة الوصل بين الأجيال المتعاقبة وأساس تركيز السلطة السياسية والقانونية، نقطة الانطلاق في اتجاه تحرير الإنسان من علاقة الخضوع للإنسان التي هي طابع التنظيمات البدائية<sup>(3)</sup>.

ويشير G. Burdeau أن مفهوم الدولة يختلف عن مفهوم المجتمع السياسي، لكنها تمثله في مرحلة حديثة من مراحل تطور شكل السلطة والمجتمعات السياسية، أي أن السلطة السياسية في المجتمعات البدائية كانت من طبيعة بشرية، فقد كانت حقا للحاكم وامتيازاً من امتيازاته الشخصية، تظهر بظهوره وتختفي باختفائه، كما كانت واقعة تحت رحمة الصراع بين المتنافسين عليها، وهو ما أفقدها السند الشرعي، إذ لم تكن تركز على غير القوة المادية وبذلك فقدت المجتمعات البدائية كل الضمانات التي يمكن أن تعصم الزعيم المتقصر من أجل أن يستبد بقوته المادية حسب رغبته.

<sup>1</sup> - جاك دوه: نيدييه دي فاير: الدولة، ترجمة: أحمد حسين ضياء الدين، الجزائر العامة لعصور الثقافة، دط، ص 6.

<sup>2</sup> - ناصف نصار: مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ، دار الطبعة، بيروت، 1978، ص 65.

<sup>3</sup> - ناصف نصار: مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ، ترجع سابق، ص 69.

أكد Burdeau أن هذا التقدم لم يحدث فجأة ولا في تاريخ معلوم يمكن تحديده كما أنه ليس وليد إرادة الإنسان فحسب، ولكنه جاء نتيجة عدد من العوامل التاريخية والاجتماعية المتباينة التي أثرت في حياة الجماعة البشرية ثم في تشكيل السلطة السياسية<sup>(1)</sup>، إذ أنه لا يصح الوقوف في تعريف الدولة عند الحد الذي يجعلها مرادفة للمجتمع السياسي الذي يقوم على أساس (شعب، إقليم، سلطة) ولكنها هذه الأركان مجتمعة مضافة إليها شرط آخر هام هو ان يكون التنظيم السياسي في الجماعة قد تطور إلى الحد الذي يتحقق فيه الفصل بين ظاهرة السلطة وأشخاص الحكام، حيث لا يكون هؤلاء هم موضوع السلطة وأساسها، وإنما يكون موضوعها وأساسها هذا الكائن المعنوي الجديد المتميز عن الحاكم والمحكومين على السواء وهو الدولة<sup>(2)</sup>.

إن فكرة الدولة والمجتمع السياسي يختلفان تماما حيث أن المجتمع السياسي مفروض بالطبيعة ويحققه العقل، وهو أكمل المجتمعات البشرية الزمنية لأنه يتجه إلى صالح عام مشترك، وأداء العدل هو شرطه الأول، وإذا كان الإنسان جزءا من المجتمع وكانت كل نشاطاته الفردية والجماعية لحساب هذا المجتمع، فإن الدولة بدورها جزء من المجتمع ولكن هذا الجزء الذي يتحدد موضوعه في تحقيق القانون وتطوير الصالح المشترك وإدارة الشؤون العامة، وبناء عليه فالدولة ليست شخصا قانونيا، وليست تحالفا بين مجموعة أشخاص، ولكنها مجموعة من الأنظمة والأجهزة والمؤسسات التي يخلقها الإنسان، والتي تحتل بطبيعتها مهمتها مكانها في قمة المجتمع حتى تتمركز من أداء وظيفتها في تحقيق القانون<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - G. Burdeau : traite de science politique, T2, 1949, p156.

<sup>2</sup> - G. Burdeau : op cit, p 157.

<sup>3</sup> موريس دوفرجي: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1992، ص 35.

**2- الاتجاهات النظرية لتفسير نشأة للدولة.**

يعد تفسير نشأة الدولة خلافا قائما، رغم تعدد المجالات لتفسير ذلك، حيث ظهر لدى بعض الفقه السياسي محاولة تفسير نشأتها تفسيراً واقعياً حيث يرونها مجرد حادثة وظاهرة واقعية لا مجال لمحاولة تفسيرها نظرياً وقد انقسمت الاتجاهات لتفسير النشأة إلى ما يلي:

**2-1- الاتجاه العقلي والطبيعي:**

يستمد هذا الاتجاه في التفكير مصدره التاريخي في أصول الفلسفة اليونانية القديمة، فقد كانت هذه الفلسفة تؤمن بالعقل البشري أيمانا مطلقا، وتصور أن المجتمع والدولة السياسية نظام طبيعي، تنبع قوامته من العقل، حيث بين أصحاب هذا الاتجاه أنه بالتحليل العقلي أن المجتمعات البشرية ظهرت كضرورة طبيعية فرضتها حاجات الإنسان المتعددة، ولا يمكن إشباعها كاملة إلا حين يكمل الأفراد بعضهم بعضاً<sup>(1)</sup>، وبالتالي فإن المجتمع البشري لا يعدو أن يكون كائناً عضوياً فرضته الطبيعة، تساند أعضاؤه وتتعاون من أجل صيانة وتحسين حياته وضمان استقراره واستمراره، وإيجاد أوفق الوسائل الكفيلة بإشباع كافة حاجات الأفراد، وللتنسيق بين تبادل المنافع والخدمات.

وبالتالي فالدولة المثالية ليست هي الدولة في واقعها المعيش والذي يتنافس فيه الحاكم، بل التي يصورها علم السياسية بكل ما تستقر عليه مبادئه العامة من فكر سليم وإدراك صحيح، وهي التي تطابق قدر الإمكان الفكرة المطلقة عن الدولة أو نموذجها المثالي، ولكي تتحقق الدولة المثالية يتعين أن تقترب بالدولة الواقعية المعاشة من مثلها الأعلى في الطبيعة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - J. maritain : l'homme et l'état، 1953، p 9.

<sup>2</sup> - محمد خيرى عيسى: مبادئ العلوم السياسية، دار الصفا، 1959، ص ص 55 - 56.

في حين قرر آخرون من أصحاب الاتجاه أن الدولة لا تعدو أن تكون كائنا عضويا من صنع الطبيعة، يكتشفه الانسان بالعقل، بل إنها العنصر الأول الذي تفرضه الطبيعة، وما المجتمعات الجزئية التي تحتويها الدولة إلى أعضاء في ذلك الكائن العام يخضعون له، وهذه الأجزاء وإن كانت تستقل في قدراتها ووظائفها، إلا أنها لا تستطيع أن تكفي نفسها بنفسها<sup>(1)</sup>.

فقد حدد أرسطو في نظرية التطور العائلي أن عقل الرجل السياسي لا يمكن فصله عن العقل الكلي الكامن في القوانين التي تحكم الجماعة فعلا، وأنه إذا كانت فكرة الدولة تحتوي على قيمة مثالية، فإن هذه القيمة كامنة في الدولة ذاتها وفي ما هي عليه في الواقع، وانه يمكن بالاستنباط العقلي اكتشافها وتحديدها<sup>(2)</sup>. وعليه فإن تحقيق المثل الأعلى للدولة يجب أن يظل محكوماً بجانبين:

أ- أنه لا يمكن أن يتم بغير استخدام العقل، أي أن تحديد المفهوم المثالي للدولة هو دائما من عمل العقل وحده.

ب- أن هذا المفهوم المثالي للدولة الذي يصيغه العقل، يجب أن يظل مرتبطا بالواقع، لأنه يكمن فيه ويعمل من خلاله.

وبالرغم من أن الأسرة تسبق الدولة في الوجود إلا انه عند البعض منهم - أرسطو - فإن الدولة لا تزال عنده الأسبق من حيث النموذج، باعتبارها النمط الأكمل والأرقى لطبيعة الإنسان والمجال الوحيد الذي يسمح لحياة متحضرة<sup>(3)</sup>.

ولقد راجت نظرية التطور العائلي ولاقت تبسيطا، حيث أكد روادها أن الجماعات القديمة

كانت تعد كل من نفسها منحدره من أصل واحد، وكان من الصعب عليها أن تقيم الوحدة

<sup>1</sup> - محمد خير عيسى: مبادئ العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

أنظر: مورييس دوفرجي: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<sup>2</sup> - القرف أحمد عبد المنعم: رقابة الدولة على سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2008، ص 78.

<sup>3</sup> - عبد الحميد متولي: أصل نشأة الدولة، مرجع سبق ذكره 1988، ص 685.

السياسية التي تربطها على غير هذا الأساس وبهذا أكد Bodin أن الدولة ما هي إلا مجرد اتحاد عائلات ويخضع أفرادها لسلطة حاكم ذي سيادة<sup>(1)</sup>، وعليه فالدولة عندهم - رواد نظرية التطور العائلي - ما هي إلا مرحلة متقدمة ومتطورة من الأسرة وأن أساس السلطة فيها هي تاريخيا سلطة رب الأسرة وشيخ القبيلة.

ومهما كانت نظرية التطور العائلي سليمة فإنها ليست الوحيدة لمصدر نشأة الدولة ووجهت لها بذلك مجموعة انتقادات أهمها<sup>2</sup>:

- أن الأسرة ليست الخلية الاجتماعية الأولى للإنسان.
- أن الأسرة لا ترتبط بالدولة لاختلاف الهدف وطبيعة السلطة فيها.

## 2-2- الاتجاه الصناعي ونظريات العقد الاجتماعي:

نظر أصحاب نظرية العقد الاجتماعي أن الدولة لا ينظر إليها من خلال العقل ولا على أساس العقيدة وإنما اعتمادا على الإرادة، وقد بدأت أصولها على مبدأ أن الإنسان يصنع القيم بإرادته، مؤكداً في ذلك أن الدولة تجد تفسيرها في مبدأ المنفعة على التعاقد، فهي مجرد تنظيم وضعي صنعه الإنسان بقصد ترتيب صياغة على أساس المنفعة بما يوفق بين مطالبه ومطالب الغير وبين حقوقه وحقوقهم وواجباته وواجباتهم، وانتهى الفكر الجديد ليرى أن الدولة تنظيماً وضعياً من صنع إرادة الإنسان في شكل عقد أو اتفاق يعرف بالعقد الاجتماعي<sup>(3)</sup>.

وعاشت فكرة العقد الاجتماعي في العصور الوسطى، حيث فسّر المؤرخون نظام الإقطاع على أساس نوع من التعاقد يتمثل في يمين الولاء والخضوع بين الحاكم والتابعين له، مما يولد رابطة شخصية

<sup>1</sup> - عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والانظمة السياسية، الإسكندرية مصر، منشأة المعارف، 1999، ص 230.

<sup>2</sup> كريم يوسف احمد كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1987، ص 620

<sup>3</sup> - G. Burdeau : science politique، op cit، p 188.

تحمل الطرفين بالتزامات متبادلة، هي الخضوع من جانب الأفراد، والتزام الحاكم في مقابل ذلك بصيانة الأمن وحماية الأشخاص من الطرف الآخر<sup>(1)</sup>.

وقد ميز بذلك فقهاء العصور الوسطى بين العقد الاجتماعي الذي انشأ به الأفراد الحياة الجماعية وانتقلوا بمقتضاه من حياة الفطرة البدائية إلى حياة المجتمع المنظم، والثاني وهو العقد السياسي أو عقد الحكومة لتأسيس السلطة في المجتمع وفقا لشروط محددة<sup>2</sup>، ينبغي على الحاكم العمل بها، وإذا خالفها ألغى العقد وجاز الخروج على الحاكم وقد أجمع دعاة العقد الاجتماعي على حقيقة أصل الدولة إلا أنهم لم يصلوا إلى نتائج موحدة، فقد اختلفوا في تفسير العقد الاجتماعي فقد أكد Hobbes أن الحياة البدائية كانت مليئة بالحروب ولم تكن لصالح الإنسان، لذلك فكر الفرد في تخليص نفسه من شروط هذه الحياة البدائية بعقلية عن وسيلة للخروج منها، بالبحث عن الأمن والسلم، وذلك عن طريق التفاهم والاتفاق مع الآخرين، فينشأ بذلك العقد الاجتماعي باعتباره الوثيقة التي ينهي بها الأفراد حياتهم الفطرية ويكونون على أساسها مجتمعا بشريا منظما.

ومن خلال هذا المجتمع البشري تنشأ السلطة السياسية - الدولة - باتفاق حر يعقده الأفراد فيما بينهم ووفقا لمصالحهم، وأن هذا الاتفاق ينقل إلى القائد - الحاكم - الذي لم يكن طرفا فيه كل السلطة التي نزل عنها الجميع بأنفسهم وإرادتهم نزولا نهائيا<sup>(3)</sup>.

أما دعاة الديمقراطية فقد رأوا خلاف ذلك، حيث رأى Hutman أن سلطة الأفراد على أنفسهم تمثل خاصية طبيعية لا تقبل التصرف فيها ولا النزول عنها، وليس من شأن العقد الاجتماعي أن ينقلها إلى الحاكم، ولكن يفوضه فقط في ممارستها. على ان يكون محكوما في ذلك بشروط

<sup>1</sup> - L. Duguit : droit constitutionnel, T1, p 425.

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله: مبادئ علم الإقتصاد، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1999، ص 95.

<sup>3</sup> - عبد الحميد متولي: أصل نشأة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 684.



التفويض، بحيث لو أدخل بهذه الشروط حق للأفراد سحب التفويض، ووافق في ذلك جون جاك روسو بأن السيادة التي هي حق طبيعي للأفراد تقبل التصرف فيها والنزول عنها لكنها لم تنتقل بموجب العقد للحاكم، حيث لم يتضمن العقد الحاكم، ولكنها انتقلت من الأفراد منظوراً إليهم كأفراد وكمجموع يمتلك وحدة حق السيادة، بحيث تكون الإرادة العامة لهذا المجموع هي القانون واجب الإلتباع<sup>(1)</sup>.

إن نظرية العقد الاجتماعي مفادها أن يتخلى وينزل كل فرد نزولاً كلياً عن حقوقه للجماعة، وكلما كان النزول كلياً ومن غير تحفظ كلما كان الاتحاد أكمل، إذ يعطي كل واحد نفسه لكل فإنه لا يعطيها في الواقع لأحد بعينه، وتلك هي صفة الميثاق الجماعي، وعلى ذلك يحل الميثاق محل شخص كل متعاقد شخص عام هو تلك الهيئة المعنوية والجماعية التي تنشأ بالعقد وأعضاؤها مجموعون هم الشعب، ومتفرقون هم المواطنون بوصفهم مساهمون في السلطة العمومية، وبوصفهم الرعايا حين يكونون خاضعين لقانون الدولة<sup>(2)</sup>.

### 2-3- الاتجاه الديني والنظريات التيقراطية:

يرجع تضارب هذا الاتجاه إلى تحليل الدولة بناءً على المذهب الديني، ويعتقدون في ذلك أن كل الظواهر الاجتماعية السياسية والقانونية مرجعها إلى الله، وبذلك يذهبون إلى تقديس السلطة العامة باعتبارها من حقوق الله<sup>3</sup>.

فالدولة نظام قدسي فرضه الله لتحقيق الغاية في الاجتماع البشري باعتبار أن الحاكم هم خلفاء الله في الأرض، اصطفاهم ليكونوا قادة للشعوب وليعملوا على تنفيذ أوامره في أرضه، وبمنظرة

<sup>1</sup> - محمود خيرى عيسى: مبادئ العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 670.

<sup>2</sup> - محمد كامل ليلة: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، 1970، ص 65.

<sup>3</sup> كريم يوسف احمد كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1987، ص 619

أخرى فإن العامل المشترك بين جميع الدول على اختلاف أشكالها فيما يتعلق بنشأتها إنما يجب البحث في الطبيعة البشرية وفي الغريزة الاجتماعية، فغريزة الاجتماع هي التي تدفع الأفراد إلى تكوين أمة ودولة، والله هو الذي أودع في الطبيعة البشرية تلك الغريزة الاجتماعية، فالدولة هي نظام إلهي بطريقة غير مباشرة<sup>(1)</sup>.

فيعتبر أصحاب النظرية التيقراطية أن الحكام والملوك هم خلفاء الله، ووجب تسليم لهم السلطان الكلي والمطلق على جماعات الأفراد، غير أن L. Duguit يرى أن الشعب هو الذي وقع عليه اختيار المشيئة الإلهية لتنفيذ إرادتها، وبذلك فهي لا تتعارض من الديمقراطية، لكنها في هذه الحالة تكون ديمقراطية مقدسة، لأنها تكون قد نشأت بناء على إرادة الله<sup>(2)</sup>، ومن خلال هذا الاتجاه الديني يمكن التمييز بين ثلاث نظريات:

### 2-3-1- نظرية تألية الحاكم:

في مجتمع بدائي تقوم على الرهبة من الطبيعة ومن المجهول وتتحكم فيه الأساطير والمعتقدات، كان طبيعياً أن تختلط السلطة السياسية بالعقائد، فتغلب عليها خاصة القداسة، فيكون الخضوع للزعيم على أساس أنه يمثل في شخصه إرادة الآلهة، ففي مصر القديمة كان التطور السياسي في اتجاه تركيز السلطة في يد شخص واحد، وأما في العصر الفرعوني بدأت السيادة السياسية تأخذ مظهرها دينياً واضحاً، فقد كان الحاكم وكانت الرغبة تعتقد فيه أنه ينحدر من أصلاب الآلهة<sup>(3)</sup>، ثم أصبح بعد ذلك إله فوق البشر، يعبد وتقدم له القرابين.

<sup>1</sup> - عبد الحميد متولي: أصل نشأة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 607.

<sup>2</sup> - L. Duguit : Droit constitutionnel, op cit, p 428.

<sup>3</sup> - عبد الحميد متولي: أصل نشأة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 608.

## 2-3-2- نظرية الحق الإلهي المقدس:

لقد ساد في المعتقد المسيحي رفض الفكرة القائلة بأن الدين خاضع للدولة، ودعت إلى تحرير الشعوب من عبادة الحاكم، وهو ما أحدث ثورة اجتماعية وسياسية كان أول مظهر لها هو الفصل بين الإنسان والمواطن ثم بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، وإن لكل مسيحي حق الخروج على القوانين غير العدالة التي تتنافى مع المعتقد الديني، لكن هذا التعارض سرعان ما تغير شكله وفهم بذلك رجال الكنيسة على ضرورة احترام السلطة السياسية للدولة وعدم محاولة هدمها أو الخروج عليها ومحاوله، وما انتهى لهؤلاء إلى صياغة نظرية الحق الإلهي المقدس كأساس للدولة وسلطتها السياسية، وباعتبار أن الإله خلق الإنسان، وخلق كذلك السلطة لتنظيم علاقات البشر وللسلطة الإلهية وجهان: السلطة الدينية والسلطة الزمنية<sup>(1)</sup>.

## 2-3-3- نظرية التعويض الإلهي:

بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية بقيت الكنيسة مسيطرة على العالم المسيحي، وهو ما ساعد على تكيف علاقاتها بالسلطة الزمنية على أسس جديدة تسمح بإخضاعها للكنيسة، باعتبارها تمثل الشعب، وبدأت النظرة للحكام تتغير فهو باعتباره مسيحياً يجب أن يحكم الشعب المسيحي من داخل الكنيسة وفي إطار تعاليمها<sup>2</sup>، فلا هو سلطة أعلى منها ولا سلطة موازية لها، وهو ما فتح الباب لاتجاه جديد في التفكير ينظر إلى الملوك والأمراء باعتبارهم وزراء الله في الأرض، مفوضين من قبله في حكم رعاياه على مقتضى القوانين الإلهية، ولكن بموجب رضا الشعب وتحت إشراف الكنيسة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحميد متولي: أصل نشأة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 609.

<sup>2</sup> بلوطي العمري: أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة ومدى انعكاساتها على الحقوق والحريات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007، ص 17.

<sup>3</sup> - محمد طه البدوي: أمهات الأفكار السياسية الحديث، ص 105.

## 2-4-الاتجاه التاريخي ونظريات التطور:

يعتبر أصحاب نظريات التطور أن الدولة نتاج تطور، فهي ليست في الواقع سوى ظاهرة قانونية جاءت في أعقاب ظاهرة سياسية في أعقاب ظاهرة اجتماعية، وقد أخذت صورتها الحاضرة نتيجة تطور تاريخي طويل تحت تأثير عدة مؤثرات متباينة أسرية، دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وعليه فنظام الحكم الأمثل هو الأكثر ملاءمة لدرجة تطور الشعب ومستواه<sup>(1)</sup>.

وتعتبر النظرية الماركسية الأقدم تقويماً لتفسير نشأة الدولة، وقاعدتها في هذا أن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ صراع الطبقات، وأن الدول لم تنشأ منذ الأزل، فقد وجدت مجتمعات كثيرة كانت في غنى عنها، ولكن عندما بلغ التطور الاقتصادي درجة فرضت انقسام المجتمع إلى طبقات، أصبحت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً<sup>(2)</sup>.

فالدولة من منطلق التاريخ ليست سوى ظاهرة طبقية لن تنشأ إلا تحت إلحاح الحاجة لتحقيق صراع الطبقات، وعليه فإن المجتمع الأدنى لا يزال يعيش ضمن إطار المتناقضات الطبقية، فهو بحاجة إلى فكرة الدولة باعتبارها منظمة الطبقة الأقوى التي تعرض سيطرتها بواسطتها للإبقاء على ظروف انتاجها السائدة، ولتضمن بقاء الطبقات المقهورة، وهو ما يدلى إلى فكرة أن الدولة هي المثل الرسمي للمجتمع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد طه البدوي: مرجع نفسه، ص 106.

<sup>2</sup> - طعمة الجرف: نظرية الدولة: الانظمة السياسية ونظم الحكم، دار النهضة، 1978، ص 60.

<sup>3</sup> عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دورالدولة في الإقتصاد .

المختلط، القاهرة، 2009، ص 6

**3- الاتجاهات الواقعية لتفسير النشأة التاريخية للدولة.**

يستمد أصحاب هذا الاتجاه نظريتهم لنشأة الدولة في قرائن واقعية أسست لظهور الدولة، على خلاف مع ساقه أصحاب الفكر النظري، وينطوي ضمن هذا الاتجاه ثلاثة رؤى أولها: الدولة نتاج واقعة قوة أي انتصار في حرب، والثاني أن الدولة توجد من دافعة إعلان الدستور، والثالث هو أن الدولة نتاج واقع اختلاف سياسي<sup>1</sup>.

**3-1- الدولة واقع قوة:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن نشأة الدولة تكمن أساسا في القوة والعنف، وهي أدوات لفرض إرادة المنتصر في الحرب، فالدولة هي صنع قانون الأقوى، فالحياة الإنسانية الأولى كان يحكمها نظام الأسرة بكل منا ينطوي عليه من سيطرة قانون الإغارة والحروب والقتال بين الأسر المختلفة، فتنضم الأسر المغلوبة للمنتصرة، ويفرض عليها مجموعة أوامر، وهكذا تنشأ أول عناصر التضامن الاجتماعي<sup>(2)</sup>.

فالدولة مجرد واقعة أو حادث محدد، هو الصراع بين الجماعات البشرية المختلفة، ولا مكان فيها للتكييف القانوني ولا غيره، غير أن هذه النظرية بالرغم من أنها سلمت من نقد المؤرخين ولاقت إقبالا لديهم، إلا أنها لم تلقى قبولا لدى القانونيين.

إن صراع الجماعات والانتصار في الحروب يشكل جزءا هاما من تسلسل الأحداث التي تنشئ الدولة، لأنه من الطبيعي أن تكون الدولة قد سبقها في أرض الواقع عملية تجمهر بين من لهم الأمر ومن عليهم الطاعة، وتركز هذه النظرية على عملية التنظيم داخل الدولة.

<sup>1</sup> GILLES champagne :l'essentiel du droit constitutionnel،paris،2001،p16.

<sup>2</sup> - طعمة الجرف: نظرية الدولة،مرجع سبق ذكره، ص 61.

ولقد أكد بلنتشي الإيطالي أن أقدم القوانين التي يخضع لها العالم هو قانون الأقوى وسيطرته على الضعيف<sup>(1)</sup>، ويرى أونبهامر الألماني أن الدولة نظام اجتماعي فرضه غالب على مغلوب.

رغم أن كل حوادث التاريخ جاءت شاهدا على صحة نظرية القوة، إلا أنه لازالت هذه النظرية عاجزة أن تفسر نشأة كل الدول، وذلك سبب أنها تعتمد على ظروف خارجية لازمت نشأة بعض الدول، وعليه فالتفسير الصحيح لنشأة الدولة هو ما يمكن أن يطبق على كل الدول وهو ما يعتمد على مناقشة الشروط والعناصر والأركان التي تقوم الدولة بمجرد توافرها، بغض النظر عن الظروف الخارجية المساعدة في تكوين الشروط والأركان والعناصر<sup>(2)</sup>.

ومن الانتقادات الأخرى الموجهة لعدم الصحة المطلقة لنظرية القوة هو أن هناك بعض الانتصارات لم تحقق دولا، ومن جهة أخرى فإن هذه النظرية تقوم على كثير من المغالاة، لأن وجود الدولة لمجرد أن أقلية قوية انتصرت على أكثرية وهزمتها، يجعل من الصعب التسليم بالأفكار المسلمة في الدولة الحديثة<sup>(3)</sup>.

ومن جهة أخرى فإن نظرية النزاع والانتصار بالقوة فيه، لن تستطيع حل المشكلة الكبرى التي تشغل نظرية الدولة الحديثة، ألا وهي مشكلة علاقات الدولة بالقانون، بل لعلها تقيم عقبة لا يمكن تخطيتها في مواجهة كل محاولات إخضاع الدولة للقانون، وهو ما جعلها نظرية مرفوضة لدى رجال القانون<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحميد متولي: أصل نشأة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 684.

<sup>2</sup> - جلال أحمد أمين: التخطيط المركزي، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1967، ص 83.

<sup>3</sup> - طاهر الجنابي: علم المالية العاشر والتشريع المالي، جامعة بغداد، ص 65 - 67.

<sup>4</sup> - طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سبق ذكره، ص 65 - 67.

## 3-2-الدولة واقع إعلان الدستور:

يعتبر فقهاء القانون ويتفقون على وجهة نظر تقريبية في تفسير نشأة الدولة، حيث رأى كاري دي مليرج، أن القانون لا يوجد خارج الدولة أو سابقا عليها، فهو إدارة السلطة العامة الملزمة لكل الخاضعين لها، وعليه فمن غير المعقول أن يتم تفسير نشأة الدولة بالرجوع إلى فكرة القانون، فهي واقعة سابقة على القانون ولا تقبل الوصف والتكييف القانوني، ويرى كاري دي مليرج أن العناصر المؤثرة والمساعدة لنشوء الدولة تكمن في الانصهار أو التكامل بين الجماعة من خلال تشكيل وحدة متكاملة، وبذلك تتحول من مجرد جماعة إلى دولة منذ لحظة إعلان الدستور وواقعة إعلان الدستور ذاته<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى يرى هانس أكلسن أن الدولة هي مجموعة القواعد المكونة للنظام القانوني، التي تتصاعد في ترتيب هيكلي هرمي، فتجد مصدرها النهائي في قاعدة عليا كلية، وأن هذه القاعدة العليا والكلية هي التي تنشئ الدولة وتوجدتها<sup>(2)</sup>.

غير أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات التي لاذتها، باعتبار أن الدستور ما هو إلا مجرد واقعة كغيره من الوقائع، فهو ليس بالوازع الأساسي والرئيسي الذي يمكن الاعتماد عليه دون غيره في الاستناد لنشأة الدولة، باعتباره سنداً غير كافي للتعبير عن سلطة الدولة وممارسة هذه السلطة، لأن إنشاء الأعضاء والأجهزة الإدارية ليس محض صنع الدستور، لأن الأعضاء القادرين على التعبير عن السلطة موجودين في الجماعة القومية قبل وضع الدستور وإصداره.

<sup>1</sup> -G.Burdeau :science politique,T2,op-cit,p29

<sup>2</sup> - طاهر الجنابي: علم المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 68 - 69.

## 3-3-الدولة واقعة اختلاف سياسي:

يرى Duguit أن نشأة الدولة مجرد واقعة، في أصلها وفي كل مرحلة فالدولة حسبه توجد في كل مرة لوجود اختلاف سياسي بين الجماعات بغض النظر عن شكل هذا الاختلاف، فهي واقعة تاريخية تتحول بها الجماعة البشرية القليلة أو أكثر المستقرة أو غير المستقرة إلى دولة<sup>1</sup>، وهذا الطرح لـ Duguit يماثل من حيث الوجهة مدرسة النزاع لكن ليس من جهة القوة المرتبطة بالصراعات الحربية الحديثة، وإنما لقوى أخرى قد تكون معنوية أو دينية أو اقتصادية أو مادية، كما قد تؤدي القوة المادية إلى إنضمام مقبول من المحكومين تحت تأثير الهدف الاجتماعي الذي تسعى إليه، لهذا فالدولة دائما هي سلطة قهر تملكها مجموعة أفراد في مواجهة مجموعة أخرى، وتبقى بذلك ظاهرة قوة مهما تكن التغيرات التي تصيبها في الحكم أو في اختبار الحاكم.

فالدولة إختلاف سياسي يرتكز على القوة، وإن كانت سيطرة الحاكم ليست تعسفية باستمرار، وإنما توجد دولة القانون من عدمه لمدى التزام الحاكم بالقانون<sup>(2)</sup>، وبهذا فالدولة تبقى مجرد واقعة لا يمكن الحديث عن صفتها القانونية إلا على أساس تحديد الموقع الدستوري للحكام، كما لا يمكن تحديد صفاتها الاقتصادية إلا على أساس تحديد الأهداف المتبناة من قبلها، وعليه فلا فرق بين سلطة الزعيم في القبيلة وسلطة رئيس الحكومة العصرية وإن كانت ثمة فرق في الدرجة والهدف<sup>(3)</sup>.

غير أن هذه النظرية تعرضت هي الأخرى للانتقادات، ولعل من أهم ما أثير حولها أن كل خلاف سياسي لا ينشئ دولة حتما، وهذه النظرية تعارض الفكر التقليدي الذي يرى أن الدولة مزيج بين الأمة والإقليم والحكومة، وترى أن الدولة لا تتمزج بالعناصر السالفة ولا بوحدة منها، لأن أساس

<sup>1</sup> GILLES champagne :l'essentiel du droit constitutionnel،op-cit،p17.

<sup>2</sup> -L. Duguit : Droit constitutionnel، op cit، p 428.

<sup>3</sup> - جلال احمد امين:التخطيط المركزي ، مرجع سبق ذكره،ص 87-89



الدولة هو السلطة وفي غيابها لا تنشئ الدولة، وحسب L. Duguit فإن وجود الدولة يتطلب أن تعلق قوة القهر على قوة المقاومة<sup>(1)</sup>.

#### 4- ماهية للدولة وعناصرها

لقد تضاربت الافكار والرؤى في تحديد مفهوم الدولة وضبطها اصطلاحيا ، مما جعل مجموعة من الاصطلاحات الاخرى تقاربها في المعنى ، وهو ما يستدعي تتسلسط الضؤء على تحديد التعريف الواردة بأنها، والتفرقة بينها وبين المصالحات التي تقاربها ترافيا في المعنى ، وحتى تقوم الدولة باعتبارها منظمة اجتماعية وسياسية لا بد أن تتوفر على ثلاث أركان هامة هي: الشعب الإقليم والتنظيم السياسي<sup>2</sup>.

#### 4-1 مفهوم الدولة:

إن مفهوم الدولة واسع النطاق يختلف باختلاف وجهات النظر ولفهم هذا المفهوم يجب أولا التفرقة بين هذه المفردات<sup>3</sup>:

#### 4-1-1- المجتمع:

هو مجموعة إنسانية تعيش في إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل، فالجتمع لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدد موقف كل منهم إتجاه الآخر.

<sup>1</sup> - op cit، L. Duguit : Droit constitutionnel - p 428.

<sup>2</sup> R.SCOTT fosler :the new economic role of american state،oxford university press،1991؛p24

<sup>3</sup> - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006.ص:36

## 4-1-2-الحكومة :

فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

## 4-1-3-الدولة:

هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو التنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة متضمنا تركيب الدولة ووظائفها.

والدولة مصطلح سياسي له عدة معاني فمنهم من يعرف الدولة على أنها:

" ناتج إجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة"<sup>1</sup>

فحسب هذا التعريف فالدولة هي وليدت المجتمع ناتجة من ظاهرة تحول إلى النظام السياسي محكم.

فمنهم من يعرفها على أنها "هي هيئة حكومية تحكم تنظيم وطن في إطار تشريعي وهي محدودة بحدود"<sup>2</sup>

وحسب هذا التعريف فالدولة هي عبارة من وطن له هيئة حكومية تحكمه وفقا لتشريعات تنظيمية في إطار حدوده.

<sup>1</sup> - دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص.36

<sup>2</sup> - صالح صالح: دور الدولة في الحياة الاقتصادية، الملتقى الدولي الاول حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدول، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004.

ومنهم من يرى الدولة أنها هي: " أمة لها شعب وإقليم خاص بها كما ان معنى الدولة يمثل أيضا مجموعة السلطات العمومية ".

وفقا لهذا التعريف فالدولة هي الأمة بما فيها شعبا وإقليما وهي السلطات العمومية التي تنظمها.

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نقدم التعريف التالي للدولة: " هي عبارة عن وطن له حدود جغرافية تعنيه وتمثل شعبة وإقليمه في شكل سلطات حكومية وفقا لتشريعات تنظيمية.

#### 4-2- عناصر الدولة:

يلزم لقيام الدولة باعتبارها منظمة اجتماعية وسياسية أن تتوفر على ثلاث أركان هامة هي: الشعب الإقليم والتنظيم السياسي.

#### 4-2-1- الشعب:

إن الدولة ليست سوى صورة خاصة من المجتمعات البشرية لا يمكن أن تقوم من غير شعب، أي من غير عديد كثيرا وقليل من الأفراد، هم رعيته الخاضعين لسلطتها والمتمتعين بجنسيتها، فالشعب هو اللبنة الأساسية للدولة، ووجوده يعتبر واقعة طبيعية وتلقائية تنشأ خارج الدولة وسابقة عليها، وأنه هو الذي يفرض وجود الدولة<sup>(1)</sup>.

لكن أهم ما أكثر حوله الخلاف هو طريقة وجود شعب الدولة، وعليه يمكن التمييز بين رأيين في هذا الاتجاه.

**الأول:** يذهب أصحاب هذا الرأي إلى تصوير أن المجتمع البشري ظاهرة اجتماعية طبيعية وتلقائية تنشأ بالطبيعة، والأفراد هم مكوناته، وقد رأى الفلاسفة الأولون أن الإنسان يندفع بالطبيعة إلى حياة

<sup>1</sup> - عثمان خليل عثمان وآخرون، القانون الدستوري، 1978، صص 10-13.

الجماعة لأنه لا يستطيع أن يكفي نفسه بنفسه بسبب تنوع حاجاته وتشعبها، فهو في حاجة إلى الآخرين من بني جنسه ليتبادل معهم الخدمات والمنافع على أساس تقسيم العمل والتخصص الوظيفي<sup>(1)</sup>.

ولقد وجدت هذه الأفكار صداها لدى الكثير من علماء الاجتماع والسياسة، حيث أكد برجسون أن الإنسان مركب من الغرائز، فهو يشعر في أعماقه بالذاتية والأنانية الفردية، فهو يحمل بذلك الغريزة الاجتماعية التي تدفع به إلى الجماعية، معتقداً في الترابط الاجتماعي الذي يحقق له الأمن والرخاء والنمو، وعليه فالإنسان كائن اجتماعي بالطبيعة وأن الجماعات البشرية والشعوب والأمم تمثل هي الأخرى ظواهر اجتماعية طبيعية تنشأ خارج إرادة الأفراد<sup>(2)</sup>.

**الثاني:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمعات البشرية ليست سوى ظواهر اجتماعية صناعية أرادها الإنسان وصاعها على عينه وباختياره لخدمة متطلبات حياته صيانة الحاضرة والمستقبلية، واعتقد بهذا رواد مدرسة العقد الاجتماعي على اختلاف أزمتهم واتجاهاتهم سواء في العصور الوسطى أو العصور الحديثة.

ورغم كل هذا إلا أن الإشكال العالق هو معرفة الإنس التي يجري عليها توزيع هذه الجماعات والشعوب والأمم على الأقاليم والدول المختلفة، لكن بالاستقراء التاريخ يمكن القول بأن التوزيع يجري بفعل الحروب والغزو العسكري في صورة احتلال أو ضم أو زرع بشر بالقوة مكان بشر آخرين يتعرضون للإبادة والإفناء، وبالتالي أصبح توزيع جماعات البشر والشعوب والأمم بين مختلف الأقاليم

<sup>1</sup> - أحمد محمد مصطفى نضير، دور الدولة إزاء الاستثمار، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2009، ص ص 48-51.

<sup>2</sup> - عثمان خليل عثمان وآخرون، القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-14.

والدول يتمثل في عمل فوقي من أعمال سلطة أعلى، وأن حدوث هذه الأقاليم والدول غالبا ما تقف عند النقطة التي لا يمكن تخطيها<sup>(1)</sup>.

#### 4-2-1-1- الشعب والأمة:

بوجود اختلاف فكري اصطلاحي بين مفهومي الشعب والأمة فهذه الأخيرة حقيقة اجتماعية مفادها أن مجموعة من الأفراد قد تم انصهارهم واتحادهم تحت تأثير عوامل متعددة أنشئت منها جماعة ممتازة عن غيرها في الجماعات القومية الأخرى، لها ذاتيتها وتاريخها وأهدافها وتجتمع بين أفرادها في علاقات متكاملة تؤكد أواصر القرابي والمحابة، والالتزام بحماية الرباط القومي وتنمية، فهي ليست أكثر من ظاهرة اجتماعية منشؤها المشاركة المتبادلة بين مجموعة الأفراد في خصائص محددة، بغض النظر تماما عن دور الإدارة في صنع الخصائص القومية<sup>(2)</sup>.

يرى بعض المفكرين أن العناصر الطبيعية لها علاقة أساسية وسبب مباشرة في ربط الأفراد ببعضهم، فالانحدار في أصلاب جنس بشري واحد واستعمال لغة واحدة يمثل أقوى روابط القرابة التي يمكن أن تقوم بين مجموعة الأفراد، وبذلك تم تعرف الأمة على أنها جماعة مستقرة من الناس على إقليم جغرافي بينهم الرغبة المشتركة في العيش<sup>(3)</sup>.

غير أن مجموعة أخرى من المفكرين يرون أن العناصر المعنوية بكل ما يدخل فيها من وحدة في العقائد والعادات ووحدة في الإحساس والشعور والشعوب ووحدة في التاريخ والمصير ووحدة في الفكر والثقافة لها دافع تكوين الأمة، ويؤكدون أن الشعور القومي لا يمكن أن تحقيق في صورته الكاملة ما لم تقم بين أفراد المجتمع الواحد علاقة قرابة معنوية<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد محمد مصطفى نضير: دور الدولة إزاء الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> - محمد كامل ليلة: النظم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 102-104.

<sup>3</sup> R.SCOTT fosler :the new economic role of american state:ibid;p38

<sup>4</sup> - عثمان خليل عثمان وآخرون، القانون الدستوري، مرجع سبق ذكره، ص 15.

ومما سبق يمكن حصر مفهوم الأمة على أنها جماعة بشرية أكثر تركيباً وتعتقداً من التجمعات العائلية وأنها لا تقوم فقط على أساس الترتيب البيولوجي الذي يرتبط بالميلاد والدم والأصل البشري ولكنها ترتيب أخلاقي واجتماعي يرتبط بنمط حياتي معين وللمجموعة مشتركة من الأحاسيس النابعة عن وحدة الأصل ووحدة البيئة ووحدة التاريخ.

#### 4-2-1-2- الأمة والدولة:

هناك اختلاف جوهري بين مفهوم الدولة والأمة إن كانت هناك بعض الملاحظات في تحديد المفهومين، فإذا كانت الأمة كالدولة تستقر على أرض وتمتلك بعض الحقوق فالأرض ليست لممارسة السلطة كما هو الشأن بالنسبة للدولة، ولكنها مجرد مجال للحياة فقط، وإن كانت لها حقوق فهي ليست حقاً مجرداً في السيادة بما يعنيه من سلطة الأمر والنهي التي لا تقاوم، ولكنها مجموعة حقوق الأفراد المكونين للأمة من المشاركة في قيم مشتركة مستمدة من الرصيد القومي المورثي، وعليه فالأمة ليست مجتمعاً سياسياً وليس لها أي تنظيم قانوني إلا إذا حققت استقلالها القومي في الشكل دولة قومية<sup>(1)</sup>.

لقد شاع في الفقه الفرنسي الخلط بين الأمة والدولة، حيث جعلوا من إرادة العيش معاً أساساً للأمة والدولة على السواء ومصدر هذا التفكير ما حملته الثورة الفرنسية سنة 789 من تصور للعقد الاجتماعي باعتبار أساساً لنشأة الدولة والأمة، ومنه استقر الفقه الفرنسي على أن الدولة ما هي إلا التشخيص القانوني للأمة، حيث ذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى تعريف الدولة على أنها تختلط بفكرة الحكومة وتختلط بفكرة الأمة ذات السيادة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - J. Maritain، L'homme et l'état، J. Maritain، 1953، p08.

<sup>2</sup> - J. Dabin، OP-CIT، J. Dabin : l'état et la Politique، p36.

## 4-2-2- الإقليم:

لقد ذهب L. Duguit إلى أن الشرط الوحيد لوجود الدولة هو وجود السلطة السياسية بين أفراد المجتمع الواحدة، بحيث تصبح فئة حاكمة وأخرى محكومة، فإذا ما تحقق ذلك قامت الدولة بعض النظر عن وجود الإقليم أو عدم وجوده، لكن رأي L. Duguit بقي مرجوحا حيث ذهب الأغلبية إلى أن الأقاليم شرطا لوجود الدولة<sup>(1)</sup>، بل يعتبر العنصر القاعدي الذي تنشأ وتستقر عليه وذلك لسببين:

**الأول:** هو أن الدولة هي مجموعة من الأفراد تعيش معا عيشة مستقرة ودائمة، ولن يتحقق الاستقرار والدوام بغير توفير الإقليم باعتباره رقعة الأرض التي اختارتها المجموعة يتعاقب أجيالها، وكذلك عنصر الإقليم يوفر الدوام والاستقرار ويساعد أيضا تدريجيا على نمو الضمير الجماعي الذي يجمع الأفراد وحوله مما ساهم في تطوير الجماعة البشرية ويساعد على الانتقال بها من مرحلة الجماعات البيولوجية الطبيعية إلى مرحلة المجتمعات المنظمة، وبالتالي الأقاليم يساهم في فتح ظاهرة السلطة السياسية.

**الثاني:** إن فكرة الدولة مفهومها التقليدي تفرض بذاتها فكرة الأقاليم باعتبارها في نهاية الامر مؤسسة إقليمية طالما أن الجماعة لم تدخل في مجال الدولة العالمية، وطالما كانت تحتوي الإنسان ليس في جانب الروح فقط بل في جانب الجسد ومتطلبات الحياة، وبالتالي فالإنسان يجسده يحتاج إلى إقليم يستقر فيه<sup>(2)</sup>.

ونظرا لما للإقليم من أهمية كبرى في وجود الدولة، ذهب البعض إلى ربط الدولة كليا بالإقليم، حيث اعتبروا ان الدولة ليست سوى الترجمة القانونية لفكرة الوطن إذ تتخلص فيها جميع الحقوق

<sup>1</sup> - L. Duguit : droit constitutionnel : OP-CIT ، p 448.

<sup>2</sup> - محمد خير عيسى: مبادئ العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 181 - 183.

والواجبات التي تتصل بالوطن، وأكدوا أيضا أن الدولة لا تنشأ إلا إذا استقر السكان وتركوا التنقل والترحال<sup>(1)</sup>.

#### 4-2-3- السلطة السياسية:

لقد أقر كاري دي ملبرج أن الدولة هي تجمع بشري يتميز عن غيره من المجتمعات في أي مجتمع عمومي يعلو كل المجتمعات البشرية الخاصة بالشركات والنقابات والجمعيات وتعلو أيضا المجتمعات العامة الأخرى كالمؤسسات العامة والوحدات الإدارية الإقليمية التي تقوم في داخل الدولة ذاتها، شريطة أن يتوافر لها عنصر التنظيم السياسي<sup>(2)</sup>.

إن هذا التنظيم السياسي يعني في الأساس ضرورة وجود سلطة سياسته تؤدي وظائف الدولة الداخلية والخارجية وتكون مسؤولة أمام الجماعات الأخرى عن كافة الشؤون التي تتعلق بالإقليم والشعب ذلك أن الطابع الرئيسي الذي يميز الدولة الحديثة عن الوحدات السياسية التي كانت موجودة في أوروبا في العصور الوسطى قبل حركة الإصلاح الديني وعصر النهضة هو تجميع السلطات في يد حكومة واحدة تملك من الوسائل المادية والقانونية ما يمكنها من السيطرة التامة على الإقليم دون منازعة من أي سلطة أخرى<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عثمان خليل عثمان وآخرون، القانون الدستوري، ص 09.

<sup>2</sup> - Carré de Malberg : Théorie générale de l'état، T1، p2.

<sup>3</sup> STEPHANIE GAUDRON: La conception de l'Etat dans les théories de l'Economie Politique Internationale، document de travail، N° 02-2003، paris13، p3.



## المبحث الثاني: التطور الوظيفي لدور الدولة في الفكر الاقتصادي

يعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من بين القضايا التي لاقت حيزاً في الفكر الاقتصادي ، فقد لاقت وظائفها جدلاً عند المفكرين الاقتصاديين بسبب الظروف التاريخية وحقائق المرحلة ومستوى تطور النظم الاقتصادية، وستم التطرق الى الدور الوظيفي للدولة من خلال النظريات الاقتصادية التي تعرضت لذلك.

## 1. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الماركسي ( المدرسة التجارية)

يعد ظهور الدولة بمعناها الحديث من أهم التطورات في الساحة الأوروبية خلال القرن السادس والسابع عشر، والتي نشأت على أنقاض سلطة الأمراء الاقطاعيين، وأصبح من واجبها (أي السلطة المركزية) مهمة الدفاع والأمن مع المهام الأخرى ذات الصلة بسيادة الدولة، وامتد هذا التحول على الصعيد الاقتصادي، اذ اقترن بتدفق الثروات المعدنية والزراعية من العالم الجديد إلى أوروبا، وبذلك تغيرت النظرة إلى التجارة التي كانت في ظل النظام الاقطاعي تحتل نظرة دونية من سلم النشاط الاقتصادي لتصبح مع التجاريين (المركتيليين) محور النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>، وتؤكد أفكار المدرسة التجارية على الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي لا يمكن أن تتم عن طريق جهود الأفراد، بل يتطلب الأمر تدخل الدولة وشرافها بتنسيق هذه الجهود لضمان مصالح الدولة العليا، وتحقيق أمن المجتمع، فاهتمت الدولة في هذه المرحلة في محاربة البطالة وتوليد فرص عمل لأفراد المجتمع، وبذلك يكون النظام الاقتصادي جزءاً من كل، يتفاعل مع النظام السياسي والاجتماعي ليكون متكاملًا وفعالاً، كما أكدت على ضرورة زيادة السكان لأنها مصدر عرض قوة العمل ومن ثم انخفاض الأجور وتشجيع الصناعات وتوسيعها، وأن هذه المدرسة بررت الدور التدخلية للدولة في الحياة الاقتصادية، فقوة الدولة وتدخلها الفاعل شرطاً مهماً من شروط توحيد السوق الداخلي وحفز

<sup>1</sup> R.SCOTT fosler :the new economic role of american state·ibid·p p38-39

النمو الاقتصادي، وترميم النسيج الاجتماعي، كما أرست هذه المدرسة ما يسمى (القومية الاقتصادية، وطابعها البرغماتي، اذ عملت بموجبه اتجاهات السياسة الاقتصادية بمعيار المصالح القومية)<sup>1</sup>

## 2. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الكلاسيكي (المدرسة الكلاسيكية):

ظهرت المدرسة الكلاسيكية كنتيجة للتطورات التي حدثت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، وقد رافق ظهور هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية، واللذان كانتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة، وتعتبر أفكار المدرسة التقليدية امتداداً لأفكار المدرسة الطبيعية في انتقادها لأفكار التجاريين ودعمها ومناداتها بالحرية الاقتصادية، حيث تجسد الحيز المكاني للمدرسة الكلاسيكية في بريطانيا وفرنسا كرد فعل على المعتقدات المركنتيلية<sup>2</sup>، وتأكيداً على الحرية الشخصية وعدم تدخل الدولة، إذ أن أفكار هذه المدرسة امتدت حتى أزمة الكساد الكبير عام 1929

إن اهتمام التقليديين كان بالدرجة الأولى بخلق الثروة وليس مجرد توزيعها، ويظهر ذلك بوجه خاص مع "آدم سميث" ففي كتابه أشار إلى أسباب زيادة أو خلق الثروة، وبهذا يختلف التقليديون عن التجاريين الذين كانوا يهدفون إلى إثراء الدولة على حساب الدول الأخرى، أما عن التقليديين فإن الهدف هو الإضافة إلى ثروة الأمم، ومن هنا فإن الثروة لم تعد هي النقود من ذهب وفضة، وإنما هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل الدولة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات الأساسية، مقاربات في الفكر والتطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (19)، بغداد 2007، ص4.

<sup>2</sup> للمزيد راجع:

-جون كنيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة المستقبل، ترجمة أحمد فؤاد، الكويت، 2002.

-عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.

<sup>3</sup> STEPHANIE GAUDRON: La conception de l'Etat dans les théories de l'Economie Politique Internationale، op-cit، p5.

إن الكلاسيك ينظرون إلى الإقتصاد على أنه جهاز ضخم كبير يسير بانتظام مسطر لأنه يخضع لحكم قوانين ثابتة تتحقق من خلال الجهود الإنساني نفسه، إلا أنه لا يمكن أن يخضعها لإرادته وبتحكم فيها بصورة مباشرة، ولهذا فليس هناك سبيل لإدارة النشاط الإقتصادي سوى الإيمان بالحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة<sup>1</sup>.

واعتبروا أن الهدف الأساسي من السياسة الإقتصادية هو تحقيق النمو الإقتصادي وأن مدى ملاءمة سياسة إقتصادية يجب أن تقاس من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال وتخصيص العمل، وأن نمط السياسة التجارية في التدخل الحكومي غير مقبول لأنه يعيق قوى السوق ويحرق النشاط الإقتصادي عن وجهته الطبيعية، ويعمل على معاقبة البلد المعني من خلال التضحية بمنافع التخصيص الدولي وتقسيم العمل، واستند ذلك إلى الفرضية القائلة بأن المنافسة تعظم النمو، ولذلك نادى الكلاسيك بسياسة الحرية الإقتصادية في العلاقات الإقتصادية الداخلية والدولية.

ويبرر الكلاسيك سياستهم هذه على أساس أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الإقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقاً لرغبات المستهلكين، فإذا تركت الحياة الإقتصادية حرة فإن هنالك من القوى من يكفل تصحيح جميع صور الاختلال التي قد تصيب الإقتصاد حسب اعتقادهم، ولذا فإنهم لا يبيحون للدولة التدخل لحماية الطبقات الضعيفة أو لإعانة العمال في وقت البطالة، لأن مثل هذا التدخل يترتب عليه في نظرهم إعاقه الجهاز التلقائي الذي يؤدي إلى حدوث الوازن وإلى القضاء على البطالة من خلال انخفاض الأجر وزيادة طلب المنتجين على العمال، أما ما يسمح به الكلاسيك للدول أن تقوم به هو القيام ببعض الوظائف المحددة التي لا يقوى الأفراد عليها أولاً يرغبون القيام بها، كالخدمات العامة مثل الأمن في الداخل

<sup>1</sup> - خالد أبو القمصان، موجز الأفكار الإقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 30.

والخارج وإلزام الجميع باحترام العقود التي يبرمونها وحماية الملكية الخاصة والقيام بالمشروعات التي لا يستطيع الأفراد القيام بها نظرا لكثرة ما تتطلبه من رؤوس أموال وحد آلة ما تدره من أرباح<sup>1</sup>.

ولكن رغم لحجم دور الدولة على المستوى الداخلي بحكم الديناميكية الاقتصادية التي تترتب على تراكم الثروات، وبحكم توسع الأسواق الخارجية وتزايد دور المجالات الحيوية الاقتصادية الخارجية للدولة الناشئة، فإن دور الدولة تعاضم على المستوى الخارجي في مجال منافذ تصريف سلعتها وخدماتها<sup>2</sup>، والسيطرة على مناطق حصولها على الموارد الأولية والأيدي العاملة، فأصبحت السياج العسكري والسياسي الذي يضمن انسياب رؤوس الأموال وتحقيقها لمعدلات الأرباح التي تمكنها من إعادة الاستثمار وتوسيع الإنتاج وتجديده في بلدانها الأصلية، فحدث نوع من إعادة الترتيب لدور الدولة على المستوى التطبيقي، إذ تقلص دور الدولة الاقتصادي على المستوى الداخلي بحكم انهماكها في السيطرة الاقتصادية على المستوى الخارجي<sup>3</sup>.

### 3. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر الكينزي (المدرسة الكينزية)

يعد انشاق الكينزية، كمنهج في التحليل الاقتصادي وكأساس نظري لصياغة السياسات الاقتصادية من ركام التدايعيات المادية والفكرية التي خلفتها أزمة الكساد العظيم للمدة من (1929-1933) التي اجتاحت الاقتصادات الرأسمالية، ومع ذلك لم تحقق نجاحاً مستديماً، فهي كأى إجراء علاجي تتوقف كفاءته وفاعليته على ثبات الخصائص الأساسية للحالة المرضية والتقدير السليم للجرعة العلاجية دون إفراط، وقد دحض كينز الأفكار الكلاسيكية مؤكداً إن الحرية والقوى التلقائية التي عوّل عليها الكلاسيك أضعف من أن تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل<sup>4</sup>، وعزا ذلك

<sup>1</sup> - عابد غريسي عبد الكرم، دور الدولة في الإقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> VITO TANZI: the changing role of the state in the economy·IMF working paper·wp/97/114·1997·p 9

<sup>3</sup> - مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، 2008، ص 28.

<sup>4</sup> Erik S. Reinert: The role of the state in economic growth· Journal of Economic Studies·26·4/5·MCB university press·1999·p 4

إلى قصور الطلب الفعال، الناجم عن انفاق الأفراد على سلع الاستهلاك أقل من دخولهم التي حصلوا عليها، وينشأ الادخار الذي يجب تغطيته من خلال الانفاق على الاستثمار، أي لكي يتحقق التوازن لا بد أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، إذ أن التوازن يتم عن طريق الدولة وسياساتها الكلية، وإن كينز أكد على تفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الطلب الفعال، وخاصة الطلب الاستهلاكي من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) مجاناً أو بأسعار رمزية لتشجيع استهلاك هذا النوع من الخدمات، وبهذا نلاحظ أن كينز نادى بدور تدخلي للدولة، لكنه لا يرتقي إلى إقامة شكل من أشكال الاشتراكية في إدارة الحياة الاقتصادية أو التوسع في ملكية وسائل الإنتاج، فدرجة التدخل أكبر وأوسع مما طالبت به المدرسة التجارية، إلا أنها تلتقي مع الكلاسيك والتجارية بوظيفة اشباع الحاجات الأساسية<sup>1</sup>.

#### 4. النشاط الاقتصادي للدولة في الفكر النقودي (المدرسة النقودية)

لقد هيمنت المدرسة الكينزية على المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الستينات من القرن العشرين، إلا أنه مع عقد السبعينات كان هناك تحدُّ واضح للأزمة الاقتصادية التي بدأت تشهدها الدول الرأسمالية، وهنا انتكست الكينزية، وتجلت هذه الانتكاسة بيوادر أزمة جديدة أدت إلى ظهور أفكار وسياسات وتوجهات فكرية مناهضة للكينزية وخاصة ما يتعلق بدور الدولة الاقتصادي، وعلى أثر ذلك ظهرت المدرسة النقودية (مدرسة شيكاغو) والتي تنسب إلى المذهب الكلاسيكي، إذ أن مضمون أفكارها ينطلق من أن الأزمات التي تنتاب النظام الرأسمالي تعود إلى القيود والعوائق التي تعطل عمل قوانين الاقتصاد الحر، وعن تورط الدولة في ممارسة نشاطها الاقتصادي، فضلاً عن تصلب دور النقابات، وعليه فإن أقطاب هذه المدرسة يؤكدون على أنه لو

<sup>1</sup> وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات، مصدر سبق ذكره، ص5.

توفرت حرية حركة الأسعار، واقتصر دور الدولة على حماية هذه الحركة من ضغوط الاحتكارات واشباع الحاجات الأساسية لأمكن تنامي وتطور النظام الرأسمالي<sup>1</sup>.

لقد تعرضت أفكار كينز لعديد من الانتقادات والاعتراضات لعل أكثرها هو هجوم المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) وعلى رأسها ميلتون فريدمان، وقد ستر يحجب العلاقات الاقتصادية العينية، وبعدها تعرض -كينز- لنفس الاعتراض من قبل أصحاب المدرسة النقدية باعتباره أنه أهمل دور النقود في التأثير على السياسة الاقتصادية عند تركيزه على أهمية السياسة المالية لمواجهة ظروف الكساد والانتعاش في الإقتصاد، ونقطة الخلاف بين كينز والنقديين هي أنه يرى -كينز- أن وسيلة الدولة في التدخل لضمان استقرار النشاط الاقتصادي هي استخدام المالية العمومية (الإنفاق والضرائب) في حين أنها عند النقديين هي التحكم في كمية النقود، وقد بدأت النظرية الكمية تجدد أنصارها منذ نهاية الستينات وفرضت نفسها على السياسات الاقتصادية في السبعينيات، وأصبح أهم مؤشر للسياسات الاقتصادية في معظم الدول الصناعية هي النظر إلى حجم النقود المداولة، وفي هذا الوقت بدأ الحديث عن تعريفات متعددة كمية النقود بحسب مدى التوسع في التعريف، ولعل جوهر الخلاف بين كينز والنقديين يرجع إلى مدى استقرار سرعة تداول النقود، فهي عند كينز غير مستقرة في حين أنها عند فريدمان تتمتع بالاستقرار، ومعنى ذلك عند فريدمان أن كل زيادة في عرض النقود سيقابلها زيادة في الإنفاق، وبالتالي في الأسعار، أما في الحالة العكسية فقد يزيد عرض النقود، فقد يزيد عرض النقود ولا ينعكس ذلك على زيادة الإنفاق نظرا لأن هذه الزيادة ستبتلع في الاكتناز ولذلك فإن زيادات الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتابة في استهلاكك، وبذلك فإن العبرة في مواجهة

<sup>1</sup> للمزيد راجع:

- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، الكويت، 1985، ص 85.
- د. محمود عبد الفضيل، ندوة الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (126)، بيروت، آب 1989، ص 155.
- د. وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في إشباع الحاجات، نفس المصدر، ص 6.

الكساد هي زيادة الإنفاق وليس بزيادة عرض النقود، غير أن مدرسة النقديين أقروا بأن سرعة تداول النقود وإن كانت مستقرة سيشكل عام في المدى الطويل الأجل، فإنها قد تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير ، وفي منتصف الثمانينات عادت السلطات النقدية إلى التأثير في الأوضاع الاقتصادية من خلال تغيرات أسعار الفائدة ولم يعد لكمية النقود المكانة السابقة.

## 5. النشاط الاقتصادي للدولة في ظل العولمة

تؤثر العولمة بشكل كبير في دور الدولة المباشر أكبر من دورها في التأثير على دور الدولة الاقتصادي غير المباشر، وتواجه البلدان النامية ضغط العولمة باعطاء مزيد من الأولوية لدور الدولة غير المباشر، اذ يتدرج تقليص دور الدولة المباشر ضمن اتجاه بدأ مع تنفيذ الاصلاحات الاقتصادي<sup>1</sup>، وتعيد الدولة الآن تعريف دورها مع نقل التركيز إلى السياسات بدلاً من الموارد، وإلى الفاعلية بدلاً من السيطرة، وإلى الادارة بدلاً من التملك، وسيكون لها في الاقتصاد المعولم دور مختلف باعتبارها أعطت اهتماماً كبيراً للقضايا العالمية، ولا بد للدولة أن تضع سياسات تلائم الأجواء العالمية اذا أرادت أن تشارك مشاركة فعلية وتندمج بسهولة في الاقتصاد العالمي، والقضية الرئيسة للدولة ليست ما إذا كانت تشارك في الاقتصاد العالمي، بل كيفية جني الحد الأقصى من الفوائد وتقليل تحديات العولمة الاقتصادية على الجبهة الداخلية<sup>2</sup>.

وبناءً على ذلك، لاتعني العولمة نهاية الدولة بل تعني اضطلاعها بمسؤوليات جديدة أكثر تعقداً، وهذا ماتأكد لدى المهتمين بالسياسات الاقتصادية، بأن العولمة لاتعني نهاية الدولة، وذلك من خلال الأزمة المالية العالمية (أزمة العقارات)، وقيام الدول بشراء الأصول لدى بعض البنوك المهمة.

<sup>1</sup> VITO TANZI:the changing role of the state in the economy·ibid·p 11

<sup>2</sup> Erik S. Reinert: The role of the state ineconomic growth·ibid·p 8

وفي هذا الصدد لابد من التعرف على مفهوم وتاريخ العولمة وتأثيرها على تطور الدولة ووظائفها ومؤسساتها من خلال ما يأتي<sup>1</sup>:-

### 5-1- المفهوم والتطور التاريخي للعولمة :

أ - مفهوم العولمة :- هناك عدة تعاريف للعولمة, حسب الجانب المراد وصفه من العملية, سواء في الجوانب الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية, وفي جميع هذه المجالات (تدل العولمة على تحركات في كثافة ونطاق التفاعلات الدولية على السواء)<sup>2</sup>.

وتشير العولمة الاقتصادية الى نشوء اقتصاد, اي الى ظاهرة يجري في اطارها استيعاب الاقتصادات الوطنية المتميزة واعادة تصنيفها ضمن النظام لعمليات وتفاعلات دولية, وتشير العولمة الاقتصادية كذلك الى تحول عام قيد الحدوث, يخدم مصلحة الاسواق والشركات<sup>3</sup>, ورغم تعدد المفاهيم الاقتصادية للعولمة, الا انها اصبحت الظاهرة التي تعني ايجاد عالم بدون حدود او قيود فيما يتعلق بحرية حركة وانتقال رأس المال والتجارة بين الدول, بسبب التقدم الحاصل بالعلوم والتكنولوجيا, وخاصة المعلوماتية والاتصالات والمواصلات, واتسعت هذه الظاهرة لتشمل معظم النشاطات التي كانت تقوم بها الدول داخل حدودها<sup>4</sup>.

يتضح مما تقدم, ان كلمة (عولمة) و (عالمي) واقتصاد (معولم), يستخدمها معظم خبراء السياسة والاقتصاد وكأنها مترادفة, الا انها ليست كذلك في واقع الامر, فالعولمة تتعدى كونها مجرد

<sup>1</sup> ادريانو بينايون, العولمة نقيض التنمية, ترجمة علي حسين السوداني, مراجعة د. عماد عبد اللطيف, بيت الحكمة, بغداد, 2002.

<sup>2</sup> M. Waters, Globalization, New York, Routledge, 1995, p.98.

<sup>3</sup> Clark, Globalization and Fragmentation International Relation in the Twentieth Century (Oxford University press, 1997, p. 1)

<sup>4</sup> كيلان محمود رامز, العولمة والضرورة الملحة لتشريع دولي عادل ويجاد نظام مدني دولي جديد, ملخصات بحوث العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي, بيت الحكمة, بغداد, 2002, ص 8.



ظاهرة اقتصادية, فهي ذات ابعاد سياسية وثقافية وامنية, اذ ان ابعادها هي كل ابعاد الحياة البشرية ولا يعكس تعبير (الاقتصاد العالمي) إلا الجوانب الاقتصادية لعملية العولمة, والعولمة الاقتصادية تشمل كامل الاقتصادات الوطنية بالانتاج والتبادل التجاري والاستثمار والانشطة المالية... الخ. ولا تزال العولمة موضوع نقاش بين السياسيين والمؤرخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وقادة العالم, وهي محط نقاش وجدل الكثير من الرافضين لها والمدافعين عنها.

وتشكل البلدان الصناعية الكبرى التي تدير هذه العملية وتجنح منها اعظم الفوائد, القاعدة الرئيسة لدعم العولمة, ولكن حتى داخل هذه البلدان فان العولمة تواجه بعض التحدي, لاسيما من نقابات العمال التي تخشى ان تقلل العولمة الاقتصادية من فرص العمل<sup>1</sup>.

وتشعر البلدان النامية بالقلق ازاء الانعكاسات التي تنجم عن تحرير السوق وانفتاح الاسواق المحلية امام الواردات الآتية من البلدان الاكثر تقدما, والاقتصاديون والسياسيون والمنظمات غير الحكومية في البلدان النامية يرون هذه الخطوات مجازفة قد تؤدي الى خسارة اقتصادية وإلى زيادة البطالة والفقر والتوتر الاجتماعي, وتتفاقم هذه المخاوف لكون عملية العولمة تدار بدون مساهمة وافية من البلدان النامية, والتي تجد نفسها في الطرف المتلقي للقرارات التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية..

ب- التطور التاريخي للعولمة:

تعد العولمة بأنها مرحلة متقدمة من مراحل الرأسمالية، ولها أوجه متعددة، منها ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي، ولكن الذي يهمننا في هذه الدراسة الجانب الاقتصادي للعولمة، اذ إن هذه العملية تسارعت في أواخر القرن العشرين، مدفوعة بعدة عوامل، منها ثورة تكنولوجيا المعلومات،

<sup>1</sup> GEORGE J. STIGLER: a dialogue on the proper economic role of the state, Selected Papers No. 7, graduate school of business university of Chicago, p12

وخاصة الاتصالات، وتحرير الاقتصاد وتفكيك الحواجز التجارية، وتكامل المنتجات الدولية، وإنشاء سوق مالية عالمية، واتساع نطاق أنشطة الشركات المتعددة الجنسية.

ويؤرخ علماء الاجتماع نشوء العولمة بدءاً من القرن الخامس عشر، في حين إن كثير من علماء الاقتصاد يرون نشوءها في القرن الثامن عشر مع الثورة الصناعية وولادة النظام الرأسمالي، وقد واجهت العولمة تحديات خطيرة في جميع مراحل تطورها، منها الحربين العالميتين الأولى والثانية، وحروب أوروبا في القرنين الثامن والتاسع عشر، والأزمات الاقتصادية في الثلاثينات وأوائل السبعينات<sup>1</sup>، وخلال المدة أعلاه لم يكن للدولة إلاّ تدخل محدود في الاقتصاد، فيما عدا وضع سياسات وطنية ثابتة للاقتصاد الكلي والنهوض بالنمو الاقتصادي.

وتسارعت عملية العولمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية وعلمية، فعلى الصعيد السياسي، خفف تفكك الاتحاد السوفيتي السابق إلى حد كبير من التوتر السياسي والعسكري والانقسام بين الشرق والغرب، وتباطأ بسبب سباق التسلح الذي كان سائداً منذ الخمسينات، وأدى إلى مزيد من التعاون على الصعيدين السياسي والأمني بين دول العالم، وامتداد الاقتصاد السوقي إلى بلدان أوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفيتي السابق التي انضمت إلى الاقتصاد العالمي بمشاركتها في اجتماع المؤسسات المالية الدولية، بينما كانت تعمل باستراتيجيات اقتصادية اشتراكية<sup>2</sup>.

وأدى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في معظم البلدان النامية إلى تعجيل العولمة عن طريق تسهيل اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

<sup>1</sup> محمود خليل، العولمة والسيادة، إعادة وظائف الدولة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (136)، القاهرة، شباط 2004، ص2.

<sup>2</sup> محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح والديمقراطية... الخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص158.

5-2- وظائف الدولة في اقتصاد العولمة<sup>1</sup>:

ينبغي على الدولة انشاء مؤسسات اقتصادية تنهض بتطوير اقتصاد السوق، وتحافظ على الاستقرار الاقتصادي، فالمؤسسات الفعالة ليست فقط انعكاساً لدولة قوية، بل أنها أسلحة فعالة لمكافحة الفساد وعدم الاستقرار من خلال وظائفها المتعددة والتي من أهمها:-

أ- حقوق الملكية: والتي تقع حمايتها تحت مسؤولية الدولة، وخاصة الملكية الخاصة، وهي تتصل بوظيفتين هامتين من وظائف الدولة:-

1 - وظيفة أساسية: تقوم على حماية القانون والنظام وتنفيذ القوانين التي تمنع مصادرة الملكية الخاصة.

2- دعم هدف الدولة الاقتصادي، المتمثل في تشجيع استثمار القطاع الخاص.

كما ان حقوق الملكية تشمل الملكية الفكرية أيضاً وهي عامل هام من عوامل تعزيز نقل التكنولوجيا الذي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ب- قانون العقود: وهو جزء لا يتجزأ من الاطار القانوني عامة، والتجارة خاصة، والدولة مسؤولة عن سن وتنفيذ قوانين العقود، وتنفيذها هو قضية ذات أهمية حاسمة لنجاح الاصلاح الاقتصادي، ويتعلق بمسؤوليات الدولة في عدة مجالات، ويقتضي اطاراً قانونياً مناسباً، ويشكل جزءاً من التشريع الذي يشجع العمل باقتصاد السوق، وينبغي أن يدرج هذا القانون في دستور الدولة للدلالة بصورة واضحة على وجود الارادة السياسية لحماية العقود وتنفيذها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> M. Rutherford، "The old and new institutionalism; can bridges be built?"، Journal of Economic Issues، Vol. XXIX، 2 June 1995، p.446

<sup>2</sup> P.E. Giffin and L.Ellington، "The Origins of Capitalist Markets: Transitions in Poland"، Journal of Economics Issues، Vol. XXIX، No.2، June 1995، p.586.

ج- مكافحة الاتحادات الاحتكارية: إذ أن هذا الاجراء هو جزء لا يتجزأ من اقتصاد السوق، وتصدر الدولة قانوناً خاصاً لمكافحة الاتحادات الاحتكارية بهدف حماية المستهلكين، وتعزيز القدرة التنافسية وعمل قوى السوق<sup>1</sup>.

د- الفساد الاداري والمالي: إذ أضحي ظاهرة اقتصادية واجتماعية دولية تشغل بال مسؤولي القطاع العام ومنظمي المشاريع الخاصة على السواء، والسبب الرئيس للتحوف من تفشي الفساد هو تأثيره على النمو الاقتصادي، وقد خلصت دراسة أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن تفشي الفساد يرتبط بعدة عوامل منها<sup>2</sup>:

- 1- ضخامة استثمارات القطاع العام.
- 2- انخفاض إيرادات الحكومة.
- 3- تدني تكاليف التشغيل والصيانة.
- 4- تدني نوعية البنى الأساسية العامة.

وفي البلدان النامية تكتسب قضية الفساد مزيداً من الأهمية مع تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق، وان المؤسسات العامة الموجودة منذ ما قبل الاصلاح هي في الكثير من هذه البلدان ضعيفة وتفتقر إلى الشفافية والفاعلية، وتشكل بيئة مثالية لتفشي الفساد، وإن الفرصه موجودة خصوصاً عندما تكون نظم مراجعة الحسابات ضعيفة وغير شفافة<sup>3</sup>.

مما تقدم فان تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي أدى إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي المباشر، لكنه لو يؤد إلى تقليص مسؤولياتها عن السعي إلى توزيع الدخل بعدالة، فالأساليب هي

<sup>1</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 31.

<sup>2</sup> V. Tonzi and Hamid Dawoodi، "Corruption، Public Investment، and growth"، IMF working paper (wp/93/139)، (Washington D.C. IMF October 1997)، p.1.

<sup>3</sup> H. Broadman and F. Recanatini، "Seeds of Corruption: Do Market institutions matter?" World Bank working paper (WPS 2368) (Washington. D.C.، World Bank، June، 2000)، p.1.

وحدها التي تغيرت، اذ ان الدولة ستعول بعد الاصلاح على آليات للتوزيع توافق اقتصاد السوق<sup>1</sup>، كزيادة الانفاق على خدمات اجتماعية بعينها (الاسيما التعليم)، ووضع المناسب من سياسات العمالة والانتاج والسياسات الضريبية، ويتمثل دور الدولة في اعداد القوى العاملة للمشاركة في النمو والتطور الاقتصادي، فضلاً عن تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الانفاق لصالح الأنشطة الاجتماعية والخدمات، والمشاركة بين القطاعين العام والخاص للحد من ظاهرة البطالة والفقر، كما تضطر الدولة في عصر العولمة في كثير من البلدان إلى تطبيق نهج للسياسة المستهدفة، يركز على شرائح المجتمع الضعيفة المحرومة، ويتنامى هذا العبء في مدة المخصصة والانتقال إلى اقتصاد السوق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> GEORGE J. STIGLER: a dialogue on the proper economic role of the state· ibid·p16

<sup>2</sup> Ibid·p 18

**المبحث الثالث: الدولة والنشاط الاقتصادي**

ان الضرورة الملحة التي ألزمت الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي ألزمتنا القيام بمجموعة من الوظائف ، تفردت بالبعض منها على غيرها من الاعوان الاقتصادي وتمثلت في البعض الآخر، غاية منها في تحقيق مجموعة اهداف مسطرة ضمن بنود السياسات والخطط العمومية ضمن مساق الاستراتيجية التنموية، وهو ما ينمن التطرق اليه من خلال الوقوف على اهم الاهداف التي تسعى لتحقيقها، و الوظائف الموكلة للدولة باعتبارها مسيرا اقتصادا ، ومن ثم الاجراءات المتخذة لسبيل ذلك.

**1- الوظائف المنوطة بالدولة في الحياة الاقتصادية:**

تتمثل وظائف الدولة في جملة من النقود منوطة بها كمهام تختلف عن غيرها كهيئة ذات سيادة وسلطة ومن جملة هذه الوظائف:

**1-1- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع:**

إن مبرر وجود الدولة هو توفير الخدمات الأساسية للمجتمع وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية، حيث قامت السلطة السياسية لتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لحفظ المجتمع وحمايته، كتوفير الأمن الداخلي والخارجي والعدالة والتعليم ولعل أهم ما يميز الدولة المعاصرة في هذا الشأن هو اتساع مجال الخدمات الأساسية التي تقدمها الدول لمواطنيها<sup>1</sup>، وقد ارتبط ذلك بالتوسع في مفهوم الحاجات العامة والحاجات الاجتماعية، وأصبحت الدولة مسؤولة عن توفير المواصلات والاتصالات لربط أجزاء الاقتصاد وكذلك رعاية المتعطلين وتوفير أنواع من الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية بشكل أوسع وقد طور الفكر الاقتصادي عددا من المفاهيم لتبرير تدخل الدولة

<sup>1</sup> VITO tanzi :thhe role of the state and the quality of thhe public sector·IMF working paper·WP/00/36·p 11.

في المجال الاقتصادي ولعل أهمها فكرة السلع والخدمات العامة<sup>(1)</sup>، فهذه السلع والخدمات الأساسية للمجتمع ولكن السوق لا تصلح لتوفيرها إما لأن منفعتها تتجاوز المستفيد هذه ويفيد منها ويفيد منها الغير بالضرورة وبذلك لا يصدق عليها مبدأ القصر، فالدفاع أو العدالة لا يمكن توفيرها لشخص دون أن يستفيد منها الجميع، كذلك فهناك من الخدمات متى أدت لفرد استفاد منها الجميع دون تكلفة إضافية كفتح طريق أو جسر حيث يستفيد منه الآخريين دون تكلفة إضافية، وفي هذه الأحوال لا تصلح السوق لتوفير هذه الخدمات<sup>2</sup>.

### 1-2- وضع إطار النشاط الاقتصادي:

إن الإطار القانوني بطبيعته سلعة أو خدمته السياسية في أي مجتمع لا يمكن توفيرها من خلال السوق لوحده، لذلك يعتبر من أهم الخدمات لمباشرة نواحي النشاط الاقتصادي، فإذا كانت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة بل تضعها لحماية للأفراد وحقوقهم، ويكون دورها التأكد والمراقبة والإشراف على إتباع هذه القواعد، وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمي للدولة من حيث التعريف بالحقوق وحدودها وتوفير الضمانات لها، فضلا عن أهمية وضع قواعد وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة وذلك لحماية حقوق ومصالح المتفاعلين وضمان أوضاع الأمن وحماية البيئة إلى غيره من مصالح المواطنين<sup>(3)</sup>، ولا يقل أهمية عن وضع الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي توفير البيانات والمعلومات السليمة عن هذا النشاط، لأنها نوع من السلع العامة اللازمة لاستقرار النشاط الاقتصادي وسلامته لا تتطلب فقط وضوح الحدود والضوابط وبالتالي القدرة على التنبؤ بقدرات وسلوك الآخريين، بل لابد من توفير نوع من المعلومات بما يساعد على التوقع ومعرفة ردود فعل الآخريين ضمن حدود معقولة

<sup>1</sup> - حازم البيلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1998، ص 23.

<sup>2</sup> VITO tanzani: the role of the state and the quality of the public sector, ibid, p 12.

<sup>3</sup> - حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

**1-3- نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات:**

لا تقتصر وظيفة الدولة على تقديم الخدمات العامة الأساسية ووضع الإطار القانوني لمباشرة النشاط الاقتصادي، ولكنها تضع فوق ذلك نظام قضائي لضمان احترام القواعد الموضوعية وحماية الأفراد، وفي ذلك تظهر الدولة باعتبارها سلطتها فهي تملك وحدها استخدام القوة المنظمة والمشروعة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد التي تضعها، فالدولة المعاصرة تقوم على أساس ضرورة حل جميع المنازعات بين الأفراد والمؤسسات سلميا عن طريقها، وأن أي استخدام للقوة أو العنف من خارجها يعتبر خروجاً على القواعد المشروعة للدولة وحدها هي التي يسمح باستخدام القوة المالية استخداماً مشروعاً<sup>(1)</sup>.

**1-4- فرض الضرائب والأعباء العامة:**

كل الأعباء السابقة الذكر تحتاج إلى موارد مالية لتغطيتها وقد انتهى العصر الذي كان يمكن فيه للحكام الاستيلاء على الأموال للدولة الحديثة لا تستطيع أن تحصل على الموارد اللازمة بشرية أو مادية دون أن تتوافر لديها موارد مالية كافية، وهكذا فإن فرض الضرائب يعتبر مظهراً مهماً من مظاهر الدولة، وقد عرفت سلطة فرض الضرائب تطوراً كبيراً نتيجة لتطور النظم الديمقراطية كما أنها شاركت بدورها في هذا التطور، فرغم أن الضرائب تمثل أعباء مفروضة جبراً على الأفراد من سلطات الدولة<sup>2</sup>، فإن المبدأ المستقر في معظم الدول هو أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون، وبالتالي بموافقة ممثلي الشعب في المجالس النيابية، وعلى أي حال فإن الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر لنفسها موارد مالية جبراً خراجها بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية أو بأشكال ضمنية عن طريق الإصدار النقدي والسيطرة على النظام النقدي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - غريسي عابد عبد الكريم، دور الدولة في الاقتصاد، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 26.

<sup>2</sup> VITO TANZI: the changing role of the state in the economy·ibid·p 13

<sup>3</sup> - حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 26. للمزيد انظر



**1-5- إدارة النظام النقدي وتوجيه النشاط الاقتصادي:**

إن سيطرة الدولة على النظام النقدي يمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادي داخل الدولة، من ناحية، والتأثير في توجيه النشاط الاقتصادي بصفة عامة من ناحية أخرى، وقد كان الإصدار النقدي ومنذ التاريخ البعيد مظهر السيادة وارتبطت النقود في الأذهان بفكرة الدولة وسيادتها، وتحمل الدولة مسؤولية توفير الاستقرار في قيمة النقد، فإذا كانت النقود هي أداة للحساب الاقتصادي ينبغي لها أن تتمتع بقدر معقول من الاستقرار، ودونه يفقد الأفراد القدرة على التنبؤ وتقدير المنافع والتكاليف، فلا يكفي توفير الاستقرار القانوني والقدرة على التنبؤ بالمكاسب والتكاليف الحقيقية، وتؤدي سيطرة الدولة على النظام النقدي إلى التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال الوحدات النقدية المستخدمة في الحساب الاقتصادي، كذلك فقد وجدت الدولة الحديثة في استخدام السياسات النقدية، وخاصة بعد ترك قاعدة الذهب وسيلة فعالة التأثير في مستوى وتوجيهات النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الائتمان وشروطه فضلا عن تحويل عجز الموازنات<sup>(1)</sup>.

**2- أهداف و اجراءات تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي:**

تسعى الدولة من خلال تدخلها في احياة الاقتصادية ضرورة تحقيق مجموعة من الاهداف التي هي ضمن بنود السياسة العمومية،

**2-1- اهداف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية**

مهما كانت الدولة و زمن تواجهها تسعى الى تحقيق اهداف معينة و من اهمها:

VITO tanzi :thhe role of the state and the quality of thhe public sector·ibid·pp12-13.

<sup>1</sup> - عابد غريسي عبد الكريم، دور الدولة في الإقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

### 2-1-1- الأهداف الاقتصادية والمالية:<sup>1</sup>

و تشمل استقرار الأسعار، اسعار العملة الوطنية مقانة مع عملات اجنبية، تحقيق التوازنات الخارجية في المبادلات مع الدول الاخرى، وايضا تحسين الانتاج الوطني لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وهو هدف اى استراتيجية متابعة للاقتصاد.

### 2-1-2- الأهداف السياسية:<sup>2</sup>

ترتبط بقوة الدولة و حجمها امام مواطنيها و مقابل دول اخرى و يمر هذا عبر تحقيق السيادة و استقلالية ارائها و قراراتها و ما تملكه من وسائل معنوية و مادية في تمثيل دورها جيدا.

### 2-2- إجراءات تدخل الدولة في الاقتصاد

تؤثر الدولة على إتجاه المؤسسات وتنفيذ سياساتها عبر عدة طرق ووسائل وفقا للإجراءات التي تتخذها الدولة وهي:<sup>3</sup>

### 2-2-1- الإجراءات الهادفة إلى تحسين حركة الأسواق:

والتي تعتمد على إعلام المتعاملين بجمع المعلومات الضرورية وتتدخل السلطات العمومية بجمع وتوزيع المعلومات (كمية، نوعية، حقيقية، أو تقديرية) أو بتعريف محاور وأهداف سياساتها ولهذا الإجراءات تأثير هام في إعانة مختلف الأعوان وتحسين وضعياتهم وتحقيق نتائج وإتباع طرق مبنية على هذه المعلومات.

<sup>1</sup> عبد الله الطاهر: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 168. للمزيد انظر:

NEWMAN M. K. LAM : GOVERNMENT INTERVENTION IN THE ECONOMY، public administration and development، 2000، p4 (<http://olemiss.edu/courses/pol387/lam00.pdf>)

<sup>2</sup> Marc Labonte: The Size and Role of Government-Economic Issues، Congressional Research Service، 7-5700، p 5

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص: 110 - 111.

الإجراءات التي تهدف إلى تحديد قواعد السوق تكون عادة توجيهية لأنها تحتوي على منع وفرض عناصر وما يميزها أنها تعد عامة بالنسبة لكل المتعاملين الاقتصاديين.

### 2-2-2- إجراءات تحفيزية<sup>1</sup>:

تهدف إلى تغيير السلوك أو توجيه القرارات لدى المتعاملين دون أن يكون لها ميزة الفرض أو المنع بحيث بمتابعة الدافع يحصل مزية وعكس يحصل تحمل عبء والاختيار يترك لحرية كل عون والكل يمكن أن يستفيد منها.

### 2-2-3- إجراءات تعاقدية:

تحدد بتسجيل واجب متبادل بين متعامل ويقدم له ميزة خاصة مقابل عمل إيجابي من وجهة نظر أهداف السياسة الاقتصادية ولها خصائص محددة حيث الحصول على عقد ليس حقا ومحتواه يفاوض عليه حالة بحاله.<sup>2</sup>

### 2-2-4- إجراءات السلطة:

تلغى الأسواق المتعاملون حيث لا يمكن لهم اداء اختيارهم وقراراتهم تملى لهم إلى حد ما من طرف السلطة العمومية وهذه الحالة نجدها في الدولة المركزية لتوجيه اقتصادها حيث يتم تحديد جزء من السوق أو نوع من الموارد لكل متعامل.

فالنوع الأول والثاني من هذه الإجراءات نجده سائد في النظام الاقتصادي الليبرالي أما الثالث والرابع فهي تطبق بشكل استثنائي فيه وعموما مختلف هذه الإجراءات تطبق في الدول النامية التي تمتاز بندرة الموارد والأسواق المضطربة.

<sup>1</sup> Marc Labonte: The Size and Role of Government-Economic Issues-،ibid،p p 21-22

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي، بيروت، ط1، ص 45.

**2-3- أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.**

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإستخدام أدوات السياسة الاقتصادية ، كالضرائب والرسوم الجمركية والتحكم في سعر الفائدة وغير ذلك من الأدوات التي يمكن أن يكون مباشرة وغير مباشرة ووفقا لسياسة الدولة وقوانينها وعلاقتها الدولة.

**2-3-1- التخطيط كأسلوب لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:**

يحتل التخطيط الاقتصادي مكانة هامة في الإقتصاد يعد سببا رئيسيا لتدخل الدولة، وينقسم التخطيط إلى نوعين: النوع الأول هو ذلك التخطيط الشيوعي الذي كان الغرض منه تحقيق التوجه التفضيلي لعمليات الإنتاج التي تجري في المجتمع بأسره، الأمر الذي سهله كون الدولة هي المالكة لكل الجهاز الإنتاجي وقد قام هذا البرنامج على تجسيد أفكار كارل ماركس والتي مؤداها أن حجم المشروعات يميل إلى التضخم باستمرار إلى أن يستولي المجتمع عليها ويديرها كما لو كانت مشروعا واحدا ضخما<sup>(1)</sup>.

أما النوع الثاني فهو التخطيط القومي والذي اعتمده الغرب والذي يتبنى على مبدأ محاولة فهم ظواهر الإقتصاد القومي، وقد تأثر هذا التخطيط تأثرا كبيرا بالمفاهيم الإحصائية المتعلقة بالحسابات القومية والاجتماعية وبالأفكار والمفاهيم الكينزية مقترنة بتحليل اقتصاديات السوق، وقد تطورت الدراسة من كل هذا إلى أن انتهت بوضع النماذج الاقتصادية الكلية القياسية، ومر التخطيط بأربع محطات رئيسية<sup>(2)</sup>.

- **وضع الخطة:** وهي تعتمد على صياغة الأهداف الخاصة بالخطة ووضعها في صورة كمية، وقد تقوم الحكومة بصياغة هذه الأهداف بنفسها، أو تحيل صياغتها للقائمين بالتخطيط من خلال استخدام ما يتوفر فرض بيانات.

- **إقرار الخطة:** حيث تقوم الحكومة أو أحد الأجهزة التابعة للدولة - البرلمان - بالموافقة على الخطة وإقرارها، هذا بعد المناقشات والتعديلات التي تطرأ على الخطة من خلال الامتثال للافتراضات التي

<sup>1</sup> - جلال أحمد أمين، التخطيط المركزي، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء التشريع، طبعة 1967، ص 10.

<sup>2</sup> - كريمة كريم، التخطيط العيني المالي للإقتصاد القومي، دار النهضة العربية، 1978، ص 30.

ترد على الخطة المبدئية، وتصحيح وتعديل ما يمكن ليلقى قبول الطرفين - ممثلي الحكومة، وممثلي الشعب.

- **تنفيذ الخطة:** ويستند تنفيذ الخطة المعتمدة إلى الجهاز الحكومي باعتباره الكفيل الأوحده للتنفيذ الأمثل لما يتوافر عليه في معلومات حول الأجهزة الإدارية والاقتصادية الموزعة على نطاق الدولة، حيث يكون هناك اتصال دائم بين الأجهزة الحكومية المنفذة للخطة وهيأة التخطيط، فتدخل تعديلات في مرحلة التنفيذ لتتلاءم مع الظروف.
- **الرقابة على تنفيذ الخطة:** وتعد هذه المرحلة المحطة الحاسمة مع الظروف التخطيطية، وترتكز على متابعة وتقييم ما تم تخطيطه مسبقاً، مع ما تم التوصل إلى تنفيذه، ورصد الجوانب السلبية والقصور في الخطة الأولية، أو في الهيآت التنفيذية<sup>1</sup>.

إن التخطيط في ظل النظم الرأسمالية لا يلغي الجوانب الرئيسية مثل المشروع الخاص والملكية الفردية، وأيضاً لا يتم عن طريق التوجيه، ولكنه يعتمد على تقنية التخطيط اللامركزي لمشاركة الأجهزة الإدارية المختلفة الفعلي في الإقتصاد داخل الدولة، ففي حالة كان النشاط الإقتصادي يعاني من الكساد فإن التخطيط اللامركزي يرمي إلى انتشاره من تأثير هذا الكساد عن طريق العمل على زيادة الاستهلاك لمجموع الشعب، وذلك لتوفير الطلب الكلي المناسب لتحقيق التوظيف الكامل ويتم ذلك من خلال<sup>(2)</sup>:

**1- إعادة توزيع الدخل:** من خلال تمكين أصحاب الدخول الدنيا من زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وذلك بالعمل على زيادة إنتاجية الأفراد في فئات الدخل الدنيا، وزيادة القدرة الشرائية للمجموعات

<sup>1</sup> غازي عبد القادر النقاش: المالية العامة، دار وائلن 2010، ص 37.

<sup>2</sup> - علي الشريف، الإدارة العامة، دار النهضة العربية، ط2، ص 352.

ذات الدخول المتخصصة وذلك بتحويل جانب من القوة الشرائية لأصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول الدنيا.<sup>1</sup>

**2- سياسة الأجور:** وذلك بزيادة معدل الاستهلاك خاصة بالنسبة للمجموعات العامة من ذوي الدخول المنخفضة دون انخفاض مستوى أجور هذه الفئات.

**3- الضمان الاجتماعي:** حيث تسعى الدولة من خلال التخطيط اللامركزي إلى تحقيق الاستقرار في مستويات الاستهلاك في وقت الكساد عندما تنخفض الاستثمارات وينخفض مستوى العمالة مما يكون له الأثر في الحد من الإنفاق الاستهلاكي.<sup>2</sup>

**4- تقديم تسهيلات ائتمانية للمستهلكين لشراء السلع الاستهلاكية<sup>(3)</sup>:** وذلك بالاستزادة من الاستثمارات في القطاع الخاص ويتم ذلك بـ:

- تخفيض الضرائب بتسليط وتوسيع دائرة الإنفاقات الضريبية لتنشيط وتوسيع اتجاه المشروعات.
  - العمل على استقرار أسعار الاستهلاك والإنتاج ودعمها لتحقيق وضمان نسبي في المستقبل غير المؤكد.
  - التوسع في العرض النقدي وخفض معدل الفائدة لتشجيع القطاع الخاص.
- أما في الحالات التي يكون الإقتصاد يعاني من التضخم فتعمد الدولة بالتخطيط اللامركزي اتخاذ إجراءات تقييد هذا التضخم أهمها:
- تقييد الاستثمار الخاص.
  - التخفيض من حجم الإنفاق الحكومي.

<sup>1</sup> احمد فريد مصطفى، سهير السيد محمد حسن: الإقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، 321.

<sup>2</sup> VITO tanz: the role of the state and the quality of thhe public sector·ibid·p 15.

<sup>3</sup> - إدريس خبابة، دور الدولة في ضبط النشاط الإقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2002، ص ص 137-139.

التخفيض من حجم الاستهلاك.

## 2-3-2- السياسة الاقتصادية كأسلوب للتدخل في النشاط الاقتصادي :

تعد السياسة الاقتصادية من بين المداخل لتعزيز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

### 2-3-2-1- مفهوم السياسة الاقتصادية:

تعرف السياسة الاقتصادية " كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف " كما أن هناك من يعرفها بأنها "عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما " <sup>1</sup> وهذان التعريفان يصبان حول فكرة أن السياسة الاقتصادية بأنها الآلية التي تتم وفقها تحقيق الأهداف الاقتصادية.

وهناك من يعرفها على أنها: " مجموعة تدخلات السلطات العمومية في الاقتصاد مختص بتدرج السلمي للأهداف من اجل التأثير على النشاطات الاقتصادية " <sup>2</sup> .

وهذا يعني أن سياسة عبارة عن إجراءات تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

ويمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية على أنها: " خطوات وإجراءات التي يمكن سلوكها بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة حيث يتم إعدادها وتنفيذها من قبل الدولة.

<sup>1</sup> إدريس خبابة، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

<sup>2</sup> Bruce R. Scott : The Political Economy of Capitalism، Working papers 07/037، p4 see [www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/07-037.pdf](http://www.hbs.edu/faculty/Publication%20Files/07-037.pdf)

يجب أن تكون السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة تتصف بالكفاءة والفعالية وذلك باستخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية وهذا يعتمد على:<sup>1</sup>

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإغراء العام والإنفاق العام.

- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.

كما أن هناك عدة أهداف تسعى السياسة الاقتصادية إلى بلوغها وهي:<sup>2</sup>

- التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير.

- دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الإقتصاد القومي.

- التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو.

- تحقيق نوع من الاستقرار في مستوى العام للأسعار لما له من أثر سلبي على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة.

- إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات خاصة تلك السلع العامة.

- تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

<sup>1</sup> عبد اله الطاهر: مرجع سابق، ص 167.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الإقتصاد " مدخل لدراسة أصول الإقتصاد السياسي وفق لمبادئ السيادة لنظم الإقتصادية المقارنة "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص: 707.



2-3-2- أدوات السياسة الاقتصادية:

تقوم السياسة الاقتصادية بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي وتمثل أدوات السياسة الاقتصادية في:

**1. السياسة المالية:** هي السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى. ومن أدوات السياسة المالية<sup>1</sup>:

- سياسة الإعفاءات والتميز الضريبي.

- فرض ضريبة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

- خفض الإنفاق الحكومي.

- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية.

**2. السياسة النقدية:** وهي التي تستعمل لتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع والهدف من ذلك تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

ومن الأدوات التي تستعمل في حل مشاكل الاقتصادية هي:<sup>2</sup>

◆ الأدوات التقليدية: ومتمثلة في سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

<sup>1</sup> إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصادي التحليلي، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ص: 209.

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص: 49.

◆ الأدوات الحديثة: وهي رقابة الخزانة، الودائع الخاصة.

هناك اختلاف في وجهة النظر حول تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الإقتصاد حيث نجد النقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الإقتصاد من السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل فهم يرون أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أن الكنزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الإقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية وعموما فإن لكل من السياسة المالية والنقدية تأثيرا مشترك في النشاط الإقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

**3. السياسة التجارية:**<sup>2</sup> تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة فهذه السياسة لها بعد أن:

- الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها.

- الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق الأهداف.

وتتمثل أهداف السياسة التجارية في:

- تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة.

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 49.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، الإقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 57

- إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

- الحد من التقلبات الخارجية على الإقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية من تحقيق هذه الأهداف تعتمد على الأدوات التالية: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية... الخ.

### 2-3-2-3 سياسة وقوانين الدولة وعلاقتها الدولية:

تؤثر الدولة على أداء المتعاملين الإقتصاديين بشكل مباشر أو غير مباشر حيث قد تقوم بحماية الصناعة المحلية ومع الاستيراد أو بالتمويل وأبرز هذه العوامل هي:

1- السياسة: وهي ناتجة عن لوائح وسياسات فرضتها الحكومة على المنظمات وتتميز بعدة خصائص:<sup>1</sup>

أ. زيادة التدخل الحكومي في مجال أعمال المؤسسات من خلال القوانين التي تصدرها الحكومة وتمثل قيود على أداء المؤسسات.

ب. إن هذا التدخل ليس مجانيا فهو تدخل له تكلفة فالقوانين الحكومية الخاصة بالتغلب على التلوث البيئي تفرض على المؤسسة صرف الملايين لتضع هذه القوانين موضع التنفيذ وتزداد التكاليف بزيادة هذه القيود.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد الهادي المليجي، استراتيجيات وعمليات الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2002، ص: 244.

ت. وجهة نظر الحكومة لهذا التدخل تختلف عن وجهة نظر المؤسسة له فالحكومة ترى أن المؤسسة إذا تمكنت من تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين مصالحها وأهدافها وبين مصالح وأهداف المجتمع سوف لن تشكو من تدخل الحكومة في أعمالها.

## 2-القوانين: وهي عبارة عن مراسيم التي تخضع لها المؤسسات وتنقسم إلى:<sup>1</sup>

1. القوانين الخاصة بعلاقات العاملين: هي القوانين التي تنظم العلاقات بين أرباب العمل وبين العاملين لديهم.

2. القوانين المرتبطة بالبيئة: وهي القوانين التي تعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث.

3. القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلك: تهدف إلى حماية المستهلك من الممارسات الخاطئة من قبل بعض المنشآت وحمايته من الخداع والغش أو تقديم منتجات ذات أضرار على صحته.

## 4. القوانين الخاصة بالنظام الاقتصادي.

3- التجمعات الاقتصادية<sup>2</sup>: وهي التكتلات الدولية والتجمعات الاقتصادية التي تقوم بتسهيل الحركة التجارية ومنح فرص سوقية جديدة وقد تعاني المؤسسات تهديدات مثل رفع القيود الجمركية منع دخول الأسواق.

<sup>1</sup> فلاح حسن الحسيني، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل لنشر، عمان، طبعة الأولى، 2000، ص: 82.

<sup>2</sup> إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعية الحديث، الإسكندرية، 1999، ص: 98.

4-العلاقات على مستوى الدول<sup>1</sup>: تؤثر العلاقات بين الدول في أداء المؤسسات وعلى تعامل الأسواق الخارجية حيث أن العلاقة السيئة بين حكومتين تؤثر في مجال التبادل التجاري بين الدولتين.

5-الاختلافات الحضارية<sup>2</sup>: تختلف الدول فيما بينها من حيث العادات والتقاليد واللغة والاتجاهات والدوافع الأمر الذي يصعب فيه على المؤسسة تنمية الجهود التسويقية نظرا لاختلاف سلوك المستهلكين وطبيعة المنتجات التي يتعاملون معها حيث يجب على المؤسسة مراعاة هذه الاختلافات .

### 2-3-3- المساعدات العمومية كأسلوب لتدخل الدولة:

تعد المساعدات العمومية كل العمليات التي تقوم بها الدولة أو أحد هيئاتها اتجاه المؤسسة الاقتصادية والخدمية، أين لا يكون الهدف تحقيق ربح مباشر، أو كمي لصالح الدولة، ويكون له أثر كمي على حسابات المؤسسة، وتستفيد المؤسسة من المساعدة سواء بطريق مباشرة أو غير مباشرة، كما تستفيد المؤسسة من تحسين الإطار العام لنشاطها أين يساعدها على تحقيق الأهداف الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

ويشير تطور الفكر الاقتصادي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى تواجد عدة أشكال من المساعدات:

#### 1- أشكال المساعدات العمومية: تتنوع أشكال المساعدات العمومية للمؤسسات داخل إقليم

الدولة، وتختلف أولويتها من مؤسسة إلى أخرى وهي كالتالي:

- **المساعدات المالية:** وتتركز في تخصيص موارد إلى مؤسسة أو بعض المؤسسات لتوفير شروطك أحسن من تلك التي يوفرها السوق، والتقنية الأكثر بساطة هي تقديم منحة، أي وضع مبلغ مالي تحت تصرف المؤسسة المستفيدة، كذلك تكون في شكل قرض بفائدة تفضيلية أو التخفيض من

<sup>1</sup> إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>2</sup> نفس المرجع و نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - إدريس خبابة، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 140.

ضمانات القروض، كما تكون هذه المساعدات غير مباشرة<sup>(1)</sup> بتقديم امتيازات جبائية لتخفيض الضرائب والإعفاء من دفع بعض الرسوم.

● **المساعدات المادية:** وهي تلك التي تشمل تقديم الخدمات والاستثمارات وتقديم المحلات، وتخصيص التجهيزات العمومية لتقديم المساعدة، مثل ما تم في فرنسا من إنشاء طريق لصالح الشركات بيجو، كما أن السلطة العمومية قد توكل تقديم المساعدات إلى بعض الأجهزة المالية، مثل الصناديق المخصصة والمعدة للمساعدات، أو بعض البنوك العمومية المخصصة<sup>(2)</sup>.

رغم تعدد أشكال المساعدات العمومية إلا أن آليات منح هذه المساعدات يتبلور في شكلين<sup>(3)</sup>:

● **منح المساعدات بواسطة قرار إداري:** حيث يتم المنح من خلاله إذا توافرت شروط محددة في المستفيد، وبالتالي ينشأ مركزاً قانونياً للشخص الذي له الحق في طلب الاستفادة من هذه المساعدة.

● **منح المساعدات عن طريق العقد:** تشترع السلطة في تحديد مقدار المساعدات بواسطة قوانين، وقد يكون هذا المقرر جزائياً، أو محدد بقيمة دنيا وقيمة عظمى والعقد من هذا النوع في تزايد مستمر، وذلك لاتجاه الهيئات الإدارية إلى التصرف بشكل رضائي وتعاقدي مع المستفيدين، كما أن منح المساعدة يكون بموجب عقد، فإن قرار منح المساعدة أو الرفض يعد قراراً إدارياً.

## 2- آثار منح المساعدات العمومية:

إن الهدف من تقديم المساعدات العمومية هو تحقيق المصلحة العمومية، ويضع ذلك آليات التزامات على عاتق المؤسسات المستفيدة ولا تستطيع هذه الأخيرة، التحلل من التزاماتها بإرادتها المنفردة، فالسلطة العمومية من جهتها تلتزم بصرف الأموال التي تعهدت بتقديمها ومن جهة أخرى فإنها تملك وسائل عديدة تمكنها من الرقابة وتوقيع الجزاء في حالة مخالفة المؤسسة للالتزامات الملقة على عاتقها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - إدريس خبابة، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> - أحمد محمد مصطفى نصير، دور الدولة آراء الاستثمار، مرجع سابق، ص 774.

<sup>3</sup> - إدريس خبابة، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 145-146.

<sup>4</sup> السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 251.

## خلاصة:

نجد أن دور الدولة أصبح ظاهرا وبشكل جلي من خلال السياسات التي تتبناها الجهات الحاكمة، والتي تتصل إلى الحكم على أساس برامج وتصورات معينة لتسيير وتوجيه المجتمع وهو ما أصبح شيء عاديا في جميع أنحاء العالم تقريبا، حيث تزايد وبصورة مذهلة تدخل الدولة في المؤسسة الاقتصادية وفي تنظيم حركة المجتمع ككل حيث التوجيهات الأيديولوجية للطبقات الحاكمة و الظروف التي تمر بها المجتمعات نامية أم متطورة.

وارتكز دورها في الحياة الاقتصادية للقيام بتأسيس مبدأ العدالة الذي يعتبر العنصر الاساسي الذي تفتقد الجهات الاخرى توفيره(الأفراد والجماعات)، ثم إزداد دورها بعد ذلك من خلال إعادة توزيع الثروات والمداحيل بطريقة عادلة تقتضي ضمان الحد الأدنى من المداحيل للفئات الفقيرة، وكذا تخصيص الموارد المتاحة، وإستغلالها أستغلالا أمثلا يتماشى والمتطلبات والظروف الإقتصادية المحلية والدولية.

# الفصل الثاني

مدخل إلى النظرية الضريبية



تمهيد:

تعد الضريبة مصدر من مصادر الإيرادات المالية منذ القدم إلى العصر الحديث وقد عرفت بأشكال مختلفة حسب اختلاف الشعوب واختلاف الأنظمة الاقتصادية حيث أصبحت أداة لتحقيق التوازنات العامة في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وذلك بضبط السياسات المالية و التأثير على عوامل الدخل و الادخار والاستثمار أيضا.

ونظرا لهذه الأدوار التي تلعبها الضريبة في تدعيم إيرادات الدولة فقد اهتم رجال الاقتصاد ورجال الفكر المالي بها بغية إيجاد الحلول الناجعة والفعالة للأزمات المالية والاقتصادية وكذلك لإشباع الحاجات المتزايدة .

ومن هذا المنطلق أصبح الحديث عن موضوع الضرائب علما قائما لكل أقطار العالم ودراسة ما يعرف "النظرية العامة للضريبة ، وسيتم التطرق للتأصيل النظري والفكري للاقتطاعات الضريبية من خلال تحديد ماهيتها عبر كتابات الفكر الاقتصادي ومن ثم تحديد انواعها والنظم التي تسري في خضمها، وتحديد العقبات التي تحول دون تحقيق الغيات المالية منها .

و قد تم دراسة الموضوع بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

❖ المبحث الأول: تطور النظرية الضريبية في الفكر الاقتصادي

❖ المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للضريبة

❖ المبحث الثالث: الغش والتهرب الضريبي

## المبحث الأول: تطور النظرية للضريبة في الفكر الاقتصادي.

لقد اعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الادخار والاستثمار يميلان للتوازن عن طريق سعر الفائدة، وعند مستوى التوظيف الكامل، وذلك بفعل رؤيتهم أن كل عرض يخلق الطلب الموازي له، وأن التوازن يحدث تلقائياً عندما لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخلصوا بذلك إلى نتيجة مفادها وجوب حياد السياسة المالية<sup>1</sup>.

وفي هذا نادى الكلاسيكيون بتوازن الميزانية العامة للدولة، بمعنى وجوب أن تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة، ذلك أن لجوء الدولة إلى مصادر أخرى كالاقتراض من الجمهور، التمويل بالعجز.... الخ، من شأنها أن تخل بتوازن الميزانية، والاقتصاد، كما يعارض ذلك حرية نشاط الأفراد. وعندما تفشى الكساد الكبير عام 1929 م، وأمام عجز السياسات المالية القائمة عن معالجة الأزمة، بدأ التساؤل والتفكير في مدى صلاحية الأسس المتبعة في رسم السياسة المالية، وظهرت نظرية كينز سنة 1936 م حاملة فكرياً اقتصادياً ومالياً يختلف في جوهره عن الفكر السائد في ذلك الوقت<sup>2</sup>.

### 1. الضريبة في الفكر الطبيعي (الفيزيوقراط)، الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي.

#### 1.1 الضريبة في الفكر الفيزيوقراطي:

نشأ الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي بفرنسا في القرن الثامن عشر ميلادي، وقد كان الاقتصاديون الفيزيوقراطيون أول من بحثوا في الظواهر الاجتماعية، واعتنقوا بعض الآراء حول القوانين الطبيعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية، وطبيعة النقود، وضرورة حرية التجارة، وتوصلوا إلى بعض النتائج بخصوص طبيعة الثروة وتوزيعها، إذ اعتقدوا أن الأرض هي المصدر

<sup>1</sup> اعداد حمود القيسي: المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 126.

<sup>2</sup> WALTER HETTICH، STANLEY L. WINER: Democratic Choice and Taxation، A Theoretical and impirical Analysis، Cambridge university press، 1999، p 24

الوحيد للثروة، لأنها وحدها هي التي تنتج فائضا صافيا، وهذا الفائض هو وحده الذي يخضع للضرائب<sup>1</sup>.

وقد ظهر هذا الفكر بصدور كتاب (الجداول الاقتصادية) للدكتور فرانسوا كيني ويقسم الفيزيوقراطيون المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- الطبقة المنتجة: هي طبقة المزارعين الذين يحرثون الأرض ويعملون بها، أو يملكونها وهم الذين يقومون باستخراج العائد الصافي بفضل عملهم وبفضل الأراضي التي يملكونها<sup>2</sup>.

- الطبقة العقيمة التي تضم كل العاملين في التجارة والصناعة، وهي التي لها دورها الاقتصادي، لأن لذين القطاعين منفعة لا يناقش في صحتها أحد، ولكنهما لا يزيدان أبدا في الثروة الوطنية، لذلك يعتبر الفيزيوقراطيون طبقة العاملين بهما طبقة ثانوية بالرغم من الفوائد التي يستخرجها منها المجتمع<sup>3</sup>.

- طبقة الملاك، وهي الطبقة التي تأخذ الناتج الصافي الذي تنتجه الطبقة المنتجة، بالإضافة إلى أنها تقوم بباقي الأعمال التي من شأنها زيادة إنتاجية الأرض وترقيتها.

## 2.1 الضريبة في الفكر في الكلاسيكي:

يدور التحليل الاقتصادي الكلاسيكي حول فكرة حيادية الدولة، واقتصر دورها على ضمان السير العادي للمرافق العامة في أضييق الحدود، وأن هناك يد خفية تحرك قوى السوق وأي اختلال يعود إلى وضعيته العادية بصفة تلقائية دون تدخل الدولة. وذهب الفكر الكلاسيكي فيما يخص المالية العامة إلى استلزام التوازن السنوي بين تقديرات النفقات العامة وتقديرات الإيرادات العامة، أي تتطلب توازنا سنويا للميزانية وذلك إلى أن

<sup>1</sup> LOUIS KAPLOW: The Theory of Taxation and Public Economics·Princeton university press·2008·p 13

<sup>2</sup> فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، الطبعة الأولى 1981، ص.104.

<sup>3</sup> فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، ص.10.

حسن الإدارة المالية يستلزم التوازن بين جانبي الميزانية، وإلى الرغبة في تفادي مخاطر وجود عجز في الميزانية بما قد يكون لوسيلة تغطيته من أثر تضخمي، أو وجود فائض بها، لا تستطيع الدولة التصرف فيه<sup>1</sup>. وستعرض بإيجاز لأهم أفكار رواد هذا الفكر.

### 1.2.1 الضريبة عند آدم سميث

يعتبر آدم سميث من أهم رواد الفكر الكلاسيكي، ومن أهم مؤلفاته ثروة الأمم، وقد حدد أربعة قواعد موضوعية للضريبة وهي:

- **العدالة:** بمعنى فرض الضريبة على جميع الدخول بلا استثناء، وفرضها على الجميع، وعلى قدر الطاقة التكليفية للمكلف<sup>2</sup>.

- **اليقين:** يقصد به تحديد الضرائب المستحقة بدرجة من الدقة دون مغالاة، أو تحيز، ولا تقف قاعدة اليقين عند هذا الحد فحسب، بل تمتد أيضا إلى صياغة التشريع الضريبي بدرجة من السهولة بحيث يمكن تنفيذه دون ما تعسف، أو تعنت<sup>3</sup>.

- **الملاءمة في التحصيل:** يقصد بها العمل على تسهيل سداد الضريبة وتبسيطها على المكلف على دفعات منتظمة في حالة عدم إمكانه سداه مرة واحدة.

- **الاقتصاد في نفقات الجباية:** وهذه القاعدة من الأهمية بمكان، حيث يجب الاقتصاد في نفقات جباية الضريبة مالا أمكن، وفي هذا مصلحة للطرفين: الدولة والممول.

### 2.2.1 الضريبة عند جون باتيست ساي

في أن البضائع تبادل ببضائع أخرى، أي أن الإنتاج لا يمكن أن يفيض أو يزيد عن الطلب، و كل من باع إنتاجه بنقود يستهلك تلك النقود بشراء بضائع أخرى من بائع آخر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص ص 285-286.

<sup>2</sup> JOHANN K. BRUNNER: Theory of Equitable Taxation·springer-verlag;1985·p 15.

<sup>3</sup> محمد محمد النجار: الإيرادات في إقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، مصر، 1996، ص 87. للمزيد انظر:

LOUIS KAPLOW: The Theory of Taxation and Public Economics·Princeton university press·2008·p 13

<sup>4</sup> فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

ينطلق ساي في معالجته للضريبة من رفضه للاستدانة وعجز الميزانية، لكون الزيادة في النفقات العامة عن الإيرادات العامة ينتج عنها اختلال الميزانية، مما يؤدي بتمويل الزيادة في النفقات عن طريق القروض وما يترتب عنها من فوائد. وعليه يبرر ساي فرض الضريبة من أجل مواجهة النفقات العامة التي يجب أن تكون في أضيق الحدود.

### 3.2.1 الضريبة عند دافيد ريكاردو: دعم ريكاردو نظرية آدم سميث المتعلقة بالقيمة المرتكزة على

العمل واشتهر بنظرية الريع التي تعتمد على قانون المردود المتناقص للأرض، واتساع رقعة الأرض المستعملة بسبب تزايد السكان، بمعنى زيادة إقبال عدد السكان المتزايد على حرث أراضي جديدة. كما اشتهر ريكاردو بنظرية التجارة الخارجية باعتماد نظرية القيمة النسبية في التبادل الدولي<sup>1</sup>. وفي مجال الضرائب، يرى ريكاردو أنه من الأفضل أن تكون الزراعة، التجارة، والصناعة خارج ميادين تدخل الدولة، إلا أ، الدولة حتى تتمكن من مواجهة نفقاتها العامة التي تتطلبها وظائفها تكون مضطرة إلى اقتطاع الضرائب<sup>2</sup>.

كما يرى ريكاردو أن الضريبة على الريع المفروضة على الملكية العقارية تصيب المالك العقاري، ولا تصيب سعر المستهلك، لأن المالك العقاري لا يتدخل في تكوين الأسعار الزراعية كما أنه لا يجذب الضرائب على الاستهلاك ليس لكونها تؤثر على القدرة الاستهلاكية للأفراد، بل لأنها تؤدي إلى المطالبة برفع الأجور، وهذا ما ينعكس على أرباح المالكين، مما يترتب عليه انعكاسا آخر على التراكم الرأسمالي الضروري للنمو.

<sup>1</sup> WALTER HETTICH، STANLEY L. WINER: Democratic Choice and Taxation، A Theoretical and empirical Analysis،op-cit،p 31.

<sup>2</sup> JOHANN K. BRUNNER: Theory of Equitable Taxation،ibid،p 19.

- 3.1 الضريبة في الفكر النيوكلاسيكي:** يعتبر الفكر النيوكلاسيكي امتدادا للفكر الكلاسيكي، لكونه يؤمن بالليبرالية كمنطلق للتصرفات ، الاقتصادية، ولقد ظهر هذا الفكر سنة 1871 م . ويدور حول مشكلة تخصيص الموارد التي تعد نادرة<sup>1</sup> .
- ولا يمكن التغلب على هذا المشكل إلا بوجود قوة منظمة تتدخل لإعادة التوازن، وترك قوى السوق تعمل بصفة طبيعية في ظل ما تتطلبه قواعد المنافسة الكاملة.
- يرى النيوكلاسيكيون، السوق يضمن تحديد التوازن، وهذا الأخير ينطلق من الفرضيات التالية<sup>2</sup> .
- يعتبر النيوكلاسيكيون أن قيمة المواد تصدر عن منفعتها لا عن العمل، فقيمة مادة تزيد عن قيمة مادة أخرى لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من منفعة المادة الثانية.
  - يتحدد سعر البيع لما يتساوى مع كلفة الإنتاج الحدية، بينما يتحدد سعر عوامل الإنتاج بإنتاجيتها الحدية.
  - المردودية المتناقصة للمؤسسات، وقابلية السلع للتجزئة اللامتناهية.
- إن المردودية المتناقصة للمؤسسات ليست بالحالة الملازمة لها، إذ يمكن لهذه المردودية أن تأخذ حالات مختلفة، فلو كانت متزايدة في فرع مؤسسة فإن هذا يعني أنه في الفرع الذي تنتمي إليه أن هناك مؤسسة قادرة على احتكار السوق، أي أن المؤسسة قادرة على تغطية الطلب المتزايد بتكلفة أقل، أي بسعر أقل من أسعار الآخرين.
- يبرر تدخل الدولة عن طريق الضرائب من فكرة المردودية المتناقصة للمؤسسات المفترضة من طرف نموذج أصحاب التوازن، الذي يدفع الدولة إلى مراجعة أسعارها أكبر على هذه المؤسسات، كي

<sup>1</sup> AINOUCHE mohand cherif ، la Fiscalité instrument de développement économique· contribution à une approche économique de la réforme Fiscale dans les pays en développement· référence au cas Algérienne·thèse doctorat d'état· institut des sciences économiques· université d'Alger،1992 ، P : 14.

<sup>2</sup>فتح الله ولعلو: الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

تتقارب تكاليفها الحدية للإنتاج مع تكاليف المؤسسات الأخرى . كما أن افتراض النيوكلاسيك قابلية السلع إلى التجزئة، لا ينطبق على العديد من السلع العامة والمستهلكة بشكل جماعي<sup>1</sup>، كالإنارة العمومية، والسدود، كما يمكن أن تكون هذه السلع منتجة معروضة من طرف الخواص، وبالتالي لا يمكن للفرد أن يتحمل سعرها لوحده، فتتدخل الدولة لتوفر هذه السلعة العامة بالجمان، وتعويض ذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية التي تفرضها على الأفراد.

## 2. الضريبة في الفكر الاقتصادي الحديث:

1.2 الضريبة في الفكر الكينزي: تجلت الأزمة العالمية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي سنة 1929 في انكماش الطلب، وانتشار البطالة، وانحيار أسواق البورصات، وقد أدى هذا الوضع " إلى ظهور فكر اقتصادي جديد يدعو إلى إدماج اقتصاد المالية العامة في النظرية الاقتصادية لجون ماينرد كينز.<sup>2</sup>

لقد جاء كينز لينقذ النظام الرأسمالي، إذ فسر الأزمة آنذاك انطلاقاً من انتقاده لمبادئ التحليل الكلاسيكي، فمثلاً فيما يخص نظرة الكلاسيك للنقود بأن لا أثر لها على الاقتصاد وسلوكات الأفراد، يرى كينز أن لها دور المحرك في الحياة الاقتصادية ومضيفاً لها وظيفة مخزونا للثروة إلى جانب وظيفة مقياس للقيمة، وسيط للتبادل. وكذلك فيما يتعلق بالبطالة الإجبارية التي غيبت في الفكر الكلاسيكي، أظهرت الأزمة عكس ذلك، ومن ثم بحث كينز في كيفية مواجهة البطالة في إطار التشغيل الكامل. وعموماً ارتكز كينز في تحليله على الفعالية الحدية لرأس المال ( المعدل المتوقع للربح عن الاستثمار في رأس المال الإضافي)، والميل الحدي للاستهلاك، و معدل الفائدة ( مقابل التخلي عن السيولة)، والطلب الفعال الذي يترتب على الدولة تنشيطه عن طريق قيامها

<sup>1</sup> WALTER HETTICH، STANLEY L. WINER: Democratic Choice and Taxation، A Theoretical and empirical Analysis، ibid، p 113.

<sup>2</sup> مرازقة صالح، تطور السياسة الضريبية في الجزائر دراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2003، ص 25.

بالاستثمارات العمومية الضخمة". وبهذا فإن التحليل الكينزي لتوازن العمالة والدخل يؤدي عادة إلى تشجيع تدخل الدولة بغرض دعم الطلب الفعلي، ويمكن لهذا أن يأخذ لصبغة رئيسية ثلاثة أشكال: ضريبي، نفقات عامة، تجاري<sup>1</sup>.

يضاف إلى ذلك انتقاد كينز لفكرة التوازن التلقائي بفعل القوى الخفية نتيجة النظرة غير التدخلية والحيادية للدولة، يرى كينز أن "توسيع وظائف الدولة هو الوسيلة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصادية، وفي ميدان الضرائب تستطيع الدولة أن تقلص من الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات الاجتماعية إذا ما عمدت إلى رفع الضرائب التي تصيب مداخيلها"<sup>2</sup>

وبهذا تستطيع الدولة التأثير على مستوى الطلب على الاستهلاك، وذلك بتغيير إعادة التوزيع الأصلية للدخول عن طريق السياسة الضريبية، وفي الواقع، تستطيع الدولة أن تفرض ضرائب عالية على الدخل المرتفعة وفي نفس الوقت تحد أو تعفي نهائيا الدخل المنخفضة من الضريبة. وبهذا الشكل يمكن أن يتزايد مستوى الاستهلاك وبالتالي الطلب الفعلي... وعن طريق السياسة الضريبية تستطيع الدولة أن تشجع المؤسسات على الاستثمار، وذلك بمنحها إعفاءات ضريبية على السلع المشتراة، أو على السلع المباعة... الخ<sup>3</sup>.

ومما سبق نرى أن النيوكلاسيك تخلوا عن الحياد المطلق الذي تبناه الكلاسيك، بإدخال الحياد النسبي للدولة، بحيث يكون دور الضريبة بارزا في تخصيص الموارد، إضافة إلى أثرها على المستهلك، وعلى اختيار الفن الإنتاجي.

## 2.2 الضريبة في الفكر النقدي: قامت المدرسة النقدية على انتقاد المدرسة الكينزية كنتيجة

لعجز النظرية الكينزية في إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية، بحيث لم تعد قادرة عن تحليل وفهم الواقع

<sup>1</sup> عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص ص 440، 441.

<sup>2</sup> فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>3</sup> عبد اللطيف بن أشنهو: مدخل إلى الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 440.



الراهن للرأسمالية المعاصرة<sup>1</sup> ، وتعتبر أفكار النقديين امتدادا للفكر النيوكلاسيكي، بحيث انتقدوا السياسة الكينزية فيما يخص<sup>2</sup>:

- أن الاعتماد على السياسة المالية والضريبية ورفع معدلات التضخم لم يمكن أبدا من حل المشكلات الاقتصادية. على خلاف كينز رأوا بالإمكان استخدام سعر الفائدة بالارتفاع والانخفاض لتقليص، أو تشجيع الائتمان بحسب الظروف.

- اعتبروا أن تخفيض الضرائب يؤدي نظريا وآليا إلى زيادة حجم الادخار الخاص مما يمكن من رفع الاستثمار الإنتاجي، وهذا الربط بين التخفيض من الضريبة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي تم إبرازه من خلال الأستاذ لافر في منحاه الذي يوفر العلاقة بين العوائد الضريبية ومعدلات الاقتطاع الضريبي.

- يرفض النقديون سياسة عجز الميزانية، لكون التخفيض في الضرائب يترتب عنه تخفيض النفقات العامة.

يفسر النقديون أزمة الكساد التضخمي إلى ركود الإنتاجية وليس إلى التضخم، وأن ركود الإنتاجية يسهم فيه بقدر وافر النظام الضريبي، الذي تعمل فيه الضرائب المباشرة المرتفعة على تخفيض الادخار والاستثمار ومبادرات رفع مستوى الإنتاج. وعليه ينادي النقديون بتخفيض الضرائب المباشرة على مداخيل رجال الأعمال لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة عرض الإنتاج، بالإضافة إلى ضغط الإنفاق العام الموجه للاستثمارات العمومية .

<sup>1</sup> رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1989 ، ص91 .

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، مرجع سابق، ص.ص 20، 21.

## المبحث الثاني : الاطار المفاهيمي للضريبة.

لقد تعددت واختلفت التعاريف حول الضريبة , فهناك من يهتم بجانبها الاقتصادي وهناك من يهتم بجانبها القانوني.

### 1. التأسيس المفاهيمي للإقتطاعات الضريبية:

تشكل الإقتطاعات الضريبية اهم المواد التي تعتمد عليها الدورة في ادارة شؤون اقتصادياتها، ولها رمزية مرتبطة بسيادتها، ويتم تفصيلها كالتالي:

#### 1.1. مفهوم الضريبة:

لقد تعددت التعاريف و اختلفت باختلاف كتب المالية العامة و الاقتصاد في تحديد طبيعة الضريبة حيث تعرف الضريبة بانها فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا وبصفة نهائية بدون مقابل و الوفاء بمقتضيات و أهداف السياسة المالية العامة للدولة،<sup>1</sup> وهي بذلك حصة محصلة من طرف السلطات من عند المكلفين من خلال صفتهم الإسهامية.<sup>2</sup>

وتعرف على أنها "عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة , بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة<sup>3</sup> .

وتعرف ايضا على أنها :هي عبارة عن اقتطاع نقدي، ذو سلطة ،نهائي , دون مقابل , منجز لفائدة الجماعات الإقليمية ( الدولة و جماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> غازي عناية ،المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار الآفاق عمان ، الأردن ، 1998 ، ص7

<sup>2</sup> PIERRE Beltrame :fiscalité en France،hachette livre،paris 1998،p 12.

<sup>3</sup> عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1992 ص15

<sup>4</sup> محمد عباس محززي ، اقتصاديات الجباية و الضرائب ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، بوزريعة الجزائر ، 2003 ، ص1

### 1.1.1 خصائص الضريبة.

انطلاقاً من تعريف الضريبة يمكن تحديد خصائص الضريبة بأنها ذات شكل نقدي كما أن لها طابع نهائي وهدفها تغطية الأعباء العامة للمجتمع.

- الضريبة مبلغ من النقود نقداً وليس عينا : إن السداد العيني للضرائب كان في الماضي يتلائم مع الاقتصاديات العينية السابقة<sup>1</sup>.

ومع تطور المفاهيم اكتشف الكثير من عيوب السداد العيني للضريبة وهي:

ارتفاع التكاليف سواء من حيث التحصيل أو النقل أو الحفظ أو غيرها , ومنها أيضاً عدم قدرة السداد العيني علي الإحاطة بجميع أنواع الضرائب وكذلك عدم قدرة الدولة علي تغطية متطلبات الإنفاق العام عينا لصرف رواتب موظفيها فلا يمكن للدولة صرفها كالحبوب أو اللحوم أو الخضر..... الخ . وغير ذلك من العيوب التي أدت إلي ترسيخ المفهوم النقدي للضريبة.

- الضريبة فريضة حكومية: تفرضها الحكومة أو من ينوب عنها أو من يمثلها من الأفراد و الهيئات العامة والمصالح الحكومية كأجهزة التحصيل الضريبي أو المجالس المحلية اللامركزية وغيرها حتى يتسنى لهذا العنصر فرض الضرائب , وتقتضي الفريضة الحكومية أن ترد حصيلة الضرائب إلي خزينة الدولة.

- الضريبة جبرية: أي إلزامية , تفرض أو تحصل من الأفراد على سبيل الجبر أو الإلزام انطلاقاً من فكرة السيادة التي تمارسها الدولة على رعاياها وتشمل الإلزامية أيضاً في عدم ضرورة مشورة الأفراد أو الحصول على موافقتهم عند فرضها و انعدام حقهم في الاعتراض عليها وعلى أحكامها ومعاينة المتهربين منها في حالة وجودهم وتحصيلها منهم بما تملكه من وسائل جبرية , قانونية , و إلزامية الضريبة لا تتعارض مع ضرورة موافقة ممثلي الأمة كالبرلمان عليها لأنها يجب أن تصدر بقانون.

<sup>1</sup> غازي عناية ، المالية العامة والتشريع ، ص ص 72،73.

- الضريبة بلا مقابل: أي تدفع إلى الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل أو دفع معين مقابلها, فالمكلف يدفعها ليس نظرا لمنافع أو خدمات ينتظر من الدولة تقديمها له و إنما يدفعها بصفته أحد أفراد المجتمع عليه أن يساهم في الأعباء العامة للدولة , وفي الحقيقة وعلى المنظر البعيد فإن الأفراد يستفيدون من خدمات حكوماتهم الكثيرة و التي قد تكون مبررا تستند إليه الحكومة في تبرير فرضها للضريبة على رعاياها<sup>1</sup>.
- الضريبة نهائية: بمعنى أنها لا تسترد ولا يحق المطالبة بها ,ويدفعها المكلفون بصفة نهائية ,ولا رجعة فيها حتى وإن لم تصدر بقانون<sup>2</sup>.

## 2.1 المبادئ الأساسية لفرض الضريبة

ونقصد بهذه المبادئ التي يسترشد بها المشرع المالي وهو بصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة كما تهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصالح الممول من جهة ومصالح الخزينة من جهة أخرى و تشمل هذه المبادئ و الأسس على ما يلي:

**قاعدة اليقين :** ونعني باليقين أنه يجب أن تكون الضريبة محددة المعالم من حيث نسبتها أو سعرها , أي لا تفرض تعسفا فيجب أن تكون محددة على سبيل اليقين دون الغموض و العشوائية وذلك بأن يكون دفعها وطريقة تحصيلها مقررّة بوضوح يعلمه الجميع<sup>3</sup> , من حيث سعرها ووعائها وكيفية و مواعيد تحصيلها وجزاءات التخلف عن دفعها، وذلك حتى يعلم المكلف بواجباته الضريبية ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه<sup>4</sup> و الهدف الأساسي من وضع هذه

<sup>1</sup> ناشد سوزي عدلي ، الوجيز في المالية العامة ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2000 ، ص 65.

<sup>2</sup> بشور عصام :المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، القاهرة، ط6، 1993، 85.

<sup>3</sup> .الصعدي عبد الله :دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، 2006 ، ص123 .

<sup>4</sup> ناصر مراد:فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،دار هومة -الجزائر،2003،ص90.

القاعدة هو محاولة إعطاء الممول تفسيراً عن دفع الضريبة وتعريفه لمجموعة الالتزامات وتحديد المقدار الواجب دفعه إلى الجهات المعنية<sup>1</sup>.

**مبدأ العدالة:** ويقصد بها توزيع العبء المالي على الأفراد وذلك حسب مقدرتهم التكلفة بمعنى أن كل الأشخاص يدفعون القسط الضريبي الذي يتناسب مع مقدرة كل واحد منهم , فمثلاً للنظام الضريبي الجزائري وفي إطار الإصلاحات الضريبية لسنة 1992 م فإن الإعفاءات المقررة للضريبة على الدخل الإجمالي أصبحت إعفاءات مقررة بنسب مختلفة تأخذ بعين الاعتبار مقدار الدخل والحالة الاجتماعية للعامل وهذا خلافاً للوضع الذي كان يطبق فيه النظام القديم<sup>2</sup> , كما أن المشرع كثيراً ما يضطر إلى فرض الضريبة غير ناضرة في ذلك إلى ما يريد توفيره من إيرادات عاجلة للخزينة وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لذلك , فهناك بعض الظروف تضطره إلى أن يضحى برغبته في تحقيق العدالة النسبية بين الأفراد<sup>3</sup>.

**مبدأ الملاءمة في الدفع :** ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم القواعد الضريبية بصورة تلائم ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته. وتهدف هذه القاعدة , في حقيقة الأمر في تجنب تعسف الإدارة الضريبية في استعمال سلطتها فيما يتعلق في إجراءات التصفية و التحصيل , وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية و الأشخاص الخاضعين لها من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تتورق في حالة مخالفة هذه القاعدة وقد تنتج عن هذه القاعدة قاعدة

<sup>1</sup> محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 31-35.

<sup>2</sup> عبد الكريم صادق بركات:النظم الضريبية، الدار الجامعية،بيروت،1976،ص 146.

<sup>3</sup> علي عباس عباد:النظم الضريبية المقارنة، مؤسسة شباب الجامعة،1978،ص 38.

"الاقتطاع من المنبع" والخاصة بالضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع من المنبع أكثر ملائمة وسهولة بالنسبة للمكلف بالضريبة وإدارة الضرائب في نفس الوقت<sup>1</sup>.

**مبدأ الاقتصاد في النفقات:** تستلزم هذه القاعدة الاقتصاد في التكاليف الضريبية والابتعاد عن الإسراف والمبالغة في النفقات المتعلقة بعملية التحصيل الضريبي سواء فيما يخص نفقات عمال وموظفي الضرائب أو نفقات وسائل التحصيل خاصة إذا كانت الإجراءات و التدابير الإدارية في غاية التعقيد مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيللة الضريبة ذاتها<sup>2</sup>

### 3.1 أهداف الضريبة.

لقد تباينت أهداف الضريبة بتطور المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ونميز أربعة أهداف للضريبة وهي:

#### 1.3.1. الهدف المالي:

تعتبر الضريبة أداة مالية تساهم في معالجة عدة اختلالات قد يتعرض لها الاقتصاد بصفة مفاجئة أو دورية و الهدف المالي هو موازنة الميزانية العامة للدولة حيث أنها تعتبر أهم مورد في تمويل نفقات الحكومة إلى جانب الموارد الأخرى لكنها في الجزائر تلعب دورا ثانوي في تمويل الخزينة يمكن القول أن الضريبة تهدف أساسا إلى تمويل الخزينة العمومية من خلال تحصيل مختلف أنواع هذه الضرائب<sup>3</sup>.

#### 2.3.1 الهدف الاقتصادي:

العمومية تستعملها لتغيير حجم الضريبة وتوزيعها وتغيير مستوى النشاطات بغية توجيه الاستهلاك و الاستثمار واستعمالها كأحد أدوات الادخار اللازم<sup>4</sup>. و الهدف الاقتصادي للضريبة هو

<sup>1</sup> شامية احمد زهير، خالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 144.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 30. للمزيد انظر:

القيسي اعاد حمود: المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص 129.

<sup>3</sup> محمد ناجي التوني: تقييم سياسات الضرائب في الأقطار العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 2000، ص 69

WALTER HETTICH، STANLEY L. WINER: Democratic Choice and Taxation، A Theoretical and impirical Analysis، ibid، p 24

<sup>4</sup> سلوى علي سليمان: السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، دت، ص 43.

الوصول إلى حالة الاستقرار الخالي من التضخم والانكماش فالمدرسة التقليدية تعتبر الضريبة حيادية لا يجب أن تؤثر في النشاط الاقتصادي , في نفس الوقت لا تتأثر بهذا النشاط الذي هو محدود على الدولة بينما المدرسة الحديثة تعتبر الضريبة وسيلة من وسائل التدخل في النشاط الاقتصادي بحيث يمكن استعمالها للتأثير على الإنتاج , الاستثمار , الاستهلاك , التصدير والاستيراد<sup>1</sup> , كما أن التوازن الاقتصادي يركز على التوازن بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي , وبالتالي فإن الضرائب تؤثر من خلال توزيع الدخل إما برفع الطلب أو خفضه على بعض السلع والخدمات , وهكذا تتوفر الدولة على وسيلة فعالة تمكنها من توجيه النشاط الاقتصادي.

**3.3.1 الهدف الاجتماعي:** إن الضريبة تسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية عن طريق تثبيت المنتجات غير النافعة وتشجيع السلع الاستهلاكية الأخرى ومواجهة الآثار الناجمة عن البطالة لذلك فإن الضريبة تلعب دورا هاما في تقليص الهوة الموجودة بين الأفراد من حيث الدخل فيلاحظ مثلا أن تصاعد الضرائب من الدخل تخدم العدالة الاجتماعية لذلك وجب على الضريبة مراعاة الحد الأدنى الضروري لمعيشة المكلف بها<sup>2</sup>, لذا يجب توخي الحيلة والحذر عند استعمال الضرائب لإعادة توزيع الدخل لأن تسديد العبء الضريبي على بعض الدخل يمكن أن ينجم عنه آثار سلبية كإحجاب أصحاب هذه الدخل على الاستثمار أو يؤدي إلى انتشار ظاهرة الغش و التهرب الضريبي.

## 2. تقسيمات الضرائب

إن الدولة عند تنظيمها للاقتطاع الضريبي بصورة تتفق مع الأهداف السياسية للضريبة ينبغي عليها أن تختار من القواعد الفنية ما يمكنها من ذلك ومن ثم فإن دراسة التنظيم الفني للضرائب يتطلب التعرف على المراحل المختلفة من الاقتطاع لتحديد العناصر الضريبية والتي تشكل وعائها

<sup>1</sup> Neil Brooks :The Social Benefits and Economic Costs of Taxation : a comparison of high and low-tax countries. CCPA, p 15.

<sup>2</sup> محمد محمد النجار: الإيرادات في إقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 76.

وتقدير قيمة هذه العناصر لغرض تصفية الضريبة وتحصيلها.

## 1.2. أنواع الضرائب

1.1.2 من حيث تحمل العبء الضريبي: من منظور هذه الزاوية تنقسم هذه الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

**أولاً : الضرائب المباشرة:** وهي تلك الضرائب التي تفرض على عناصر تتمتع نسبياً بالدوام و الاستقرار مثل رأس المال ومن أمثلتها الضريبة على الدخل وضريبة كسب العمل و الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية , كما أن هذا النوع من الضرائب له مميزات إيجابية منها<sup>1</sup>.

- الثبات النسبي لحصيلة الضرائب.

- هناك علاقة وطيدة بين المكلف بالضريبة و مصلحة الضرائب بحيث أن الدولة والنظام الضريبي هو على علم بظروف المكلفين بها وموعد تحصيلها وكيفية اقتطاعها.

- هي أقرب للعدالة الضريبية حيث أن المكلفون بها معروفون لدى مصلحة الضرائب فمن خلالها تقرر الإعفاءات الضريبية الخاصة بكل مكلف إعفاء غير القادرين عليها.

**ثانياً: الضرائب غير المباشرة:** هي التي تنبع من الثروة في تنقلها ومراحلها ,وهي نفع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤدات وبالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة مثل الضرائب على الواردات الصنع , البيع, النقل, حقوق التسجيل, حقوق الطابع... الخ<sup>2</sup>.

ونذكر من بعض مزايا هذه الضرائب<sup>3</sup>.

- تتصف بغزارة الحصيلة وفي نفس الوقت المكلف بها لا يشعر بها إلا عند دفعها ولا يمكن التفريق بين سعرها وسعر السلعة المشتراة.

<sup>1</sup> اعداد حمود القيسي: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره،ص 126.

<sup>2</sup> محمد عباس محرزى ، اقتصاديات الجباية والضرائب،مرجع سبق ذكره ، ص62

<sup>3</sup> السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية،مرجع سبق ذكره، ص 265.



- هي مورد مستمر طول السنة يمول الخزينة العمومية دون انقطاع و الجدول التالي يلخص لنا مختلف مزايا و عيوب الضريبة المباشرة و غير المباشرة

الجدول رقم (1-2): مزايا و عيوب الضرائب المباشرة و غير المباشرة

- العيوب	- المزايا	- البيان
<ul style="list-style-type: none"> <li>- طول مدة التحصيل</li> <li>- مرونة إقتصادية ضعيفة</li> <li>- مقبولة بشكل سيء من طرف المكلف</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سهولة التحصيل</li> <li>- ثبات المردودية نسبيا</li> <li>- مرئية ومعروفة القيمة من طرف المكلف</li> <li>- سهولة المراقبة</li> </ul>	الضرائب المباشرة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- صعوبة المراقبة</li> <li>- تحصيل ناقص</li> <li>- غير مستقرة المردودية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدفوعة بشكل سهل من طرف المكلف بالضريبة</li> <li>- جد منتجة مرونة إقتصادية قوية</li> <li>- سريعة التحصيل</li> </ul>	الضرائب غير المباشرة

المصدر: محمد عباس محرز: اقتصاديات الجباية و الضرائب ، 2003 ص 71.

### 2.1.2 من حيث الواقعة المنشأة للضريبة: يقصد بها أن الالتزام بالضريبة ينشأ بمجرد توفر تلك

الظروف الموضوعية والشخصية التي تؤدي إلى الالتزام بالضريبة وتكون الواقعة المنشأة للضريبة باعتبارها تنصب على الثروة وتنقسم إلى أربعة وقائع هي<sup>1</sup>:

**أولاً : واقع التملك لرأس المال:** أي انتقال رأس المال عن طريق الوراثة من شخص لآخر فإنه ينشأ واقعة الانتقال الضريبي وبالنسبة للأشخاص الذين يمتلكون عقارات في مناطق معينة في الدولة بإحداث تحسينات في هذه المناطق فإن قيمة العقارات تزداد وبالتالي الواقعة المنشأة للضريبة، وتفرض على رأس المال العقاري، و يطلق عليها اسم الإتاوة.

**ثانياً واقعة الاستهلاك :** بمجرد شراء المواد الأولية من طرف المؤسسة سواء كانت مواد أولية أو مواد مصنعة تنشأ بذلك ضريبة مثل الرسم على القيمة المضافة.

**ثالثاً : واقعة تحقق الدخل :** بمجرد تحقق دخل معين و الذي يكون إما عاملاً ذا أجر أو امتلاك وسيلة إنتاج يقع هناك حادث منشأ للضريبة ويكون ذلك ملزم إلزاماً بالدفع.

### 3.1.2 من حيث تحديد وعاء الضريبة : وتنقسم إلى ضرائب وحيدة وضرائب متعددة , ويقصد بنظام

الضرائب الوحيدة أن يقتصر الأمر على فرض ضريبة واحدة فقط أو أن تفرض ضريبة رئيسية و إلى جانبها بعض الضرائب الأخرى الأقل أهمية<sup>2</sup>.

أما نظام الضرائب المتعددة فينبغي إخضاع الممولين لأنواع المختلفة من الضرائب وقد نادي بعض الاقتصاديين بفرض ضريبة واحدة على الإنتاج الصافي الزراعي وكذلك على الربح العقاري و يؤيد أنصار الضريبة الواحدة رأيهم بحجج عديدة منها بساطة تطبيق الضريبة فهي لا تحتاج إلى جهاز إداري كبير ثم إن المكلف على علم بسعرها كما أنها تراعي الظروف الشخصية للمكلف إلا أن أغلب كتب المالية العامة هاجموا فكرة الضريبة الواحدة وأبرزوا عيوبها على أنه لا توجد دولة واحدة

<sup>1</sup> رمزي زكي، النظم الضريبية بالبلدان العربية، خصائصها وامكانية تطويرها، المعهد العربي للتخطيط، 1984، ص 85.

<sup>2</sup> رفعت المحجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1966، ص ص 63-64.

لا تتعدى فيها الضرائب ضريبة واحدة و البعض يري أنه إذا كان نظام الضرائب المتعدد أحسن من نظام الضريبة الواحدة إلا أنه لا يعني الإكثار من الضرائب<sup>1</sup>.

4.1.2 من حيث السعر: وتنقسم الضريبة إلى ضريبة نسبية و ضريبة تصاعدية.

- الضريبة النسبية: تحدد بنسبة مئوية من الوعاء الضريبي تقتطع من طرف الدولة مهما كان حجم هذا الوعاء.

- الضريبة التصاعدية: فهي تتغير حسب تغير الوعاء الضريبي.

## 2.2 تقنيات التحصيل الضريبي.

يتم البحث في مختلف التقنيات التي تمر بها الضريبة بالتطرق إلى مايلي:

1.2.2 تحديد الوعاء. يقصد بالوعاء الضريبي المال الذي يخضعه القانون للضريبة أي المبلغ الذي ترع منه الدولة مؤونتها بواسطة الضرائب , وقد يعرف بأساس الضريبة , والعنصر الاقتصادي الخاضع للضريبة له مظهرين أساسين لتحديد الوعاء<sup>2</sup>.

أولاً : المظهر النظري : يحاول النظام الضريبي توضيح العناصر الخاضعة للضريبة ويبين مزايا كل عنصر من هذه العناصر ويترك المجال للأمر الاقتصادي و المادية و الاجتماعية و على السلطات أن تختار العناصر التي تفرض عليها الضريبة.

ثانياً : المظهر التقني : أي يقصد به كيفية الوصول إلى هذه العناصر الخاضعة للضريبة كأن تفرض ضرائب على الدخل أو الاستهلاك أو ضرائب على رأس المال.

<sup>1</sup> عدنان الهندي، فيصل فخري: الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، المطبعة الاردنية، 1980، ص 47.

<sup>2</sup> Neil Brooks :The Social Benefits and Economic Costs of Taxation : a comparison of high and low-tax countries. CCPA، p 5.

2.2.2 تصفية الضريبة :

2.2.2 ويقصد بها كيفية تحديد المبلغ الذي تحصل عليه مصلحة الضرائب فلا يجب أن يتعد عن مقدار الحد القانوني مما يحل بعدالة الضريبة ويقتل الضريبة نفسها.

3.2.2 تحصيل الضريبة :

3.2.2 يحاول كل نظام ضريبي الوصول إلى مفهوم الملائمة في الدفع فهناك عدة طرق لتحصيل الضرائب ويقصد بالتحصيل كيفية تحويل ونقل مبلغ الضريبة إلى الخزينة العمومية ومن أهم طرق التحصيل نذكر مايلي:

- **التوريد المباشر** : يقصد به عندما تحدد إدارة الضرائب الدين الواجب دفعه من طرف الممول والإجراءات التي يجب إتباعها لتوريد قيمة الضريبة في الميعاد المحدد للدفع إلى مصلحة الضرائب أي بمجرد تحديد الدين يقوم الممول بالوفاء مباشرة.

- **الأقساط المقدمة** : تعتمد هذه الطريقة على تقييم قيمة الضريبة الواجبة الدفع في بداية السنة من طرف المكلف , فيقوم هذا الأخير بدفع الضريبة عن طريق أقساط مدفوعة ومن أهم مميزات هذا الأسلوب التخفيف من وقع الضريبة فالممول لا يحس بدفعها بعكس أن يدفعها مرة واحدة في نهاية كل سنة , وتضمن للخزينة العمومية دخل مستمر خلال السنة وهذا ما يتناسب مع احتياجات الدولة عكس دفعها مرة واحدة.

- **الحجز من المنبع**: يلزم القانون في هذه الطريقة الحصة المعينة و الشخص المعين بتحصيل الضريبة من الممول مباشرة ووضعها في الخزينة العامة , فالضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالأجور و المرتبات تتم كل شهر من المنبع مباشرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> باتشي أحمد. الشكل العام للضرائب، مجلة المعرفة الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 13 ، 2007، ص 10.

## 2-3- النظام الضريبي:

تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها باختلاف المكان والزمان، لكن لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من أنواع الضرائب، بل تحاول أن تتخير مزيجاً متكاملًا من الضرائب، وأن تصيغه في أكثر صور النظم ملاءمة، حيث سنعمد إلى تحديد مفهوم النظام الضريبي وتحديد أركانه ووسائله.

## 2-3-1- مفهوم النظام الضريبي:

غالبًا ما تترادف المفاهيم لكل في النظام الضريبي والنظام الضريبي ويمكن ذكر أبرز التعاريف التي حددت ضبطاً اصطلاحاً للنظام الضريبي كالتالي:

هو مجموع الضرائب المطبقة في بلد معين، وفي لحظة معينة<sup>1</sup>.

كما يمكن تعريفه بأنه "الإطار الذي ينظم مجموعة الضرائب المتكاملة والمتناسقة ويتم تحديدها على أسس اقتصادية ومالية وفنية في ضوء اعتبارات سياسية اقتصادية، اجتماعية، وإدارية<sup>2</sup>.

ويعرف أيضاً على أنه "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاقتران في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وبمفهوم أوسع فهو يتمثل "في كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تركيبها معاً وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين<sup>3</sup>.

إن النظم الضريبية تختلف من دولة لأخرى من حيث مكوناتها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها في فرض الاقتراعات، وتتفق في تعدد الضرائب المكونة لها، فوضع أي نظام ضريبي يتأثر بالعوامل الاقتصادية الاجتماعية، الإدارية والفنية، إذ أن تحديد اتجاهاته تتطلب علماً بأهداف الدولة الموجودة من خلال فرض الضرائب<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بركات، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 145.

<sup>2</sup> - صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ط1، 2000، ص 46.

<sup>3</sup> - مرسي السيد حجازي، النظم الضريبية، الإسكندرية، ص 7.

<sup>4</sup> يونس أحمد البطريق سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة الدار الجامعية بيروت، 2000، ص 18.

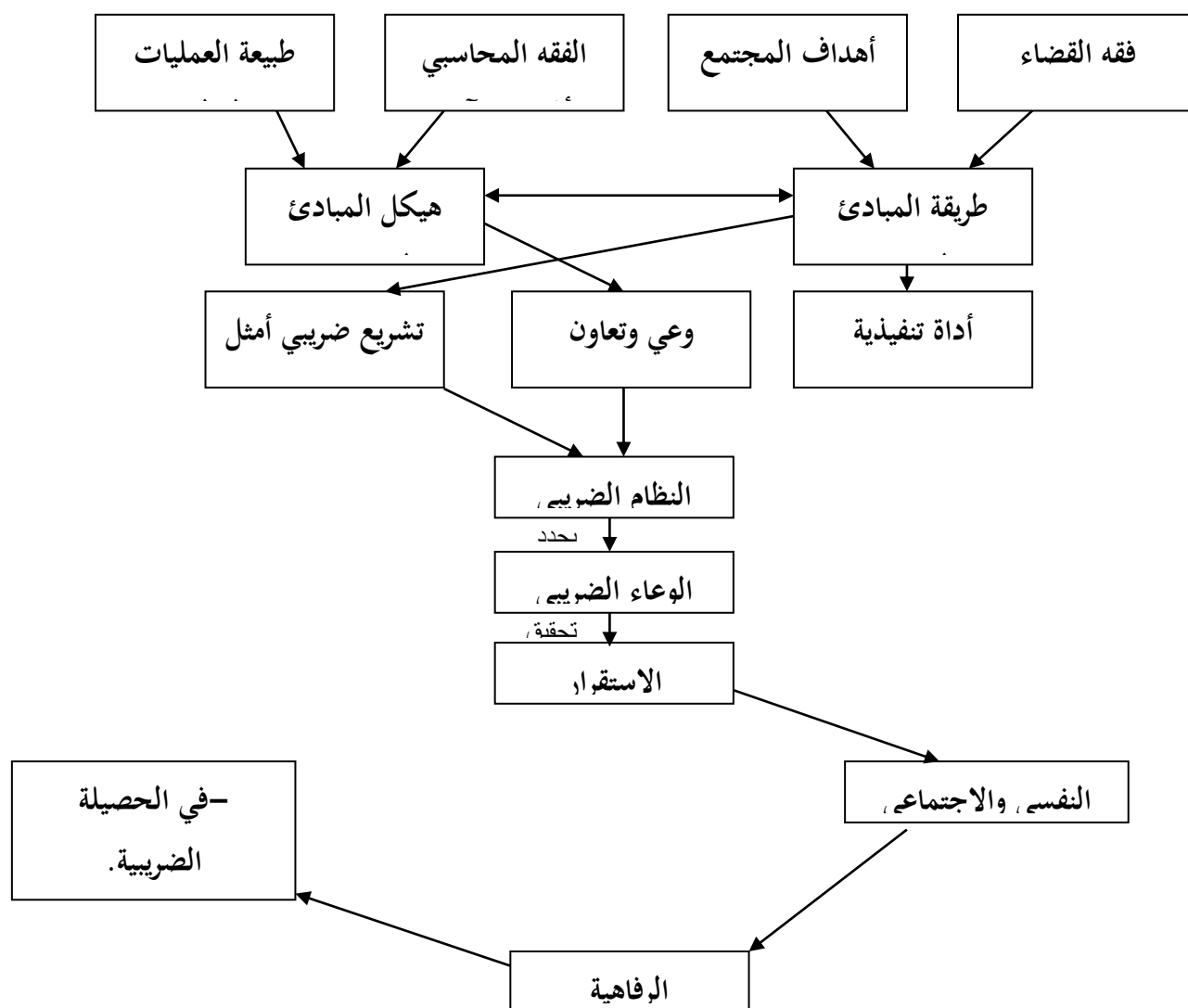
ومما سبق يمكن حصر مفهوم النظام الضريبي بأنه: "مجموعة الاقتطاعات الضريبية في بلد معين، وخلال فترة معينة تشكل فيه الضريبة الاقتطاع الأمثل من حيث وعائها وتحصيلها بتناسق وتجانس صورها الفنية والآثار الاقتصادية المختلفة الهادفة لتحقيق أدوار الدولة، بما يعكس طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالفرقة بين النظم الضريبية تكون حسب عدة معايير متكاملة تحدد شكل النظام وجوهره أولها أسلوب الإدارة الاقتصادية وذلك بالتمييز بين دولة تترك لقوى السوق الدور القائد في تخصيص الموارد وتوزيعها مع تدخل الدولة، ودول أخرى تتبع التخطيط منهاجاً لتحقيق أهدافها<sup>1</sup>، ثم يليها درجة التقدم في الدول المتخلفة التي تتصف بالفقر وانخفاض نصيب الفرد، وتخصص الدولة في إنتاج المواد الأولية، ويغلب عليها الطابع الزراعي وإنتاج المواد المعدنية يمكن تتضاءل فيها مكانة الصناعة، وكدور غالبية الدول المتخلفة في حلقة مفرغة من الفقر، وعليه فالنظم الضريبية المفروضة وحدودها<sup>2</sup>، كما تحتل الضرائب غير المباشرة مكانة هامة في هيكل النظام الضريبي، ثم يلي محدد فلسفة النظام، فنجد أن الضريبة تزداد مكانتها في الدول الرأسمالية ويختلف الأمر في الاقتصاديات المخططة، حتى وإن ظلت الضريبة أداة تمويلية، إلا أنها تستخدم كأداة لتنفيذ الخطة وتحقيق النظام العام<sup>3</sup>، ويمكن التعبير عن هيكل النظام الضريبي المتكامل من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> باهر محمد علتم، المالية العامة، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مصر، مكتبة الآداب، 1998، ص 101.

<sup>2</sup> ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظري والتطبيقي، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 16.

<sup>3</sup> باهر محمد علتم، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الشكل رقم (01-02): هيكل النظام الضريبي المتكامل



المصدر: محمد السعيد، العلاقات القانونية بين المكلف والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع العربية، 2002، ص 08

2-3-2 وسائل النظام الضريبي:

إن تحقيق الأهداف التي يرمي إليها النظام الضريبي تستوجب توفر الوسائل اللازمة لذلك، وتكمن فيما يلي:

أ- **العنصر الفني:** هو طريقة اختيار القواعد العلمية للضرائب المختلفة والوسائل الفنية التي تجعل النظام الضريبي يصل إلى الأهداف المسطرة، فرغم حرية المشرع من الناحية الدستورية في إصدار قوانين الضرائب

المختلفة التي يتكون منها النظام الضريبي، فن اختياره لهذه الوسائل الفنية المنظمة للاقتطاع الضريبي يتوقف على ظروف المجتمع الذي سيسري عليه أحكام هذا القانون<sup>1</sup>.

إن اختيار صور الضرائب أو الأوعية الخاضعة يتأثر بهيكل المجتمع باعتبار أن كل نظام ضريبي ما هو إلا تعبير عن مجتمع معين في زمن معين لذلك فإن الوسائل الفنية التي تحدد أبعاد ومضمون وقواعد النظام الضريبي لا تتوقف على التشريع فحسب بل تضم أحكام القضاء وجدل الفقهاء.

**ب- العنصر التنظيمي:** إن اقتراح أي ضريبة جديدة أو اقتراح أي زيادة أو تخفيض في أسعار الضريبة أو اقتراح تقرير بعض الإعفاءات الضريبية يتطلب نوعا في التنسيق بين مختلف الضرائب التي يتضمنها النظام الضريبي وذلك للحفاظ على وحدة الهدف، ومن أجل تحقيق العنصر التنظيمي يجب مراعاة بعض الاعتبارات والتي تتمثل أهمها في<sup>2</sup>:

- مراعاة الارتباط بين الضرائب المختلفة التي يضمها النظام الضريبي بحيث ينبغي السعي لزيادة حصيله ضريبية معينة لتعويض النقص في حصيله ضريبية أخرى اقتضت الظروف الحد منها.
- أقل عدد ممكن من المعدلات الضريبية من أجل تحقيق بساطة النظام وعدم تعقيده، وذلك كي يسهل على المكلفين وعمال الإدارة الضريبية حصر المادة الخاضعة للضريبة وتحصيل الضريبة الناتجة، وبالتالي تحقق وفرة حصيله الضرائب.

- المرونة ويقصد بها أن الضرائب المختلفة مباشرة أو غير مباشرة والمطبقة بالفعل تستطيع أن تعطي حصيله، بفرض ثبات أو عينها وأسعار تتناسب مع التغيرات الحاصلة في الناتج القومي، وبمعنى آخر إذا ارتفع الناتج القومي بنسبة معينة واستطاع النظام الضريبي أن يعطي زيادة في حصيله الضريبية تتساوى على الأقل مع تلك الحاصلة في الناتج القومي، فإننا نقول أن النظام الضريبي حرف<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حامد دراز، يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> يونس البطريق وآخرون، التشريع الضريبي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، 1988، ص 32.

<sup>3</sup> - طيبي أمال، دور الضريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ضمن المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،

2002/2001، ص 45.



● مراعاة الإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموعة، فقد يضم بعض الضرائب التي يمكن الحكم بعدم عدالتها بمعزل عن غيرها، في حين تستحق العدالة على مستوى النظام في مجموعة، ومثال ذلك الضريبة التصاعدية على الدخل التي تبدو لفئة الدخل المرتفعة غير عادلة لفخامة ما يقتطع من دخولهم، وإن كان ذلك يعوض ما قد يبدو على ضرائب الاستهلاك من مجافاة للعدالة نتيجة ارتفاع عبئها بالنسبة لذوي الدخل المنخفضة<sup>1</sup>.

● تفادي تراكم الضرائب، أي سريان عدة ضرائب على نفس العناصر مما يثقل كاهل المعدل ويدفعه إلى التهرب.

### 2-3-3- أهداف النظام الضريبي<sup>2</sup>:

يشتمل وسعي النظام الضريبي إلى تحقيق جملة من الأهداف مسطرة ضمن أهداف السياسة الضريبية خاصة، وأهداف السياسة الاقتصادية العمومية عامة.

أ- توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية: للآليات التدخلية للنظام الضريبي كمنح الامتيازات الخاصة بالتصدير أو الاستثمار لمدة معينة وأماكن محددة، أو كآليات الرقابة في محاربة الانحرافات الاجتماعية.

ب- زيادة تنافسية: إن ضمان تنافسية المؤسسات في ظل التحولات الاقتصادية يكون من خلال الجباية الجمركية التي تعتبر أداة حماية أساسية للمنتوجات الوطنية، كما يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة إدماج في الاقتصاد العالمي لتجانسه مع كثير من بلدان العالم، وبالإضافة للامتيازات الضريبية في مجال الاستثمار والتصدير، وكذلك فإن الرقابة الضريبية تهدف إلى ضمان شروط المنافسة المتكاملة لكل الأعوان بما يضمن تنافسية المؤسسات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - طيبي أمال، المرجع نفسه، ص ص 45-46.

<sup>2</sup> - عجلان العياشي، ترشيد النظام الجبائي في الجزائر في مجال الوعاء، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 50.

<sup>3</sup> خالد الحافظ، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة حلب سوريا، 1989، ص 52.

ج- تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة ومحاربة الفقر لذلك فإن الإنصاف الضريبي يعتبر من أهداف النظام الضريبي.

د- التمويل الدائم للتدخلات العمومية: م خلال تغطية النفقات العمومية بالإيرادات الضريبية العامة وضمن استمراريته وتحسين حصيلتها.

### 2-3-4- النظام الضريبي الفعال:

تسعى الدول لتحقيق الأهداف المنوطة لها من خلال تحديد معالم السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة الضريبية خصوصاً من خلال ضبط النظام الضريبي وفق فعالية تتلاءم مع تحقيق المستوى من الأهداف المسطرة ضمن الخطة الضريبية.

ويتحدد مفهوم الفعالية حسب صندوق النقد الدولي بأنها: "تعبير عن قياس مدى تحقق الأهداف والخطط المبرمجة"<sup>1</sup>، إلا أنه يوجد تشابك وخطأ اصطلاحاً بين الفاعلية والكفاءة، فالكفاءة تعبر عن كيفية استخدام الموارد المتاحة، إذن فالفعالية ترتبط بمدى تحقق الأهداف والكفاءة ترتبط بمدى الرشد في استخدام الموارد المتاحة، وتتضح التفرقة بين المفهومين من خلال ما يلي:

### الجدول رقم (2-2): العلاقة بين الفعالية والكفاءة

كفاً	1	4
غير كفاً	2	3

المصدر: العياشي عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 57.

ومن خلال استقراء الشكل أعلاه تبرر لنا أربع حالات<sup>2</sup>:

- الحالة الأولى: هناك رشادة في استخدام الموارد المتاحة لكن دون تحقق الأهداف.
- الحالة الثانية: ليست هناك رشادة في استخدام الموارد مع عدم تحقق الأهداف.

<sup>1</sup> - عباس بهناس، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 90.

<sup>2</sup> - العياشي عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 57.

• الحالة الثالثة: ليست هناك رشادة في استخدام الموارد مع تحقق الأهداف.

• الحالة الرابعة: هناك رشادة في استخدام الموارد مع تحقق الأهداف.

إذن فإن فعالية النظام الضريبي تقاس بمدى قدرته على تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن، ويجعل من الاقتطاع بتكيف مع الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقانونية والسياسية للدولة، ويسعى إلى التوافق مع متطلبات التنمية المنشودة لها، من خلال تحسين مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي.

ويمكن تقسيم فعالية النظام الضريبي من خلال عدة مداخل وهي:

• مدخل الأهداف: وذلك من خلال تقييم وتقييس فعالية النظام الضريبي ومدى تحقيقه لأهداف المسطرة، وكيف يمكن تقديم الأهداف وترتيبها من حيث الأولوية في حالة تعارض بعضها، وعليه فيمكن تقديم البعض وتأخير البعض الآخر، وهنا يأتي دور المفاضلة بين الأهداف الفرعية التالية<sup>1</sup>:

✓ مدخل الهدف السائد: أي الهدف الرسمي المعلن عنه والذي قد يكون أوفر حصيداً أو تدعم قطاعات معينة من خلال إعفائها كلياً أو جزئياً أو غير ذلك من الأهداف المسطرة.

✓ مدخل تعدد الأهداف: وقد تعتمد الدولة إلى تحقيق أكثر من هدف في آن واحد من خلال نظامها الضريبي، وتحقيق حصيداً ضريبية عريضة منتظرة من عدد من المشاريع الاستثمارية وإحداث التوازن الجهوي كهدف اقتصادي، ومن هنا تبرز صعوبة التوفيق بين الأهداف ويأتي ترتيب الأهداف حسب الأهمية والأولوية من جهة ووفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة من جهة أخرى.

✓ مدخل الأهداف المحلية: وهنا يقاس ويقيم النظام الضريبي تبعاً بمدى تحقيقه للأهداف المسطرة مسبقاً على مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة.

• مدخل الموارد: وتستند على افتراضين هما:

<sup>1</sup> - قويدر نيق، أثر النظام الضريبي على سلوك المكلف بدفع الضريبة، مذكرة ماجستير، جامعة الأغواط، 2010/2009، ص 37-38.

- أن النظام الضريبي هو نظام مفتوح يتأثر ويؤثر بالبيئة.
- تتوقف فعالية النظام الضريبي على قدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية والمالية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به، أي كلما استطاع النظام الضريبي تجنيد الاحتياجات المالية والمادية والبشرية وابتكار الآليات المساعدة للاستخدام الأمثل لهذه الموارد كلما زادت فعاليته وأحاط بالأهداف المنوطة به، إلا أن اعتماد هذا المدخل من الصعوبة بمكان، لأن توفر الموارد المالية والبشرية والمادية مسألة نسبية، كما أن استخدامها يتطلب درجة عالية من الرشادة والعقلانية وسداد التنبؤ<sup>1</sup>.

● المدخل المالي: ويعتمد هذا المدخل على القياس الكمي لفعالية النظام الضريبي من خلال:

حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية

الإيرادات الضريبية للسنة الحالية - الإيرادات الضريبية للسنة السابقة

معدل نمو الإيرادات الضريبية =

الإيرادات الضريبية للسنة السابقة

حصيلة الاقتطاعات الضريبية الفعلية

نسبة تغطية النفقات العمومية =

مجموع النفقات العمومية

<sup>1</sup> - رجراج أحمد، النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004، ص 24.

تكون الفعالية المالية للضريبة جيدة كلما زادت النسبة السالفة عن الواحد، وعليه فإن قياس فعالية النظام الضريبي ليس بالأمر السهل لما يعترضه من مشاكل عدة تتمثل في تعدد مفهوم الفعالية أصلاً، إذ قد يكون النظام الضريبي فعالاً بالنسبة لطرف معين وغير فعال بالنسبة لطرف آخر<sup>1</sup>.

مدخل المعيار التنظيمي: وهذا المدخل يأخذ بدراسة الجوانب الإدارية والتقنية والتشريعية للنظام الضريبي ومدى مساهمتها في الرفع من أدائه ومن هنا يبرز دور الإدارة الضريبية في إنجاح النظام الضريبي وتحقيق أهداف السياسة الضريبية، فوجود إدارة ضريبية فعالة تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي يعتبر شرطاً أساسياً لنجاحه ويمكن حصر هذه المؤشرات في<sup>2</sup>:

- بساطة النظام واستقراره وعدم تعقد تشريعاته وقوانينه.
- مدى التحكم في نفقات التحصيل تباع لمبدأ الاقتصاد في النفقة.
- كفاءة الموظفين في أداء المهام المنوطة بهم.
- سهولة الإجراءات والمعاملات مع المكلفين قبل وأثناء التحصيل.
- مدى السرعة في خفض النزاعات بين الإدارة الضريبية والممولين.
- القدرة على محاربة الغش والتهرب الضريبي.

وقد أكد فيتو تنزي على أهمية الجانب التنظيمي وحدد مجموعة من المؤشرات لتصميم نظام ضريبي فعال، فاقترح ثمانية اختيارات تشخيصية للمساعدة على اكتشاف مدى جودة وفعالية نظام ضريبي معين<sup>3</sup>.

✓ مؤشر التركيز: بمعنى هل يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبياً من الضرائب والمعدلات الضريبية.

<sup>1</sup>-عباس بهناس،القرار الاستثماري في ظل عدم التاكيد والازمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

<sup>2</sup>-قويدر نيق، أثر النظام الضريبي على سلوك المكلف بدفع الضريبة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

<sup>3</sup>- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

- ✓ مؤشر التشتت: وذلك من خلال التخلص من جملة الضرائب التي تشير الإزعاج لدى المكلف، ولها مردودية ضعيفة، مع حصر عدد الضرائب من هذا الصنف.
- ✓ مؤشر التآكل: وهو يعتبر بحصر مجموع الأوعية الضريبية الفعلية ومدى قربها من مجموع الأوعية الممكنة والمحتملة في النشاط الاقتصادي.
- ✓ مؤشر تأخر التحصيل: وذلك برصد مجموع الأوعية الضريبية والمنتوجات الضريبية التي يحدث تأخير في تحصيلها، وتقاس فعالية النظام حسب هذا المؤشر وفق درجة التأخير الحاصلة.
- ✓ مؤشر التحديد: وذلك من خلال اعتماد النظام الضريبي على عدد قليل من الاقطاعات ذات المعدلات المحددة.
- ✓ مؤشر الموضوعية: ويرتبط بالوعي الضريبي ومبدأ اليقين في الضريبة.
- ✓ مؤشر التنفيذ: وهذا يقتضي هل للنظام الضريبي قابلية للتنفيذ بالكامل وبفعالية عالية.
- ✓ مؤشر تكلفة التحصيل: ومعناه هل المنتوجات القابلة للتحصيل تفوق حصيلتها التكاليف المخصصة لجبايتها.

### 2-3-5 مقومات النظام الضريبي:

وتتمثل مقومات النظام الضريبي فيما يلي:

- ✓ الإدارة التشريعية: وهي الجهة التي تختص بإصدار القانون الضريبي وكافة التشريعات التي تحدد فلسفة وأهداف ووسائل النظام الضريبي في المجتمع وتكس طبيعة الدولة السياسية وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.
- ✓ الإدارة التنفيذية: وهي الجهاز الذي يكلف على تنفيذ التشريع الضريبي، فتحقيق أهداف السياسة الضريبية المثلى لأي مجتمع لا تجد لها طريقا إلا بإدارة ضريبية على مستوى عال من الكفاءة والفعالية،

<sup>1</sup> - محي محمد مسعد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 09.

تعمل على تنفيذ السياسة الضريبية عن طريق قيامها بعمليات الحصر والربط والتحصيل من الأشخاص الطبيعيين<sup>1</sup>.

✓ الجهاز القضائي: وهو الذي يتولى الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الضريبية فيما يتعلق بتقدير الضرائب المستوجبة الدفع على المكلفين<sup>2</sup>.

✓ تجنيس النظام الضريبي: حيث تراعى كل القواعد الفنية الأصولية، إضافة إلى تجانسها مع السياسة الاقتصادية الأخرى، حتى تؤدي الأهداف المرجوة، فالتنسيق والتجانس بين المريح الضريبي إذ يعود النقص في حصيلة منتج حياتي تلك النوايا المحققة والمحصلة في منتوجات أخرى أو حتى زيادة المعدلات في اقتطاعات أخرى غاية في استدرارك الخلل.

<sup>1</sup> - العياشي عجلان، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.

<sup>2</sup> - محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

## المبحث الثالث : الغش و التهرب الضريبي

بالنظر إلى ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وإلى ما ينجم عنها من آثار وخيمة على مختلف المستويات فهي تتطلب دراسة و اهتمام أكبر من أي وقت مضى , فمن جانب النقص الذي يسببه التهرب الضريبي في الموارد المالية وهو ذو آثار بليغة على الاقتصاد الوطني لكبحه لأهم محفز اقتصادي هو روح المنافسة , وكذا توجيهه هذا الأخير الوجهة غير الطبيعية.

إن تناول ظاهرة الغش و التهرب الضريبي يتوقف على مدي قدرة الدولة على معرفة مواضع الخلل وتحديد مختلف العوامل التي تمكن من وضع قوانين وتشريعات جبائية.

سنحاول تحليل ظاهرة الغش و ظاهرة التهرب الضريبي من خلال توضيح ماهية الغش و التهرب الضريبي كل على حدي و الأساليب و الدوافع التي تؤدي بالمكلف إلى رفض تدعيم الدولة ماليا , والتنبية لخطأ فكرة أن الضريبة ما هي إلا أداة سلب للثروات و الأموال وكل تدخل من الإدارة الضريبية يعد تدخل في الحياة الشخصية , وكذا سنتناول مختلف طرق الغش و آثاره على جميع المستويات ولا يحترم المقاييس العامة للبناء, حيث ثمن البضاعة المتبقية أي التي لم تستعمل في عملية البناء تضاف إلى رقم الأعمال الحديث (الجديد)

## 1. مفاهيم حول الغش و التهرب الضريبي وتصنيفاته.

إن التهرب و الغش الضريبيين ظاهرتان تتشابهان في عدة نقاط كما أنهما تختلفان أيضا في عدة نقاط أخرى , و التشابه يكمن في أن كلاهما يمارسان من طرف المكلفين بالضريبة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين , وكلاهما يؤثران سلبا على الخزينة العمومية , وكذلك يسعيان إلى هدف واحد وهو التخلص من دفع الضريبة أما الاختلاف فيكمن في أن التهرب الضريبي يعتبر أسلوبا شرعيا , أي أن المكلف يسعي إلى التخلص من دفع الضريبة دون المساس بالقواعد و النصوص التشريعية من خلال استعمال الثغرات القانونية , أما الغش الضريبي فهو أسلوب غير



شرعي يتضمن مخالفة الأحكام و التشريعات الضريبية. وإزالة الغموض بين هاتين الظاهرتين سوف نتطرق في هذا المبحث بالتفصيل إلى تحديد مفهوم كليهما مع بيان أنواعهما.

### 1.1 مفهوم الغش الضريبي: لقد اختلفت التعاريف و المفاهيم للغش الضريبي من طرف المؤلفين في

هذه الظاهرة وهذا باختلاف وجهات نظرهم القانونية والاقتصادية و نظرا لذلك ليس من السهل تقديم تعريف شامل ودقيق للغش الضريبي و هذه بعض التعاريف.

- الغش الضريبي هو كل مخالفة أو خرق للقانون أما التهرب الضريبي فهو التعسف<sup>1</sup>.
- هو محاولة الممول أو المكلف بالضريبة التخلص من أعباء الضريبة وعدم الالتزام القانوني بأدائها.
- تعتبر على وجه الخصوص ممارسات تدليسه ما يلي

✓ ممارسة نشاط غير مصرح به.

✓ إنجاز عمليات بيع وشراء البضائع دون فاتورة خاصة بالبضائع وذلك مهما كان مكان

حيازتها أو استياداعها

✓ تسليم فواتير وسندات أو تسليم أي وثيقة لا تتعلق بعمليات حقيقية.

✓ نقل تقييدات حسابية خاطئة أو وهمية عمدا في الوثائق المحاسبية التي يكون مسكها

إجباريا بمقتضى القانون التجاري.

✓ كل مناورة تهدف إلى تنظيم إعارة من طرف المكلف بالضريبة متابع بدفع ضرائبه

ومن التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للغش الضريبي كالاتي:

الغش الضريبي هو عدم دفع الضرائب أو التخلص منها عن طريق التزوير و إخلال بواجب الصدق و

المصارحة الذي يفرضه القانون الضريبي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد فلاح: "التهرب الجبائي و تأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، سنة 1997 ، ص ص 46 ، 47.

<sup>2</sup> صباح نعوش ، المالية العامة ومالية الدول النامية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983 ، ص 120

### 1.1.1. عناصر الغش الضريبي:

من خلال التعاريف السابقة نميز بأنها تحتوي على ركنين اثنين وهما الركن المادي والركن المعنوي أو القصد.

**أولاً: الركن المادي:** هو الفعل فلا يكون هناك غش ما لم يتوفر الركن المادي و المتمثل في إحلال بالواجبات التي يملها القانون الضريبي المعمول به ومن هذا المنطلق ليس هناك غش إذا كانت قاعدة تأسيس الضريبة أقل من مبلغها الحقيقي نتيجة تطبيق الأحكام القانونية أو نتيجة اتفاق مع الإدارة الضريبية "التقييم الجزائي".

ومن أهم صور الإحلال بالواجبات هي:

- المبالغة في تقدير الأعباء.
- الامتناع عن تقديم تصريحات للإدارة الضريبية.
- عدم مسك محاسبة منتظمة ناقصة أو غامضة أو مزيفة لترقب أي مراقبة جبائية محتملة.
- البيع بدون فواتير أو الجرد غير الصحيح.

**ثانياً: الركن المعنوي (القصد):** إضافة إلى العنصر المادي هناك العنصر المعنوي و الذي يتمثل في إدراك المكلف ووعيه عند ارتكابه لمخالفات بقصد الهروب من الضريبة , و أن إظهار سوء نية المكلف تكون جد صعبة ولهذا

فان الإدارة الضريبية تعمل على إثبات حسن أو سوء نية المكلف كما يمكن إثبات قصد الغش سواء بطابع الإرادي للسهو , أو عن طريق أهمية الإخفاء وتكراره<sup>1</sup> .  
ومن جهة أخرى تظهر النية السيئة للمكلف عند إهماله لتصريحات أو عدم تقديمها للإدارة الضريبية أو عدم الرد على أي توضيح الخاص بتصريح ما.

<sup>1</sup> محمد فلاح ، مرجع سابق، ص ص 146، 147.

## 2.1 مفهوم التهرب الضريبي.

إن التهرب من الضريبة يعني أن يتخلص المكلف من دفع الضريبة المفروضة عليه كلياً أو جزئياً دون أن يعكس عبأها على الغير<sup>1</sup>.

ويعرف أيضاً بأنه " : تخلص الشخص المكلف من أداء الضريبة المفروضة عليه نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي<sup>2</sup> "

ومن هذا المنطلق يتضح لنا أن التهرب الضريبي يأخذ عدة أشكال تتمثل في:

**أولاً : التهرب الضريبي عن طريق التجنب أو الامتناع :** يتمثل هذا النوع من التهرب أو ما يسمى بـ " تجنب الضريبة " في امتناع الفرد عن القيام بالتصريح المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها , كأن يرفض إستيراد بعض السلع الأجنبية حتى يتجنب أداء الضريبة الجمركية التي تفرض عليها<sup>3</sup>.

**ثانياً : التهرب الضريبي عن طريق استعمال ثغرات في التشريع الضريبي:** عندما يمتاز التشريع الضريبي بعدم الثبات وتعدد مبادئه وعدم الدقة في صياغة قوانينه , يلجأ البعض للاستفادة من بعض الثغرات الموجودة فيه.

يعد هذا الأسلوب من الأساليب التي لا يعاقب عليها القانون لأن المكلف يتهرب من دفع الضريبة دون ارتكاب أي خطأ يعاقب عليه ومن جهة أخرى فإن المشرع هو الذي يضع هذه الثغرات سعياً منه إلى توجيه الأفراد إلى بعض النشاطات التي تتماشى مع سياسة الضريبة المرجوة ويكون هذا الأسلوب أكثر استعمالاً من طرف المؤسسات الكبيرة , حيث نجد أنها توظف ملحقاً خاصاً بالجباية مهمته أساسية التعامل الضريبي و القيام بدراسة شاملة للقانون الضريبي لإيجاد بعض الثغرات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عوضة أحسن و عبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة الموازنة و الضرائب ، دار الخلود للصحافة ، 1995 ص3

<sup>2</sup> منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، الجامعة المفتوحة ، 1994 ، ص40

<sup>3</sup> علي الصادق احمد علي، فتح عبد الرحمن الحسن منصور : دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي ، بالسودان(دراسة تحليلية ميدانية)، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2013، ص.144

<sup>4</sup> رضا بعززي ، التهرب الضريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1999 ، ص 14.

ويمكننا أيضا إذا أن نتوصل إلى نتيجة وهي أن تجنب الضريبة في الحالتين مشروع ولا يعاقب عليه القانون، إذا يمكن للمكلف أن يمتنع أو يبتعد عن ممارسة نشاط معين خاضع للضريبة أو أن الضرائب المطبق عليه غير عادلة مقارنة بنشاط آخر.<sup>1</sup>

### 1.2.1 الفرق بين الغش و التهرب الضريبي:

يعتبر الغش تلك العمليات التي يقوم بها المكلف بالضريبة بصفة إرادية ويهدف إلى التملص من القانون وذلك عن طريق ارتكاب أفعال الغش و التدليس و التزوير و التي يمكن تحديدها واكتشافها بسهولة وبالتالي يكون مرتكبها مسؤولا أمام القانون في حين أن التهرب يكون على أساس وجود فجوات أو ثغرات في التشريع الضريبي حيث أن هذا الأخير يشكل للمكلف منافذ تسمح له بعدم دفع الضريبة ، وتحت غطاء هذه الثغرات يقوم بتخفيض الأعباء المستحقة عليه تجاه خزينة الدولة. لكن تبقي إشكالية الفصل بين الاثنين التهرب و الغش الضريبي يسودهما نوع من الصعوبة ، ومن الناحية الشرعية يشكل كل واحد منهما مخالفة قانونية يعاقب عليها القانون الضريبي<sup>2</sup>.

### 3.1 تصنيفات التهرب و الغش الضريبي.

يختلف الغش الضريبي من حيث مشروعيته إلى غش مشروع وغير مشروع ومن حيث درجة تعقده إلى غش بسيط ومركب ، وكذا حدود أطره مكانية إلى غش محلي وغش دولي .

### 1.3.1 الغش الضريبي المشروع وغير المشروع : ويمكن التفرقة بن نوعين كالتالي:

**أولا : الغش الضريبي المشروع:** يقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من الثغرات الضريبية الموجودة بفعل تعقد النظام الضريبي أو عدم إحكام صياغة القوانين<sup>3</sup> هذا ما يفسح المجال إلى العديد من التأويلات فهذه الاستفادة لا تعد مخالفة للقانون مادام يتصرف في إطار قانوني جعلها له المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات و التخفيضات أو خدمات قد تعود عليه بنتائج أكثر امتيازاً

<sup>1</sup> نصيرة بجاوي ، الغش و التهرب الجبائين ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 1998 ، ص 44.

<sup>2</sup> ناصر مراد التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار القرطبة للنشر والتوزيع، الج 1، ط 1، 2004، ص 8

ومن أمثلة على ذلك , كأن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة , و ذلك في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية وهي الأسهم<sup>1</sup>.

التهرب من تصاعدية ضريبة الدخل حتى حد معين بتجزئه الشركة إلى عدة شركات صغيرة مستقلة إحداها عن الاخرى من الناحية القانونية .<sup>2</sup>

**ثانيا : الغش الضريبي غير المشروع:** يقصد به التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة للقوانين وتندرج تحته بذلك كل طرق الغش المالي وما تنطوي عليه هذه الطرق من اللجوء إلى طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة وقد يقع الغش غير المشروع عند تحديد وعاء الضريبة أو عند تحصيلها ومن أمثلة الغش في الحالة الأولى أن يمتنع المكلف عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون أو يقدم إقرار غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة تقدر الضريبة على أساسها .

أما الغش عند تحصيل الضريبة فيكون بإخفاء الشخص أمواله حيث يتعذر على مصلحة الضرائب أن تستوفي من تلك الأموال مبلغ الضريبة التي تتم ربطها بالمكلف بالضريبة<sup>3</sup>.

### 2.3.1 الغش الضريبي البسيط والمركب: يختلف الغش و التهرب الضريبي باختلاف الضريبة التي يراد

التهرب منها أو الغش فيها لذا وجب التمييز بين الغش البسيط و الغش المركب أو الموصوف.

**أولا الغش الضريبي البسيط:** هو ارتكاب الفعل بسوء نية من أجل مخادعة الإدارة الضريبية للتخلص من المبالغ الواجب دفعها على شكل ضرائب من خلال تقديم تصريحات ناقصة وبيانات خاطئة ويمكن

<sup>1</sup> غازي عناية:التضخم المالي، دار الشهاب- الجزائر، ط3، 1986، ص 181.

<sup>2</sup> حسن عواضة ، عبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة الموازنة و الضرائب، دار الخلود للصحافة، 1995، ص 391.

<sup>3</sup> غازي عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي، ص 181.

التفريق بين الغش البسيط والغش الخطأ فالغش البسيط يكون ناتج عن قصد، أما الثاني فيكون نتيجة إهمال صادر دون نية مقصودة للغش.

**ثانيا الغش الضريبي المركب:** في هذا النوع من الغش يعتمد المكلف إلى استعمال طرق تدليسية تجسد نيته في التهرب من دفع مستحقاته، ومن أمثلة هذا الغش تقديم وثائق وفواتير مزورة أو حتى تسجيل عقود إيجار وهمية والامتناع عن تقديم أي تصريح للإدارة الضريبية ويتوفر على كل العناصر لخرق القوانين الضريبية.

- **العنصر المادي:** التملص في إقرار أساس الضرائب و الرسوم التي يخضع لها.

- **عنصر النية:** المكلف على علم بأن الفعل الغير مشروع.

- **عنصر التدليس:** هو مسح كل الأدلة ترقبا لأي مراقبة مستمرة.

### 3.3.1 الغش الضريبي المحلي والدولي: وهما كالتالي:

**أولا الغش الضريبي المحلي:** هو قيام المكلف بالضريبة بالتخلص من دفع الضريبة بطريقة غير قانونية داخل الحدود الجغرافية للبلد الذي ينتمي إليه، وإن المكلف داخل الحدود الجغرافية للبلد الذي ينتمي إليه يكون تابع لإدارة جبائية واحدة ألا وهي الإدارة الضريبية المحلية التي تقوم بمتابعته ومراقبته ومعاقبته إذا حدث وان أمسكت عليه دليلا على إرتكابه للغش الضريبي<sup>1</sup>.

**ثانيا الغش الضريبي الدولي:** يتم هذا النوع من الغش خارج إقليم هذا البلد ومعرض للإفلاتات من الإدارة الضريبية للبلد عن طريق الأشخاص الطبيعيين الذين يتواجدون في مقرات اجتماعية خارج الحدود الوطنية.<sup>2</sup>

ويعرف الغش الضريبي الدولي بأنه " :التهرب من دفع الضرائب داخل البلد وذلك بتحويل المداخل و المبالغ المقطعة منها على شكل ضرائب من نصيب هذا البلد إلى بلد آخر يتميز بجباية جذابة."

<sup>2</sup> عبد الفتاح مراد موسوعة شرق اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 28.

<sup>2</sup> نصيرة يجاوي، مرجع سابق، ص 51.

ومن بين الأعمال التي يقوم بها المكلف في إطار الغش الضريبي الدولي ما يلي<sup>1</sup>:

- إنشاء مؤسسات صورية وهمية في الخارج.
- التلاعب في التصريح بأسعار الصفقات التجارية.

## 2. أسباب ظاهرة الغش و التهرب الضريبي الضريبي:

إن ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين كغيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى لها أسبابها والدوافع التي أدت إلى انتشارها بصورة واسعة إلا أن تحديدها ليس بالأمر السهل أو الهين ، فهي تختلف من مكلف إلى آخر ومن بلد إلى آخر، فقد ساهم كل من عدم استقرار التشريع الضريبي وعدم الوعي الضريبي، على زيادة حصيلة التهرب والغش، مما زاد الضغط الضريبي على المكلفين، حيث دفعهم ذلك إلى اتباع مختلف الوسائل والطرق لتفادي السداد، فقد قدر مبلغ التهرب في بداية الإصلاح سنة 1989 بـ: 5 مليار دولار.<sup>2</sup>

ورغم ذلك فإن أولى الأسباب ترجع إلى بعض الدوافع التي تعتمد إلى عدم تقبل الضريبة وذلك برسوخ بعض الأفكار السلبية لدى المكلف ، وتأتي الأسباب الأخرى لتعزيز وتقوية الباعث النفسي على الغش ، وتحتل الوضعية الاقتصادية الجزء الأكبر من الأسباب خاصة تلك التي تتعلق بالمكلف أو البلد ، بالإضافة إلى كل هذه الأسباب فإن النظام الضريبي ساعد وبقدر كبير على استفحال الظاهرة نظرا لتعدد وعدم استقراره وكذا نقص الإمكانيات المادية والبشرية الغير المتلائمة مع مهام الإدارة الضريبية المتزايد<sup>3</sup>.

## 1.2 الأسباب المتعلقة بالمكلف: وهي تلك الاسباب التي ترجع الى العنصر الضريبي ذاته ونذكر

منها:

<sup>1</sup> صباح نعوش:الضرائب المباشرة في المغرب، الإصلاح، الجزء الثاني، شركة النشر والتوزيع ، دار البيضاء، 1987 ، الصفحة 159.

<sup>2</sup> Youcef deboub :les nouveaux mecanismes economiques en algerie،OPU،algerie،1995 ،p103.

<sup>3</sup> عبد الهادي محمد المهدي مقبل:دور الضرائب غير المباشرة في تنمية إقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع التطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق،جامعة طنطا، 1988،ص 257.

### 1.1.2 الأسباب النفسية: تلعب العوامل النفسية دورا هاما في التهرب الضريبي فكلما زاد الوعي بدفع

الضريبة لدى المكلف بما ضعف الباعث على التهرب منها والنقص، وكلما كان الوعي الضريبي ضعيفا كان الباعث النفسي على التهرب قويا وملموسا .

ويقصد بالوعي الضريبي مدى اقتناع المكلف بدفع ما عليه من التزامات وتحملها باقتناع ومعرفة القيمة التي يستوجب عليه أن يسدها ، وإذا تحقق ذلك يقل الغش و التهرب من الضريبة ومن بين الاعتقادات النفسية الراسخة في أذهان المكلفين ما يلي:

- اعتقاد المكلف بأن الضريبة اقتطاع مالي بدون مقابل ، إذا من الصعب لأي فرد منا أن يتخلى عن مبلغ مالي بدون أن يحصل على مقابل مادي أو معنوي.

- اعتقاد البعض من الأفراد بأن التهرب من الضرائب لا يعد تصرفا مخالفا وأنه لا يشكل خسارة لأحد مادامت الدولة شخصا معنويا.

- الاعتقاد السائد بأن الضريبة بمثابة عقوبة متجسدة في شكل مبالغ تدفع إلى الإدارة الضريبية مقابل ممارستهم لنشاط ما.

### 2.1.2 الأسباب الاجتماعية:

### 2.1.2 تؤدي العوامل الاجتماعية بدورها دورا كبيرا في انتشار ظاهرة الغش و التهرب الضريبي وهذا من

بلد إلى آخر ، ففي الجزائر مثلا تظافت كل العوامل الاجتماعية المحيطة بالمكلف والتي أدت إلى عدم المثول أمام واجباته الضريبية<sup>1</sup>.

**أولا العامل الديني:** إن الزكاة فرض من فرائض الإسلام، فهي جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي فهي

"فريضة مالية يتم إخراجها مرة في السنة المحجرة وهي جزء يسير مما يملكه الشخص من أموال سواء

كانت نقدية أو عينية وتوجب على الشخص الذي يملك النصاب ويكسب قوت يومه".

<sup>1</sup> محمود جمام: النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية ( دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم، جامعة قسنطينة، 2010 ، ص 49.



إلا أن تطبيق نظام اقتصادي وضعي على مجتمع مسلم يعني بالضرورة إخضاع المكلف المسلم إلى الضرائب التي تعتبر من أهم الإيرادات العامة , مهما كان نوع النظام الضريبي المطبق.

إلى جانب هذا الاختلاف نجد اختلاف آخر يكمن في مجال تطبيق الأموال المقتطعة فالضريبة مجال استعمالها غير محدد وتصيب في وعاء الخزينة العمومية للدولة شأنه شأن الإيرادات العامة الأخرى أما الزكاة , فتعتبر ذات ميزانية خاصة مستقل في الميزانية العامة للدولة .<sup>1</sup>

وبالتالي فإن المواطن المسلم يقف بين أمرين , فإذا دفع الزكاة لا يدفع الضريبة يقي مطاردا من طرف الإدارة الضريبية أما إذا دفع ما عليه من زكاة وضريبة فانه سيعرض نفسه إلى ازدواج في التكليف.

بالإضافة إلى أمر آخر وهو الاعتقاد الديني السائد لدي البعض والذي لا يقر بشرعية الضريبة.

وتبقي هذه الحجج كلها مجالات للتهرب من الضريبة لدي الكثير من المكلفين

**ثانيا : العامل التاريخي:** نتيجة الظروف التي عاشها المجتمع الجزائري عبر العصور تولدت لديه فكرة

التهرب من الضريبة, فبدأ بالاحتلال العثماني للجزائر , حيث كان العثمانيون يفرضون الضريبة كوسيلة للسيطرة على

البلاد وتحقيق غاياتهم ومآربهم المتمثلة خاصة في محاولة تشويه الدين الإسلامي ومع سقوط الدولة

العثمانية أصبحت الجزائر مقاطعة فرنسية اتبعت سياسة جبائية فرنسية , وغداة الاستقلال بقي النظام

الضريبي ساري المفعول , ولذا كان هدف المواطن الجزائري هو كل الآثار الاستعمارية بما فيها النظام

الضريبي الفرنسي وتغييره بنظام جديد يتماشى مع الحقائق الجديدة للبلاد إلا أن الجزائر وجدت نفسها

مطابقة للنظام الموروث عن الاستعمار ومن كل هذا يمكن القول بأن الضريبة لسبب من الاسباب توتر

العلاقة بين المواطن و الدولة ولهذا ظهرت ردود فعل سلبية متمثلة في التهرب والغش الضريبيين.

<sup>1</sup> غازي عناية ، الزكاة و الضريبة ، منشورات دار الكتب الجزائر، 1992 ، ص 52.

## 2.2 الأسباب ذات الطابع الاقتصادي:

إن طبيعة الظروف الاقتصادية كثيرا ما يكون لها التأثير البالغ على انتشار ظاهرة التهرب و الغش الضريبيين , فالوضعية الاقتصادية العامة للبلاد و التطورات الأخرى التي تشهدها من فترة إلى أخرى تؤثر بطريقة أو بأخرى على الاقتصاد وتجعل الجو ملائما يساعد ويسهل الهروب من دفع الضريبة, كما أن الوضعية الاقتصادية الخاصة بالمكلف التي تجعل الدافع النفسي و الاضطراري للغش والتهرب الضريبي.

## 1.2.2 الوضعية الاقتصادية للمكلف: إن الوضعية الاقتصادية للمكلف سبب من الأسباب التي تؤدي به

إلى استعمال طرق قصد التهرب من أداء الضريبة , فهي تؤثر مباشرة عليه إذ أنها تتحكم في سلوكياته اتجاه دفع الضريبة, و إذ أنه من الواضح أن الأزمات المالية والاقتصادية للمكلف تجعله يتمادي في التملص و التهرب جزئيا أو كليا, في حين أن البعض من ذوي الدخل البسيطة يقومون بأداء الواجب الضريبي طيعيا.

ويمكن أن نتساءل فيما إذا كانت الأرباح الناتجة عن التهرب من دفع الضريبة تساعد على توسيع نشاط المكلف، وللإجابة على هذا التساؤل يجب أن نميز بين نوعين من الأنشطة.

الحالة الأولى : إذا كان حجم النشاط كبير.

في هذه الحالة مقدار الضريبة المقتطعة يكون مرتفعا وهذا ما يدفع المكلف للتهرب من دفعها باستعماله لكل الطرق و الأساليب لأن الربح الناتج من التهرب يكون كبيرا وقد يساعد على استثماره في مشاريع أخرى, أو توسيع حجم النشاط أكثر فأكثر , وبالتالي يكون الدافع للتهرب مرتفعا لدي المكلف.

الحالة الثانية : إذا كان حجم النشاط صغيرا أو متوسطا: في هذه الحالة يكون الدافع على التهرب

منخفضا, لأن بمجرد اكتشاف التلاعب من طرف الإدارة الضريبية سيتعرض إلى عقوبة تكلفه دفع الضريبة الواجبة الدفع , وهذا يؤثر على الحالة الاقتصادية للمؤسسة.

2.2.2 **الوضعية العامة للبلاد:** إن الوضعيات و التغيرات الاقتصادية المختلفة من فترة إلى أخرى يكون لها أثرا بالغا على انتشار ظاهرة التهرب و الغش الضريبيين ومن المعروف أن السياسة الضريبية الجزائرية تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية التي تولى لها الدولة الاهتمام الكبير وهذا على حساب الجباية العادية واعتبار هذه الأخيرة موردا ثانويا، إن هذا الاهتمام أدى إلى غيابها بنسبة كبيرة من الميدان الاقتصادي, فما كان للمكلف إلا أن يرحب بهذا الإهمال.

أما الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية وخطورة هو ظهور انتشار السوق الموازية نتيجة لغياب الإدارة الضريبية أين يكون الغش يمارس من الكثير من أفراد هذا السوق نتيجة لهذه الظروف المتردية والتي زادت من ثغرات الغش الضريبي .

### 3.2 الأسباب المتعلقة بالإدارة الضريبية.

للإدارة الضريبية دور فعال في المنظومة الضريبية , فهي الوسيط الوحيد بين المكلف بالضريبة والسلطة التشريعية الضريبية , وذلك لتطبيق الصارم والأمثل للنصوص و التشريعات وفرضها بصفة قانونية وإلزامية على المكلف , غير أن الإدارة الضريبية الجزائرية تعرف نوعا من الاختلاف وعدم التحكم في المكلف بالضريبة و في هياكل إدارية من جهة أخرى, مما أدى وساعد على فحوة الغش و التهرب<sup>1</sup> .

وفيا يخص الإدارة الضريبية ككل لم تعرف تطورا وتقدما لا من الناحية المادية ونقصد بها الوسائل المستعملة أثناء عملية المراقبة أو أثناء عملية التحصيل, ولا الوسائل البشرية من ناحية الكمية أو النوعية , بالرغم من التوسع الاقتصادي و التفتح على اقتصاد السوق واتساع حجم المعاملات و التبادلات التجارية التي عرفتها الساحة الاقتصادية الجزائرية.

بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها الإدارة الضريبية في تقدير بعض أوعية الضرائب مما يشجع المكلف على التهرب , وقد تعتمد الإدارة على تقدير الضريبة تقديرا جزافيا بأقل من القيمة الحقيقية

<sup>1</sup> بودلال، علي وشليل، عبد اللطيف وبن يشنو، فتحي". السياسة الجبائية للجزائر في ضوء- الإصلاحات تجارب وآفاق " الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الج ا زئر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 10-11 ماي 2003. ص 98.

كما يؤدي إلى إحداث آثار معنوية تشجع على التهرب, وتعد الإجراءات الإدارية الخاصة بتحصيل الضريبة, فالإجراءات الروتينية المعقدة كثيرا ما تترع روح المبادرة وهو ما يجب على الإدارة تلاشيها.

**1.3.2 الوسائل و الإمكانيات المادية.** العمل على الحد من التهرب و الغش الضريبيين و تطبيق الأحكام والتشريعات على المكلفين يتطلب جوا إداريا ملائما وعصريا, الأمر الذي يساعد في الإدارة الضريبية على تحصيل الضريبة في أحسن الظروف لكن الملاحظ أن الإدارة الضريبية الجزائرية تعاني من النقص في الوسائل و الإمكانيات وعلى مستوى كل الأطراف المعنية بالرقابة والبحث فالنسبة للمباني التي تشغلها الإدارة الضريبية تعود إلى عهد الاستعمار الفرنسي فهي مباني قديمة ولا توفر على شروط العمل المريح و الفعال لا من ناحية سلامة البناء ولا من ناحية المساحة, وأصبحت هذه المباني لا تستوعب العدد المطلوب من الموظفين ولا المكلفين بالرغم من تخصيص أيام للاستقبال, و بالتالي المكلف لا يحترم الإدارة الضريبية مما يدفعه إلى عدم المثول أمامها ودفع ما عليه. بالإضافة إلى الوسائل الأخرى ونقصها بالمعدات والأدوات التي تستعملها الإدارة, إذ من الملاحظ أن المعدات والأدوات الحديثة قليلة وان لم نقل منعدمة بالرغم من حجم العمل المطلوب وكثرة عدد المكلفين, وإذا توفرت هذه الأدوات فان استغلالها لا يكون بالصورة اللازمة.

**2.3.2 الوسائل البشرية.** إن الانتعاش الكبير الذي عرفه القطاع الاقتصادي خاصة و القطاعات الأخرى عامة فتح مجال رؤوس الأموال للاستثمار, مما صعب من مهمة الإدارة الضريبية نظرا للعدد الهائل من المكلفين و الذي أصبح في تزايد مستمر.

ومن المعروف أن بعض الدول تنطوي على نظام جبائي تصريحي يقتضي مراقبة و المتابعة مستمرة لمكلفين بكل طرق المراقبة سواء ميدانية أو بمتابعة المكلف وجمع القدر الكافي من المعلومات و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة, بالإضافة إلى مراقبة الوثائق المتمثلة في دراسة الوثائق وتحليلها و التأكد من صحتها.

كل هذا يستوجب توفير إطارات مؤهلة وقادرة على هذه المهمة الصعبة فالمستوي العلمي للموظفين في قطاع الضرائب يفتقر إلى الكفاءة التي تعد من أهم الشروط الواجب توفرها لمكافحة الغش و التهرب الضريبي للمكلفين.

إن هذا النقص في الكفاءة لا يحاسب عليه الموظف بل يتطلب من الجهات المختصة في مجال الجباية بالاهتمام الكبير وتخصيص معاهد ومدارس مختصة في هذا المجال لإجراء عملية رسكلة للموظفين وبتقديم تقنيات تكتشف الغش و تحاربه , إذ نلاحظ نقص المعاهد المختصة في مجال الجباية على مستوى التعليم العالي أو على مستوى المدارس الخاصة أو التكوين المهني.

أما المؤهلين من الموظفين وبعد تحصلهم على التكوين الكافي واكتسابهم الخبرة اللازمة يتركون إدارة الضرائب باتجاه قطاعات أخرى أكثر مكافئة من ناحية الأجر ويمارسون المهن الحرة باعتبارها أكثر مرد ودية , أو أن يتوجهوا إلى إنشاء مكاتب خاصة بهم في مجال المحاسبة والجباية.

و في الأخير نقول أن كل هذه المشاكل كانت في صالح المكلف بالضريبة واستطاع أن يستغلها في التماطل و التهرب من الضريبة.

#### 4.2 الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي.

بعد الاستقلال انتهجت الجزائر نظام جبائي يتطابق مع النظام الموروث عن النظام الاستعماري الفرنسي , لكن مع مرور الوقت أصبح هذا النظام السائد غير مقبول من قبل المواطن الجزائري ليأتي بعد ذلك نظام جديد يشبه إلى حد كبير الأنظمة الضريبية العالمية و يتكيف مع التحولات الجديدة وقد عرفه **Tiamo.p** "النظام الضريبي الجزائري كالقصر المصنوع من الورق , أي أنه نظام غير محكم ولا يواكب التطورات التي تحدث على المستوى الوطني وتنقصه الفعالية , إلا أن النقص في الفعالية التي يعاني منها النظام الضريبي ترجع إلى عدة أسباب منها :سوء تسير الإدارة الجائئة التي لها دور السهر على تطبيق التشريعات و النصوص القانونية وفق الشروط المطلوبة بالإضافة إلى الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بصفة خاصة و البلدان النامية بصفة عامة , ويجب أن نشير إلى

العوامل المحيطة بالنظام الضريبي فهو نظام يتسم بالتعقد وعدم الثبات، وزيادة على ذلك هو نظام تصريحي إذ أن تصريح المكلف يعد أساس لتحديد الوعاء وحساب مبلغ الضريبة، لكن في ظل عدم إمكانية إجراء التحقيق لكل تصريح ينتهز المكلفون هذه الفرصة في تقديم تصريجات كاذبة.<sup>1</sup> كل هذه الأسباب و أخرى ساعدت و أدت بالمكلف بالتملص لاستغلاله للفجوات و الثغرات الموجودة في النظام.

#### 1.4.2 تعقد وعدم ثبات النظام الضريبي.

إن النظام الضريبي الجزائري نظام غير مستقر، وهو أكثر التشريعات معرضا للتعديل المتواصل تبعا للسياسة المالية و الأوضاع الاقتصادية، و إن هذا النظام يتميز بتعقيدات كثيرة ناتجة عن تنوع وتعدد وتفرع الضرائب و اختلاف معدلاتها. كما أن النظام الضريبي الجزائري يتضمن خمسة قوانين خاصة بالضرائب وهي:

- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

- قانون التسجيل.

- قانون الطابع.

- قانون الرسم على القيمة المضافة.

- قانون الضرائب غير المباشرة.

ويحتوي كل قسم من هذه الأقسام على عدة مواد ونصوص.

إلا أن العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية وقلة الموارد المالية و الفرق الشاسع بين درجة النمو الاقتصادي و النظام الضريبي أدت إلى إعادة النظر في صياغة هذه القوانين فتوالت بذلك التعديلات و الإلغاءات.

<sup>1</sup> محمد فلاح، النهب الجبائي وتأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية، 1997، ص 66.

الشيء الملاحظ هو عدم الاستقرار و الثبات في التشريع الضريبي بحيث وخلال فترة قصيرة حدثت تغيرات في القوانين الضريبية وبصفة متباينة إذ أن الضرائب تعدل وتغير وتلغي أو تضاف إليها مادة جديدة , الشيء الذي يصعب على الإدارة الضريبية و على المكلف استيعابهم و التأقلم بسرعة معهم. فالنسبة للإدارة الضريبية فإنها لا تستطيع أن تواكب تغير القوانين بسرعة بحيث يصعب على الموظفين أن يطبقوا هذه القوانين في عملهم إذ يقع الموظفين في الخطأ في بعض الأحيان سهوا منهم ويتبعون إجراءات القانون القديم أو أن الوقت لا يتسنى لتقديم عملهم بسرعة مما يؤدي بالمكلف إلى استغلال فترة هذه النقلة التي تلائم المكلف للتهرب من الضريبة.

#### 2.4.2 تقنيات فرض الضريبة. تعتمد النظم الضريبية على أساليب متعددة للوصول إلى تقدير الوعاء

الحقيقي للضريبة بشأن عدد كبير من أنواع الضرائب , الشيء الذي يساعد وبقسط كبير في انتشار ظاهرة التهرب و الغش الضريبي, لذا فان الضريبة كانت تفرض على أساس تقنيات منها التصريحات و الإقرارات, و إن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي فهو يعتمد على تصريحات المكلفين باعتبارها أساسا لتحديد الوعاء الضريبي و حساب مبلغ الضريبة. وان نجاح هذه التقنية يرجع إلى:

- تقديم تصريح صحيح ودقيق من طرف المكلف دون إحداث أي تلاعب.
- المراقبة الشديدة و المعمقة لهذه التصريحات من طرف الإدارة الضريبية , إلا أن استغلال المكلف للمشاكل التي تعاني منها الإدارة الضريبية تؤدي إلى تقديم معلومات خاطئة أو ناقصة من مداخيل من أجل تقليص العبء الضريبي أو أن يمتنع عن الإدلاء بالتصريح لتقدر عليه الضريبة جزافيا وهذا ما يستفيد منه بعض المكلفين الأثرياء بحيث يقومون بالتصريح في حالة الضريبة على الدخل بمدخيل متواضعة و بالتالي سوف تفرض عليهم ضريبة منخفضة.

كما أن تقنية الخصم تكون مجال يلجأ إلى استغلاله المكلف للتخلص من الضريبة بحيث انها تمثل قاعدة أساسية تحسب على أساسها مبلغ الاقتطاعات الصافية بطرح جميع التكاليف الخام للمادة

الخاضعة للضريبة وهذا ما يلاءم المكلف ويشجعه على إدخال تكاليف أخرى للخصم للتقليل من مبلغ الضريبة الواجبة الدفع

**3.4.2 الضغط الضريبي.** رغم الإصلاحات التي عرفتها الجزائر من خلال تعديل معدلات الضرائب المرتفعة وذلك من أجل إنقاص العبء على المكلف و الدولة فان نسبة الضغط الضريبي تبقي مرتفعة وتؤدي إلي الغش و التهرب الضريبيين , ونقصد بالضغط الضريبي : هو حاصل قسمة مجموع الإيرادات الضريبية على الإنتاج الداخلي الخام ويتمثل في مدة وقدرة الدولة في التدخل من خلال الاقتطاعات الإلزامية ويمكن أن يؤثر هذا الأخير على الدولة و المكلف.

- **الضغط الضريبي على مستوى المكلف:** هو الفرق بين الاقتطاعات المفروضة علي المكلف و مجموع المداخيل محل الاقتطاع ويعبر عنه:

مجموع الاقتطاعات التي يتحملها المكلف

الدخل الاجمالي

- **الضغط الضريبي على مستوي الدولة:** هو مقارنة مجموع الاقتطاعات الإجبارية و الناتج الوطني الخام ويعبر عنه بالعلاقة التالية <sup>1</sup> :

مجموع الايرادات الضريبية

الناتج الداخلي الخام

من الملاحظ انه كلما ارتفعت نسبة الضغط الضريبي قد تؤثر على المداخيل الضريبية بصفة خاصة و على الميزانية بصفة عامة وتؤدي بذلك إلى التهرب من دفع الضريبة.

<sup>1</sup> محمد فلاح،التهرب الجبائي، مرجع سابق،ص 38.



**4.4.2 ثغرات التشريع الضريبي ونظام الإعفاءات.** إن النظام الضريبي الجزائري و رغم تعديله وذلك للحد من ظاهرة الغش و التهرب الضريبي التي تعرف اتساعا كبيرا إلى سد الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي إلا أن الظاهرة تبقي وبكل قوة لان هذه الأخيرة تساعد وبقدر كبير على التهرب و الغش الضريبيين فهي تسمح للمكلف بإيجاد المنفذ الذي يسمح له بعدم دفع ما عليه من ضرائب دون مخالفة القانون وهذا راجع إلى<sup>1</sup>:

- احتواء القانون عن التخفيضات والإعفاءات و الإضافات في سعر الضريبة كل هذه التعقيدات تكون مشاكل للإدارة الضريبية وتزيد من حدة التهرب.
  - الغموض الذي يسود بعض النصوص القانونية و التي يفسرها كل مكلف حسب ما يناسبه.
  - تعدد الضرائب يؤدي إلى زيادة دفع الضريبة بالنسبة للمكلف.
- كما أن سياسة الإعفاءات بدورها اعتبرت سلاحا في يد المكلفين للتهرب شرعيا من الضريبة و إن هذه الإعفاءات التي جاء بها المشرع سواء كانت إعفاءات كلية أو جزئية تهدف تشجيع الاستثمار كأن يعفي النظام الضريبي الأنشطة الاقتصادية الجديدة من دفع الضريبة في السنوات الأولى من دخول هذه الأنشطة حيز النشاط.
- إلا أن هذه الإعفاءات أثرت سلبا على الخزينة العمومية للدولة وأدت إلى إحداث نزيف مالي كبير ومنه يجب إعادة النظر في القوانين التي تتضمنها الإعفاءات وإعادة صياغة النسب و سد الثغرات التي لم ينتبه إليها المشرع

### 3. طرق وأساليب الغش الضريبي:

قد يلجأ المكلف إلى انتهاج كل الطرق والأساليب القانونية للهروب من واجبه الضريبي ومن بين الطرق ما يلي:

<sup>1</sup> ناصر مراد: "الإصلاحات الضريبية في الجزائر ثر". مجلة الباحث، العدد 11 ، جامعة البليدة، 2003، ص 23

- تقديم تصريحات ناقصة أو خاطئة.

- عدم مسك دفاتر محاسبية و العمل في الخفاء

- الامتناع عن تقديم التصريحات.

كل هذه الأسباب ترجع إلى عدة أسباب خاصة بالمكلف و التي ترجع إلى الوضعية المالية الصعبة له في بعض الأحيان ولتوضيح ذلك ندرج هذه الطرق في مطلبين.

### 1.3. الإخفاء المحاسبي:

يقوم المكلف بالضريبة سنويا بتقديم تصريح عن الربح الذي حققه خلال السنة المالية تماشيا مع طبيعة النظام الضريبي الجزائري, وتعتمد الإدارة بدورها إلى التأكد من صحة المعلومات المقدمة في التصريح وذلك بمراقبة جميع الدفاتر و الوثائق المحاسبية وبحكم هذا النظام يلجأ المكلف إلى تضليل الإدارة الضريبية بغرض التقليل من المستحقات الضريبية فيقوم بالتلاعب بالقيود المحاسبية , ويقول في هذا الشأن " Martienz " : " تتعدد طرق التهرب و التي تمتد من التخفيض لمبالغ المبيعات أو الاستراد دون تصريح إلى إهمال تسجيل الإيرادات محاسبيا مرورا بتضخيم المبالغ القابلة للخصم<sup>1</sup> ". وعليه فان الغش الضريبي يأخذ شكلين:

### 1.1.3 تضخيم المبالغ. من اجل أن تكون التكاليف و الأعباء التي يتم خصمها من الربح الخاضع

للضريبة قانونية فقد أوجب المشرع أن تستوفي الأعباء الشروط التالية:

- أن تكون أعباء فعلية مرفقة بمبررات ووثائق رسمية.

- أن تكون لها علاقة بنشاط المؤسسة وتعلق بالسير العادي.

- أن تعمل على تخفيض الأصول الصافية للمؤسسة.

- أن تكون هذه الأعباء مسجلة فعليا.

<sup>1</sup> Jean Claude Martinez ;le fraude fiscal ,o.p.u algerie .p74

ويأخذ هذا النوع عدة أشكال تتمثل في تضخيم حساب المشتريات وذلك عن طريق فواتير مزورة أو عن طريق الاستعمال المضاعف للفواتير وتسجيل مناصب شغل ليس لها أي وثائق تبررها أو تسديد أجور ورواتب تخص عمال وهميين تسجل بعض التكاليف التي ليس لها أي علاقة بنشاط المؤسسة ويتم الاستفادة منها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف المؤسسة .<sup>1</sup>

- **توظيف مستخدمين وهميين:** تقوم المؤسسة المتهربة من الضريبة باستغلال الامتياز المتمثل في

تخفيض الأعباء القابلة للخصم

كالأجور و المرتبات التي تقدمها للمستخدمين والعمال للتخفيض من مستحقاتها الضريبية و تتمثل هذه التلاعبات في:

- أن تقوم المؤسسة بالتسجيل المحاسبي للأجور ومرتبات العمال ومستخدمين وهميين.

- تسجيل مرتبات وأجور أشخاص موجودين فعلا لكن بمبالغ مبالغ فيها لأن من المفترض أن

أشخاص مهمين داخل المؤسسة لكن الواقع يمارسون أعمالا ثانوية.

- **تقنية الإهلاك:** هو التثبيت المحاسبي للنقص الذي تتعرض له قيم الاستثمارات مع مرور

السنوات سواء كانت هذه الاستثمارات تجهيزات ومعدات , وسائل نقل , آلات إنتاج.... الخ

ولكي تكون هذه الاهتلاكات قابلة للخصم يجب توفر شروط منها:

✓ أن تكون مسجلة محاسبيا.

✓ ألا تتجاوز مجموع الاهتلاكات مبلغ الشراء العناصر موضوع الاهتلاك.

✓ أن يصنف الأصل ضمن عناصر الأصول الثابتة و التي تتقدم مع مرور الزمن.

<sup>1</sup> رضا بعيزي ، التهرب الضريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1999 ، ص 26.

- النفقة و المصاريف غير المبررة: لقد أوجد المشرع الجزائري بعض التخفيضات الخاصة ببعض الأعباء العامة و المتعلقة بالاستغلال لكن المؤسسة تلجأ غالبا إلى استغلال هذا الامتياز و الذي يؤدي حتما إلى تضخيم الأعباء المراد خصمها من الربح الخاضع إلى الاقتطاع كالتالي:
- ✓ شراء منقولات تجارية أو تحويل جزء من هذه المنقولات إلى الانشغالات الخاصة بصاحب المؤسسة ويتم تقييدها على أنها مصاريف متعلقة بالاستغلال.
  - ✓ قيام المؤسسة بترميمات على المباني الصناعية , فيقوم مسيري المؤسسة بإجراء ترميمات على مبانيهم الخاصة و تقيد كل التكاليف على أ[?] خاصة بالمؤسسة.
  - ✓ قيام أحد المسؤولين بعطلة إلى الخارج مسجلا إياها على أداء مهمة رسمية.
  - ✓ المبالغة في تسجيل الفواتير و تزويرها و الخاصة بالمكافآت و العلاوات و المبالغ المخصصة للإشهار.
- وعلى هذا الأساس قام القانون الضريبي الجزائري بوضع سلم معدلات الاهتلاك و ذلك حسب نوع الأصول.

### 2.3 الإخفاء القانوني: يعتبر الإخفاء القانوني طريقة يستخدمها المكلفون للتحايل بالقوانين و

النصوص التشريعية , إذ تعد أكثر تنظيما و أرقى تقنية تتمثل في جعل حالة قانونية مخالفة الحالة الحقيقية على اثر عملية وهمية.

هذا ما أكده Runo Turbo أن: "الإخفاء القانوني الذي يسميه المدينون بالتظاهر و التظاهر هو العملية التي تتم من خلالها جعل وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية" ، فالإخفاء القانوني ينحصر في شكلين هما:

### 1.2.3 الغش عن طريق عمليات مادية أو قانونية: يتمثل الغش عن طريق العمليات المادية بإخفاء

المكلف بطريقة غير قانونية واقعة مادية كالاملاك و البضائع التي تكون في الواقع خاضعة للضريبة بصفة جزئية أو كلية.

أولاً : الإخفاء الكلي: أي أن المكلف ليس له ملف جبائي لدى الإدارة الضريبية لعدم تصريحه بالوجود أي أنه يمارس نشاط دون أن تكون الإدارة الضريبية على علم به هذا ما أدّى إلى انتشار العمل الذي يتم بسرية

وبعيداً عن كل مراقبة من خلال السوق السوداء. من هذا نقول أن إخفاء الملف بصفة كلية للمداخيل يعني أنه تبقى بحوزته أموال معتبرة ويحرم الخزينة العمومية من حقها في الضرائب على هذه المداخيل , ومن أمثلة ذلك:

- يقوم البعض بإنشاء ورشات صغيرة في مناطق كثيرة الإكتضاض أو حتى نائية أو ريفية يصعب على الإدارة الضريبية الوصول إليها.

- كذلك بعض الأعمال التي تكون في المنازل كالحياطة و الصناعة التقليدية , الشيء الذي يؤدي إلى إنشاء اقتصاد غير شرعي.

ثانياً: الإخفاء الجزئي: عكس الإخفاء الكلي , فالإخفاء الجزئي هو مزاوله الشخص لنشاط معين في إطار قانوني ويكون معروف من طرف الإدارة الضريبية ثم يقوم بإخفاء جزء من المداخيل أو البضائع و السلع لكي لا تكون موضوع اقتطاع جبائي ومثال ذلك كأن يقوم أحد المقاولين بأشغال البناء فيقبض من المواد المستعملة كإنقاصه من الاسمنت و الحديد لا يحترم المقاييس العامة للبناء , حيث ثمن البضاعة المتبقية أي التي لم تستعمل في عملية البناء تضاف إلى رقم أعماله الجديد.

### 2.2.3 الغش عن طريق عمليات وهمية: يستعمل هذا النوع من الغش الجبائي من طرف المكلفين

بلجوئهم إلى توليفات معقدة وتركيبات قانونية دقيقة بهدف مطابقة القيود المحاسبية للوثائق التبريرية المقدمة و كذا الفواتير و الإيصالات مع عمليات وهمية تمكنهم من التخلص من دفع الضريبة.

## خلاصة:

تم التطرق إلى إعطاء نظرة عامة حول نظرة تفصيلية عن الضريبة عبر العصور مبرزاً بذلك ماهيتها وتحديد سعرها وانواعها وكذا الغاية من استعمالها، ومن جهة ثانية إبراز عمليتي التخلص والتملص من دفعها تحت عنوان الغش و التهرب الضريبي موضحاً في ذلك نقاط التشابه و الاختلاف مع إبراز الأسباب التي تؤدي بالمكلف إلى التهرب من واجباته الضريبية بانتهاجه لمختلف الطرق الاحتمالية سواء المحاسبية بتضخيمه للتكاليف و ذلك باستعمال عدة تقنيات أو بتخفيض الإيرادات و إلي غير ذلك من الأساليب و الطرق. وتطرقنا كذلك إلى الضغط الضريبي و كيفية حسابه ومساهمته في ظاهرة التهرب و الغش الضريبي.

ويعد تدخل الدولة من خلال جهاتها المالية في تحديد نسب إقتطاع مثلى تتماشى والمقدرة التكلفة من الحل الأمثل لضمان التوفيق بين الشئانية (مردودية مالية-ضغط ضريبي)، حيث أن الإفراط في حجم الإقتطاعات يؤدي إلى عدم نجاح ونباعة الأهداف المخططة في بنود السياسة الضريبية.

# الفصل الثالث

تأثير المتغير الضريبي على المؤشرات الاقتصادية  
الجزئية والكلية

## تمهيد:

تشكل التوازنات الاقتصادية بشقيها الجزئية والكلية من بين اهتمامات النظرية الاقتصادية، والتي تسعى الى تحقيق ذلك من خلال تصميم النماذج لتحليل الظواهر الدائمة والعرضية، غاية في ايجاد حلول للظروف اللاتوازنية من خلال استعمال ادوات السياسة الاقتصادية عامة والضريبية خاصة، اذ ان تسليط الاقتطاعات على فئة دون غيرها يعتبر من القرارات الخاطئة، التي تمس بمبدأ المساواة والعدالة، فإصدار القرارات الضريبية يجب ان يبنى على قناعات النظرية الاقتصادية، من أجل ايجاد مبادئ مثلى للاقتطاعات تحظى بالتوزيع السليم والفعالية المالية والاقتصادية، والتي من شأنها تحقيق التوازن مطلقا و قد تم دراسة الموضوع بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

❖ **المبحث الأول:** تأثير الاقتطاعات الضريبية على المتغيرات الجزئية.

❖ **المبحث الثاني:** المتغيرات الاقتصادية الضريبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

❖ **المبحث الثالث:** الاقتطاعات الضريبية ضمن النماذج الاقتصادية.



## المبحث الأول: التأثير الضريبي على المتغيرات الاقتصادية الجزئية:

تعد دراسة تأثير الاقتطاعات الضريبية على المستوى الجزئي من بين الدراسات التي تعتمت ميها نظرية المالية العمومية، حيث ان تقسيم العبء الضريبي هو من انشغالات مدرستين، ذهبت اولاهما الى الاهتمام بأساس العدالة في التوزيع من خلال مراعاة المقدرة التكليفية، اما الثانية فتهم لأساس المردود المالي للضريبة من جراء الاقتطاع المؤسس على مبدا التكافؤ، وعليه فالتوزيع العشوائي للعبء الضريبي لايمكن اعتماده لانه يؤدي الى الخسارة الاجتماعية والضريبية<sup>1</sup>، وعليه فان لابد م تاسيس اقتطاعات مبنية على تحقيق التوازن الجزئي لكل من المستهلك والمنتج ، وهو ما يمكن التطرق اليه من خلال هذا المبحث

## 1- توزيع العبء الضريبي و المرونات

إنّ تحديد المعايير والأسس العادلة التي يجب إتباعها لتحديد العبء الضريبي الأمثل المستحق لكل عنصر جبائي يعكس مدى نجاح النظام الضريبي والسياسات الضريبية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية. إنّ تجارب الشعوب بيّنت أنّ كلّ عنصر جبائي يعمل على التخلّص من العبء الضريبي الملقى عليه بكافة السبل و الطرائق، فالعبء الملقى على عاتق العامل مثلا، يدفعه للمطالبة بزيادة الأجر لكي ينقل العبء إلى ربّ العمل، وهذا الأخير ينقله إلى تكلفة السلعة المنتجة في حين أنّ المستورد يعكس قيمته (العبء) بإدماجها في ثمن السلعة المباعة<sup>2</sup>.

وعليه فإنّ تحليل العبء الضريبي على مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي يتركز بالدرجة الأولى على إبراز أهمّ نظريات نقل العبء الضريبي بين العناصر الضريبية (الاسمية، الحقيقية)<sup>3</sup>

<sup>1</sup> <https://www.boundless.com/economics/textbooks/boundless-economics-textbook/taxes-and-public-finance-16/progressive-proportional-and-regressive-taxes-86/tax-incidence-and-elasticity-328-12425/consult2> le 01/09/2016.

<sup>2</sup> شامية أحمد زهير، خالد الخطيب: المالية العامة ، مرجع سبق ذكره، ص 213.

<sup>3</sup> العناصر الإسمية هم المكلفون قانونا و الذين استهدفهم المشرع الجبائي بتحمل العبء الجبائي، أما العناصر الحقيقية (الواقعيين) هم الذين يلقي على عاتقهم تحمل العبء جزئيا أو كليا حين يستقر العبء عندهم ويعجزون عن نقله إلى أشخاص آخرين.

### 1-1- نظريات نقل العبء الضريبي:

تعتبر عملية نقل العبء الضريبي عملية إقتصادية يتمكّن الممول عن طريقها من نقل ما يدفعه كلية أو جزئياً إلى من يتعامل معه<sup>1</sup>، فيستقرّ العبء الضريبي في الأخير (كلياً أو جزئياً) على الممول النهائي، ولا تتحقّق عملية النقل هذه إلى يتوفر ممول قانوني الذي يعتبر العنصر الرسمي المسجّل في الدوائر الضريبية، وكذا وجود علاقة إقتصادية (إنتاج سلعة أو خدمة) يقدّمها العنصر القانوني إلى العنصر الفعلي (الواقعي) المحتمل<sup>2</sup>، ويتّضح ذلك خلال النظريات التالية:

**1-1-1-1- نظرية الفيزيوقراط:** نادى أصحاب هذه النظرية بأنّ الأرض هي التي تنفرد القدر بها على دخل صافي، فهي تنتج أكثر مما ينفق عليها، لذا اعتبروها - الفيزيوقراط - مصدر الثروة وأن الطبقة المنتجة هم المزارعون لأنهم الطبقة الوحيدة التي تنتج فائضاً عن حاجاتها، على خلاف طبقة الصناع والتجار فإنّ إنتاجهم يتوقّف على سدّ حاجياتهم، وإنه سوى شكل من أشكال تغيير ثروة موجودة<sup>3</sup> وبناء على ذلك فإنّ الدولة تستمدّ مواردها المالية من ناتج الأرض الصافي، إذ أنّ فرض ضريبة على أجور العمال (المزارعين) يؤدّي لرفع أجورهم وبالتالي يتحمّل أصحاب الأرض عبء الضرائب حتى لا يتوقّف الإنتاج.

**1-1-2- نظرية الانتشار:** تعود هذه النظرية إلى أفكار وكتابات اللورد مانسفيلد 1766م في حين يذكر بعضهم الكاتب الفرنسي كانار، ومفادها - النظرية - أنّ الأعباء الضريبية تتوزّع على جميع المكلفين بها تبعاً للمقدرة التكلفة، ففي بادئ الأمر يحمل العبء الضريبي على فئة المكلفين القانونيين، الذين بدورهم يعملون على نقل هذا العبء إلى أشخاص آخرين، وهكذا تتمّ عملية الانتشار للعبء الضريبي على جميع أفراد المجتمع<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص 142.

<sup>2</sup> <http://www.accountingnotes.net/taxation/tax-shifting/top-4-theories-of-tax-shifting/10060m> consulté le 03/09/2016

<sup>3</sup> حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 260.

<sup>4</sup> <http://www.accountingnotes.net/taxation/tax-shifting/top-4-theories-of-tax-shifting/10060> consulté le 03/09/2016

لقد شبّه كانار عملية فرض الضرائب بعملية لسحب الدّم من أحد الشرايين في جسم الإنسان، فيؤدّي بالضرورة إلى نقص كمية الدّم في جميع أجزاء الجسم، وذلك كنتيجة لخسارة (نقص) الدّم في ذلك الشريان، فكذلك هو الحال بالنسبة للضرائب إذ ينتشر عبؤها على جميع النظام الإقتصادي و الاجتماعي في الدولة<sup>1</sup>.

**1-1-3- نظرية هوبسون:** لقد نادى "جون هوبسون" في أوائل القرن العشرين أن الضرائب في مجملها تقع على الفائض (امتدادا للنظرية الفيزيوقراطية) وأنّ الأرض ليست هي العامل الوحيد الذي يدر فائضا، و أنّ العناصر الربعية يمكن أن توجد في الأرباح و الفوائد و الأجور، كما أنّ الإقتطاع من ذوي الدخل المنخفضة هو بمثابة إقتطاع جزء من ذلك الدخل الذي يعتبر نفقة معيّنة ضرورية<sup>2</sup>

**1-1-4- النظرية الحديثة (النيوكلاسيكية):** إعتبرت النظرية الحديثة التي تزعمها ألفريد مارشال أنّ ظاهرة نقل العبء الضريبي هي مشكلة متعلقة بتحديد القيمة و الثمن للسلع والخدمات حيث قامت بتحليل هذه المشكلة و افترضت بأنّ الأسعار و الثمن المتداول إنّما هو نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب و مرونتهما.

وأورد ألفريد مارشال أنّ تحليل العبء الضريبي متعلّق بالمدى الطويل على اعتبار أنّ آثاره في المدى القصير هي مؤقتة، إذ لا يتسنى للمنتجين تكيف ظروف إنتاجهم و ما يتوافق مع الأوضاع الإقتصادية من فرض الضرائب<sup>3</sup>

### 1-2- العبء الضريبي و المرونات (تقسيم العبء)

إنّ فرض إقتصاديات جبائية على العناصر الضريبية و تحديد الكيفية التي تستقرّ بها هذه الإقتطاعات على الممولين الفعليين و الإسمين لا تستند إلى التمويل المالي للضريبة فحسب و إنّما يجب مراعاة التوازن الاجتماعي<sup>4</sup>، وفي هذا الصّدّد يقول دلتين (DALTON) 1954: "إنّ توزيع العبء الضريبي يستند إلى المرونة السعرية للعرض و الطلب، فسعر الإقتطاع على المنتج معيّن يجب أن يوزع على العارضين و الطالبين وفقا للمرونات السعرية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص261.

<sup>2</sup> فوزي عبد المنعم: المالية العامة و السياسة المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف 1985- ص 197. للمزيد انظر

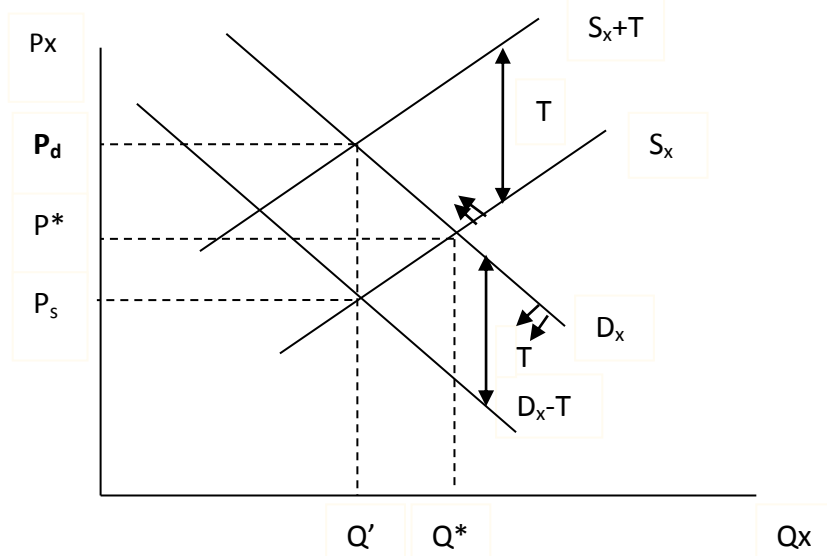
George ABUSELIDZE، the influence of optimal tax burden on economic activity and production capacity، intellectual economics، 2012، Vol. 6، No. 4(16)، p. 493-503، p 6.

<sup>3</sup> فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق ذكره، ص 198.

<sup>4</sup> <http://www.econport.org/content/handbook/Elasticity/elasticitytaxincidence.html>، consulté le 06//09/2016

1. أثر الإقتطاع على منحنى العرض والطلب: إن فرض إقتطاعات ثابتة عن ل وحدة منتجة (مباعة) له الأثر على العلاقة الإقتصادية (منتج - مستهلك) أي من شأنه أن يؤثر على التفاعل الحرّ العاملي العرض و الطلب في السوق و يحول دون التوازن التلقائي<sup>2</sup>، فيؤدّي لرفع تكاليف الإنتاج ممّا يتمم على منج السلعة إدماج عبء الإقتطاع ضمن سعر البيع، فينتقل منحنى العرض من الوضع التوازني الأول قبل الإقتطاع الممثل بالدالة  $Q_s = q_s(P_s)$ <sup>3</sup> إلى وضع توازني آخر (بعد الإقتطاع) ممثل بالعلاقة  $Q_{s+t} = q_s(P_s) + T$ ، وعند إقتناء المستهلك لهذه السلعة، وينتقل منحنى الطلب من الوضع التوازني قبل الإقتطاع  $Q_D = q_d(P_d)$ ، أي وضع توازن آخر (بعد الإقتطاع) الممثل بالعلاقة  $Q_{D-T} = q_d(P_d) - T$  ويتّضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): أثر الإقتطاع على منحنى العرض و الطلب



المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 13 .

حيث  $S_x$ : دالة عرض المنتج قبل الإقتطاع.

<sup>1</sup> GERVASIO SEMEDO : economie des finances publique، Mame Tour، 2001، P 99

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي: النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1989، ص 53.

<sup>3</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكوي رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 11، للمزيد انظر:

William G. Gal: Effects of Income Tax Changes on Economic Growth ، ، The Brookings Institution and Tax Policy Center، September 2014، p3.

<sup>4</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، ص 13.

$D_x$ : دالة طلب المستهلك قبل الإقتطاع.

$S_x+T$ : دالة عرض المنتج بعد الإقتطاع.

$D_x-T$ : دالة طلب المستهلك بعد الإقتطاع.

$Q^*$ : كمية التوازن قبل الإقتطاع.

$Q'$ : كمية التوازن بعد الإقتطاع.

$P^*$ : سعر التوازن قبل الإقتطاع .

$P_d$ : سعر توازن المنتج بعد الإقتطاع.

$P_s$ : سعر توازن المستهلك بعد الإقتطاع

فمن ناحية تحليل منحني العرض: إنّ انتقال منحني العرض من الوضع التوازني  $S_x$  الممثل في الشكل السابق بالإحداثيات  $(p^*, q^*)$  إلى الوضع التوازني الجديد  $S_x+T$  بعد الإقتطاع الممثل بـ  $(Q', P_d)$ : دلالة على تحمّل المستهلكين جزءاً من العبء الذي قد تمّ تحميله أصلاً على المنتجين من خلال السعر التوازني  $P_d$  حيث  $P_d = P^* + T$ .

أمّا من ناحية تحليل منحني الطلب: فإنّ انتقال منحني الطلب من الوضع التوازني  $D_x$  الممثل بـ  $(P^*, Q^*)$  إلى الوضع الجديد  $D_x-T$  بعد الإقتطاع الممثل بـ  $(Q', P_s)$  يعني انخفاض سعر السوق التوازني من  $P^*$  إلى  $P_s$ ، دلالة على تحمّل المنتجين (البائعين) جزءاً من العبء الملقى على عاتق المستهلكين أصلاً حيث  $P_s = P^* - T$ ، ويشترك في تحمل الضريبة ممول فعلي إلى جانب الممول الإسمي<sup>1</sup>.

ومن السابق يتّضح أن فرض الإقتطاع أذى بتحريك منحني العرض على الأعلى يساراً لنفس القيمة التي تحرك لها منحني الطلب يساراً إلى الأسفل، لاعتبار أنّ الإقتطاع المفروض هو نفسه، و إنّ السعر الذي يدفعه المستهلك هو نفسه  $(P_d)$  سواء كان الإقتطاع على المنتج أو المستهلك (وهذا لا يكون إلا في

<sup>1</sup> عبد الهادي محمد المهدي مقبل: دور الضرائب غير المباشرة في تنمية إقتصاديات الدول الأخذة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص 176.

## الفصل الثالث: تأثير المتغير الضريبي على المؤشرات الاقتصادية الجزئية والكلية

الأسواق التنافسية) لكن القسط من العبء الذي يتحمله كل من المنتج و المستهلك يعتمد على المرونات السعرية للعرض و الطلب.

ويعد ألفريد مارشال أوّل من وضع صيغة لمفهوم المرونة السعرية ( $E$ ) فعرفها بالتغيّر النسبي في الكمية إلى التغير النسبي في السعر، ويعبّر عنها رياضيا ب: <sup>1</sup>

$$E = \frac{\Delta Q/Q}{\Delta P/P} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$$

ويمكن إيجاد العلاقة بين المرونة السعرية للطلب والعرض بدلالة الأسعار بعد فرض قبل الإقتطاعات النسبية ( $\mathcal{V}$ ) انطلاقا من التحليل الرياضي التالي للتوازن قبل وبعد الإقتطاع:

قبل الإقتطاع:

$$\left. \begin{array}{l} Q_s = q_s(P_s) \\ Q_D = q_D(P_D) \\ Q_s = Q_D \\ P_s = P_D \end{array} \right\}$$

بعد الإقتطاع: سعر الطلب يحقق العلاقة التالية:

$$P_D = (1 + \mathcal{V}) P_s \quad \Leftarrow \quad P_D = P_s + P_s \mathcal{V}$$

وبعد حساب المعادلات التفاضلية للدوال السابقة و إجراء اختزالات يصبح

$$'P_s = \frac{(-E_D)(P_D)}{E_S} \quad \text{ويتحصّل على: } 'q_s = 'q_D$$

حيث:  $P_D$ : السعر التوازني الجديد للمنتج؛

$P_s$ : السعر التوازي الجديد للمستهلك؛

$E_D$ : مرونة الطلب السعرية؛

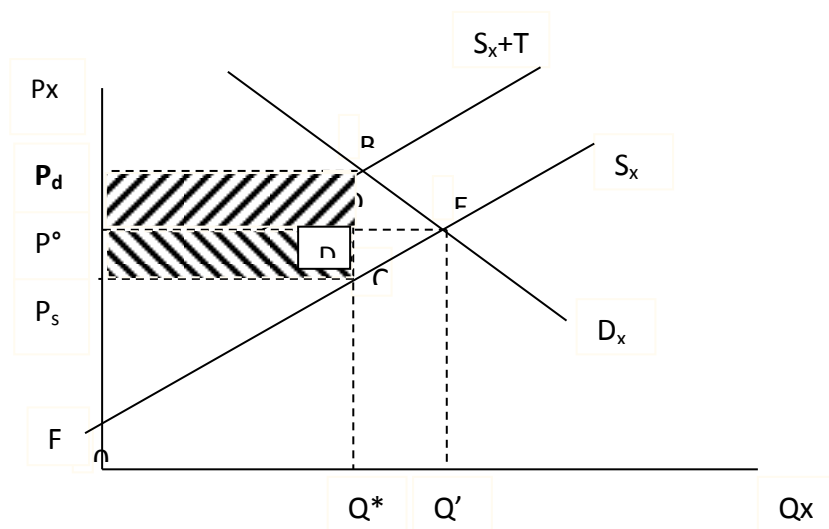
<sup>1</sup> HERVE DEFALVARD : Fondements de la microéconomie, les choix individuels, Vol 1, Boeck université, 1 ed, 2003, P 120.

$E_s$ : مرونة العرض السعرية؛

مما سبق فإنّ نسبة توزيع العبء الضريبي بين المستهلك و المنتج تستند على مرونتي العرض و الطلب أي أنه كلّما كان منحني (العرض أو الطلب) أكثر مرونة كلّما أمكن نقل العبء الضريبي إلى الطرف الآخر، فعندما يكون الطلب أكثر مرونة كلّما أمكن نقل جزء أكبر من العبء الضريبي من المستهلك إلى المنتج، والعكس صحيح.

إذن فالعلاقة بين إمكانية نقل العبء الضريبي ودرجة مرونة الطلب علاقة عكسية، فكلما زادت درجة مرونة الطلب السعرية كلّما قلّة إمكانية نقل العبء الضريبي، لأنّ أي زيادة في السعر (نتيجة تضمين الإقتطاع) تؤدّي إلى انخفاض أكبر في الطلب، و لهذا نجد السلع الضرورية التي تتسم بضعف مرونتها هي الأكثر ملاءمة لنقل العبء<sup>1</sup> ويمكن توضيح كلّ من القسط الذي يتحمّله المنتج و المستهلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): القسط الذي يتحمّله المنتج و المستهلك



SOURCE : RACGHID BENDIB : Microéconomie : traitement mathématique, OPU (Algérie)  
P 86.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: مرجع سابق، ص 145.

إنّ حجم الإقتطاع الذي اقتطعه الدولة فعليا (بعد عملية توزيع العبء الضريبي) من المنتج والمستهلك هو التالي:<sup>1</sup>

العبء الذي يتحمّله المستهلك الممثل في المساحة  $P_d BDP^0$  والذي يساوي إلى  $Q^*(P_d - P^0)$  يعبر عنه من خلال المرونات العلاقة التالية

$$* PCC = \frac{E_S}{E_S - E_D} \times T(P_d)$$

ويتّضح من خلال هذه العلاقة أنّه يتزايد مقدار ما يتحمّله المستهلك من عبء الإقتطاع كلّما زادت مرونة العرض السعرية، حيث توجد علاقة طردية بين مقدار ما يتحمّله من عبء ومرونة العرض السعرية، ويستمرّ ما يتحمّله المستهلك من عبء في التزايد مع زيادة مرونة العرض السعرية حتى تصل مرونة العرض السعرية إلى اختصاص (ما لا نهاية) وهنا يتحمّل المستهلك عبء الإقتطاع بالكامل ومن ثمّ لا يتحمّل المنتج أي عبء، والعكس صحيح، فعندما تصل مرونة العرض السعرية إلى الصفر سوف يصل ما يتحمّله المستهلك من عبء إلى الصفر.

أمّا العبء الذي يتحمّله المنسخ الممثل بالمسافة  $P^0 DCP_S$  والتي تساوي  $Q^*(P^0 - P_S)$  يعبر عنه من خلال المرونات بالعلاقة التالية:

$$* PCP = \frac{E_D}{E_S - E_D} \times T(P_d)$$

وعليه فإنّه كلما كانت مرونة الطلب أكبر من مرونة العرض فإنّ الجزء الأكبر في الإقتطاع يكون على عاتق المنتج، أي أنّ القسط الذي يتحمّله المنتج يكون أكبر مما يتحمّله المستهلك ويتزايد مقدار ما يتحمّله المنتج من عبء كلّما زادت مرونة الطلب السعرية، حيث توجد علاقة طردية بين ما يتحمّله

<sup>1</sup> RACHID BENDIB : Microéconomie, traitement mathématique, OPU. (Algérie). P.P 86-87.

\* PCC قسط العبء الذي يتحمّله المستهلك.

\* PCP قسط العبء الذي تحمله المنتج.



المنتج ومرونة الطلب السعرية، وعندما تصل هذه الأخيرة إلى أقصاها فإنّ ما يتحمّله المنتج من عبء يصل إلى أقصاه.

## 2- أثر الإقتطاع على مستوى الرفاهية

يترتب على فرض الإقتطاعات بصفة عامّة تحويل لقوة شرائية من أيدي المستهلكين إلى الدولة، ونتيجة لذلك من المتوقع أن يترتب على هذه الإقتطاعات إختلال في اختيارات المستهلكين بين السلع و الخدمات الإستهلاكية، وإختلال أيضا في إختيار المنتجين بين التوليفات المختلفة من العوامل الإنتاجية، ويصطلح على هذا السلوك (من جانب المنتج والمستهلك) جرّاء الإقتطاع بـ "تكلفة إقتطاعات الضريبية على الرفاهية"<sup>1</sup>، وفرض إقتطاعات لن يؤدّي إلى تحميل المستهلكين تكلفة مالية جديدة فحسب، ولكنه يدفعهم إلى تغيير سلوكهم وقراراتهم الشرائية، لأنه سيميلون إلى خفض معدّلات استهلاكهم للسلع التي تمّ فرض إقتطاعات جديدة عليها، الأمر الذي يكون له تأثير مباشر على درجة رفاهية المستهلكين لاعتبار أنّ كمية السلع و الخدمات التي يمكن للفرد استهلاكها أو يستهلكها هي أفضل مقياس لمدى التعبير عن الرفاهية الاجتماعية لهذا الفرد<sup>2</sup>.

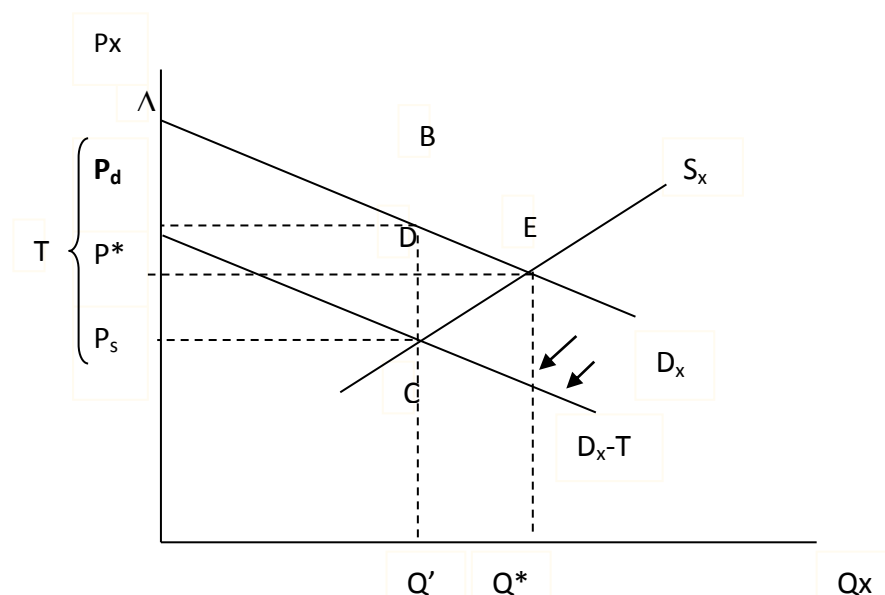
## 2-1- الإقتطاع الضريبي ورفاهية المستهلك

يؤدّي الإقتطاع الضريبي على الإستهلاك إلى إرتفاع السعر الذي يدفعه المشتري، فتنخفض بذلك الكمية التي يمكنه استهلاكها في حدود دخله، ويمكن ترجمة ذلك من خلال الشّكل البياني التالي:

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني: مرجع سابق: ص 23.

<sup>2</sup> ALPASLAN AKAY, OLIVIER BARGAIN and author: Happy Taxpayers? Income Taxation and Well-Being, IZA DP No 6999, November 2012, p5.

الشكل رقم (03-03): تأثير الإقتطاع على رفاهية المستهلك



المرجع: سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني: مرجع سابق: ص 13 .

يتبين من خلال الشكل البياني السابق أن الإقتطاع ( $T$ ) يجعل منحنى الطلب ينخفض إلى الأسفل يسارا (من  $D_x$  إلى  $D_x-T$ ) لمقدار الإقتطاع ( $T$ ) المفروض، وبأخذ من منحنى الطلب الجديد في الاعتبار فإنّ سعر التوازن الجديد سيكون  $P_s$  وكمية التوازن الجديدة  $Q'$ .

وعليه فإنّ السعر قد انخفض من  $(P^*)$  إلى  $(P_s)$ ، لكن بالنظر إلى إسقاط  $(Q')$  على منحنى الطلب الأولي ( $D_x$ ) فإنه سيكون منحنى الطلب قد تحرك لمقدار ( $T$ ) (الجديدة أو الزيادة) ونجد أنّ المستهلك سيدفع السعر ( $P_d$ ) الذي يمثّل<sup>1</sup>:

➤ قيمة إسهام المستهلكين في تحمل عبء الإقتطاع وهو:  $Q'(P_d - P^*)$ ؛

➤ قيمة إسهام المنتجين في تحمل العبء الحياتي  $Q'(P^* - P_s)$ ؛

ومن هنا نجد أن تكلفة الإقتطاع على مستوى الرفاهية تنتج عن الانخفاض في معدّل استهلاك السلع كل الإقتطاع من  $(Q^*)$  إلى  $(Q')$ ، ومعناه أنّ المستهلك سيكون في وضع أسوأ نسبيا مما كان عليه قبل

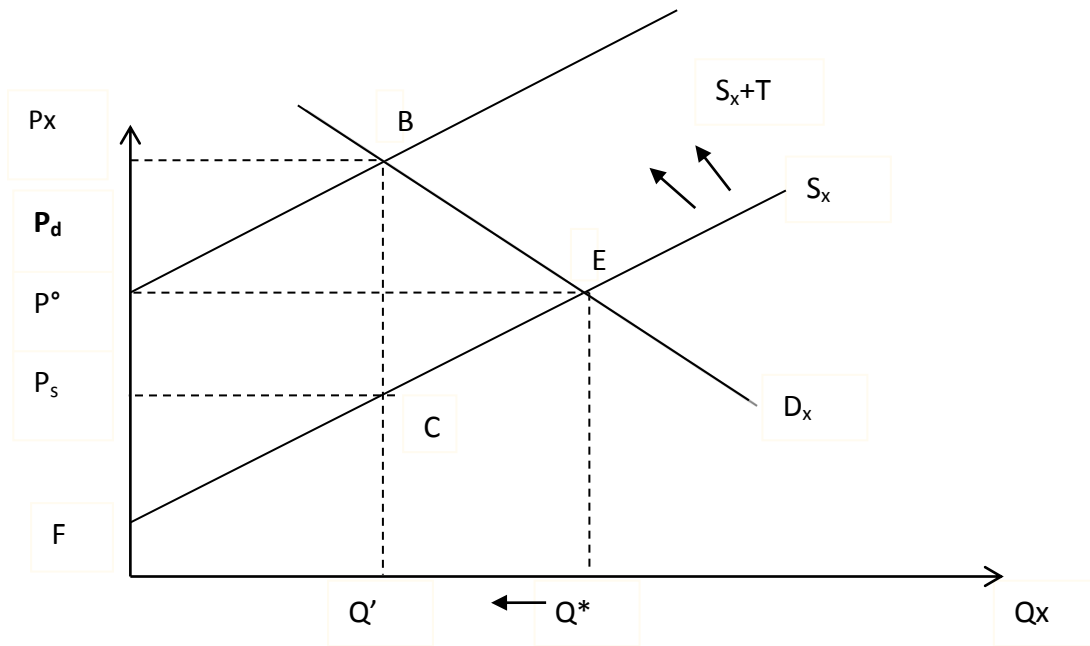
<sup>1</sup> TAXES AND WELFARE - the effects of an excise tax on social welfare- on site: <http://www.bus.msu.edu/econ/brown/pim/pdf/files98/taxwelf98.pdf>· consulté le 05/08/2016.

ذلك<sup>1</sup>، لأن إجمالي المنافع التي كان يحصل عليها قبل الإقتطاع لا يمكن أن تتحقق من جديد لاعتبار أنّ القدرة الشرائية قد قلت في ظلّ عدم زيادة الدّخل<sup>2</sup>.

## 2-2- الإقتطاع الضريبي ورفاهية المنتج

إنّ فرض إقتطاعات جبائية على الإنتاج تجعل من التكاليف العامّة للإنتاج ترتفع، فيعتمد المنتجون على إدراج مبلغ الإقتطاع (التكلفة الإضافية) في سعر البيع  $P_d$  (السعر التوازني بعد الإقتطاع)، بعد ما كان  $P^*$  (قبل الإقتطاع)، فيرتفع بذلك سعر السوق، مرفوقاً بانخفاض في الكميات المتداولة في السوق من  $(Q^*)$  إلى  $(Q')$ ، أنظر الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-04): أثر الإقتطاع الضريبي على رفاهية المنتج



المرجع: سعيد عبد العزيز عثمان شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ص 10 .

يتبيّن من خلال الشكل أعلاه أنّ نسبة الإقتطاع خفضت من الكمية المتداولة في السوق ب  $(Q^*)$  -  $(Q')$ ، فارتفع سعر السوق إلى  $(P_d)$ : وهو السعر الذي يدفعه المستهلكون ويتحصّل عليه المنتجون، وهو

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ص 26.

<sup>2</sup> TAXES AND WELFARE - the effects of an excise tax on social welfare- on site: <http://www.bus.msu.edu/econ/brown/pim/pdffiles98/taxwelf98.pdf>، consulté le 05/08/2016

بمثابة سع خام، لكن في حقيقة الأمر أنّ المنتجين لا يقبضون سوى سعر صافي  $(P_s)$  بعد الإقتطاع  $(T)$ : والذي يساوي إلى الفرق  $(P_d - P_s)$ <sup>1</sup>.

وعليه فإنّ هذا الإقتطاع ساهم في تخفيض كمية التوازن السوقية و السعر المقبوض فعلا (الضائي) لدى المنتجين، ممّا صاحبه انخفاض في الفائض الذي يحصل عليه المنتج من  $P^*EF$  إلى  $P_sCF$ ، أي أنّ هناك خسارة في فائض المنتج تقدّر بالمساحة  $P_sHEC$ .

### 2-3- العبء الضريبي الإضافي و الاختيار الشخصي

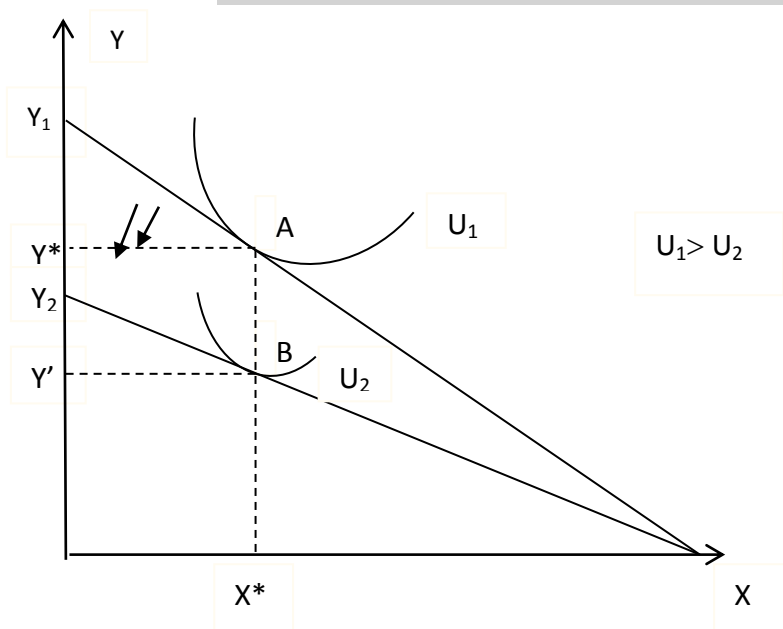
يمكن توضيح أثر العبء الضريبي الإضافي من خلال استخدام منحنيات السواء، مع إبراز كيف يمكن لهذا العبء الزائد أن يقلّل من رفاهية الأفراد ويجعلهم في موقف أسوأ من خلال إختيار المزيج السلعي  $(X_1)$  بعد الإقتطاع.

وبفرض النموذج التالي الممثل بيانيا يمكن توضيح ذلك:

- تمثيل دالة منفعة الفرد.
- الفرد يواجه القيد  $y_1 X_1$  الخاص بالميزانية القصوى بدون إقتطاع.
- الفرد يواجه القيد  $y_2 X_1$ : الخاص بالميزانية بعد إقطاع مباشر  $(T)$ .
- فرض إقطاع مباشر على السلعة  $Y$ .

<sup>1</sup> Consumer and Producer Surplus on site : <http://www.wku.edu>, consulté le 06/09/2016.

الشكل رقم (03-05) : العلاقة بين العبء الإضافي والاختيار الشخصي



المرجع : سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي ، مرجع سابق ص 35.

يمكن تحليل الشكل البياني السابق وفق التالي:

قبل عملية الإقتطاع:

إنّ العنصر الضريبي يواجه القيد الميزاني  $Y_1X_1$  الخاص بالميزانية القصوى وهو بذلك يختار أن يستهلك المزيج من السلعتين  $Y$  و  $X$  الممثلة بالنقطة  $(A)$  (موضع التماس بين منحنى السواء  $(U_1)$  وخط الميزانية)، والذي يحقق له أقصى إشباع بكمية  $Y^*$  من السلعة  $Y$  تقابلها كمية  $X^*$  من السلعة  $X$ .

بعد عملية الإقتطاع:

بعد فرض الإقتطاع على السلعة  $Y$  يدور خط الميزانية  $(Y_2X_1)$  حول نقطة الارتكاز  $(X_1)$  الداخل ليعطي الخطّ الجديد للقيد الميزاني  $(Y_2X_1)$ ، وعند هذا الخط سنجد أنّ الشخص سوف يختار الملكية  $(X^*)$  من السلعة  $(X)$  (نفس الكمية المختارة قبل الإقتطاع)، ولكن الكمية التي كان يمكن للفرد أن يستهلكها بالكامل من السلع  $Y$  سوف تنخفض إلى  $(Y')$ .

إذن مع هذا الإقتطاع نجد أنّ ميل خط الميزانية قد تغيّر ، ولما أن خط الميزانية هو الذي يحدّد الأسعار النسبية (سعر كلّ سلعة بالنسبة للأخرى) فإنّه يوضّح أنّ سعر السلعة  $y$  قد ارتفع بالنسبة لسعر السلعة  $x$ .

بعد هذا الإقتطاع فإنّ الفرد قد تغيّر استهلاكه إلى الكميتين  $(y', x')$  و الممثلة بالنقطة  $(B)$ ، والتي عندها نجد منحنى السواء  $(U_2)$  الواقع على تماس مع خط القيد الميزاني  $y_2x_1$ .  
 إنّ هذا الانتقال إلى منحنى السواء الأدنى في  $U_2$  يعبر عن حالة أسوء ممّا كان عليه ذي قبل  
 $(U_1) > (U_2)^1$

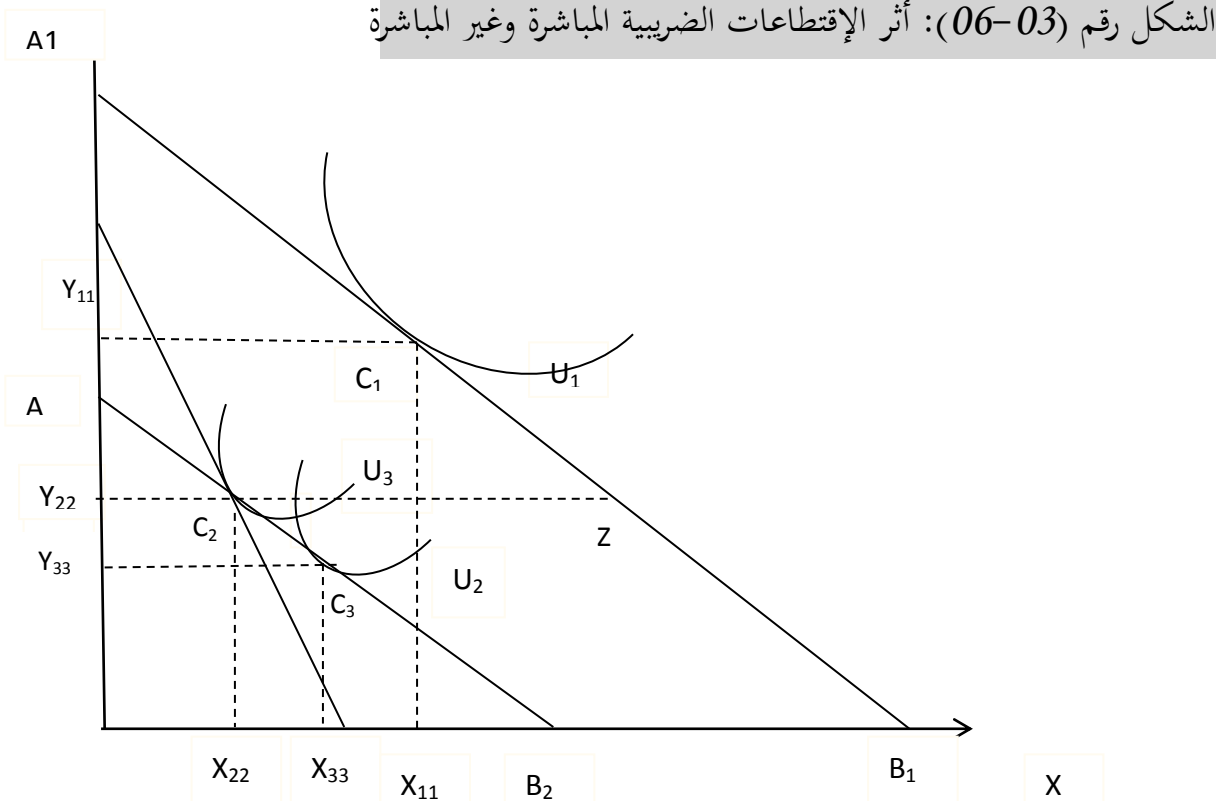
### 3- أثر الإقتطاعات الضريبية المباشرة و غير المباشرة ، وتدنية العبء الضريبي

لقد أوضح هيكس عام 1939 م أنّ عبء الضريبة على الدّخل (باعتبارها إقتطاع مباشر) على رفاهية أفراد المجتمع سوف يكون أقلّ من الإقتطاعات غير المباشرة، فالإقتطاعات المباشرة لن يكون لها أثر اختلافي مباشر على اختيارات المستهلكين اتجاه السلع و الخدمات وتوصل على ذلك بالإفتراض التالي.

- نموذج مكوّن من سلعتين  $y, x$  بأسعار معروفة و محدّدة؛
- الدّخل النقدي للمستهلكين ثابت؛
- سيادة ظروف المنافسة التامة؛
- لا توجد آثار خارجي تصاحب إنتاج و استهلاك السلعتين  $x, y$ ؛
- المستهلكون قبل فرض الإقتطاع في وضع أمثل؛
- تشابه المستهلكين من حيث الدّخل و الأذواق.

ولمقارنة الأثر الناتج في كلّ حالة فإننا سوف نفترض تساوي الحصيلة الضريبية في كلّ حالي الإقتطاع المباشر و غير المباشر: ويمكن توضيح ذلك الأثر من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي: النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادي الجزئي)، مرجع سبق ذكره، ص112.



المرجع: سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العثماني، مرجع ساد 26.

من خلال الشكل السابق يتضح أنه قبل الإقتطاع قد تحقق وضع التوازن عند النقطة  $C_1$ ، حيث يستهلك الأفراد الكميتين  $(Y_{11}, X_{11})$  من السلعتين  $X$  و  $Y$  على التوالي، إذا كان بإمكان الأفراد اختيار مزيج سلبي أسفل الخط  $A_1 B_1$ ، لكنهم فضلوا المجموعة  $C(Y_{11}, X_{11})$  لأنها تحقق أقصى إشباع، لكن ما هو أثر الإقتطاع المباشر وغير المباشر على اختيار المزيج السلبي  $Y, X$ ؟

### 3-1- أثر الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة

بعد فرض إقتطاع غير مباشر على السلعة  $X$ ، فإن سعرها من المتوقع أن يرتفع، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها سوف تتغير الأسعار النسبية لكل  $X$  و  $Y$ ، وعليه فإن خط الميزانية  $A_1 B_1$  سوف يستدير إلى الوضع  $A_1 B_3$ ، والذي يعكس التوازن الجديد (الاختيار الجديد) للمزيج السلبي  $(Y_{22}, X_{22})$ .

حيث أنّ الحدّ الأقصى الذي يمكن اختياره من السلعة  $X$  يتغير مع ثبات الحدّ الأقصى من السلعة  $Y$  ، فهذا معناه انتقال أفراد المجتمع من منحنى السواء  $(U_1)$  إلى منحنى السواء  $(U_2)$  ، وبالتالي انخفاض رفاهية المجتمع، وتمثّل المسافة  $C_2Z$  مبلغ الإقتطاع غير المباشر.

### 3-2- أثر الإقتطاعات الضريبية المباشرة

إنّ فرض إقتطاع مباشر تعادل حصيلته المقدار السابق (حالة الإقتطاع غير المباشر) سوف يخفض الدّخل المتاح للإنفاق على السلع الإستهلاكية، ومع ثبات الأسعار ل:  $X$  و  $Y$  لسوف ينتقل خط الميزانية  $A_1B_1$  إلى الأسفل لمسافة أفقية تعادل مبلغ الإقتطاع  $C_2Z = T$  ممثلاً الوضع  $A_2B_2$ . وعليه فإنّه على خط الميزانية  $A_2B_2$  الذي يعبر عن إمكانيات المستهلكين بعد فرض الإقتطاع المباشر سوف يبحث المستهلكون عن نقطة توازن جديدة تعظم إشباعهم، وبالطبع ستكون النقطة  $C_2$  وبالتالي انتقال الأفراد من منحنى السواء  $(U_1)$  (قبل الإقتطاع) إلى المنحنى  $(U_3)$  الأقلّ إشباعاً. وبإجراء مقارنة بين الوضع التوازني الأصلي  $C_1$  قبل الإقتطاع ، والوضعين التوازنيين الجديدين يمكن استخلاص ما يلي<sup>1</sup>

- إنّ فرض إقتطاعات غير مباشرة كان أكثر سلبي على رفاهية المجتمع منه في فرض إقتطاعات مباشرة.
- نقطة التوازن  $C_3$  أكثر إشباعاً ورفاهية من  $C_2$ ،
- إنّ تساوي الحصيلته الضريبية للإقتطاعات لا ينفي حتمية التفضيل بين الإقتطاعين، لذا من وجهة نظر المستهلك فإنّ الإقتطاعات المباشرة أقلّ عبئاً من الإقتطاعات غير المباشرة.

### 3-3- تدنية العبء الضريبي (قانون رامزي)

مما لا شكّ فيه أنّ تعاضم العبء الضريبي يؤثّر على سلوكيات الأفراد من خلال دفعهم إلى خفض معدّلات استهلاكهم لسلع ما مقارنة بسلع أخرى، أو عن طريق التأثير على اختيارات الأفراد فيما يتعلّق بوظائفهم .

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق ص 188.



لذا جاء رامزي (*Ramsey*) بطرح نظري يشرح من خلاله تدنية العبء الضريبي الإضافي، ومفاده أنه يجب على الحكومة فرض إقتطاعات على السلع و الخدمات على نحو يحقق التناسب العكسي مع درجة مرونة الطلب على تلك السلع المعنية<sup>1</sup> ويترجم ذلك التناسب الذي يحقق أفضل وأنسب معدّلات الإقتطاع على السلعتين ( $x$ ) و ( $y$ ) لتدنيه العبء الإضافي المشترك كما يلي:

وهذا قانون رامزي يشير إلى أنّ الإقتطاع الأكبر يجب أن يتمّ فرضه على السلع ذات  $\frac{T_1}{T_2} = \frac{ED_2}{ED_1}$  الطلب الأقل مرونة.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمانى، شكري رجب العشماوي، رجع سابق، ص 41.

## المبحث الثاني: أثر الجباية على التحليل التوازني الكلي

تشكل تأثيرات الاقتطاعات الضريبية أهمية بالغة في النظرية الضريبية، حيث تسعى الدولة في تدخلها للحياة الاقتصادية من خلال فرض اقتطاعات غااة في تحقيق مجموعة من الاهداف -وسيطية ونهائية-، حيث تشير النظرية الى ان للضريبة فعالية تضاهي من حيث الاثر العناصر الاخرى للسياسة الاقتصادية، حيث كمن تأثيرها في ضبط وتحسين المؤشرات الكلية، من خلال التأثير على حجم الاستهلاك والتاج والاستثمار والعمالة، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل

## 1- أثر الإقتطاعات على المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن تحديد أثر الضرائب من الوجهة الاقتصادية تكشف صعوبات تحليلية جمة، إذ أن الضرائب ليست العامل الوحيد المؤثر على مجرى الحياة الاقتصادية، بل هي أحد عوامل عدة متباينة، حيث يمكن أن تؤثر على النمو الشامل، كما يمكن أن تؤثر الضرائب المفروضة على الاقتصاد في معدلات الادخار، ومن ثم معدلات الاستثمار والعمالة<sup>1</sup>، تتضاءل أهمية الضرائب أحيانا لغيرها من العوامل وتزداد أهميتها النسبية أحيانا أخرى، كذلك تختلف هذه الآثار تبعا لما إذا كنا ننظر إلى كل ضريبة على حدى أم إلى الهيكل الضريبي بأسره. وبالتالي فالآثار تختلف باختلاف الشركات التجارية والصناعية في مجتمع رأسمالي تختلف اختلافًا بينا عنها في المجتمع الاشتراكي، أو في مجموعة الدول النامية<sup>2</sup>.

وما يزيد من فعالية السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المرجوة منها هو أن تكون هذه السياسة ذاتها متسمة بطابع المرونة التلقائية أي أن يتهيأ للهيكل الضريبي من مقومات المرونة مما يجعله قادرا على التكيف وفق الظروف المتغيرة وتبعا لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي السائد في المجتمع دون ما حاجة

<sup>1</sup> Marc Labonte: The Size and Role of Government-Economic Issues-ibid,p 27

<sup>2</sup> عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز: علم المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، دت، ص 976.

لإجراء تعديل في التشريعات الضريبية، فرسم أي سياسة جبائية جديدة يستلزم بادئ ذي بدء دراسة آثارها المتوقعة على متغيرات النشاط الإقتصادي<sup>1</sup>.

### 1-1- الأثر على المستوى العام للاستهلاك:

يعتبر الإستهلاك من أهم مكونات الإنفاق الكلي، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات لتحقيق الإشباع لحاجات الأفراد المختلفة، وتتفاوت نسبته من مجتمع إلى آخر فيمكن أن يشكل نسبة (65% إلى 75%) في الدول المتقدمة، بينما قد يصل في الدول المتخلفة إلى 90% من إجمالي الإنفاق.

يتوقف مدى تأثير الجباية في حجم الإستهلاك الكلي والإشباع الإستهلاكية على نسبة الإقتطاعات من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، إذ أن من المعلوم أن نسبة ما ينفقه الفرد على الإستهلاك والإشباع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الدخل ذاته<sup>2</sup>، لذا أعطاه كتر أولوية في تحديد مستوى النشاط، كما اعتبره السبب الرئيسي لما يمكن أن ينتاب النظام الرأسمالي من أزمات، وفي نفس الوقت أداة لعلاجها.

إن الإقتطاعات التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل الدنيا إنما تعمل على خفض الإستهلاك الخاص بنفس مبلغ الإقتطاع تقريباً، وبالتالي تعمل على إنقاص الإشباع الفردية ومن ثم الكلية، أما الضرائب التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل العليا فهي قد تعمل على خفض الإستهلاك ولكن بأقل كثيراً من مبلغ الإقتطاع، إضافة إلى النقص الذي قد يطرأ على الإشباع الفردية الكلية في هذه الحالة يكون طفيفاً، ويرجع السبب وراء هذا الاختلاف إلى حجم المدخرات الذي تمتلكه كل فئة.

ومن الثابت أن السياسة الضريبية التي تعمل على الاحتفاظ بمستوى عال من القوة الشرائية هي شرط أساسي لتحفيز الإستثمار الخاص، يقتضي هذا البرنامج الضريبي الإقلال ما أمكن من ضرائب ورسوم

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الإقتصاد العام، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998، ص 283.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، 1972، ص 200.

الإنتاج وغيرها من الضرائب المباشرة التي تعمل على خفض القدرة الشرائية للمجتمع، وكذا الاعتماد على الموارد المستمدة من الضرائب التصاعدية على الدخل (مع إخضاع المداخيل المستمدة من الملكية لضرائب أشد تصاعدية منها في المداخيل المتأتية من الجهد الإنتاجي، وعدم المغالاة في الضرائب على الدخل الإستثماري).

ولهذا يمكن تحقيق توسع عام في الإستهلاك والإستثمار معا بخفض العبء الحياتي على الأفراد الذين ميلهم الحدي للإستهلاك أكبر<sup>1</sup>.

في حين نجد أن الضرائب غير المباشرة تعمل على التخفيض من الإستهلاك وزيادة حصيله إيرادات الدولة بالإضافة إلى ما توفره من عملات صعبة والتي كانت تصرف في استيراد هذه السلع الإستهلاكية<sup>2</sup>.

### 1-2- الأثر على الإنتاج والعمالة:

إن تأثير الجباية على الإنتاج يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك بالتأثير على حجم الإنتاج وعوامله إذ يمكن لها أن تؤثر مباشرة على الإنتاج من خلال التأثير على معدل الربح المحقق من العمليات الإنتاجية<sup>3</sup>، وتؤثر بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على حجم الإستهلاك، حيث أن إعراض المستهلكين عن سلعة أو خدمة ما، يؤدي بالمنتجين إلى العزوف عن الإستثمارات وتوظيف الأموال في العمليات الإنتاجية فيتراجع بذلك حجم الإنتاج الكلي<sup>4</sup>.

ويتجلى تأثير الإقتطاع على الإنتاج من خلال تأثيرها في المقدرة والرغبة في العمل ونفقات الإنتاج وفي الميل للإستثمار ويمكن لإظهار ذلك كالاتي:

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، ص 200.

<sup>2</sup> بوزيدة حميد: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004).

أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 37.

<sup>3</sup> غازي عناية: المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، 1998، ص 203.

### 1-2-1- أثر الإقتطاعات على المقدرة على العمل والإدخار: إذا ما أدت فرص الإقتطاعات إلى

التقليل من مقدرة الأفراد على العمل فإنها تؤدي إلى إنقاص كفايتهم الإنتاجية، كما لو عجزوا من استهلاك نفس القدر من الضروريات التي كانوا يحصلون عليها قبل الإقتطاع، وبالتالي فهي تضعف من مقدرتهم على المساهمة في الإنتاج، لذلك وجب الحد من الضرائب المباشرة على المدخول الصغيرة، الضرائب غير المباشرة على السلع الشائعة الإستهلاك<sup>1</sup>.

أما بخصوص المقدرة على الإدخار فإنّ الضرائب على المداخيل العالية تقلّل من قدرة أصحابها على الإدخار، بالمقابل فإنّ الضرائب على ذوي الدخل المتدنية لا تؤثر على مقدرة هؤلاء على الإدخار، لأنهم لا يدخرون أصلاً.

ومّا هو جدير بالذكر أنّ الضرائب على المداخيل العالية لا تقلّل بالضرورة من مجموع مدخّرات الدولة.

### 1-2-2- أثر الإقتطاعات على الرغبة في العمل والإدخار: لقد اختلف كتاب المالية العامة

والإقتصاد، فمنهم من رأى أنّ الضريبة وهي تؤدي إلى تقليل عائد العمل - تقلّل من رغبة الممول في العمل لأنّه سوف يسعى إلى مزيد من الفراغ، بينما ذهب آخرون إلى أنّ الضريبة تحفّز الممولين على زيادة جهوداتهم الإنتاجية سعياً وراء زيادة مداخيلهم وللمحافظة على مستوى معيشتهم الذي كانوا عليه قبل الإقتطاع<sup>2</sup> ويتوقف أثر الضريبة في رغبة الأفراد في العمل والإدخار على أمرين:

أ. مدى مرونة الطلب على الدخل: إذا كان طلب الأفراد على الدخل غير مرّن أي إذا كانوا يرغبون في الحصول على نفس الدخل مهما كان الجهد الذي يبذل للحصول عليه، فإن الإقتطاع الذي يؤدي إلى إنقاص دخلهم سيدفعهم إلى مضاعفة جهدهم حتى يصل الدخل من جديد إلى مستواه القديم، أما إذا كان الطلب على الدخل مرّن فإن الضريبة لا تزيد من رغبتهم في العمل والإدخار.

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي: المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 201.

<sup>2</sup> محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة: منشورات جامعة حلب، 1996، ص 301.

ب. طبيعة الضريبة: هناك أنواع من الإقطاعات تحفز على مضاعفة النشاط الإنتاجي، وأخرى لا تؤثر بتاتا على الرغبة في العمل والإدخار، مثل الضرائب على الأرباح الاستثنائية وبعض ضرائب الاحتكار.

يعتبر المذهب المالي بصفة شاملة أن الضرائب المباشرة تعرقل عملية الإدخار أكثر من الضرائب غير المباشرة، لأن الضريبة المباشرة تنقص من الإدخار ومنه تراكم رأس المال، إذن فالعمل بهيكل ضريبي يركز على الضرائب غير المباشرة ليسمح بتحفيز الإدخار وتعجيل تكوينه في البلدان النامية أين يكون تكوين رأس المال أحد مخانق التطور الإقتصادي<sup>1</sup>.

**1-2-3- الأثر على تنقل عوامل الإنتاج:** من المعلوم أن الموارد الإقتصادية تسعى دائما إلى التنقل حيث يمكن استغلالها في أكثر الوجوه ربحية، فإذا فرضت الضريبة على نوع معين من الاستغلال فإنه سرعان ما تأخذ عوامل الإنتاج (الموارد الجديدة المعدة للإستثمار) في التحول إلى نوع آخر من النشاط الإقتصادي تقل فيه وطأة الإقطاع\*.

والواقع أن الضرائب التي لا تسبب تحولا في موارد الإنتاج هي تلك التي تفرض بالتساوي على جميع أنواع استعمالات هذه الموارد<sup>2</sup>.

تسعى الدول النامية من خلال سياساتها إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية وتوضح أهمية السياسة الضريبية في البحث عن الفائض الإقتصادي، وتعبئة لخدمة التنمية وتلجأ الدولة في سبيل تشجيع الإدخار إلى ضمان منح مزايا للجزء من الدخل الذي يدخر، فتعفي مثلا المداخيل المولدة من الإدخار إذا أعيد إستثماره<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عاشور ثاني يمينة: تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2001-2002.

\* حيث أنه يتعدى على تنقل المباني التي شيدت العمال الذين تخصصوا في عمل معين .

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، مرجع سابق، ص 204.

<sup>3</sup> لوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (2004/2992)، مرجع سابق ص 38

**1-2-4- الأثر في تحقيق مستويات عالية التوظيف:** يرتبط حجم العمالة في الكلية في المجتمع ارتباطا

وثيقا لحجم الإنفاق الكلي على الإستثمار والإستهلاك، وهو ما ينتج ينجر عنه أنّ أية ضريبة تقلل من الإنفاق الكلي على الإستثمار والإستهلاك تعمل على خفض العمالة.

وتعدّ مشكلة التشغيل في الوقت الراهن من أهمّ المعضلات التي تواجه كافة بلدان العالم وخاصّة البلدان النامية منها، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية كبيرة وحجم النشاط الإقتصادي ضخما فإنّ ذلك يولد لا محالة كما هائلا من مناصب الشغل.

وواضح أنّ فرض ضرائب بأسعار مرتفعة على نواتج صناعية معيّنة تنقص بلا شكّ من حجم العمالة في تلك الصناعة، كذلك فإنّ الضرائب التي تزيد من تكلفة العمل قد تشجّع على الإكثار من استخدام الآلات وإحلالها محلّ العمال<sup>1</sup>.

إنّ تخفيف العبء الضريبي على القطاعات التي تملكها وتديرها الدولة والخاضعة للمناقشة مع القطاع الخاصّ، تعمل على توسيع قاعدة العمال في القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

**1-3- أثر الاقتطاعات الضريبية على الإستثمارات و توزيع المداخيل.**

**1-3-1- الأثر على الإستثمار:** تتمثل السياسة الضريبية أحد مكونات السياسة الإقتصادية، وتعمل دائما

لغرض تفعيلها وتحقيق أهدافها، فتؤثر لمختلف أنواعها (سياسة الضريبة) على حجم الإستثمارات بحيث تسهّل عملية تراكم رأس المال وبالتالي تسمح بتطوير أكثر لعملية التنمية في بلد ما.

وفي الحقيقة تستطيع الدولة بواسطة الضريبة أن تشجّع أو تحدّد ما تملّيه مقتضيات الأهداف السياسية والإقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وقد تتخذ التدابير الضريبة للتأثر على بعض القطاعات دون الأخرى، كما قد تتخذ تدابير تؤثر على النظام الإقتصادي بمكوناته المختلفة (حجم المؤسسات، هيكل الإدخار، التوسع الجغرافي للأنشطة الإقتصادية وغيرها).

<sup>1</sup> Arnaud Parienty، fiscalité l'impossible Réforme ?، le monde édition 1997 p 140.

تعتبر الامتيازات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة على العموم تضحية وحرمانا من الموارد في الأجل القصير، على أن تعوّضها لاحقا من جراء توسع الأوعية الضريبية نتيجة توسع الإستثمار، ولهذا فإنّ الاستفادة من إجراءات التحفيز تكون بالموازاة مع احترام المتعاملين الإقتصاديين لتوجيهات الدولة و شروطها (نوع النشاط، إقامة النشاط... إلخ)<sup>1</sup>

إنّ تخفيض معدّل الاقطاعات على الأرباح التجارية و الصناعية على المؤسسات لهدف تخفيض العبء، إنّما يشكّل دافعا للمؤسسات التي ترغب في إعادة إستثمار أرباحها المخفضة، وهو ما يسمح لتلك المؤسسات بالتوسع وخلق فرصة جديدة تترتب عليها مزايا متعدّدة ، كما يمثّل إعفاء الصادرات من الرسم على القيمة المضافة بهدف التأثير على تكوين الأسعار دعما مع تكوين دعما مهما يمكن المنتجات من القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

**1-3-2- الأثر على توزيع المداخيل:** إنّ الرفاهية الاجتماعية لا تتوقّف على حجم الدّخل القومي فحسب بل على الطريقة التي يتمّ بها توزيع الدّخل، فالعديدة من أفراد المجتمع يعانون من سوء توزيع الدّخل والثروة، إذ تشتكي هذه الطبقات من كافة أشكال الفقر، حيث يقل متوسط دخل الفرد عن الحدّ الذي وضعه البنك الدولي كحدّ أدنى يفصل بين الفقر والعيش الكريم، كما أنّ درجة الاستفادة من الخدمات العامّة محدودة جدّا بين أفراد هذه الطبقات<sup>2</sup>.

تسعى الدولة من خلال السياسة الضريبية إلى إعادة توزيع الدّخل الرأسيّة، والتي تعتمد الدولة لموجبها على تكييف العبء الضريبي على أحجام الدخول المختلفة بصرف النّظر عن نوع هذه المداخيل أو مصدرها، كذلك تكون إعادة التوزيع أفقية أي حسب النّوع والمصدر، والواقع أنّه لإعادة توزيع الدّخل تبعا لنوعه أهمية بالغة حيث أنّ الجانب الأكبر من دخل الأفراد مستمدّ من الأجور عادة، ومن خلال الضرائب

<sup>1</sup> حميد بوزيدة، الضريبة وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة (1988 - 1996)، مذكرة ماجستير، علوم إقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية بالجزائر، 1997م، ص75.

<sup>2</sup> عاشور ثاني يامينة: السياسة الضريبية، مرجع سابق، ص 64.

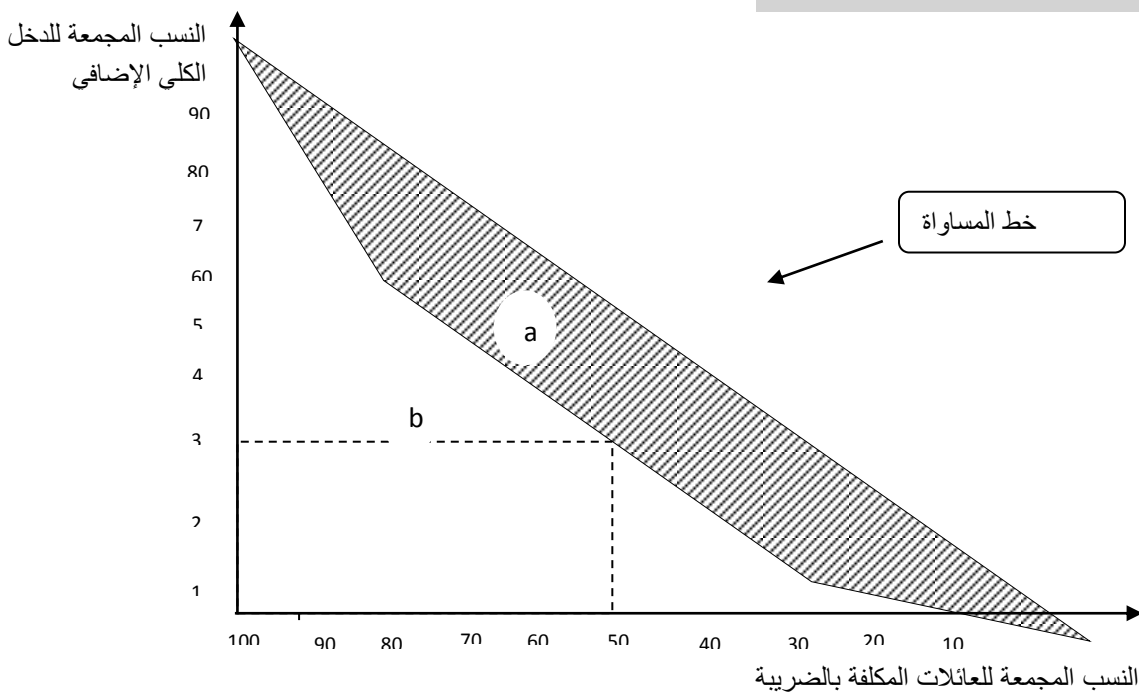


التصاعدية يمكن أن يتمّ التخفيف من العبء على دخول العمل المكتسب ، وزيادته نسبيا على الدخل الناجمة عن الملكية (الريع، الأرباح... إلخ)<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لتوزيع الدّخل حسب مصدره فإنه يتسنى للسياسة الضريبية عن تكيف عبء الإقتطاعات النسبية على الصناعات وأوجه النشاط الإقتصادي المختلفة، وهو ما سيكون له بالغ الأثر على حجم العمالة والدخل<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة أنّ هناك إحصائية مختلفة لقياس عدم المساواة في التوزيع فنجد مقاييس إحصائية عادية للتشتت مثل التباين (*La Variance*) والانحراف المعياري (*L'écart - type*) لكن معامل جيني (*Gini*) يمثّل الأداة الأكثر انتشارا ، وذلك لأنّ حسابه سهل عند رسم منحنى *Lorenz*.

الشكل رقم (03-07) ، منحنى لورنز *Lorenz*



المصدر: ثاني عاشور يمينة، نقلا عن: *Luc WEBER: L'état Acteur économique*

<sup>1</sup> عدنان الهندي، فيصل فخري: الإدارة المالية العامة واقتصادياتها، مرجع سبق ذكره، ص 199.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسات المالية، مرجع سابق، ص ص 208 - 210.

يمثل معامل جيني المساحة  $a$  على المساحة  $(b+a)$ ، أما نسبته فهي محصورة بين الصفر والمائة، فعندما يكون  $a=0$  فإنّ الدّخل يكون موزّعا بطريقة عادلة وبالتالي يكون المنحنى مطابقا للتوتّر، وعندما يكون  $a = 1$  فإنّ الدّخل تمّ توزيعه بطريقة غير عادلة، وبالتالي يكون مجموع الدّخل قد تسلمه شخص واحد، وتعتمد آلية توزيع الدّخل على ما يلي:<sup>1</sup>

- أ. نظام الضرائب المباشرة: من خلال رفع نسب الضرائب التصاعدية على الدّخل، فمثلا في البلدان الغربية يدفع 5% من المكلفين الأكثر غنى لوحدهم نصف الضرائب على الدّخل.
- ب. إشتراكات الضمان الاجتماعي: من خلال تقديم تعويضات لتغطية الخسارة التي تحملتها دخول العمال لمواجهة بعض المخاطر كالأزمات... إلخ.
- ج. الاشتراكات الاجتماعية: فكلما زاد الدّخل مقدار هذه الاشتراكات و عائد هذه التعويضات الذي يحصل عليه المؤمنون يقارب نوعا ما اشتراكاتهم تبعا للتوقع المعيشي لديهم.

## 2- فعالية السياسة الضريبية في ظلّ نموذج IS-LM

إنّ التحليل الإقتصادي لفعالية السياسة الضريبية يتطلّب في بادئ الأمر التعرّض لمختلف التدابير والإجراءات التي يتمّ العمل بها لغرض أن تحافظ أو تحقق السياسة هدف التوازن بين الطلب الكليّ و العرض الكليّ داخل الإقتصاد القومي.

لقد كان للأفكار التي جاء بها كينز 1936 أثرا بارزا على مستوى التحليل الإقتصادي، فعلى خلاف ما كان معروفا للكلاسيكيين، أوضح كينز في طرحه الجديد علاقة جديدة بين بعض المتغيرات الإقتصادية، كدور سعر الفائدة في تحفيز الإستثمار، و علاقة الإدخار بسعر الفائدة.

## 2-1- حالة الإدخار و الإستثمار IS

خلص كينز إلى أنّه لكي يتحقّق التوازن لا بدّ من توافر مجموعة من الشروط حدّدها وفقا للاعتبارات التالية:

<sup>1</sup> ثاني عاشور يامينة: مرجع سابق، ص 68.

الإستثمار تابع لسعر الفائدة  $(I = I(i))$

الإستثمار يساوي الإدخار  $(I = S)$

حجم الإدخار مرتبط بالدخل  $(S = S(y))$

بناءً على هذه المقدمات وبافتراض ثبات العوامل المؤثرة في حجم الإستهلاك، وانطلاقاً من شروط التوازن العام للنموذج الكينزي في ظلّ إقتصاد مغلق عن طريق اشتقاق الصيغة:

$(I(i))S(y)$  فإنه يمكننا الحصول على معادلة دالة المنحنى  $(IS)$  وذلك على النحو التالي:

(1)..... دالة الإستهلاك:  $0 < b < 1$   $C = a + by_d$

(2)..... معادلة الدّخل:  $y_d = y - T$

(3)..... معادلة الضرائب  $0 < t < 1$   $T = T_0 + ty$

(4)..... دالة الإستثمار:  $\alpha < 0$   $I = I_0 + \alpha i$

(5)..... دالة الإنفاق الحكومي:  $G = G_0$

(6).....  $y = C + I + G$

في المعادلة (1):  $a$  تمثل الإستهلاك الثابت (المستقل)،  $b$  الميل الحدي للإستهلاك و  $y_d$  تمثل الدخل المتاح.

في المعادلة (2):  $y$ : الدخل الكلي، و  $T$ : تمثل الضرائب .

في المعادلة (3):  $T_0$ : تمثل الضرائب المستقلة (الثابتة) و  $t$  تمثل الميل الحدي للضرائب.

في المعادلة (4):  $I_0$ : تمثل الإستثمار المستقل (الثابت)، و  $\alpha$ : معدّل تغير الإستثمار بالنسبة لسعر الفائدة و  $i$ :

معدّل سعر الفائدة.

في المعادلة (5):  $G$ : تمثل الاتّفاق الحكومي.

المعادلة (6): التي تمثل وضع التوازن  $y = C + I + G$

بعد تعويض كلّ من المعادلة (1) و (4) و (5) في (6) نحصل على:

$$Y = a + by_d + I_0 + \alpha i + G_0$$

بالتعويض عن قيمة  $y_d$  بقيمتها في المعادلة (2):

$$Y = a + b(y - T) + I_0 + \alpha_i + G_0$$

ونعوض عن قيمة  $T$  بقيمتها في المعادلة (3):

$$Y = a + b(y - T_0 - ty) + I_0 + \alpha_i + G_0$$

$$\Rightarrow y = a + by - bT_0 - bty + I_0 + \alpha_i + G_0 \quad \text{وعليه}$$

$$\Rightarrow y - (by - bTy + \alpha_i) = a - bT_0 + I_0 + G_0 \quad \text{وعليه}$$

بتحويل  $\alpha_i$  إلى الطرف الثاني واستخراج  $y$  عامل مشترك نجد:

$$Y(1 - b + bt) = a - bT_0 + I_0 + G_0 + \alpha_i$$

$$\Rightarrow y = \frac{1}{(1 - b - bt)} (a - bT_0 + I_0 + G_0 + \alpha_i)$$

$\frac{1}{1-b+bt}$  يعبر عن المضاعف الكينيزي البسيط قبل إدخال سوق النقد

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج معادلة  $IS$  كالتالي

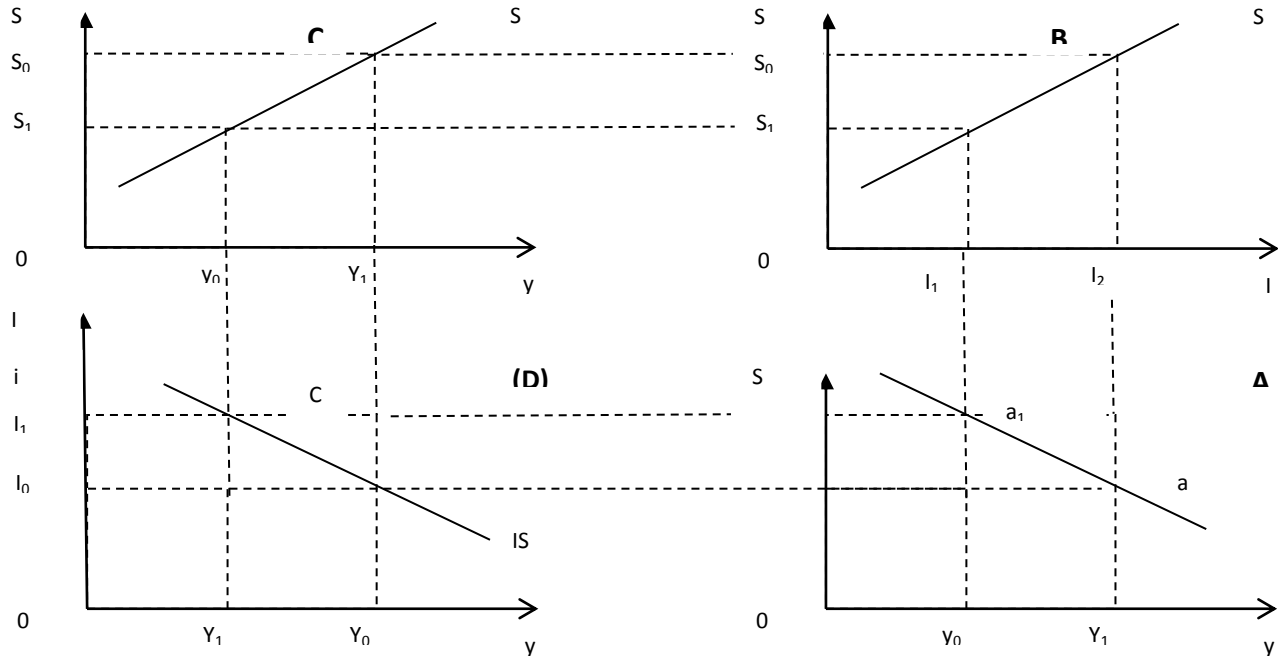
$$i = \left( \frac{1-b+bt}{\alpha} \right) y - (a - bT_0 + I_0 + G_0)/\alpha$$

هذه المعادلة تمثل منحنى  $IS$  و التي توضح العلاقة العكسية بين الدخل و سعر الفائدة، كما توضح أيضا جميع

التكوينات الممكنة من الدخل وسعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات، أما عن منحنى  $IS$

فيمكن رسمه كالاتي:

الشكل رقم (03-08): التوازن في سوق السلع و منحني (IS):



المصدر: بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 89.

إن الطبيعة العكسية لمنحنى  $IS$  جاءت نتيجة العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة، لكن هذه العلاقة تبقى في حدود، فإذا ارتفع سعر الفائدة بشكل كبير فإن ذلك ينعكس على كلفة الإستثمار، و بالتالي ينقص حجم الدخل، كذلك إذا انخفض سعر الفائدة إلى مستويات منخفضة جدا فإن أصحاب الأموال سيمتنعون عن توظيف أموالهم، و عليه فإنه يتضح أن سعر الفائدة هو الذي يشجع المدخرين على توظيف أموالهم و في نفس الوقت لا يعرقل الإستثمارات، هذا المستوى لسعر الفائدة هو الذي يحصل عنده التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، ومن خلال الشكل السابق نلاحظ ما يلي:

1- الجزء (A): يمثل الطلب الإستثماري ( $i$ ) كما يبين العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والإستثمار، فعند ارتفاع سعر الفائدة من ( $i_0$ ) إلى ( $i_1$ ) ينخفض الإستثمار من ( $I_0$ ) إلى ( $I_1$ ) و العكس صحيح.

2- الجزء (B): يبين شروط التوازن في سوق السلع و تتلخص هذه الشروط في تعادل الإستثمار والإدخار

$$I=S$$

3- الجزء (C): يوضح العلاقة الطردية بين الإدخار و الدخل حيث  $S=f(Y)$  و هذا معناه أن الإدخار يرتفع بارتفاع الدخل و ينخفض بانخفاضه.

4- الجزء (D) يوضح المنحنى (IS) و هو منحنى متناقص وكل نقطة فيه تتعلق بوضع معين للتوازن بين الإدخار المخطط و الإستثمار المخطط.

5 - في الجزء (A) عند السعر  $(i_0)$  يتحدد الإستثمار  $(I_0)$  وهو المستوى الذي يتحدّد بالنقطة (a).

6 - نوصل النقطة (a) بالنقطة (b) في الجزء (B)، و النقطة (b) تشير إلى تساوي الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) مع العرض الكلي (الدخل الكلي).

7 - نمثّل النقطة (b) إلى النقطة (c) في الجزء (C)، و النقطة (c) توضح إجمالي الإدخار الذي يتحدّد بالمسافة (OC<sub>0</sub>) ويتحدد الدخل التوازني بالمسافة (OY<sub>0</sub>).

8 - نصل النقطة (c) بالنقطة (d) في الجزء (D)، والنقطة (d) تمثّل التوليفة التوازنية بين الدخل وسعر الفائدة.

9 - عند ارتفاع سعر الفائدة من  $(i_0)$  إلى  $(i_1)$  فإن الإستثمار ينخفض من  $(I_0)$  إلى  $(I_1)$  وهذا معناه انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي لاستعادة التوازن مرة أخرى، وبما أنّ الإدخار دالة في الدخل فعند انخفاض هذا الأخير نتيجة انخفاض الإستثمار، فالنتيجة هي انخفاض الإدخار، ويتحدّد التوازن من جديد عند النقطة  $(d_1)$ ، ولكن عند مستوى أقلّ وليكن  $(Y_1)$  في الجزء (C) وعند مستوى متدني من الإدخار  $(S_1)$ .

10 - المستوى التوازني الجديد يتحدد عند الدخل  $(Y_1)$ ، وعند سعر الفائدة  $(i_1)$  وعند النقطة  $(d_1)$  التي تشير إلى ثنائية توازنية جديدة من سعر الفائدة و الدخل، وعند توصيل النقطة (d) بالنقطة  $(d_1)$  في الجزء (D) نتحصل على المنحنى (IS) الذي يعبر عن التوازن في سوق السلع والخدمات، حيث يشير هذا

المنحنى إلى مجموعة من التجميعات من أسعار الفائدة والمقابلة لها من مستويات الدخل، عندما يكون سوق السلع و الخدمات في حال توازن

## 2-2- دالة الطلب وعرض النقود (LM)

لقد قسّم كينز الطلب على الأرصدة النقدية إلى قسمين:

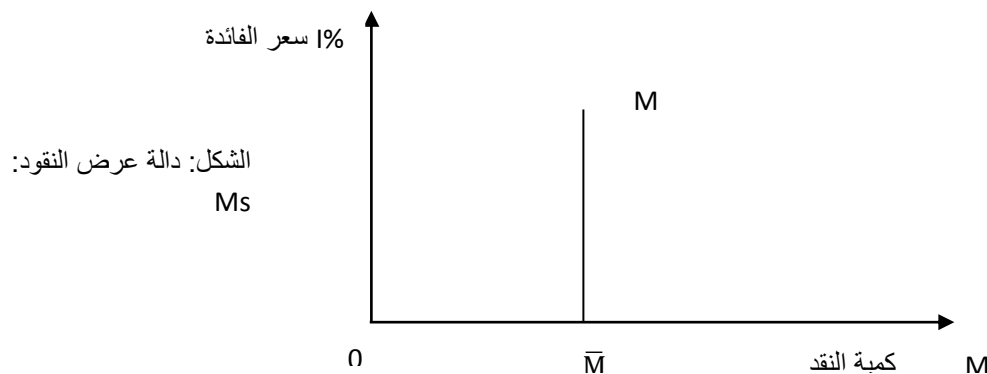
- طلب لغرض المعاملات وهذا الطلب تابع لحجم الدخل.
- طلب لغرض الإدخار و التوظيف وهو تابع لسعر الفائدة..

أمّا عرض الأرصدة النقدية فاعتبره ثابتاً وتتولّى السلطة النقدية تحديده على هذه الاعتبارات وبالتالي يكون لدينا  $M_s = \bar{M}$  حيث :

$M_s$ : تمثّل عرض النقود

و  $\bar{M}$  : نشير إلى أن الكمية ثابتة ومحددة من قبل السلطات النقدية، وبالتالي يكون شكل دالة عرض النقود كالتالي:

الشكل رقم (03-09): دالة عرض النقود



المصدر: طالب محمد عوض: مدخل إلى الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 264.

أمّا طلب النقود فهو ذلك الجزء من الثروة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل نقد سائل خلال مدّة زمنية معيّنة من أجل الحصول على المنافع والخدمات<sup>1</sup> و يتوقف على متغيرين سعر الفائدة و الدخل:

<sup>1</sup> طالب محمد عوض: مدخل إلى الإقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص 264.

و يتحقق التوازن في سوق النقد في حالة تساوي عرض النقود  $M_s$  مع الطلب

عليها أي  $M_s = M_d$  حيث:  $M_s$ : عرض النقود،  $M_d$ : الطلب على النقود

$$M_d = M_s = L(y; i) \quad \text{أي أن:} \quad M_d = L(y; i) \quad M_d = L_1(y) L_2(i)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أنه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة، فإنّ هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل

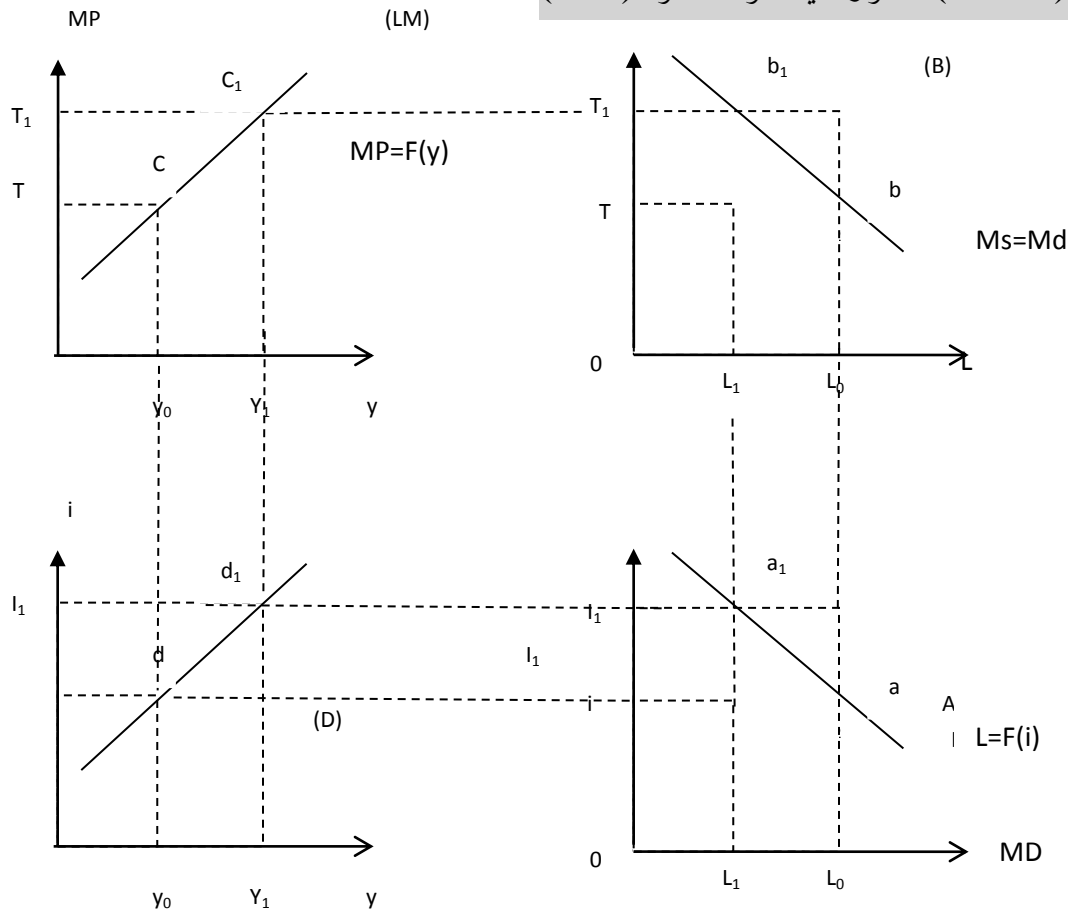
الحقيقي وسعر الفائدة تعبّر عن شرط التوازن في سوق النقد، يطلق على هذه العلاقة اسم منحنى  $LM$ ، حيث

$L$ : تمثّل الطلب على القيود،  $M$ : عرض النقود.

ويمكن اشتقاق منحنى  $(LM)$  بيانياً كما هو الشّكل التالي.

الشكل رقم (10-03): التوازن في سوق النقود  $(LM)$

أرصدة المعاملات



المصدر عزوز بن علي: محاضرات في النظريات النقدية، مرجع سابق، ص 95.



ويُتضح من خلال الشكل السابق ما يلي:

1/ في الجزء (A): يمثّل المنحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة، كما يوضّح العلاقة العكسية بين

$$L = F(i)$$

2/ الجزء (B): يوضّح الكمية المعروضة من النقود التي تكون ثابتة وتحدد خارج النموذج تتساوى مع

$$M_s = M_d$$

3/ الجزء (C) يبيّن الطلب على النقود لأغراض المعاملات و الإحتياط فهي دالة طردية للدخل أي أنّ

$$T = f(y)$$

4/ الجزء (D) يبيّن العلاقة الطردية بين الدّخل (y) ولسعر الفائدة (i) التي على أساسها يتحقّق التعادل

بين عرض النقود و الطلب عليها و الممثلة في المنحنى LM حيث يعبر عن العلاقة الطردية بين الدخل

بسعر الفائدة ، أي أنّ الدّخل (y) يتغيّر في نفس اتجاه تغير سعر الفائدة (i).

### 2-3-: اثر السياسة الضريبية على انتقال منحنى IS

إنّ تحليل أثر السياسة الضريبية يتوقّف على توضيح أثر القرارات والإجراءات الضريبية التي تتغيّر من حين

لآخر، وللوقوف على هذه الحقائق فإنّنا سنقوم بتحليل الحالتين التاليتين:

2-3-1- سياسة العجز في الميزانية: إنّ اعتماد الدولة لسياسة تخفيض نسب الضرائب في ظلّ تثبيت

تام لنسب الإنفاق العام أمر ستكون له آثار واضحة على الدّخل القومي، فانخفاض نسبة الإقتطاع يعني

الزيادة في مستوى الدّخل ، الذي يقسّم بين الإنفاق الإستهلاكي والإدخار، وهذه الزيادة في الإنفاق

على السلع والخدمات تعني زيادة الطلب الفعال على هذه السلع، فهذه الحقيقة تفسّر انتقال منحنى

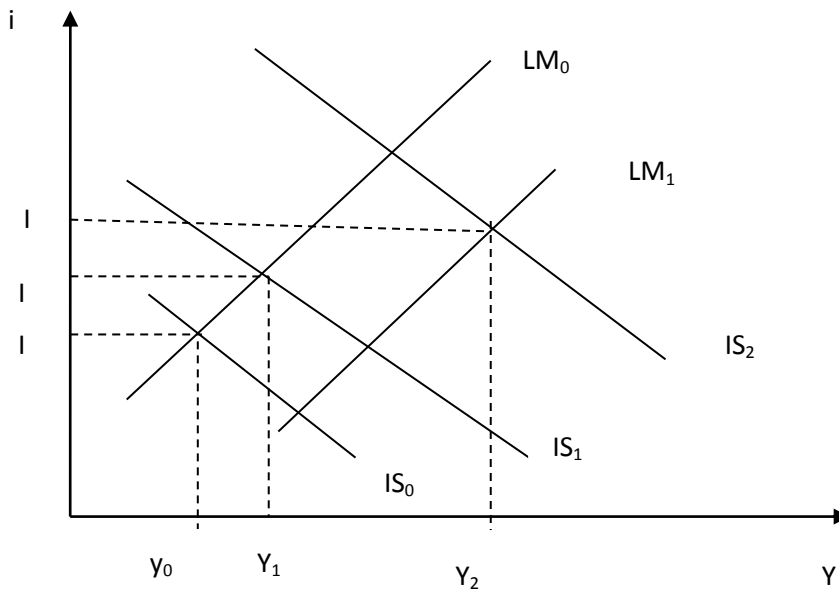
(IS) من وضع توازني إلى آخر أعلى منه (من اليسار إلى اليمين).

ومن جهة أخرى نعلم أنّ الوضع التوازني يتمّ من خلال تحقق الشرط:  $T-S = I + G$ ، لكن في ظلّ

سياسة تخفيض نسب الإقتطاعات فهذه المساواة لن تتحقّق بل ستكون  $T-S < I + G$ ، وللتغلّب

على هذا الحال يمكن للدولة فعل ذلك عن طريق اقتراض من القطاع الخاص بعدما حققوا إيداعات زائدة نتيجة التخفيض لحصيلة الإقتطاعات<sup>1</sup> أو عن طريق خلق نقود جديدة من طرف البنك المركزي.

الشكل رقم (11-03): أثر الجباية على إنتقال منحنى  $IS$



المرجع: بن عزوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية - مرجع سابق، ص 103.

2-3-2- سياسة توازن الميزانية: إذا قررت الدولة تمويل نفقاتها من خلال زيادة حصيلتها الضريبية<sup>2</sup>

فإن ذلك سيكون له تأثير على مستوى الطلب الكلي، حيث يزداد التأثير الصافي في حجم الدخل

القومي في الإقتصاد لينتقل من مستوى دخل  $Y_0$ ، إلى مستوى دخل جديد  $Y_1$ ، (أنظر الشكل أعلاه)

يتضح خلال الشكل السابق (أثر السياسة المباشر على انتقال منحنى  $IS$ ) أن الزيادة الحاصلة في الدخل

تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (مع العلم أن كمية النقود ثابتة ومستوى الأسعار ثابت)، الأمر الذي

<sup>1</sup> خضير عباس مهر: التقلبات الإقتصادية بين السياسة المالية السياسية النقدية عمادة شؤون المكتبات، 1981. ص 144.

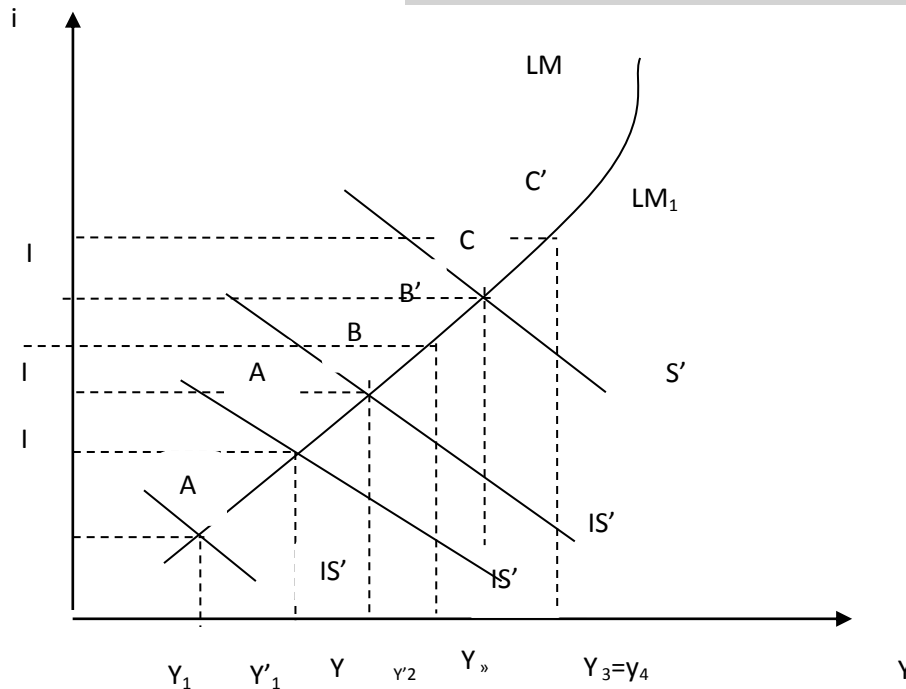
<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 140.

يؤدي بارتفاع سعر الفائدة من  $i_0$  إلى  $i_1$ ، إن هذا التأثير هو الذي يفسر انتقال منحنى  $IS$  من الوضع  $IS_0$  إلى  $IS_1$

### 2-4- أثر السياسة الضريبية من خلال نموذج $IS-LM$

بافتراض تحقق التوازن عند مستوى أقل من الدخل مقابل التشغيل الكامل، أي أن الإقتصاد يواجه في هذه الحالة فجوة إنكماشية، هنا تقوم الدولة بإتباع سياسة تخفيض نسب الإقتطاع أو زيادة الإنفاق الضريبي، فينتقل من خلالها منحنى  $IS$  إلى اليمين بمقدار مضاعف الضرائب\*، ويتقاطع مع منحنى  $LM$  في نقطة تحدد الوضع التوازني الجديد، وهنا تتحقق زيادة في الدخل وبالتالي الميل للإستثمار، فتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني تحفيز الإنتاج وزيادة فرص العمل، مما يؤدي في الأخير إلى القضاء على البطالة ومعالجة هذا النوع من اللاتوازن - الانكماش - وهو ما يبيئه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-12) أثر السياسة الضريبية وفق نموذج  $IS-LM$



المرجع: بن عزوز بن علي: مرجع سابق، ص 105.

\* مضاعف الضرائب الذي يعبر عنه ب  $\frac{-a}{1-a}$

يتقاطع المنحنى  $(IS)$  مع  $(LM)$  ف ينقطة التوازن الأصلي  $(A)$ ، وعند تخفيض الإقترع يؤدي إلى الانتقال منحنى  $(IS)$  إلى اليمين ليصبح  $(IS')$  فتحصل زيادة في الدخل تقدر ب  $(y_1y'_1)$ ، في حين يظل سعر الفائدة ثابتا عند  $(i_1 = i'_1)$ ، أي أن مقدار الدخل يقدر لمقداره مضاعف الضرائب  $(\Delta T)$

x

أما إذا كان التوازن يحقق في المنطقة الوسطى فإن انتقال منحنى  $(IS)$  سيؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من  $(B)$  على  $(B')$  وزيادة الدخل بمقدار  $(y_2y'_2)$ ، لكن هذه الزيادة تكون أقل من الزيادة في حجم الدخل في المنطقة الكينزية نظرا لارتفاع سعر الفائدة من  $(i_2)$  إلى  $(i'_2)$ ، الذي يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي التقليل من الدخل الناتج عنه، وبالتالي ففعالية السياسة الضريبية غير كاملة<sup>1</sup>، أما إذا كان التوازن يتحقق في المنطقة الكلاسيكية فإن انتقال المنحنى من  $(IS)$  إلى  $(IS')$  يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من  $(C)$  إلى  $(C')$ ، وهذا لن يؤدي إلى تغيير مستوى الدخل  $(y_3 = y'_3)$ ، بل يعمل على رفع سعر الفائدة من  $(i_3)$  إلى  $(i'_3)$  والذي ينتج عنه انخفاض في الاستثمار.

<sup>1</sup> نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد المنعم مبارك، مقدمة في إقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص

المبحث الثالث: الاقطاعات الضريبية ضمن النماذج الاقتصادية

لقد شكلت الاقطاعات الضريبية اهتمام المنظرين والمفكرين الاقتصاديين، فقد اقحمت في بعض النظريات الاقتصادية التي بينت دور الجباية في نمو مستوى النشاط الاقتصادي، أي تلك العوامل التي تحكم التقلبات والنمو في حجم الناتج الوطني وحجم التوظيف، مستوى القدرة الإنتاجية وعلى الطلب الفعلي، ومن بين النظريات التي تحللتها: نظرية الكنزيرين المحدثين (*Post - Keynesiens*) ونظرية النيوكلاسيك (*Néo-Classiques*)، والذين أعطوا نظرة متكاملة لعملية النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

1- الاقطاعات الضريبية ضمن نماذج الكنزيرين المحدثين : ولقد تطرق كل من *SMITH* و *WHITE* و *kurihara* و *cornwal* الى الاقطاعات الضريبية ، وادراجها في النماذج الاقتصادية القياسية باعتبارها مؤثرا مباشرا على مؤشرات النشاط الاقتصادي ، وبلي بيان ذلك كما يلي:

1-1- نموذج سميث (*W. L SMITH*) ووايت (*M. I WHITE*):

نموذج وايت (*WHITE*) وسميث (*SMITH*) يتركز أساسا على نظرية هارود (*HARROD*) والذي يعتبر بأنه يمكن تحقيق النمو المتوازن حالة التشغيل الكامل في حالة ما إذا كان المعدل الفعلي للنمو، أي معدل النمو الذي ينتج عن الطلب الفعلي، مساويا لمعدل النمو المرغوب من طرف المقاولين والضامن للتوازن في سوق المنتجات وفي سوق رأس المال، فنموذج *WHITE* تعميم لنموذج هارود في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقطاعات الضريبية والنفقات العمومية، في حين ان نموذج سميث (*SMITH*) يهدف إلى اعتبار دور الاقطاعات الضريبية كعنصر مهم ولكن جزئي للسياسة الاقتصادية المنسجمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 476.

<sup>2</sup> - SMITH، W، L، ، RICHARD D IRWIN ،macroeconomics، INC، 1970، P 37.

1-1-1 - نموذج الطلب الفعلي

تحليليا تمثيل نموذج الطلب الفعلي متماثل عند كل من وايت (*WHITE*) وسميث (*SMITH*) ولكن هناك اختلافات في بعض الأحيان والنموذج هو كالاتي<sup>1</sup>:

$$Y_t^D = C_t + I_t + G_t \dots \dots \dots (1)$$

$$C_t = (c-1)(1-t_y) Y_t^D \dots \dots \dots (2)$$

$$G_t = g Y_t^D \dots \dots \dots (3)$$

$$I_t = b(II-Wt_y) Y_{t-1}^D \dots \dots \dots (4)$$

المعادلة رقم 1: هي المعادلة التعريفية والتي توضح أن الإنتاج في فترة معطاة (*t*) يتكون من الاستهلاك الخاص *C*، النفقات العمومية *G* والاستثمار *I*.

المعادلة رقم 2: توضح بأن الاستهلاك الخاص (*privée*) في فترة (*t*) هو دالة للدخل المتاح في نفس الفترة في حين *y* ( $1-t_y$ ) يمثل الدخل المقتطع منه الضرائب للقطاع الخاص، بمعنى دخلهم المتاح والذي يتكون من الدخل المتاح للعائلات وادخار المؤسسات.

المعادلة رقم 3: توضح بأن الدولة تمتص جزء معطي من الناتج الوطني على شكل إنفاق عمومي بافتراض بأن النفقات العمومية هي نفقات الاستهلاك.

المعادلة رقم 4: توضح بأن الطلب على الاستثمار يتناسب طرذا مع الأرباح الصافية بمعنى الأرباح بعد اقتطاع الضريبة للفترة السابقة، حيث وايت (*withe*) وكذلك سميث (*smith*) يفترضان بأن الأرباح الإجمالية قبل فرض الضريبة تمثل جزء ثابت (*π*) من الدخل الوطني وأن الضرائب على الأرباح تمثل كذلك نسبة ثابتة (*w*) في مجمل الاقتطاعات الضريبية، إذن نسبة الأرباح الصافية تتوقف في نفس الوقت على:

- الجزء من الأرباح الكلية من الدخل الوطني بمعنى معدل الضغط الضريبي.
- النسبو المفروضة من طرف الدولة، بمعنى معدل الضغط الضريبي.

<sup>1</sup>PERCEBOIS J :fiscalite et croissance , 'economica paris, 1977 France P 36.

- النسبة المكتسبة من الضرائب على الأرباح من مجموع الضرائب بمعنى تركيبة النظام الضريبي. في حين وايت (*withie*) يفترض بأن المقاولين يتوجهون لإعادة استثمار الجزء الثابت  $b$  من أرباحهم الصافية الداخلية، أما سميث (*SMITH*) فهو يعتبر بأن المعلمة ( $b$ ) يمكن أن تكون إما كسرا أو مضاعفا، في الحالة الأولى يفترض بأن يكون المقاولين لا يقبلون المدائنة في حين الحالة الثانية يقبلون المدائنة حتى تكون هناك منافسة هذا ما يؤدي إلى حد ما إلى سلوك التمويل الذاتي (*d'autofinancement*) من جهة أخرى فإنه يعتبرها غير ثابتة ومرتبطة بالسياسة النقدية المطبقة من طرف الدولة.

سميث يعتبر المعلمة  $b$  (مع  $b$  أكبر من الواحد) هي الدالة العكسية لمعدل الفائدة، فهذا بواسطة إمكانية التمويل الذاتي.

وبالتالي المقاولين يوافقون على المدائنة أكثر فأكثر بمعنى يوافقون على نسبة تمويل ( $a=1/b$ ) ذاتي ضعيف إذا انخفض معدل الفائدة.

فالدولة إذن تقوم بالتنسيق بين السياسة الضريبية والسياسة النقدية للتأثير على قيمة الاستثمار المراد انطلاقا منه على الطلب الكلي.

إذن من الممكن انطلاقا من النموذج المكون من أربعة معدلات وذات أربع مجاهيل تحديد معدل النمو الطلب الفعلي.

بحيث معدل نمو الطلب الفعلي يعطي بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\rho^D = \frac{Y_t^D - Y_{t-1}^D}{Y_{t-1}^D} = \frac{b(\pi - wt_y)}{1 - c(1 - t_y)} - 1 \dots \dots \dots (5)$$

هذا المعدل للطلب الفعلي يكون موجب إذا تحقق ما يلي:

$$B(\mu - wt_y) > 1 - c(1 - t_y) - g$$

<sup>1</sup>PERCEBOIS J :fiscalite et croissance,op-cit,p38.

بمعنى إذا كانت النسبة المؤوية للأرباح الصافية المستثمرة أكبر من النسبة المؤوية للدخل الوطني لفترة الادخار وهذا طبعاً يتحقق إذا كان  $\pi > wt_y$ .

فالشرط الأساسي لكي ينمو هناك نمو للدخل الوطني إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الادخار المرغوب.

### 1-1-2 - نموذج القدرة الإنتاجية

هذا النموذج يقوم بتعويض المعادلة رقم (4) بالمعادلة رقم (4') التالية:

$$Y_t^c - Y_{t-1}^c = \sigma(I_{t-1}) \dots \dots \dots (4')$$

$\sigma$ : يمثل معامل فعالية الاستثمار (الإنتاجية الحدية والمتوسطة لرأس المال أو بعبارة أخرى هي المعامل الحدي والمتوسط للإنتاج - إلى رأس المال).

فالاستثمار أدخل ليس كعنصر للطلب الكلي ولكن كمجموعة احتياجات مكونة للفائض في القدرة الإنتاجية.

قيمة الاستثمار الصافي المحقق في الفترة (t-1) من طرف المقاولين تؤدي إلى نمو في القدرة الإنتاجية في الفترة (t) والذي لا يكون مستعملاً كلياً إذا هؤلاء المقاولون يقررون في نفس الفترة إلى زيادة مستوى استثمارات بقيمة جديدة بحيث أثر المضاعف الناتج يسمح ببيع (d'ecouler) المنتجات المشككة.

أما معدل نمو الدخل الوطني الذي يضمن على الدوام الاستعمال الكامل لمخزون رأس المال المتاح أي الذي يرضي على الدوام الصناعيين (المعدل المضمون)<sup>1</sup>.

فيعطي عند وايت كما عند سميث بواسطة العلاقة التالية:

$$P^c = \sigma[(1 - c)(1 - t_y) - g] \dots \dots \dots (6)$$

بالنسبة لوايت فهذا المعدل لا يؤدي إلى التشغيل الكامل لقوة العمل، المتاحة، أما بالنسبة لسميث (smith) فإن تحقيق هذه النسبة تؤدي إلى الاستعمال الكامل لجميع عوامل الإنتاج، لكن عند كلاهما

<sup>1</sup> - صقر محمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 494.



يكون النمو متوازن إذا كان معدل الطلب الفعلي  $p^d$  يساوي معدل نمو القدرة الإنتاجية  $p^c$  لأن سلوك المقاولين المستثمرين والعوائل المستهلكة تلتحق بالمقاولين المنتجين بحيث:

$$\frac{b(\pi - wt_y)}{1 - c(1 - t_y)} - 1 = \sigma[(1 - c)(1 - t_y) - g] \dots \dots \dots (7)$$

المعلمت الضريبية  $t$  و  $w$  تلعب دور خاص في التساوي بين  $p^d$  و  $p^c$  من جهة ورفع هذه المساواة إلى الحالة المثلى من جهة أخرى، في حين يختلف وايت وسميث في كون الأول يعتبر المعلمة  $b$  ثابتة أما الثاني فيعتبرها مرتبطة بالسياسة النقدية.

أولاً: بالنسبة لـ *white*:

معدل النمو القدرة الإنتاجية  $p^c$  أي الناتج الوطني المناسب للاستغلال الكامل لمخزون رأس المال المتاح يمكن رفعه بزيادة الفعالية للاستثمار  $\sigma$  أو تخفيض نسبة استهلاك العوائل  $c$ ، نفس النتيجة يمكن الحصول عليها بزيادة معدل الضريبة  $t$ ، كما نشير أن  $p^c$  يمكن أن يكون مرتفع وذلك بتخفيض حصة النفقات العمومية  $g$ .

فيمكن التنبؤ بأن الرفع في معدل الضغط الضريبي ( $t$ ) يؤدي إلى رفع معدل النمو الكامن لأنه يقلل من حصة الاستهلاك في الإنتاج الوطني وإلى زيادة الحصة المخصصة إلى تكوين رأس المال وهذا يتطلب من جانب المقاولين الذين يقبلون الاستثمار وحتى لا تكون طموحاتهم في الربح كمنتجين للسلع والخدمات مخيبة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج خلال الفترات الموالية.

فمعدل النمو  $p^c$  يمكن أن يكون مرتفع بتخفيض النفقات العمومية من حجم الناتج الوطني المعاملات (5) و (6) تبين أن العمليات التي تهدف إلى رفع معدل نمو القدرة الإنتاجية  $p^c$  يؤدي على تخفيض معدل النمو الطلب الفعلي  $p^d$ .

فإذا كان هناك لا توازن بين  $\rho^c$  و  $\rho^D$  أي إذا كان معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو الضروري وفي غياب أي سياسة اقتصادية منظمة يؤدي إلى عمليات تراكمية تقريبا تضخمية أو في الحالة المعاكسة معدل النمو الفعلي أقل من المعدل الضروري هذا يؤدي إلى وضعية تراكمية لرأسمال.

ومن الممكن باستعمال نفس العمليات إعادة التساوي بين  $\rho^c$  و  $\rho^D$  وبالتالي في حالة الفائض في القدرة الإنتاجية ( $\rho^c > \rho^D$ ) يمكننا خاصة تخفيض الضغط الضريبي  $t_y$  لدفع الطلب الخاص، رفع نسبة نفقات الدولة لدفع الطلب العمومي، يمكننا أيضا تغيير تركيبة الاقتطاع الضريبي بتخفيض حصة الضريبة على الأرباح لأن هذا ما يحفز الاستثمار الخاص.

أثر مماثل يمكن الحصول عليه برفع  $(\pi)$  بمعنى تغيير توزيع الأرباح أو كذلك برفع  $(b)$  هذه التأثيرات وضحها بشكل أفضل *SMITH* لذلك سنتناولها لاحقا.

ثانيا: بالنسبة لسميث (*SMITH*):

يحاول سميث توضيح بأن السياسة النقدية يجب الأخذ بها بعين الاعتبار إلى جانب السياسة الميزانية والضريبية، فهو يفترض أن بعض المعالم ثابتة: معامل الفعالية لرأس المال  $\sigma$ ، حصة الأرباح في الدخل الوطني قبل فرض الضرائب  $\pi$  وأن التركيبة الضريبية غير متغيرة أي أن نسبة الضرائب على الأرباح في مجموع الضرائب تكون ثابتة  $W$ ، وأن المتغيرات الاستراتيجية التي يمكن للدولة التأثير من خلالها: ميل الإنفاق  $g$ ، معدل الضغط الضريبي  $t_y$ ، ومعدل الفائدة  $r$  (لأن  $b=f(r)$  و  $b$  ينخفض عندما  $r$  يرتفع).

بالنسبة لسميث المعادلة رقم (6) تأخذ الشكل التالي:

$$\rho^c = \sigma[1 - c(1 - t^y) - g] \dots \dots \dots (6')$$

أما المعادلة رقم (7) فتأخذ الشكل التالي:

$$\frac{f(r)(\bar{\pi} - \bar{W}t_y)}{1 - \bar{c}(1 - t_y) - g} - 1 = \bar{\sigma}[1 - \bar{c}1 - t_y - g] \dots \dots \dots (7')$$

وهدف سميث البحث على أعظم معدل للنمو فكانت الطريقة المتبعة كما يلي:

من خلال المعادلة رقم (6) يتم الحصول على :

$$G = \bar{c}t_y + 1 - \bar{c} - \rho^c / \bar{\sigma} \dots \dots \dots (8)$$

أي أن  $g=f(t_y)$  وعليه يمكن الحصول على  $(g, t_y)$  التي تمثل معدلات للنمو  $\rho_1^c, \rho_2^c, \dots, \rho_n^c$  مع العلم أن هذه المعدلات يجب أن لا تكون سالبة وبالتالي:

$$\bar{C}(1 - t_y) + g < 1$$

ويكون معدل النمو منعدم  $\rho_0^c$  عندما يكون  $g = 1 - \bar{c}(1 - t_y)$  وهي معادلة مستقيم ذو

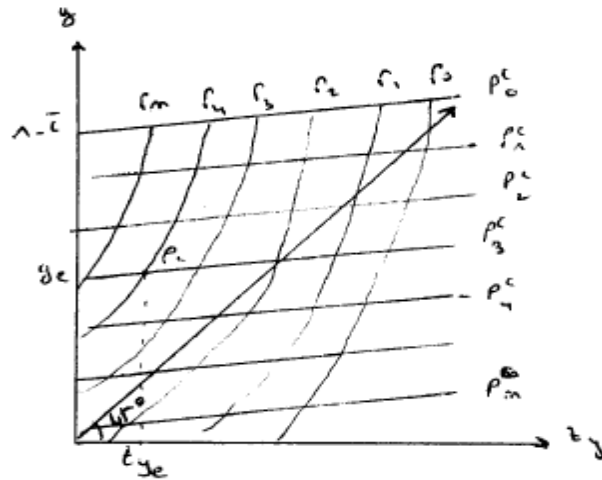
$$t_y = 0 \Rightarrow g = 1 - \bar{c}$$

إذن يمكن بناء خريطة من المستقيمات معادلته العامة كما يلي:

$$G = f(t_y) + c$$

الحد  $c$  يتغير من  $(\bar{c} - 1)$  من أجل  $p^c = p^c_0 = 0$  إلى  $(1 - \bar{c} - \frac{\rho_n^c}{\sigma^c})$  لأجل  $\rho^c = \rho_n^c$

الشكل رقم (03-13): أثر الضغط الضريبي على النمو



المصدر: بوجردة سهيلة: الجباية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 12

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه بأن مستوى مرتفع للضغط الضريبي  $t_y$  يتوافق طردا مع معدلات النمو الضروري، في حين ان النفقات العمومية تؤثر بشكل ضعيف على النمو .

البيان السابق يتميز بالخصائص التالية:

$$f'(r) < 0 \Rightarrow (r) \text{ دالة متناقصة ل}$$

$$\frac{dr}{dy} < 0 \quad g = \bar{g} \text{ من أجل}$$

$$-\frac{dr}{dg} > 0 \quad t_y = \bar{t}_y \text{ من أجل}$$

$$\frac{dg}{dt_y} > 0 \quad r = \bar{r} \text{ من أجل}$$

$$\frac{d^2g}{dt_y^2} > 0 \quad r = \bar{r} \text{ من أجل}$$

أما النتائج التي توصل إليها سميث (SMITH):

1- يوجد معدل ضروري للنمو معين مرتبط بكل ثنائية مكونة من الضغط الضريبي ونسبة النفقات بمعنى الثنائية  $(t_y, g)$ ، فمثلا في النقطة  $\rho_e$  أين  $t_y = t_{ye}$  فمعدل النمو الضروري يوافق الاستعمال الكامل لمخزون رأس المال الموجود ولكن كذلك التشغيل لقوة العمل المتاحة. والبحث على معدل كامن للنمو المرغوب يستلزم إذن اختيار بالتالي الثنائية  $(t_y, g)$ : وعليه عدة حلول ممكن تحقيقها أي يوجد عدة ثنائيات للضغط الضريبي ونسبة النفقات قادرة على توجيه الاقتصاد إلى المجال المرغوب للنمو.

2- لكن ثنائية  $(t_y, g)$  يوجد معدل فائدة  $(r)$  محصل عليه يؤدي إلى نمو متوازن.

ومعدل الفائدة الضروري هو الذي يناسب منحنى  $(r)$  والذي يمر عند النقطة ذات الإحداثيات  $(t_y, g)$ . فعند النقطة  $P_e$  مثلا معدل الفائدة  $(r)$  الضروري لكي يكون النمو الفعلي يوافق النمو الضروري هو  $r_4$  لأن  $P_e$  يوجد على المنحنى  $r_4$ .

وبالتالي إذن المخطط يمكنه مع معرفة قيمة معدل النمو المرغوب، اختيار قيمة المتغيرتين الاستراتيجيتين  $t_y$  و  $g$  فقيمة المتغيرة الثالثة  $(r)$  تعطى على اساس اختيار القيمتين السابقتين.

بالمقابل إذ اختار معدل النمو المرغوب  $\rho^c$  وقيمة معدل الفائدة  $(r)$  فالثنائية  $(t_y, g)$  التي تأخذ بعين الاعتبار تكون مفروضة بالضرورة.

### 1-2- الاقتطاعات الضريبية ضمن النماذج الديناميكية في المدى الطويل: (نموذج *Kurihara*)

يعتبر النيوكلاسيك أن التوازن يمكن تحقيقه من خلال ميكانيزمات والتي تعتمد كلها على مرونة الأسعار. إن معدل النمو للمخروجات الذي يضمن الاستعمال الكامل لمخزون رأس المال المتاح (والذي يكون من المفروض يساوي المعدل الفعلي) والمعطى من طرف *Kurihara* بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\rho^c = \frac{s + (t_y - f - g)}{v}$$

بجيث:

$S$ : ميل الادخار للقطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني.

$V$ : المعامل المتوسط والحدي لرأس المال.

$t_y$ : هو معدل الضغط الضريبي.

$F$ : ميل التحويلات التي تقوم بها الدولة.

$G$ : ميل لشراء السلع والخدمات غير منتجة من طرف الدولة.

الحد  $(t_y - f - g)$  يمثل ميل الادخار للقطاع العمومي.

نلاحظ بأن أثر الميزانية المتوازنة للدولة على معدل النمو يكون حيادي وذلك لأن الادخار الحكومي منعدم.

بالنسبة لـ *(kurihara)* فإن زيادة  $t_y$  وارتفاع  $(f+g)$  تبقي  $\rho^c$  بدون تغيير هذا عكس ما نجده عند *(Whithe)* و *(Smith)*، هذا الفرق ناتج على أن *(Whithe)* و *(Smith)*. يعتبران أن الميل الحدي لادخار العوائل بالنسبة للدخل المتاح ثابت أما عند *(Kurihara)* فهو يدخل ميل الادخار بالنسبة

<sup>1</sup>PERCEBOIS J :fiscalite et croissance,op-cit,p39.

للدخل الوطني والذي يعتبره كذلك ثابت، كما هي عليه النماذج السابقة فإن نموذج (Kurihara) يسعى الى تفادي اللاتوازنات في المدى الطويل من خلال مكاينزمات السياسة الاقتصادية، وهذا ما يستلزم بأن قيد الميزانية الدولة في حالة التوازن لا يأخذ بها بعين الاعتبار.

إذا سمينا  $\rho^n$  معدل نمو التشغيل الكامل فالمعدل الأمثل للضغط الضريبي يعطي إذن بالعلاقة التالية:

$$t_y = \rho^n v + f + g - s$$

يعتبر (Kurihara) بأن مفهوم الضريبة ليست مفهوم ذات محتوى متجانس، ولقد أبرز بأن الدخل الوطني فيه مجموعات الدخل المنخفض ومجموعات الدخل المرتفع وكلاهما تبين المجموعتين  $y_1$  و  $y_2$  والتي توافق نسبة ضغط جبائي  $t_{y1}$   $t_{y2}$  على التوالي ونسبة إعادة توزيع  $f_1$  و  $f_2$ <sup>1</sup>.

يختلف Kurihara عن سابقه إذ يقوم بإدخال طرق التوزيع دون معزل عن تأثير النظام الضريبي على الدخل والذي يؤثر بدورها في معدل النمو وذلك عن طريق هيكل الضريبة.

التوازن الأول للمداخيل المنخفضة والمرتفعة تعطى بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$d = \frac{y_1}{Y}، 1 - d = \frac{y_2}{y}$$

والتي يمكن استعمالها كمعلمة للسياسة الاقتصادية، فالمعدل الضريبي على الفئات المنخفضة الدخل أقل منه للفئات المرتفعة الدخل، في حين العكس الصحيح بالنسبة للتحويلات.

فباعتبار أن  $s_1$ ،  $s_2$  الميل المتوسط للادخار بالنسبة لدخل المتاح للفئات المنخفضة والمرتفعة على التوالي هذا ما يعني التخلي على الميل الكلي للقطاع الخاص بالنسبة للدخل الوطني الثابتة.

إن نسبة النمو القدرة الكاملة معطاة بالعلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\rho^c = \frac{[s_1(1-t_{y1}+f_1)d+s_2(1-t_{y2}-f_2)(1-d)]+t_y-f-g}{v}$$

<sup>1</sup>PERCEBOIS J :fiscalite et croissance,op-cit,p40

<sup>2</sup>ibid.

<sup>3</sup>ibid.

يفرض *kurihara* مثلا أن معدل نمو القدرة الكاملة أكبر من معدل الطبيعي للنمو ما يؤدي إلى حالة كساد مزمن، وبالتالي علينا التقليل من معدل القدرة الكاملة  $\rho^c$  وهذا باستعمال السياسة الاقتصادية بحيث نرفع في ميل نفقات الدولة  $g$  (على شكل مشتريات من السلع الاستهلاكية أو تحويلات نحو العائلات) وأو تخفيض معدل الضغط الضريبي، من الممكن أيضا التدخل بواسطة ميل ادخار القطاع الخاص لأن هذا الأخير يكون حساس للسياسة الاقتصادية وخاصة الضريبية، لنفترض أن  $b$  ثابتة،  $s$ ، ثابتان فالتخفيض نسبة ادخار الخواص يمكن من تخفيض  $f_2$  ورفع من  $t_y$  إذن تقلص  $t_y$  ورفع  $f_1$  (من أجل  $t$  و  $f$  معطاة) بمعنى أن التركيبة الضريبية تكون تركيبة تحويلية أكثر منها ضريبية. بالعكس إذا كان الاقتصاد يتميز بخاصية  $\rho^c < \rho^n$ ، يمكن للسياسة الاقتصادية دمج الإجراءات التقليدية كرفع في معدل الضغط الضريبي، تخفيض ميل النفقات العامة، مع إجراءات اخص التركيبة الضريبية، تركيبة التحويلات وكذلك تركيبة المداخيل، فرفع معدل النمو للقدرة الإنتاجية يستلزم رفع قيمة الضرائب، وتخفيض النفقات الجارية أو التحويلات، والبحث على تركيبة للضرائب، تحويلات أقل نموا، أما تخفيض هذا العمل فيستدعي تخفيض الضغط الضريبي والرفع من النفقات العمومية والبحث على تركيبة جبائية أكثر نموا تدريجيا .

وبالتالي فالتوزيع الأولي للدخل أكثر ملائمة لذوي الدخل الضعيف، إذن أدوات السياسة الاقتصادية ثم إثارها وذلك لأننا يمكننا تأثير في آن واحد بواسطة قيمة وتركيبه الضرائب، النفقات والمداخيل.

## 2- النماذج الكلاسيكية للجباية كمتغيرة محفزة للنمو:

إن إدخال متغيرة الجباية في النماذج النيوكلاسيكية كان عن طريق (*J.Cornwall*)

و(*k.Sato*)<sup>1</sup> وهو ما سيتم التطرق اليه:

<sup>1</sup>-percebois.j. : structure fiscale optimale et incertitude (faculte des science economique de l'universite de clermont i 1980 n°15، p 13.

2-1- نموذج كورنويل (*J.Cornwall*) المرنة الدائمة للسياسة الضريبية كبديل جزئي لمرونة الأسعار:

نموذج *Cornwall* يمزج بين الاقتراب الكنزوي المحدث والاقتراب النيوكلاسيكي وإشكاليته أساسا نيوكلاسيكية، يعتمد على ثلاثة سياسات بديلة للوصول دائما للتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج<sup>1</sup>: النمو عبر الإنفاق العمومي والنمو عبر الجباية وسياسة النمو عبر التوازن الميزاني، إذ يبحث عن التشغيل الكامل بواسطة إحدى السياسات مهما كانت السياسة المعتمدة، بحيث نسبة النمو المتوازن يكون مستقل عن القيم المأخوذة لمختلف المعالم الضريبية.

2-1-1- البحث على معدل النمو المتوازن مستقل عن المعالم الضريبية:

الصياغة الرياضية لنموذج *J.Cornwall* كانت كالتالي:

$$Y_t = C_t + I_t + G_t \dots \dots \dots (1)$$

$$C_t = c(Y - T)_t \dots \dots \dots (2)$$

$$I_t = b(Y - T)_{t-1} - aK_{t-1} \dots \dots \dots (3)$$

$$K_t = K_{t-1} + I_t \dots \dots \dots (4)$$

$$Y_t = Y_0(1+y)^t K_t^b (L_w)^a \dots \dots \dots (5)$$

إذ تمثل المعادلات (1، 2، 3، 4، 5)، على التوالي: دالة الإنتاج الوطني الصافي، دالة الاستهلاك، دالة

الاستثمار، دالة مخزون رأس المال، دالة الانتاج من نوع كوب ودوقلاص، بحيث

$Y$ : هو نسبة التطور التقني.

$A$ : هي مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

$\beta$ : هي مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

(نفرض أن سلم المدروسة ثابت بحيث  $a + \beta = 1$ ).

<sup>1</sup> -percebois، j، fiscalite croissance : op-cit، 1977، p 61.



أدوات السياسة الاقتصادية هم مستوى الإنفاق العمومي  $G$  ومستوى الإيرادات  $T$  بما أن مستوى التشغيل الكامل هو الهدف إذن القيد هو:

$$(L_w)_t = L_t$$

بحيث:  $L_t$  يعبر على مستوى التشغيل الكامل ويجب إدخاله في النموذج بما أن البحث على التشغيل الكامل يكون عبر مرونة الإنفاق الحكومي.

نفرض بأن:

$$T_t = t_y Y_t$$

إذن في حالة المرونة الجباية فالقيد الذي يمكن إدخاله هو كالتالي:

$$G_t = g Y_t$$

في الحالة الأولى  $G_t$  بالطبع هو المتغير الأخير المعروف كما كانت  $T_t$  في الحالة الثانية في كلا الحالتين نبرهن بأن نسبة نمو مخزون رأس المال  $\rho^k$  ونسبة نمو الإنتاج الوطني الصافي  $\rho^y$  هما دالتين لنسبة مخرجات لرأس المال.

إذن هما دالتين عكسيتين لمعامل رأس المال.

القيم المختلفة لنسب معطاة كالتالي.

$\rho^n$  هي نسبة نمو معامل العمالة.

حالة مرونة السياسة الميزانية:

$$\rho^k = b(1-t_y) \frac{y_{t-1}}{K_{t-1}} - \alpha \dots \dots \dots (6)$$

$$\rho^y = \beta b(1-ty) \frac{y_{t-1}}{kt-1} + y - \beta\alpha + \alpha\rho^n \dots \dots \dots (7)$$

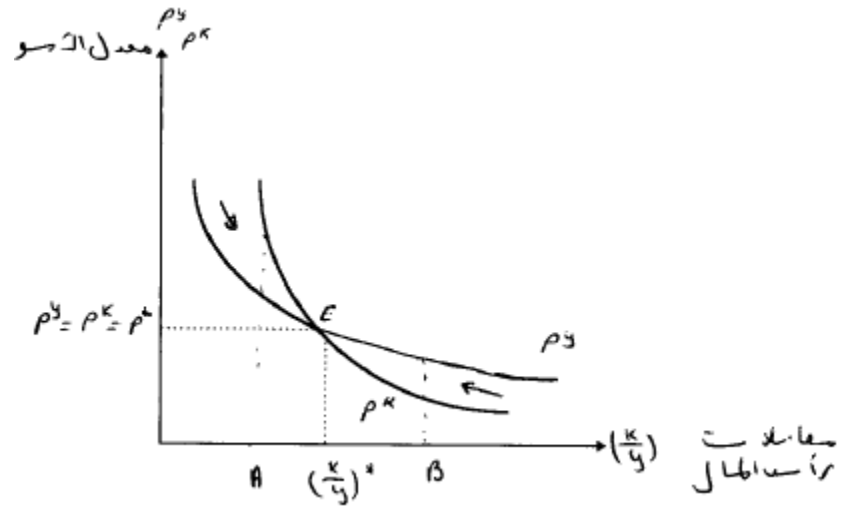
حالة مرونة السياسة الضريبية:

$$\rho^k = \frac{b(1-g)}{b+c} \frac{Y_{t-1}}{K_{t-1}} - \frac{\alpha c}{b+c} \dots \dots \dots (8)$$

$$\rho^y = \frac{\beta b(1-g)}{b+c} \frac{Y_{t-1}}{K_{t-1}} + \gamma - \beta \frac{\alpha c}{b+c} + \alpha \rho^n \dots \dots \dots (9)$$

وفق الفرضية:  $0 < \beta < 1$  فإن الدالة  $P^k$  بحيث  $\rho^k = f\left(\frac{K}{Y}\right)$  تنخفض بسرعة أكثر من  $\rho^l$  بحيث  $\rho^l = \beta f\left(\frac{K}{Y}\right)$  ولكنهما يلتقيان بالضرورة ويمكن تمثيلهما بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (03-14): النمو التوازني في المدى الطويل



المصدر: بوجردة سهيلة: الجباية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص

12

يوجد إذن نسبة نمو التوازني في المدى الطويل  $\rho^*$  بحيث  $\rho^* = \rho^l = \rho^k$  الذي يوافق معامل رأس المال التوازني  $\left(\frac{K}{Y}\right)^*$  وهي آلية التعديل التي تضمن التوازن، وبما أن دالة الإنتاج توافق مستوى التشغيل الكامل فالسياسة الاقتصادية هي الكفيلة بتحديد الطلب المحدد لتوازن مخزون رأس المال، وإذا وجد الاقتصاد في الوضعية  $\mathcal{A}$  فإن مخزون رأس المال يكون أقل من المخزون الأمثل، وفق الشكل اعلاه ويأخذ العلاقة رقم (3).

### 2-1-2 - خصائص وقيم مجال النمو المرتبط بالمعالم الضريبية:

لقد أخذ *cornwall* العلاقات التي تدخل على مستوى الدخل بوحدة رأس المال على قيمة الميزانية وكأنها خاصية مرجعية، بحيث يميز بين حالتين:

- حالة النمو عبر النفقات العمومية فإن معامل رأس المال  $\left(\frac{K}{Y}\right)^* = \frac{b(1-g)}{p^* + \alpha}$

$$\left(\frac{K}{Y}\right)^* = \frac{b(1-g)}{ac+p*(b+c)}$$

- أما في حالة النمو عبر الجباية فإن رأس المال التوازني  $\left(\frac{K}{Y}\right)^*$  إذن معدل الضغط الضريبي يدخل في تحديد المخرجات بوحدة رأس المال، فالدولة تعمل للوصول إلى التشغيل الكامل بتبنيها في كل حالة بخدمة الاقتصاد بالضرائب وذلك بتثبيت نسبة النفقات العمومية ولكن اختيار هذه النسبة ليس عشوائياً، ففي المدى الطويل قد يحدث التوازن بين الموارد الضريبية و النفقات العمومية وتتحدد القيمة التوازنية للميزانية كما يلي:

- الحالة الأولى: إذا كان النمو الاقتصادي حالة التشغيل الكامل المراد البحث عنه بواسطة مرونة

النفقات العمومية فالعجز في الميزانية في المدى الطويل يأخذ العلاقة التالية:

$$\left(\frac{K}{Y}\right)^* \approx (1 - ty)(1 - c - b) + \alpha \frac{b(1-ty)}{p^*+a}$$

ويصحح العجز بقيمة خاصة لمعامل رأس المال التوازني والتي تساوي:

$$\left(\frac{\bar{K}}{Y}\right)^* = \frac{(1-ty)(b+c-1)}{a}$$

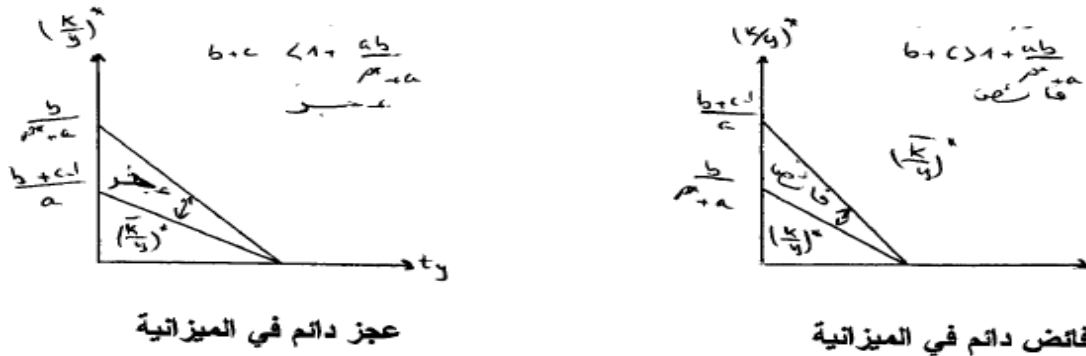
فإذا كانت قيمة المعاملات لرأس المال أكبر من قيمة  $\left(\frac{\bar{K}}{Y}\right)^*$  يكون عجز دائم في الميزانية والعكس

صحيح، وهذا العجز يعبر عنه بـ:  $b+c < 1 + \frac{ab}{p^*+a}$ ، وعليه فإن معامل رأس المال سيكون في المدى

الطويل  $\left(\frac{K}{Y}\right)^*$  أكبر من المعامل المميز  $\left(\frac{\bar{K}}{Y}\right)^*$  لكل القيم المختارة لنسبة الضغط الضريبي، ويتضح ذلك

من خلال مايلي:

الشكل رقم (03-15): النمو بواسطة مرونة النفقات العمومية



المصدر: بوجرادة سهيلة: الجباية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص

12

يتضح من الشكل اعلاه بأنه كلما كانت نسبة الضغط الضريبي تقترب إلى الصفر كلما كان العجز أو الفائض يؤول إلى الزيادة، في حين إذا كان العجز الميزاني دائم فيمكن التقليل من حدته بالرفع من نسبة الضغط الضريبي المعمول به ، والعكس في حالة فائض الميزانية.

الحالة الثانية: حالة النمو الاقتصادي في حالة التشغيل الكامل المبحوث عنه بواسطة مرونة الاقتطاعات الضريبية.

إن عجز الميزانية يعطى العلاقة التالية:

$$\left(\frac{D}{Y}\right)^* \approx \frac{(1-g)(1-b-c)}{b+c} + \frac{ab(1-g)}{(b+c)[ac+\rho^*(b+c)]}$$

2-2- التركيبة الضريبية في خدمة النمو الأمثل:

(نموذج K.Sato)

لتحليل أثر الاقتطاعات الضريبية في المدى الطويل في إطار نماذج النيوكلاسيك، أدخل K.Sato خمسة أنواع للضرائب: ضريبة على الاستهلاك، رسم على القيمة المضافة، ضريبة على الأرباح، ضريبة على الأجور، والضريبة على الثروة، وبرزت معالم النموذج من خلال الصياغة الرياضية التالية

$$Y=(1-t_c)C + G + \Delta K_c \dots \dots \dots (1)$$

$$(1-t_c)y=wL+rK_c \dots \dots \dots (2)$$

$$T= t_y Y+t_c C+t_p r K+t_k K+t_w w L \dots \dots \dots (3)$$

$$G=T \dots \dots \dots (4)$$

$$Y=Ae^{yt} K_c^\pi L^{(1-\pi)} \dots \dots \dots (5)$$

$$L=L_0 e^{\lambda t} \dots \dots \dots (6)$$

$$w= (1-t_y)(1-\pi)Y \dots \dots \dots (7)$$

$$K = K_c + K_w \dots \dots \dots (8)$$

$$\Delta K_c = S_c [(1-t_p)r-t_k] K_c \dots \dots \dots (9)$$

$$\Delta K_w = S_w [(1-t_p)r-t_k K_w + (1-t_w)w] \dots \dots \dots (10)$$

بحيث:

$Y$ : الدخل الوطني الصافي.

$K_c$ : الأسهم لدى الرأسماليين

$K$ : مخزون رأس المال الصافي.

$K_w$ : الأسهم لدى العمال

$G$ : الإنفاق العمومي

$L$ : السكان النشطين

$C$  الاستهلاك الخاص

$T$ : الموارد الضريبية.

$Y$ : ( $Y/L$ ) نسبة الدخل للشخص الواحد.

$W$ : الأجر الحقيقي قبل فرض الضريبة.

$G$ : ميل إنفاق الدولة

$\lambda$ : نسبة نمو السكان النشطين

$\rho$ : معدل النمو

$Y_c$ : الدخل المتاح للرأسماليين لشخص الواحد من مجموع السكان النشطين.

$Y_w$ : الدخل المتاح للعمال للشخص الواحد من مجموع السكان النشطين.

$R$ : مروودية رأس المال قبل فرض الضريبة.

$K$ : العلاقة بين المخرجات ورأس المال ( $Y/K$ ).

$S_c$ : ميل الادخار الخاص بالرأسماليين

$S_w$ : ميل الادخار الخاص بالعمال

$S$ : الميل الكلي للادخار

$t_c$ : نسبة الضريبة على الاستهلاك

$t_y$ : نسبة الضريبة على القيمة المضافة

$t_w$ : نسبة الضريبة على الأجور.

$t_p$ : نسبة الضريبة على الأرباح.

$t_R$ : نسبة الضريبة على الثروة

$\gamma$ : معدل القدرة التقنية

$\pi$ : حصة الأرباح بالنسبة لـ  $PNN$  قبل فرض الضريبة

$Z$ : حصة ثروة الرأسماليين من الثروة الكلية ( $K_c/K$ )

\*: يرمز لقيمة التوازن في المدى الطويل

وتشير المعادلات حسب ترتيبها على التوالي الى: دالة التوازن، دالة بأن مجمل المداخيل المدفوعة لعوامل

الإنتاج، دالة مجمل الاقطاعات الضريبية، دالة توازن الميزانية، دالة الإنتاج، دالة معامل العمل، دالة

عوامل الإنتاج، دالة رأس المال المالي، دالة الادخار والاستثمار التراكمي

2-2-1- تأثير المعلمات الضريبية على النمو المتوازن:

ان المعلمات الضريبية لا تؤثر على معدل النمو المتوازن في المدى الطويل والتي تساوي حسب كل نماذج النيوكلاسيك إلى المعدل التالي:  $P = \lambda + \frac{y}{1-\pi}$  ، لكن له أثر في تحديد خصائص النمو المرغوب، فقيم التوازن لأهم الخصائص المحددة من طرف *Sato* هي كالتالي<sup>1</sup>:

$$K^* = \frac{\rho + S_c t_k}{(1-t_c)(1-t_p)\pi S_c} \dots \dots \dots (11)$$

$$(1-T_p)r^* t_k = \frac{\rho}{S_c} \dots \dots \dots (12)$$

$$(1-t_w) w^* = (1-t_w)(1-t_y)(1-\pi) y^* \dots \dots \dots (13)$$

$$(1-z^*) = \frac{S_w}{S_c - S_w} \frac{1-\pi}{\pi} \frac{1-t_w}{1-t_p} \left( 1 + \frac{S_c}{\rho} t_k \right) \dots \dots \dots (14)$$

الحصة النسبية من الثروة المتحكم فيها من طرف فئة الرأسماليين في المدى الطويل تتلخص مباشرة من المعادلة رقم (14).

2-2-2- البحث على تركيبة جباية مثلى:

إن مشكل التركيبة المثلى يتطلب قبل ذلك معرفة الخصائص المثلى، فهناك عدة خصائص للأمثلية والتي هي من أهداف السياسة الاقتصادية، وحسب *SATO* تتلخص خصائص متعلقة بالدخل، وخصائص متعلقة بالاستهلاك، وخصائص متعلقة بالثروة، بحيث يفترض *SATO* البحث على تعظيم مختلف الأهداف السياسية الاقتصادية بواسطة المعالم الضريبية بحيث تكون تحت قيد ثبات ميل  $g$  للناتج الوطني الصافي المخصص للنفقات العمومية، وهو:  $g = \bar{g}$  ،ومن أهم النتائج التي توصل إليها *SATO* حسب نموذجه هي كالتالي:

1- الضريبة على الاستهلاك والضريبة على المداخيل الأجرية هما الشكلين الأمثلين من الضرائب والتي تستعمل تارة بالتبادل أخرى مع بعضهما البعض، إذ أن الضريبة على الاستهلاك تتميز

<sup>1</sup> - percebois، j ، fiscalite croissance :op-cit 1977، p 74.

بالحيادية لأنها تعمل على إعادة توزيع الاستهلاك الخاص نحو الاستهلاك العمومي، والضريبة على الأجور تستعمل لتمويل جزء من حجم ثابت للنفقات العمومية بدون التأثير على التراكم:.

- 2- الضريبة على الأرباح والضريبة على الثروة (على الأصول المالية) لهما فعالية محدودة وتعتبران الشكلين الأمثلين للضريبة فقط عندما يكون الهدف المرجو هو تعظيم على مدى معين للقسط من الثروة المحصل عليها من طرف الفئة الاجتماعية للعمال.
- 3- الرسم على القيمة المضافة هي الشكل الوحيد من الضريبة الذي يجب تجنبها كلياً لأنها لا تعطي أمثلة لأي خصائص مجال النمو.



## خلاصة:

تشكل الاقتطاعات الضريبة وسيلة فعالة لتحقيق التوازن، مما أسس الأهمية البالغة للسياسة الضريبية في تحقي الوفرة المالي ، حيث يزداد هذا الأخير في فترة الرخاء والانتعاش الاقتصادي ، ويقل في فترات الكساد وتراجعات الاقتصاد، فهي تتناسب طرذا مع درجة الانتعاش الاقتصادي، غاية في تحقيق وإعادة تحقيق التوازن الاقتصادي عند المستويين الجزئي والكلية.

حيث تركز الاقتطاعات الضريبية على التوازن الجزئي من خلال التأثير على الوحدات الجزئية (المستهلك ، المنتج) ، أي التأثير على الكميات من السلع والخدمات التي تحقق إشباعا بأسعار تلقى قبول في فترة زمنية، وتركز من جانب آخر -الاقتطاعات الضريبية- على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، التي تتحقق توازنا عند التوازنات الجزئية، وتساهم بذلك في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ولقد برزت المتغيرة الضريبة كعامل فاعل ومؤثر في النماذج الاقتصادية القياسية ، اذ لاقت اهتماما بالغ عن الكينزيين المحدثين والنيوكلاسيكيين، حيث افردوا لها تحليلا يبين تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية، وهو بذلك بالغ الأهمية يضاها في الفعالية الإنفاقات العمومية.

# الجزء التطبيقي

# الفصل الرابع

تحليل مؤشرات الأداء الضريبي

## تمهيد

إن الظرف الاقتصادي الذي اتسم بخصائص ذات مؤشرات ايجابية مثل احتياطي صرف معتبر، مردودية جبائية متصاعدة، حيث كانت الجباية العادية بمثابة ركيزة اقتصادية حيث عرفت تطورا و إصلاحات عميقة بغرض التكيف مع متطلبات الدولة الجديدة و الموسومة خاصة بانضمام الجزائر إلى اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة.

و استنادا على هذا كان لابد من تسليط الضوء على مختلف تطورات مكونات النظام الضريبي الجزائري، عبر مختلف مراحل فترة الدراسة و هذا بغرض تقييم مردوديته و استجابته لمختلف التطورات الاقتصادية، و تبيان مدى تأثير المتغيرات التنموية في تطوير الجباية العادية.

و قد تم دراسة الموضوع بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 1989-1999 .
- ❖ المبحث الثاني: تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 2000-2014 .
- ❖ المبحث الثالث: تأثير المتغيرات التنموية في تطوير الإيرادات السيادية للفترة 1989-2014 .

المبحث الأول: تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 1989-1999

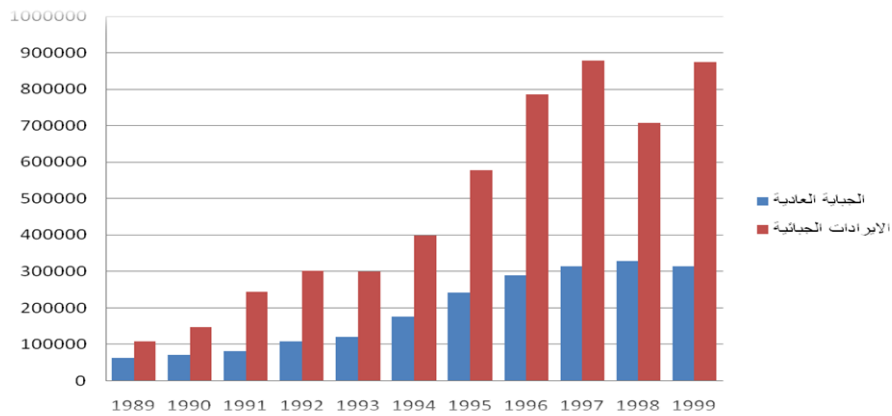
عرف التشريع الجزائري مع بداية التسعينات تغييرا جذريا مس عدة جوانب تتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال برامج الإصلاحات المنتهجة، ويعتبر النظام الضريبي من أهم هذه المجالات التي عرفت هذا التغيير.

1- تطور الجباية العادية ومكوناتها للفترة (1989-1999) : ويتم رصد ذلك من خلال تحليل تطور الجباية مجملة ومن ثم تحليل تطور مكوناتها للفترة.

1-1- تطور الجباية العادية (1989-1999):

شهدت الجزائر في بداية التسعينات تغيرات جذرية في شتى المجالات، و قد استفحل الاقتصاد الجزائري هو الآخر لحماية من التطورات التي شهدها في شتى فروعها، إذ اضطرت الدولة إلى تمويل مشاريعها التنموية في إطار التعديل الهيكلي، مما لازم الدولة تلك المستجدات في النظام الضريبي وبالأخص من خلال تنويع منتوجات الجباية العادية التي نتج عنها تطور في حصيلة الجباية العادية مقارنة مع ما قبل التسعينات، وهو ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-01): تطور حصيلة إيرادات الجباية العادية ضمن حصيلة الإيرادات الضريبية 1989-1999



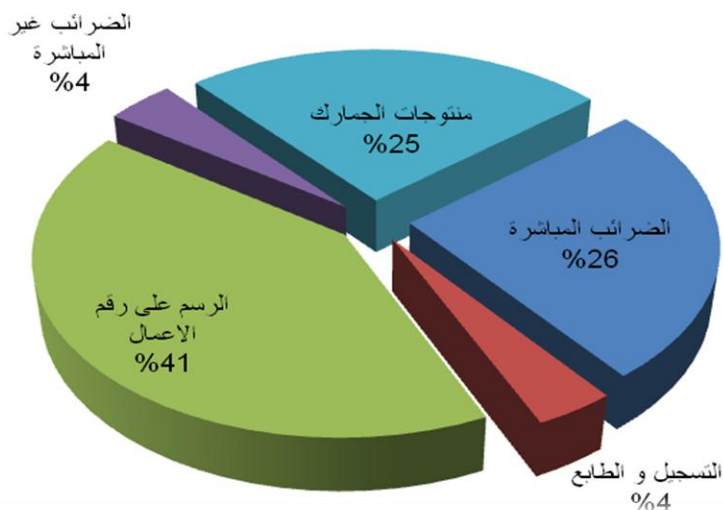
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ أن الجباية العادية عرفت تطورا بالزيادة خلال فترة الدراسة (1989-1999) حيث عرفت أدنى قيمة لها سنة 1989 بـ 64500 مليون دج أي بنسبة 3,05% من مجموع الجباية العادية لفترة الدراسة، وأقصى قيمة لها سنة 1998 بـ 329828 مليون دج، بنسبة 15,59% من مجموع الجباية العادية، غير أننا نلاحظ تراجع في سنة 1999 وهي بادرة لبداية تطبيق المخططات التنموية الخماسية وبلغ على العموم متوسط الجباية العادية 192364,55 مليون دج، كما نلاحظ أيضا أن سنة 1998 ارتفعت فيها نسبة الإيرادات الجباية العادية بما يعادل تقريبا 4 أضعاف حصيلة الجباية لسنة 1991 مما يدلي بفاعلية الإصلاحات الضريبية التي أخذت حيز التنفيذ في سنة 1991.

### 1-2- تطور مكونات الجباية العادية :

لإبراز تطورات الجباية العادية خلال فترة الدراسة، لابد من تسليط التحليل على مكوناتها لفهم تغيراتها خلال هذه الفترة.

### الشكل رقم (04-02): الدائرة النسبية لمكونات الجباية العادية للفترة 1989-1999

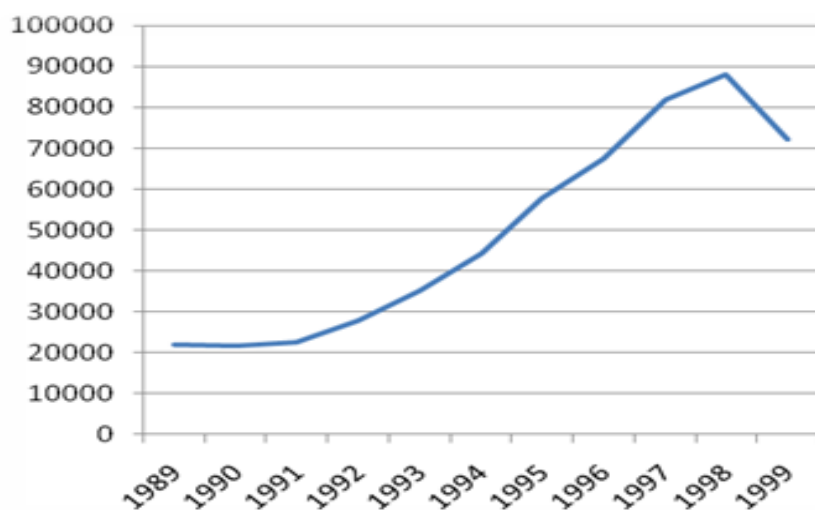


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

1-2-1- الاقتطاعات الضريبية المباشرة :

عرفت الضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا، هذا ما يبينه الشكل رقم (4) حيث بلغ متوسط ايراداتها 49168,09 مليون دج، وسجلت أعلى قيمة لها سنة 1998 بـ 88100 مليون دج بانحراف يقدر بـ 38931,9 مليون دج عن متوسط محاصيلها، كما عرفت أدنى قيمة لها سنة 1990 بنسبة 3,99% من إجمالي الضرائب المباشرة وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية آنذاك كالتوجه نحو اقتصاد السوق والاستجابة لشروط صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، في حين بلغت كل من سنة (1991، 1992، 1993، 1994) نسبة (4,16%، 5,14%، 6,51%، 8,20%) على التوالي و بالمقارنة مع سنة 1990، نلاحظ تزايد مستمر ويعود هذا إلى جملة الاصلاحات التي مست النظام الضريبي الجزائري كظهور أوعية جديدة مثل الضرائب على أرباح الشركات كما عرفت سنة 1995 تطور قدر بـ 30,07% عن سنة 1994. وتغطي الضرائب المباشرة نسبة 26% من اجمالي الجباية العادية ونسبة 10,14% من الإيرادات الضريبية الإجمالية.

الشكل رقم (03-04): تطور الاقتطاعات الضريبية المباشرة للفترة 1989-1999

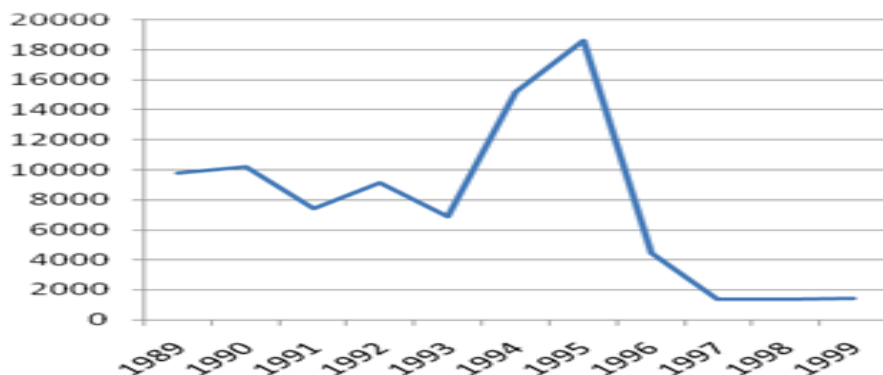


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

1-2-2- الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة:

تقدر حصة الضرائب غير المباشرة من إجمالي الإيرادات العادية بـ 4 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع باقي الأصناف، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1998 بـ 1389 مليون دج أي بنسبة 1,61% من إجمالي الضرائب غير المباشرة بانحراف قدر بـ 6424,27 - عن متوسط محاصيلها، كما عرفت سنة 1990 تطور بـ 4,08% عن سنة 1989، في حين سجلت كل من سنة (1993، 1992، 1991) بعض التذبذبات تعود أسبابها إلى بداية الإصلاح الضريبي وظروفه كعدم مواكبة الإدارة الضريبية لهذا الإصلاح وعدم وجود إمكانيات بشرية ذات كفاءة عالية، في حين عرفت أعلى قيمة لها سنة 1995 بـ 18617 مليون دج وزيادة تقدر بـ 22,71% عن سنة 1994 بانحراف قدر بـ 10803,72 مليون دج عن متوسط إيرادات الضرائب غير مباشرة، تليها سنة 1994 بنسبة 17,65% من مجموع الإيرادات وبأعلى نسبة تطور قدرت بـ 119,64% عن سنة 1993 وكانت هاتين السنتين مردود إجراءات المتخذة في سبيل إصلاح النظام الضريبي، في حين سجلت كل من سنة (1998، 1997، 1996) انخفاض قدر بـ (76,09%، 68,13%، 2,04%) على التوالي ويعود هذا إلى سوء الأوضاع الأمنية آنذاك وضعف المداخيل وكذا تفشي ظاهرة التهرب الضريبي و الشكل التالي يوضح التغيرات التي عرفتتها الضرائب غير مباشرة.

الشكل رقم (04-04): تطور الإقتطاعات الضريبية غير المباشرة للفترة 1989-1999



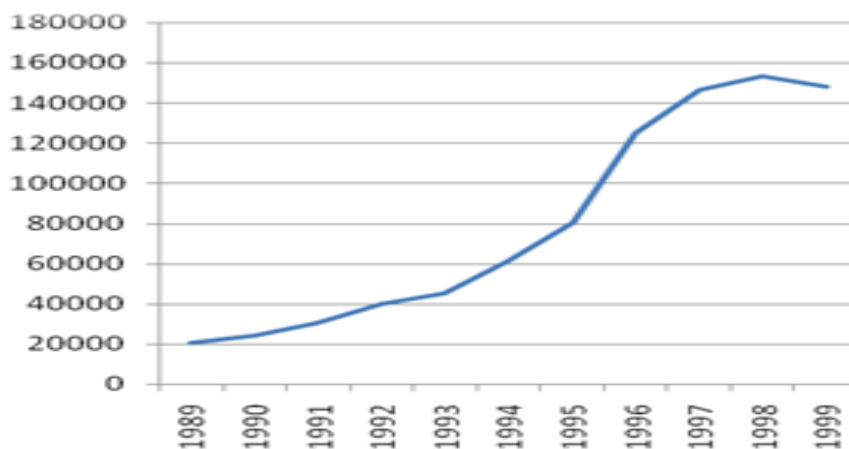
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.



1-2-3- إقطاعات الرسم على رقم الأعمال :

يعتبر الرسم على رقم الأعمال من أهم المصادر المساهمة في الجباية العادية بنسبة 41,46% من إجمالي الجباية العادية و شهد أدنى نسبة له سنة 1989 بـ 20800 مليون دج أي بنسبة 2,37% من مجموعها، و أقصى قيمة له سنة 1998 بـ 153539 مليون دج بنسبة 17,5%، في حين بلغت كل من سنة (1991، 1992، 1993) نسبة (3,51%، 4,55%، 5,16%) على التوالي، كما بلغ سنة (1996، 1997، 1998) نسبة (6,01%، 7,05%، 7,38%) مقارنة بسنة 1989، وهو ما يؤكد نجاعة الإجراءات المتخذة في سبيل تعزيز الجباية العادية، ويرجع السبب في هذه الزيادة إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذها الاقتصاد الوطني من خلال فتح المجال للخصوصية وتبسيط الاستثمارات المحلية ومن ثم زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انشاءً و تحويلاً من مؤسسات ذات طابع عمومي إلى مؤسسات ذات ملكية خاصة، كما بلغت قيمة تغطية مجموع الإيرادات صنف الرسم على رقم الأعمال لمجموع الإيرادات الضريبية نسبة 16,45%، ونسبة 27,29% من مجموع الجباية البترولية.

الشكل رقم (04-05): تطور إقطاعات الرسم على رقم الأعمال للفترة 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

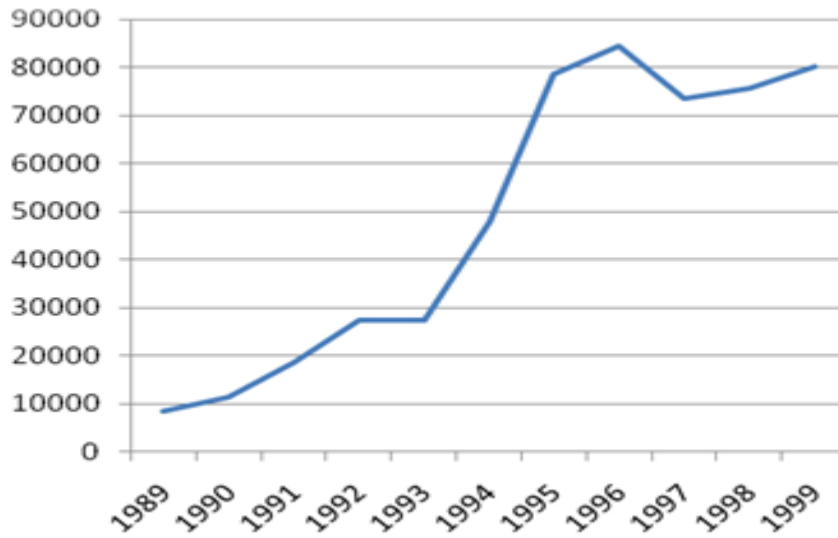
1-2-4- الاقطاعات الجمركية :

وتشكل حصيلة الاقطاعات الضريبية المفروضة على قطاع التجارة الخارجي، وهي تأخذ عدة أشكال، منها تلك الضرائب المفروضة على التصدير، والضرائب المفروضة على الإستيراد، والضرائب على الصرف الأجنبي، وتتميز هذه الانواع بسهولة التحصيل<sup>1</sup>، وبما ان قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري نتيجة الاصلاحات الاقتصادية، فقد تمكنت الاقطاعات الجمركية هي الأخرى من احراز تطور مستمر حيث كانت أدنى قيمة لها سنة 1989 بـ 8400 مليون دج أي بنسبة 1,17% من إجمالي إيراداتها، كما شهدت سنة 1990 تطور قدر بنسبة 34,52% عن السنة السابقة وعرفت أعلى قيمة لها سنة 1996 بـ 84388 مليون دج بانحراف قدر بـ 35930.55 مليون دج عن متوسط إيراداتها الذي قدر بـ 48450,45 مليون دج في حين قدرت نسبة التطور في كل من سنة (1999، 1998، 1997) بنسبة (12,98%-، 2,68%، 6,30%). وبلغ مجموع مربعات انحراف الإيرادات عن متوسطها 849624529 مليون دج، كما عرفت سنة 1994 أكبر نسبة تطور قدرت بـ 75,13% وكانت نسبته في كل من سنة (1992، 1992، 1993) من مجموع إيراداتها (3,47%، 5,11%، 5,13%) على التوالي.

وقدرت نسبة منتوجات الجمارك بـ 25,18% من إجمالي إيراداتها العادية وهي نسبة كبيرة، كما تحتل نسبة 9,99% من إجمالي الإيرادات الضريبية ويتضح ذلك من خلال الشكل ادناه.

الشكل رقم (04-06): تطور الاقطاعات الجمركية للفترة 1989-1999

<sup>1</sup> رمزي زكي: النظم الضريبية بالبلدان العربية، خصائصها الأساسية وإمكانية تطويرها، مرجع سبق ذكره، ص 113.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

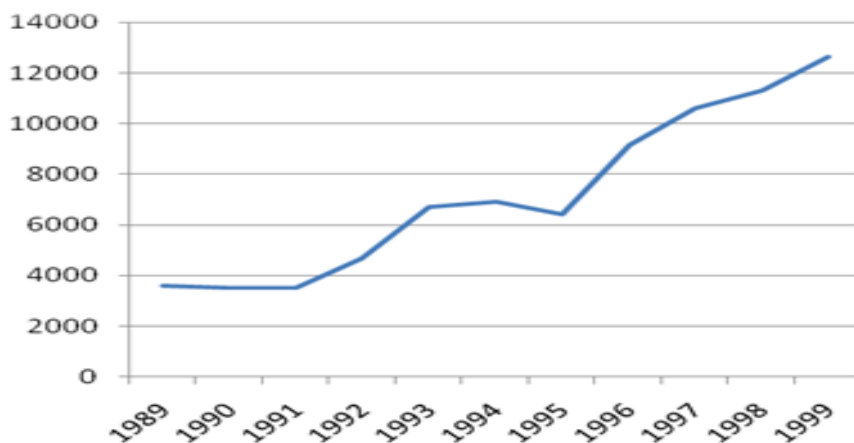
#### 1-2-5- إقتطاعات حقوق الطابع والتسجيل:

رغم ضعف مساهمتها في الإيرادات العادية التي قدرت بـ 4% إلا أن هذه الأخيرة عرفت تطورا حيث قدر متوسط إيراداتها بـ 7182,54 مليون دج بأعلى قيمة لها سنة 1999 بزيادة تقدر بـ 11,87% عن السنة السابقة وبانحراف بـ 5475,45 مليون دج عن متوسط محاصيلها، وسجلت أدنى قيمة لها سنتي 1990، 1991 بـ 3500 مليون دج مايعادل 4,43% من مجموع حقوق التسجيل والطابع بعدما كانت 3600 مليون دج سنة 1998 ويرجع هذا إلى الوضعية المالية الصعبة التي كانت تعاني منها أغلب المؤسسات الجزائرية ومحدودية مساهمة القطاع الخاص، وانخفاض المعاملات العقارية.

في حين بلغت كل من سنة (1992، 1993، 1994) إرتفاع قدره (33,34%، 43,28%، 3,18%) على التوالي ويرجع ذلك لفرض قسيمة مردودية الطابع، رغم هذا إلا أنها سجلت إنخفاض طفيف سنة 1995 بنسبة 7% عن السنة السابقة وهذا نتيجة التلاعب والغش في المعاملات العقارية، لكن سرعان ما عرفت ارتفاعا من جديد في سنة (1996، 1997، 1998) قدره (42,73%، 15,79%، 6,67%) على التوالي وهذا طبعا لصرامة و إصرار على مواصلة الإصلاح

الضريبي<sup>1</sup>، حيث بلغ مجموع مربعات إنحرافات إيرادات حقوق التسجيل والطابع عن وسطها الحسابي بـ 9988399,43 مليون دج و الشكل الموالي يوضح هذا التطور.

شكل رقم (04-07): تطور إقتطاعات حقوق الطابع و التسجيل للفترة 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

## 2- تطور مؤشرات الجباية العادية.

بغرض تقييم مردودية الجباية العادية خلال هذه الفترة تم دراسة مجموعة من المؤشرات و المتمثلة

اساسا فيما يلي:

### 2-1- العبء الضريبي:

وهو يمثل فلسفة العلاقة القائمة بين الاقتطاعات الضريبية التي يتحملها الشخص (طبيعي أو معنوي) والدخل الذي تحصل عليه، وهو يرتبط بالبنيات الأساسية السياسية والإقتصادية، كالنظم القائم والمستوى الاقتصادي، كما يرتبط بالبنيات الإجتماعية.<sup>2</sup>

فهو يمثل مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويطلق عليه بالعبء الضريبي، و يبحث هذا المؤشر عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية من أجل تحقيق حصيلة ضريبية معتبرة، دون أن

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص 62.

<sup>2</sup> P. Beltrame·L·mehl:science et technique fiscal·press universitaire·V1،1959،p 153.

يصاب الاقتصاد الوطني بضرر، وهو يشير الى ما تحدته السياسة الضريبية من تأثير على سلوك المكلفين في المجتمع وتعديل خططهم في مجال الأنفاق والأستثمار والإدخار<sup>1</sup>، ويقاس الضغط من خلال نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الإجمالي<sup>2</sup>، لكن محل دراستنا هو تسليط الضوء على الضغط الضريبي بخصوص الجباية العادية ويمكن أن تؤخذ نسبته وفق العلاقة التالية:  $PF = RFO/PIB$

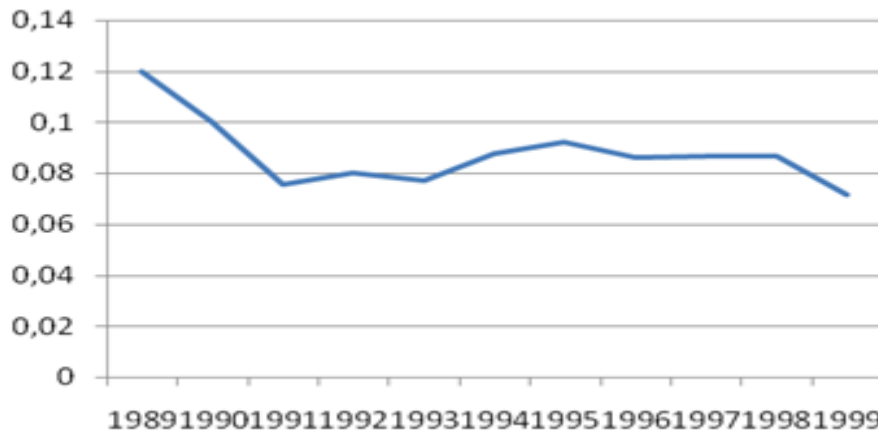
حيث:  $PF$ : الضغط الضريبي.

$RFO$ : الإيرادات الضريبية العادية.

$PIB$ : الناتج الداخلي الخام.

والشكل التالي يوضح الضغط الضريبي للجباية العادية في الجزائر 1989-1999.

شكل رقم (04-08): تطور الضغط الضريبي للجباية العادية في الجزائر للفترة 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة أعلى ضغط ضريبي لها سنة 1989 بمعدل 12% بانحراف قدر بـ 32% عن متوسط الضغط الضريبي، بحيث يعتبر هذا المعدل ضعيف بالمقارنة مع المعدل الأمثل هو 25%، ليشهد بعدها خلال السنوات التالية (1991، 1992) انخفاض في معدل الضغط الضريبي حيث

<sup>1</sup> يونس احمد البطريق، سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

<sup>2</sup> عبد الهادي محمد المقبل: دور الضرائب غير المباشرة في تنمية الدول الآخذة في النمو مع التطبيق على مصر، مرجع سبق ذكره، ص 268.

قدر بـ (10,05%، 7,53%) على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض الاقتطاع الضريبي، ثم سجلت سنة 1992 ارتفاع طفيف بنسبة تطور 6,44% وهذا لبداية الفعلية لإصلاح النظام الضريبي في حين عرفت 1993 انخفاض طفيف كنتيجة للتهرب الضريبي وانتشار البطالة مقارنة بعدد السكان لكن كان هذا الانخفاض مؤقت حيث بلغت معدل الضغط الضريبي في السنوات (1994، 1995، 1996، 1997، 1998) ارتفاع طفيف وبنسب متساوية حيث سجلت سنة 1995 أكبر معدل بينهم قدر بـ 9,23% ويعود ذلك لآثار الايجابية لعملية الإصلاح الضريبي وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي القاضية بتوسيع القاعدة الضريبية وتقليص حجم الإعفاءات، وكانت أدنى قيمة لها سنة 1999 بـ 7,15% بانخفاض قدر بـ 17,41%، بصفة عامة فإن معدل الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة الدراسة كان أصغر من المعدل الأمثل.

## 2-2- العبء الضريبي الفردي بالنسبة للجباية العادية :

ويشكل العلاقة القائمة بين الإقتطاع الضريبي للمكلف ومجموع قدراته التكليفية، حيث يمكن ترجمة المقدرة التكليفية في مبلغ الدخل الذي يحصل عليه الفرد أو يستهلكه فعلا خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>، يعبر عن ما يتحمله الفرد من ضغط ضريبي، ليس من حيث المبلغ فحسب وإنما بالنسبة لكمية السلع والخدمات التي يتحصل عليها من خلال إنفاق دخله لأن دخل الفرد الحقيقي هو العبر الأساسي عن تطور وتحسين مستوى معيشته وتوفير الرفاهية.

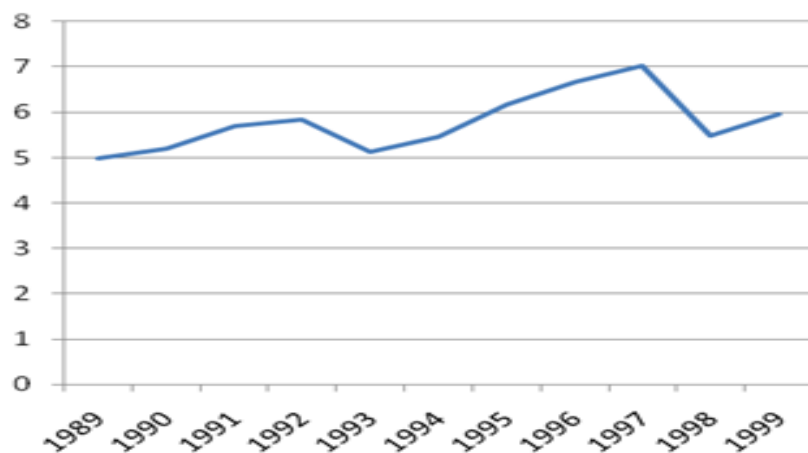
ولقياس العبء الضريبي الفردي يجب الأخذ بعين الاعتبار كل من الحد الأدنى للمعيشة الذي يعتبر معنيا من الاقتطاع الضريبي، ومبلغ الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة للفرد، ويعبر عنه رياضيا بـ:

$$\frac{\text{الاقتطاعات الضريبية} - \text{مبلغ الخدمات المجانية}}{\text{الدخل} - \text{الحد الأدنى للمعيشة}}$$

$$\frac{\text{الاقتطاعات الضريبية} - \text{مبلغ الخدمات المجانية}}{\text{الدخل} - \text{الحد الأدنى للمعيشة}}$$

<sup>1</sup> P. Beltrame-L. mehl: science et technique fiscal-op-citm-p 456.

شكل رقم (04-09): تطور العبء الضريبي الفردي في الجزائر للفترة 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

عرف العبء الضريبي الفردي أدنى قيمة له سنة 1989 بـ 4,99% بانحراف قدر بـ 79% عن متوسط العبء الضريبي الفردي الذي قدر بـ 57,9%، وهي أكبر مقارنة بما يسجلا في الدول التي تتميز بأنظمة إنتاجية مرتفعة، والتي يتراوح مؤشر الضغط الضريبي فيها بين 18% و 32%، في حين بلغ في السنوات الثلاث الموالية ارتفاع طفيف قدر بـ (5,21%، 5,70%، 5,85%) على التوالي وهذا دليل واضح على تحسن الأوضاع في تلك الفترة لكن سنة 1993 عرفت انخفاض حيث قدرت قيمتها بـ 8,07% من إجمالي الضغط الضريبي الفردي وهذا نظرا إلى غلق مختلف شركات العمومية نتيجة تدهور المالي وبالتالي انخفاض الدخل<sup>1</sup>، أما فيما يخص السنوات الأربعة الموالية فقد بلغ متوسط العبء الضريبي الفردي خلالها 6,34% أي ارتفع بنسبة 23,19% مقارنة بسنة 1993، حيث عرفت أعلى قيمة له سنة 1997 بـ 7,03% بزيادة تقدر بـ 5,24% لينخفض بعدها العبء الضريبي الفردي إلى 5,49% سنة 1998 بـ 21,90% مقارنة بسنة 1997 وبعدها ارتفع بـ 8,52% سنة 1999 تزامنا مع بداية

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2004، 298

التحسن الوضع الاقتصادي، وهذا ما تؤكدته دراسة نكاوسيفاتن، حيث أعلن في بداية السبعينيات على أن العبء الضريبي في الدول السائرة في طريق النمو يقع على المستهلكين والمأجورين.<sup>1</sup>

### 2-3- الطاقة الضريبية للجباية العادية:

هي أقصى كمية يمكن أن يحصل عليها الحكومة من المجتمع بدون أن تؤثر بصورة سلبية على عمليات الإنتاج وتساعد معرفة الطاقة الضريبية في التعرف على ما إذا كانت الضرائب الحالية المفروضة على الأوعية المختلفة للضريبة مبالغ فيها أم هي أقل من اللازم، وبتعبير آخر هي المقدرة الانتاجية للأقتصاد القومي مقوماً بالأسعار الجارية مطروحا منها المستوى العام للأستهلاك، أي هي أقصى قدر من الإيرادات التي يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته دون المساس بالإعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب<sup>2</sup>، ولقياس الطاقة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري سنلجأ إلى معادلة *Lots et Moress*<sup>3</sup>:

$$CF = \beta_0 + \beta_1 Y_p + \beta_2 F/PIB + U$$

حيث:  $CF$ : نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام.

$Y_p$ : متوسط دخل الفرد.

$F/PIB$ : نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام.

و بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة حول الجباية في الجزائر، ومعالجتها ببرنامج *IBM*

*SPSS 20.0* وتقدير معادلة الانحدار المتعدد المتمثلة في معادلة الطاقة الضريبية الموافقة للمنهج النظري

المقترح من قبل *Lots et Moress*، تم التوصل إلى النتائج التالية:

<sup>1</sup> P ،NGAOSYVTHN :le role de l'impôt dans les pays en voie de developement economique et socio-politique•L.G.D.J•1980•pp 238-239.

<sup>2</sup> محمد ناجي التوني:تقييم سياسات الضرائب في الاقطار العربية،دار طلاس للدراسات والترجمة والنش،دمشق، سوريا، 2000، ص 16.

<sup>3</sup> أديب قاسم شندي، أزهار شمران جبر الحجامي، نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980-2009، جامعة واسط، ص 5.



الجدول رقم(4-1): تطور الطاقة الضريبية للجباية العادية في الجزائر 1989-1999

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الطاقة الضريبية	0,80	0,82	0,83	0,81	0,80	0,78	0,78	0,81	0,81	0,78	0,79
نسبة التطور%		0,03	0,02	-0,03	-0,01	-0,02	-0,00	0,04	0,00	-0,04	0,02

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

عرفت الطاقة الضريبية خلال الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة تزايد فمن 79,7% سنة 1989 إلى 81,7% عن السنة السابقة بتطور قدر ب 2,6% وهذا دليل على الوضعية الاقتصادية آنذاك التي اتسمت بتنوع الاستثمارات، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 1991 ب 83,19% بانحراف عن المتوسط الطاقة الضريبية ب 0,03 ثم تراجعت إلى غاية 1995 حيث عرفت انخفاض بقيمة 77,77% هذا ما نتج عنه العجز الذي عرفته الميزانية لسنتي 1994 و 1995 بقيمة (14742،15804) على التوالي رغم زيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يعزي إلى المتغيرات الأخرى المتفاعلة في الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبة زيادة متوسط دخل الفرد لسنة 1995 أربعة أضعاف مقارنة بمتوسط دخل الفرد 1989، وتعود أسباب الانخفاض إلى الظروف الأمنية المتدهورة التي انجر عنها غلق مختلف المؤسسات (الأوعية الضريبية) وبالتالي ضعف المداحيل وتقلص حجم العمالة رغم هذا إلى أن رغبة الجزائر في إحداث تغييرا جذريا كان أقوى من ذلك حيث عرفت كل من سنة (1996،1997) ارتفاع قدر ب (4,09%، 0,27%) على التوالي لكن هذا الارتفاع كان مؤقت حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 1998 ب 77,78% بانحراف عن المتوسط ب 2% وهذا نظرا للوضع الاقتصادي المتدهور، ثم عرفت بعدها سنة 1999 تطور بقيمة 2,13% أي ب 9,02% من إجمالي الطاقة الضريبية، وبلغ مجموع مربعات انحراف الطاقة الضريبية في الفترة الدراسة عن متوسطها ب 03%.

2-4- الجهد الضريبي:

يتوقف الجهد الضريبي على عوامل عديدة من مستوى الدخل القومي وطريقة توزيعه، وطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، ودرجة اتساع الفجوة بين الطبقات المكونة للمجتمع، كما انه يتوقف على الاهداف الآنية والطويلة الاجل للسياسات الاقتصادية عامة والسياسة المالية خاصة<sup>1</sup>، وهو يعبر عن مدى استغلال الطاقة الضريبية المتاحة، ويعبر عنه بأنه مقياس نسبة حصيلة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي، ويشير الجهد الضريبي إلى مجموعة الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلا منسوبة إلى الطاقة الضريبية لذلك المجتمع بمعنى أن الإيرادات المتحققة فعلا تمثل العبء الضريبي منسوبة إلى الطاقة الضريبية أي أن :

$$EF=FF/CF$$

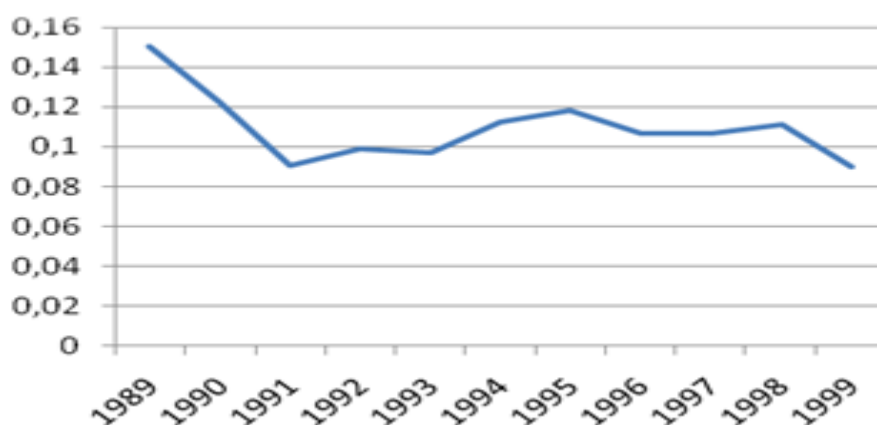
حيث:  $EF$ : الجهد الضريبي.

$FF$ : العبء الضريبي.

$CF$ : الطاقة الضريبية.

و الشكل التالي يوضح تطور الجهد الضريبي في الجزائر.

الشكل رقم (04-10): تطور الجهد الضريبي في الجزائر للفترة 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي: تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، يناير 2011، 76

رغم الأوقات الصعبة التي عاشتها الجزائر في هذه الفترة إلا أن مؤشر الجهد الضريبي ظل أقل من الواحد الصحيح، فقد تواتر في الادبيات الضريبية ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية ومن ضمنها الجزائر الى مجموعة من الاسباب أهمها:

- نوع النظام النظام السياسي بالدرجة الاولى وما يتبعه من نظام إقتصادي ، ومدى قدرته على الإنفتاح على إقتصاديات الدول.

- إعتقاد الأقتصاد على الربوع الزراعية مما يؤدي حتما الى ضعف الجهد الضريبي.

- إرتباط بين مقدرة الدولة على تحصيل قدر كبير من الطاقة الضريبية ومستوى الدخل القومي.<sup>1</sup>

حيث كان متوسط الجهد الضريبي 11%، وسجل أعلى قيمة له سنة 1989 بـ 15% وانحرف بـ 4% عن متوسط الجهد الضريبي لينخفض بعدها إلى 12% سنة 1990 بـ 18,36% عن السنة السابقة ثم بلغ في سنة (1991، 1992، 1993) حوالي 9% وهذا دليل على أن الضرائب المدفوعة لا تفوق الطاقة الضريبية في حين عرفت كل من سنة (1994، 1995) ارتفاع بـ (5,4%، 16,16%) ليشهد بعدها انخفاض في سنة (1996، 1997) بـ (0,06 ، 10,08) و هذا دليل واضح على الاهتمام بالنظام الضريبي بعدم إحداث إرهاب ضريبي و العمل على تقليص ذلك، ثم انخفض سنة 1999 وبأدنى قيمة له بـ 0,09 بانحرف 0,01- عن متوسط الجهد الضريبي، و بلغ مجموع مربعات انحراف الجهد الضريبي خلال فترة الدراسة بـ 0,02% عن متوسطه المقدر بـ 10% وهذا دليل على وجود طاقة ضريبية غير مستغلة.

## 2-5- الضغط الضريبي الحدي للجباية العادية :

يبين الضغط الضريبي الحدي مقدار ما يحتفظ به الشخص من الزيادة المتحققة في دخله و القدر الذي يدفعه إلى الإدارة الضريبية من هذه الزيادة، ولقد دلت تجارب الدول النامية أن تخفيض المعدل

<sup>1</sup> GREENWAY D، SAPSFORD D: further econometric analysis of the relationship between fiscal dependence on trade taxes and economic development;public finance·Vol 43·n02· 1987;p45.

الحدّي للضرائب على الدخل مطلقاً تكون في حدود (30%، 50%)، وتثبيت ضريبة الأرباح على الشركات في معدل وحيد يتساوى مع المعدل الأعلى للضريبة على الدخل الشخصي، دلت على أن هذه إجراءات حققت زيادة في الإيرادات الضريبة وقللت من درجة الاختلالات، ويتم حساب الضغط

$$FF = a + \beta PIB$$

الضريبي الحدّي وفق العلاقة التالية<sup>1</sup>:

حيث:  $FF$ : الضغط الضريبي الحدّي.

$a$ : ثابت.

$\beta$ : الميل الحدّي للنتائج الداخلي الإجمالي.

$PIB$ : الناتج الداخلي الإجمالي

و بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة حول الجباية العادية في الجزائر ومعالجتها ببرنامج *SPSS*

وتقدير معادلة الانحدار الخطي تم التوصل إلى النتائج التالية:

**الجدول رقم (4-2): تطور الضغط الضريبي الحدّي في الجزائر للفترة 1989-1999**

الوحدة: مليون دج

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الضغط الضريبي الحدّي	0,29	0,52	0,23	0,15	0,27	0,3	0,28	0,08	0,05	0,15	0,29
نسبة التطور %	43	56	86	106	122	155	202	258	279	292	337
	979,12	886,50	564,93	308,62	544,81	502,65	383,04	763,41	047,24	448,99	479,12

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

سجل الضغط الضريبي الحدّي أدنى قيمة له سنة 1989 بـ 43979,123 مليون دج بانحراف

قدره 132558,01 مليون دج عن متوسط السنوي للضغط الضريبي الحدّي المقدر بـ 189948,96

مليون دج، في حين عرفت سنة 1990 تطور سريع قدر بـ 52,17% وانحراف بـ 89972,19 مليون دج

<sup>1</sup> أديب قاسم شندي، أزهار شمران جبر الحجامي، نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980-2009، مرجع سبق ذكره، ص9.

عن متوسط الضغط الضريبي الحدي، حيث عرف بعدها تطور مستمر إلى غاية 1999 أين سجل أعلى قيمة له بـ 337479,12 مليون دج ما يعادل 17,37% من إجمالي الضغط الضريبي الحدي وهذا راجع إلى زيادة نسبة الناتج الداخلي الخام .

## 2-6- المرونة الدخلية للجباية العادية:

تعني مرونة النظام الضريبي مدى استجابة الضرائب للتغير في الناتج الداخلي الخام ويمكن تمثيلها بالعلاقة التالية:

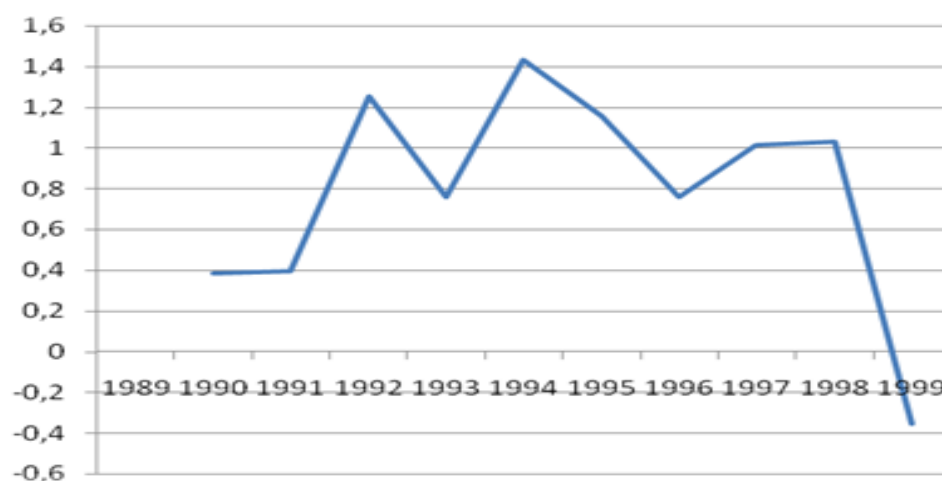
$$Et = (\Delta FO / FO) / (\Delta PIB / PIB) \quad \text{حيث:}$$

$ET$ : المرونة الدخلية.

$\Delta FO$ : التغير النسبي في الضرائب.

$\Delta PIB$ : التغير النسبي في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (04-11): تطور المرونة الدخلية للجباية العادية في الجزائر للفترة 1989-1999



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال المنحنى السابق أن التغير في الضرائب أقل من التغير في الناتج الداخلي الإجمالي وهذا سنة 1990-1991 معناه أن النظام الضريبي الجزائري غير مرن حيث قدرت المرونة الدخلية

للضرائب في هاتين السنتين بـ38%، 39% على التوالي وهذا راجع إلى عدم توسيع الأوعية الضريبية، لكن مع بداية تطبيق الإصلاح الضريبي بدأت معاملته تظهر ففي سنة 1992 ارتفعت المرونة الدخلية بـ31,63% حيث بلغت 1,25 وهذا دليل على أن الإيرادات الضريبية تستجيب لتغير في الناتج الداخلي الخام وهذا أكبر من التغير في الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup>، لكن بعدها عرفت انخفاض بـ11,57% سنة 1993 بانحراف عن متوسط المرونة بـ2% وهذا طبعا لظروف الصعوبة آنذاك كصعوبة التحصيل والغش الضريبي، في حين بلغت المرونة في كل من سنة (1994، 1995) على التوالي (1,43، 1,15) لتعرف بعدها انخفاض سنة 1996 حيث وصلت 0,75، ثم في سنة 1997 أين وصلت 1,01 عندما تساوى التغير في الضرائب مع التغير في الناتج الداخلي الخام، ثم ارتفعت بنسبة قليلة قدرت بـ5,03% سنة 1998 وهذا تزامنا مع الإصلاحات التي عرفتتها الضرائب المباشرة فيما يخص المعدلات و توسع الأوعية لكن سنة 1999 ارتفع التغير في الناتج الداخلي الخام على التغير في الضرائب حيث بلغت المرونة الدخلية 0,35- نظرا لجملة الإعفاءات وبلغ انحرافها عن المتوسط 1,13- .

### 3- نسبة تنفيذ الجباية العادية:

إن مقارنة التحصيل الضريبي الفعلي بالإيرادات التقديرية، مؤشرا مهما لقياس مردودية النظام الضريبي، لذلك سنعرض تطور تلك النسبة في الفترة 1989-1999 من خلال الجدول الموالي:

<sup>1</sup> قدي، عبد المجيد". النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة"، بحث مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي

الجدول رقم (4-3): تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 1989-1999

الوحدة: مليون دج

نسبة التنفيذ ( الفعلي / التقديري )	مجموع الجباية العادية التقديري	مجموع الجباية العادية الفعلي	السنوات
21,61	298500	64500	1989
101,72	69900	71100	1990
92,30	89600	82700	1991
99,88	109000	108864	1992
93,80	129500	121469	1993
123,03	143200	176174	1994
102,32	236500	241992	1995
98,28	295700	290603	1996
93,85	334600	314013	1997
95,74	344500	329828	1998
82,81	380100	314767	1999

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:- معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

- مديرية التشريع الضريبي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن سنة 1989 تعبر عن أدنى نسبة تنفيذ للجباية العادية بالمقارنة مع السنوات الموالية، حيث بلغت 21,60% و هذا دليل على عدم مردودية النظام الضريبي في هذه السنة، لتشهد بعدها سنة 1990 ارتفاعا ملحوظا قدر ب 3 أضعاف مقارنة بالسنة السابقة و بانحراف قدره 10,32% عن متوسط التنفيذ الذي قدر ب 91,39%، حيث بلغت نسبة إنجاز الجباية العادية في هذه السنة 101,71% و هذا دليل على وجود أوعية ضريبية جديدة و تطور الحقل الضريبي، ثم عرفت بعدها سنة 1991 انخفاض قدر ب 9,25% عن سنة 1990، و ذلك نتيجة لعجز الإدارة

الضريبية لمسايرة التحولات الاقتصادية الدولية من جهة<sup>1</sup>، و عدم نجاعة التدابير الضريبية المتخذة في تلك الفترة من جهة ثانية، لتشهد السنتين الموالتين بعض التذبذبات حيث قدرت نسبة التنفيذ بـ ( 99,87%، 93,79% ) على التوالي، في حين بلغت أعلى نسبة تنفيذ سنة 1994 بـ 123,02% و بزيادة قدرها 31,16% عن سنة 1993، و هذا ناجم عن الامتيازات الضريبية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الإصلاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادي، إضافة إلى توسيع مجال المراقبة الضريبية و إحداث تعديلات في هذا المجال كتحسين ظروف التحصيل الضريبي، ثم عرفت بعدها ( 1995، 1996، 1997 ) انخفاضا قدر بـ ( 16,82%، 3,95%، 4,50% )

على التوالي، و هذا نظرا لعدم تصريح العديد من المكلفين بالضريبة و السلوكيات الفردية للمكلفين بعدم سداد الضريبة، و سجلت بعدها سنة 1998 ارتفاعا طفيفا حيث بلغت نسبة 95,74%، لتراجع في سنة 1999 بـ 13,50% و بانحراف قدره 8,58% عن متوسط التنفيذ، و بلغ مجموع مربعات انحرافات نسبة التنفيذ عن متوسطها السنوي 574,65.

<sup>1</sup> بودلال، علي وشليل، عبد اللطيف وبن يشنو، فتحي". السياسة الجبائية للجزائر في ضوء- الإصلاحات تجارب وآفاق " الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 10-11 ماي 2003. ص 98.



المبحث الثاني: تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 2000-2014

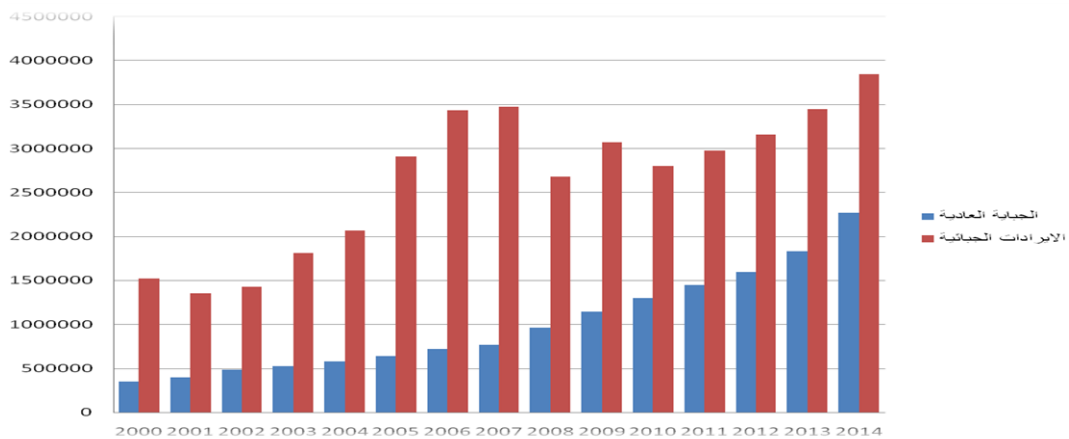
تميزت الفترة (2000-2014) بالعديد من التغيرات و التذبذبات المحلية و العالمية، و التي أثرت بشكل مباشر على مجمل الإيرادات الضريبية، كون أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات البترولية، و نهدف من خلال هذا المبحث إلى تبيان فعالية الإيرادات العادية في الجزائر لهذه الفترة، و ذلك بدراسة مختلف متغيراتها و تحليلها.

**1- تطور الجباية العادية ومكوناتها 2000-2014:** ويتم ذلك من خلال رصد تطور مجمل حصيلة الجباية العادية وكذا تطور مكوناتها للفترة (2000-2014).

**1-1- تطور الجباية العادية (2000-2014):**

تهدف جملة الإصلاحات الضريبية التي جاء بها المشرع الجزائري إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، و كذا رفع مردوديتها في تمويل ميزانية الدولة، وقد شكلت تحسنا ملحوظا من خلال مساهمتها في تغطية حصيلة الإيرادات الضريبية، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-12): تطور الإيرادات الضريبية العادية ضمن حصيلة الإيرادات الضريبية 2000-2014



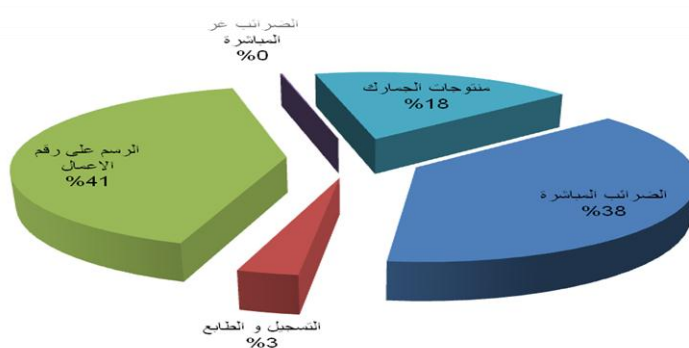
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

لقد عرفت الجباية العادية خلال فترة الدراسة تطورا مستمرا، حيث بلغ متوسط إيراداتها السنوي 1001161,4 مليون دج، بزيادة تقدر بـ 4 أضعاف عن المتوسط السنوي لإيرادات الجباية العادية للفترة (1989-1999)، حيث عرفت أدنى قيمة لها سنة 2000 بـ 349502 مليون دج و بانحراف قدر بـ 651659,4 - مليون دج عن المتوسط السنوي للإيرادات العادية لفترة الدراسة، و قدر متوسط نسبة التطور للسنوات من 2000 إلى 2007 بـ 11,96%، في حين عرفت الفترة من 2008 إلى 2014 معدل تطور بـ 15,38% وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل التطور للسنوات السابقة، و سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 2267450 مليون دج و بانحراف قدره 1266288,6 مليون دج عن المتوسط السنوي للإيرادات، كما بلغ مجموع مربعات انحراف إيرادات الجباية العادية عن متوسط الإيرادات السنوي بـ  $4,6 (10^{11})$ ، و تقدر نسبة الجباية العادية خلال فترة الدراسة من إجمالي الإيرادات الضريبية بـ 37,60%.

**1-2- تطور مكونات الجباية العادية:** حتى نتمكن من تفسير تطور الجباية العادية خلال فترة الدراسة (2000-2014)، يجب متابعة تطورات مكوناتها.

**الشكل رقم (04-13):** الدائرة النسبية لمكونات الجباية العادية في الجزائر للفترة 2000-2014



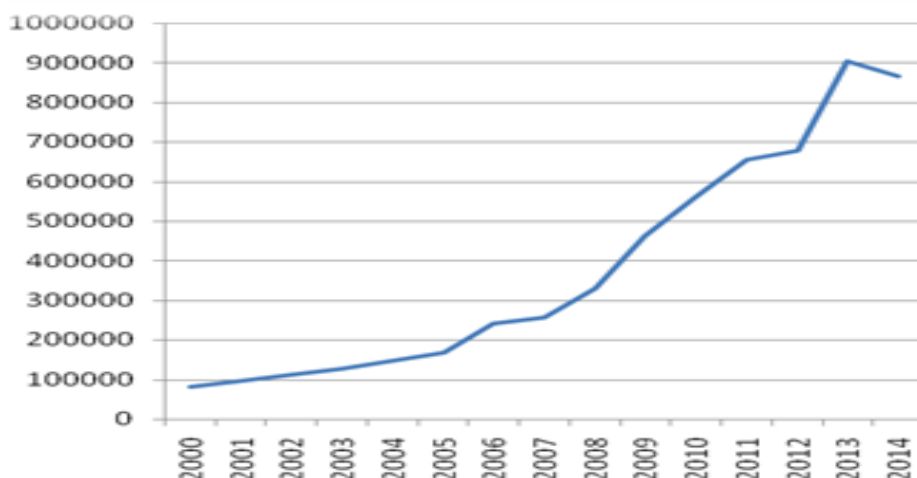
**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.  
-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

ويلى بيان تطور كل منتج ضريبي على حدى وفق التالي:

1-2-1- الاقطاعات الضريبية المباشرة :

بلغ المتوسط السنوي لإيرادات الضرائب المباشرة 379478,4 مليون دج و عرف أعلى نسبة تطور سنة 2006 بـ 43,46% بانحراف قدره 138254,4 - مليون دج عن متوسطها، و سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 بانحراف قدره 297456,4 - مليون دج، و هذا نظراً لتدني الضرائب على أرباح الشركات (IBS) و الضرائب على الدخل الإجمالي (IRG)، حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضاً قدر بـ 3,27% مقارنة بسنة 1999، لتعرف بعدها الأربع سنوات الموالية بداية من 2002 نسب تطور متقاربة، حيث بلغ متوسط إيراداتها 130951 مليون دج، كما سُجِّل انخفاض في نسبة التطور لسنة 2007 مقارنة بالسنة السابقة بـ 6,99% و بانحراف قدره 121399,4 - مليون دج، و هذا نظراً لانخفاض معدل الضريبة على إرباح الشركات من 30% إلى 25%، حيث بلغت نسبتها 17,64%، ثم فيما بعد ارتفاع نسب تطورها لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2013 بنسبة 15,86% من إجمالي الضرائب المباشرة، لتتخفص مجدداً سنة 2014 بنسبة 4,08% و بانحراف قدره 486641,6 مليون دج عن المتوسط السنوي للضرائب المباشرة.

الشكل رقم (04-14): تطور الاقطاعات الضريبية المباشرة في الجزائر للفترة 2000-2014



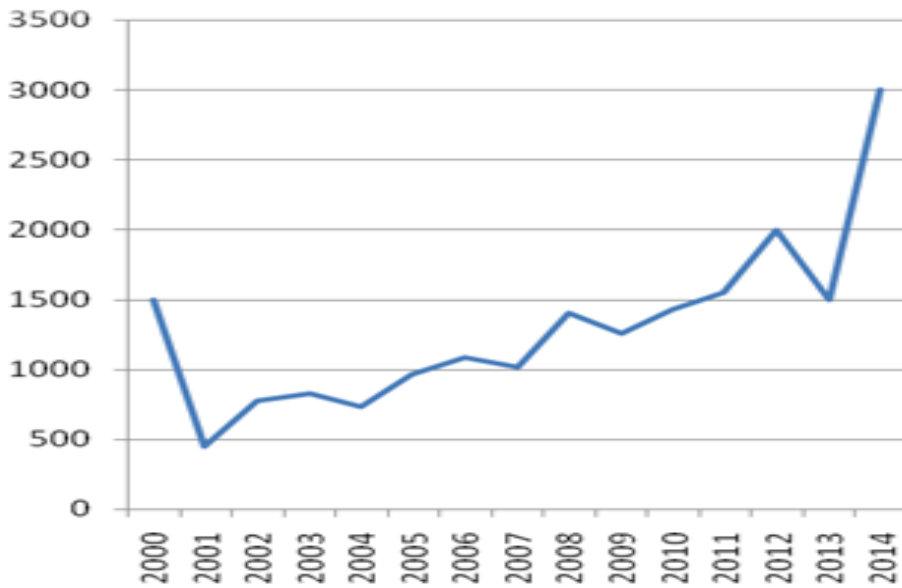
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

1-2-2- الإقطاعات الضريبية غير المباشرة:

تمثل الضرائب غير المباشرة نسبة ضئيلة جداً 0,13% من إجمالي الجباية العادية مقارنة مع باقي المتغيرات الأخرى، و سجلت انخفاض كبير سنة 2001 مقارنة مع سنة 2000 بنسبة 69,95% و بانحراف قدره ب 633 - مليون دج عن متوسطها السنوي، لتعرف الفترة الموالية من 2000 إلى غاية 2013 تذبذبات بين الزيادة و النقصان و هذا راجع إلى عدم استقرار المعدلات الضريبية لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2011 بقيمة 1548 مليون دج بانحراف 464 مليون دج. حيث شمل الانخفاض كل من سنة (2007، 2009، 2013) بنسبة (6,17%، 10,52%، 25%) على التوالي، لترتفع سنة 2014 مسجلة أعلى نسبة تطور ب 100% و أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة ب 3000 مليون دج و بانحراف قدره 1699,73 عن متوسط الإيرادات السنوي.

الشكل رقم (04-15): تطور الإقطاعات الضريبية غير المباشرة للفترة 2000-2014



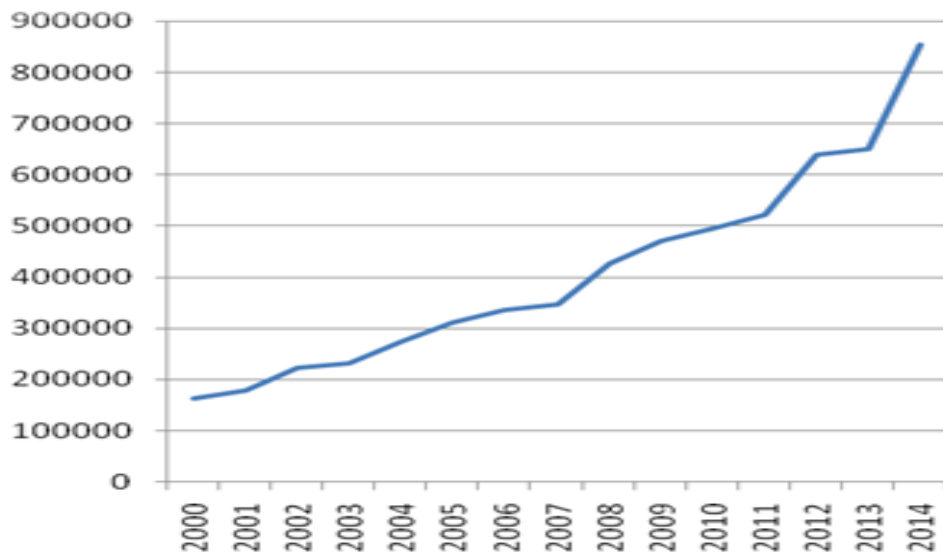
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

1-2-3- إقتطاعات الرسم على رقم الأعمال:

يمثل الرسم على رقم الأعمال ما يقارب 41% من إجمالي الإيرادات العادية، حيث بلغ المتوسط السنوي لإيراداته 408190,8 مليون دج، و سجلت الفترة من 2000 إلى غاية سنة 2007 تطوراً ملحوظاً قدرت نسبته بـ 11,60% و هي نسبة متقاربة مقارنة بالفترة من 2008 إلى 2013 و التي قدرت نسبة تطورها بـ 11,28%، لتعرف الفترة الأخيرة هي الأخرى تزايداً كبيراً حيث سجلت بها أعلى نسبة تطور بالنسبة لفترة الدراسة بمعدل 31,44% في سنة 2014 مقارنة بسابقتها، و هذا راجع إلى تطور الناتج الداخلي الإجمالي في نفس السنة بـ 23,85%.

الشكل رقم (04-16): تطور إقتطاعات الرسم على رقم الأعمال للفترة 2000-2014



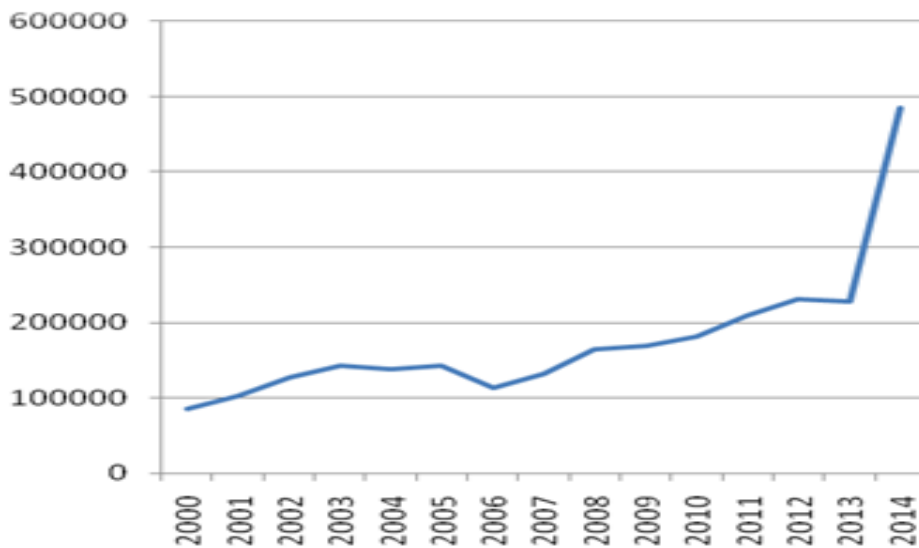
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

1-2-4- الإقطاعات الجمركية:

تغطي منتوجات الجمارك ما يعادل 18% من إجمالي الجباية العادية، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 معدل تطور متوسط متقارب بنسبة 11,23% ثم تراجعت في سنة 2006 بـ 20,18% مقارنة بسنة 2005 و هذا راجع إلى ضعف القدرة التنظيمية و التقنية على تحسين الجباية العادية، لتعرف بعدها ارتفاعاً متزايداً إلى غاية 2013 مقارنة مع السنوات السابقة بمتوسط قيمته 188773 مليون دج و بانحراف قدره 10982,86 مليون دج عن المتوسط الإجمالي، في حين بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 485700 مليون دج، بانحراف 307909,87 مليون دج عن متوسطها السنوي المقدر بـ 177790,13 مليون دج، و بلغ مجموع مربعات انحرافات إيرادات منتوجات الجمارك 1,27 (10<sup>10</sup>) عن متوسطها السنوي.

الشكل رقم (04-17): تطور الإقطاعات الجمركية في الجزائر للفترة 2000-2014



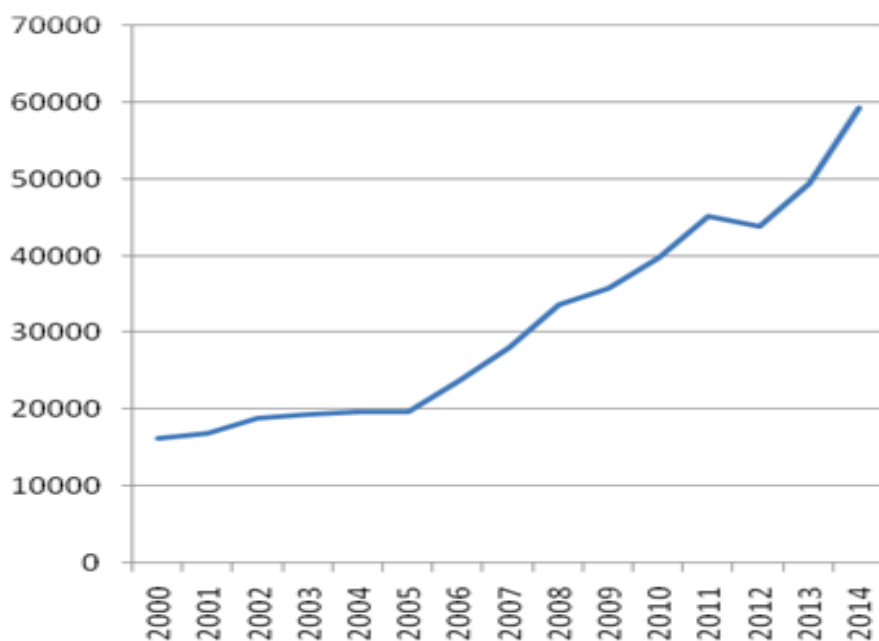
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

1-2-5- إقتطاعات حقوق الطابع والتسجيل:

عرفت حقوق التسجيل و الطابع أدنى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 5,12% من إجمالي إيرادات التسجيل و الطابع، في حين عرفت السنوات الموالية نسب تطور متقاربة إلى غاية سنة 2005 بمتوسط 18839 مليون دج، لتعرف بعدها سنة 2006 بداية لارتفاع محسوس نسبة تطور مرتفعة بـ 19,98% مقارنة بسنة 2005، و هذا نتيجة لتنوع حقوق التسجيل و الطابع و ارتفاع عدد المعاملات التجارية و العقارية لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2014 بـ 59300 مليون دج، و بانحراف 28045,66 (10<sup>6</sup>) عن متوسطها السنوي المقدر بـ 31254,33 مليون دج، و تقدر نسبتها من إجمالي الجباية العادية بحوالي 3%.

الشكل رقم(04-18): تطور إقتطاعات حقوق الطابع والتسجيل للفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.  
-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

## 2- تطور مؤشرات الجباية العادية للفترة 2000-2014

تستجيب التطورات الحاصلة في مؤشرات الجباية العادية لمختلف التطورات التي شهدتها هذه الفترة، و المتمثلة أساساً في التوجهات التي يعرفها الإقتصاد الوطني ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي:

### 2-1- العبء الضريبي:

يعتبر العبء الضريبي مؤشر للتقدير الكمي للضرائب على مستوى الإقتصاد الوطني فهو يمثل

نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج الداخلي الإجمالي، و بتطبيق العلاقة:  $PF=RFO/PIB$

حيث:

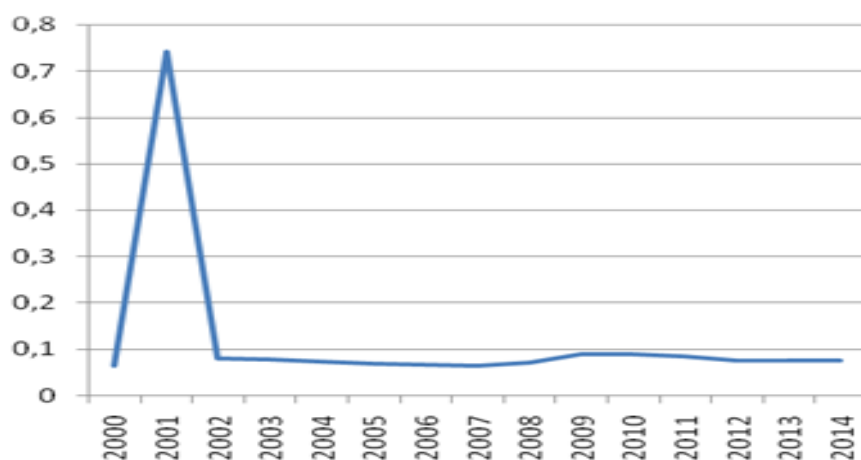
$PF$ : العبء الضريبي.

$RFO$ : إيرادات الجباية العادية.

$PIB$ : الناتج الداخلي الإجمالي.

تم التوصل إلى النتائج الموضحة في المنحنى الموالي:

### الشكل رقم (04-19): تطور العبء الضريبي للجباية العادية للفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.



سجل العبء الضريبي تطوراً كبيراً سنة 2001 بـ 10 أضعاف مقارنة بسنة 2000، بانحراف 62% عن المتوسط السنوي المقدر بـ 12%، ثم تراجع بمعدل 89,01% في سنة 2002 مقارنة بالسنة السابقة.

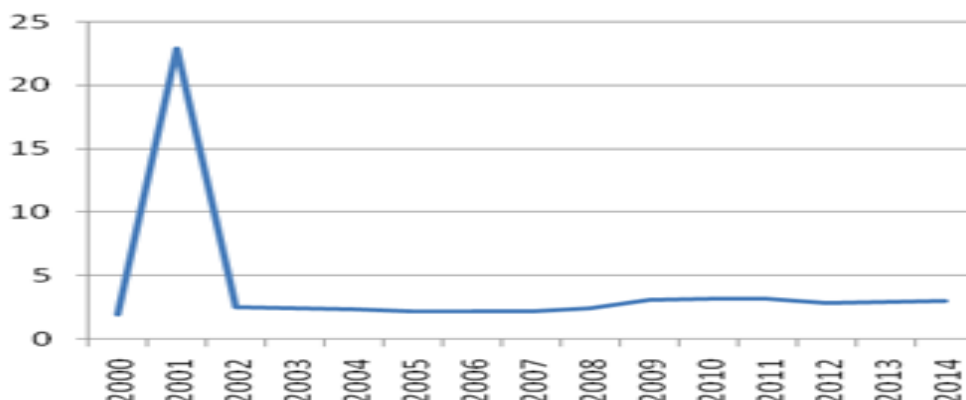
كما عرفت خمس سنوات الموالية تراجعاً بمتوسط قدر بـ 7,08% و بنسبة تطور متوسطة قدرت بـ 4,38- % هذا ما يعكس قلة الاقتطاعات الضريبية و تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، و عرفت كل من سنة 2008-2009 تطوراً طفيفاً بنسبة 9,74% و 25,22% على التوالي لينخفض مجدداً في السنوات الخمس الأخيرة بمتوسط قدره 3,39- %.

إن المتوسط السنوي للعبء الضريبي 12,04% للفترة (2000-2014) يبقى ضئيلاً مقارنة بالمعدل الأمثل الذي حدده كولان كلارك (25%)، و بالرغم من الإصلاحات الضريبية التي سعت إلى توسع الأوعية الضريبية و ترشيد المعدلات غير أنها لم تكن كافية لتحقيق الأفضل و الأحسن، و الأجدر أن تتم بإصلاحات اقتصادية من شأنها خلق أنشطة اقتصادية جديدة تزيد في حصيلة الاقتطاعات الضريبية.

## 2-2- العبء الضريبي الفردي:

يعبر الضغط الضريبي الفردي عن مقدار ما يتحمله الفرد من الضرائب، أي العلاقة بين نسبة الفرد من الضرائب و متوسط دخله.

الشكل رقم (04-20): تطور العبء الضريبي الفردي للجباية العادية للفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

عرف العبء الضريبي الفردي أدنى قيمة له سنة 2000 بـ 1,97 بانحراف قدره 2,02 - عن متوسط العبء الضريبي الفردي الذي قدر تقريبا بـ 4% ليرتفع بشكل كبير سنة 2001 بـ 10 أضعاف مقارنة بسنة 2000 بانحراف قدره 18,89 عن المتوسط السنوي لفترة الدراسة و هذا نتيجة زيادة الاقتطاعات الضريبية بسبب ارتفاع الدخل الفردي و تحسن المستوى المعيشي و زيادة للإنفاق لينخفض في السنة الموالية بنسبة 88,84%.

كما عرفت الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2007 تراجعات متتالية بنسب مختلفة، في حين ارتفعت سنة (2008، 2009، 2010) بـ (11,34%، 27,88%، 1,01%) على التوالي بمتوسط قدره 2,93 لتتخف بشكل طفيف سنة 2011 و 2012 بنسبة 1% و 8% على التوالي، لترتفع من جديد بمعدل ضعيف قدر بـ 2,1% للسنتين الأخيرتين.

## 2-3- الطاقة الضريبية في الجزائر للفترة 2000-2014:

تمثل الطاقة الضريبية قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب، و بتطبيق معادلة *LOTS*

*SPSS* و اعتماداً على برنامج *MORESS* تم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (4-4): تطور الطاقة الضريبية للجباية العادية للفترة (2000-2014) الوحدة: مليون دج

السنوات	الطاقة الضريبية	نسبة التطور
2000	0,84864711	
2001	1,42904863	0,68391386
2002	0,80446119	-0,43706521
2003	0,81715476	0,01577897
2004	0,81313998	-0,00491312
2005	0,83883892	0,03160456
2006	0,84151353	0,00318847
2007	0,82092323	-0,02446817
2008	0,80762287	-0,01620171
2009	0,74306865	-0,07993115
2010	0,75858498	0,02088142
2011	0,75983906	0,00165318
2012	0,7283979	-0,0413787
2013	0,68864078	-0,0545816
2014	0,76189924	0,10638124

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للتشريع الضريبي، تقارير بنك الجزائر.

عرفت الطاقة الضريبية ارتفاعاً كبيراً سنة 2001 بنسبة تطور قدرت بـ 68% مقارنة بسنة 2000 أين سجلت أقصى قيمة لها بـ 1,42 و بانحراف قدره 0,6 عن متوسطها السنوي المقدر بـ 0,83، حيث سجلت نسبة الجباية العادية إلى الناتج الداخلي الإجمالي أعلى نسبة لها بـ 74,13%، إضافة إلى ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي بمقدار 6 أضعاف و نصف، و كان متوسط دخل الفرد يمثل أدنى قيمة له في هذه الفترة بـ 17396,44 مليون دج و بانحراف قدره -337995,94 مليون دج عن المتوسط السنوي لدخل الفرد.

أما بالنسبة لسنة 2002 فقد عرفت الطاقة الضريبية تراجعاً كبيراً بنسبة 44% و هذا نتيجة ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي حيث بلغت نسبة تطوره ما يفوق 10 أضعاف مقارنة بـ 2001.

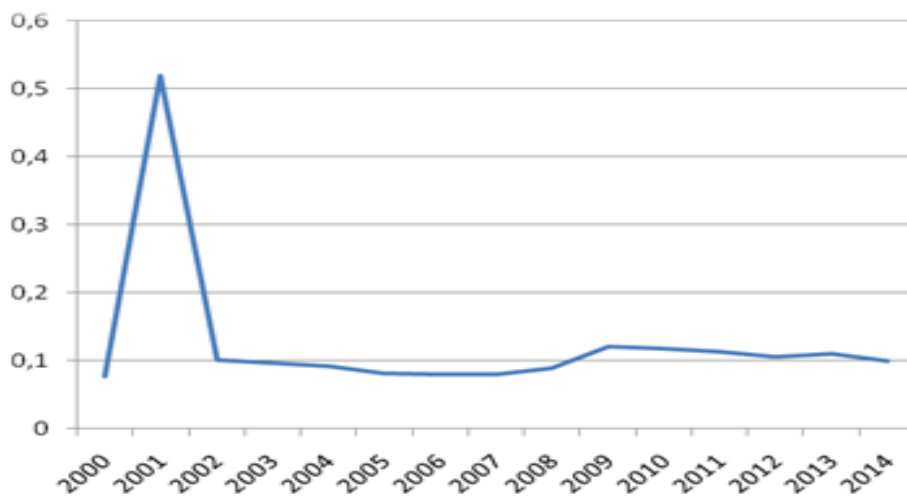
بينما عرفت الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 ثباتاً نسبياً في طاقتها الضريبية بمتوسط 0,82 لتراجع بشكل طفيف سنة 2009 بنسبة 8% مقارنة بسنة 2008، ثم تستقر مؤقتاً لفترة قصيرة (2010-2011)، لتتراجع من جديد سنة 2012، 2013 بنسبة 4%، 5% على التوالي أين سجلت أدنى قيمة لها بـ 0,68، أما سنة 2014 فقد عرفت تطوراً بالزيادة قدر بـ 10%.

كما سجل المتوسط السنوي للطاقة الضريبية للفترة (2000-2014) ارتفاعاً بنسبة 3,74% مقارنة بمتوسط الطاقة الضريبية السنوي للفترة (1989-1999) و هذا دليل على أن الإصلاحات الضريبية في الجزائر لم ترقى للمستوى المطلوب و لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

#### 2-4- الجهد الضريبي:

شهد النظام الضريبي الجزائري عدة تغييرات و تعديلات في فترات قصيرة كانت أحيانا تنعكس بالسلب على المجتمع، و لهذا كان لابد من تحديد مستوى الجهد الضريبي الذي يخضع له المجتمع خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (04-21): تطور الجهد الضريبي في الجزائر للفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

تشكل سنة 2000 أدنى نسبة بـ 7,64% و هي تمثل أدنى مستوى لاستغلال الدولة لطاقتها الضريبية، حيث عرفت انحراف بـ 0,05- عن متوسطها المقدر بـ 12,52% و هذا نظرا لتشجيع الاستثمار و السعي وراء التنمية المستدامة، لكن هذه النسبة كانت مؤقتة لتعرف بعدها ارتفاعا قدر بـ 578,23% عن سنة 2000 أين سجل أعلى قيمة له بـ 51,87% أي ما يعادل نصف إجمالي الجهد الضريبي خلال فترة الدراسة و يعود هذا للتعديلات الفجائية و السريعة للمعدلات الضريبية دون أن يصاحبه ارتفاع في مداخيل الأفراد، لكن هذا الارتفاع كان ظريفي حيث عرفت سنة 2002 انخفاض بـ 80,48% مقارنة بالسنة السابقة و بلغت قيمة انحرافها بـ 0,02 عن متوسط الجهد الضريبي المقدر بـ 0,12، لتعرف بعدها السنوات الست الموالية نفس المستوى حيث استقر ما بين 9% و 8% و هذا دليل على وجود طاقة ضريبية خارج الاستغلال بنسبة 11,56%، لتعرف السنوات اللاحقة تراجعات متتالية بمتوسط 11,09%.

## 2-5- الضغط الضريبي الحدي:

حتى تتمكن من تحقيق مبدأ العدالة الضريبية كان من الضروري معرفة القيمة التي يدفعها المكلف للإدارة عند زيادة دخله، و الجدول الموالي يوضح القدر الذي يدفعه المكلف للإدارة الضريبية عند تحقق هذه الزيادة.

تمثل سنة 2001 أدنى نسبة يدفعها المكلف بالضريبة جراء الزيادة التي عرفها دخله، حيث سجلت انخفاض يقدر بـ 89,34% عن سنة 2000 التي كان يقدر بها الضغط الضريبي الحدي 412350,29 مليون دج، لكن هذا الانخفاض كان مؤقتا حيث شهدت سنة 2002 أعلى نسبة تطور بما يفوق 9 أضعاف و بانحراف قدر بـ 515851,26- مليون دج عن متوسط الضغط الضريبي الحدي المقدر بـ 969567,75 مليون دج، في حين سجلت كل من السنوات اللاحقة من 2003 إلى

2008 تزايد مستمر حيث بلغ متوسطهم السنوي 760849,91 مليون دج أي ما يعادل 31,38% من إجمالي العبء الضريبي الحدي لفترة الدراسة، لتعرف بعدها الخمس سنوات الأخيرة ارتفاعات بمعدل متوسط قدره 18,43%، و بلغ مجموع مربعات انحراف العبء الضريبي الحدي عن المتوسط الحسابي 4,82 (10<sup>11</sup>).

الجدول رقم (4-5): تطور الضغط الضريبي الحدي للفترة 2000-2014

السنوات	الضغط الضريبي الحدي	نسبة التطور
2000	412350,2872	
2001	43972,8304	-0,893360495
2002	453716,4792	9,318109502
2003	511789,3864	0,127993824
2004	592115,2608	0,156951036
2005	715040,9212	0,207604277
2006	815330,4452	0,140257041
2007	899484,0444	0,103214101
2008	1031339,439	0,146590031
2009	976909,1356	-0,052776323
2010	1116392,24	0,142780018
2011	1280475,723	0,146976553
2012	1595750	0,246216521
2013	1831400	0,147673508
2014	2267450	0,238096538

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.  
-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

حتى تتمكن الدولة من معرفة مدى استجابة نظامها الضريبي للتعديلات و التغيرات كان من الضروري قياس درجة مرونته.

الشكل رقم (04-22): تطور المرونة الدخلية للجباية العادية في الجزائر للفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

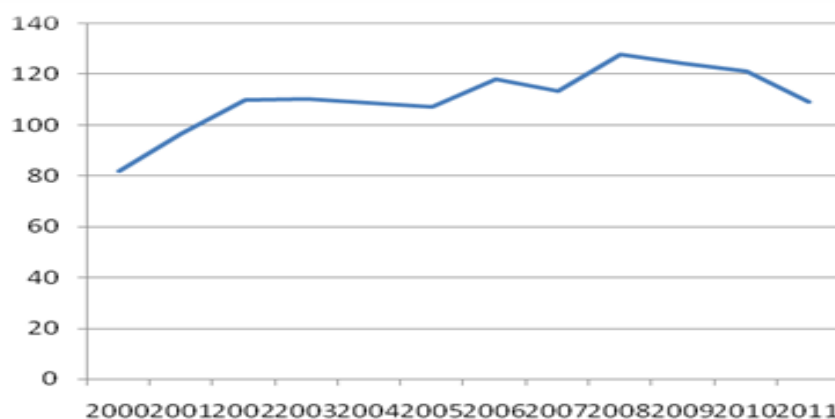
عرفت كل من السنوات الثلاث الأولى لفترة الدراسة تذبذبات حيث كانت المرونة الدخلية للضرائب سنة 2000 ما يقدر بـ 54,31%، لتعرف سنة 2001 انخفاض بـ 1,02% بانحراف يقدر بـ 0,49- أين تعادلت تقريبا إيرادات الجباية العادية مع الناتج الداخلي الإجمالي، ثم ارتفعت سنة 2002 بمعدل ضئيل أين وصلت إلى 19,27%، وما يمكن ملاحظته من خلال هذا أن النظام الضريبي الجزائري غير مرن و هذا طبعا لعدم الاهتمام بمختلف جوانب الإصلاح و دون التركيز على الأوعية الضريبية، في حين عرفت الفترة من 2004 إلى 2007 ارتفاعات طفيفة حيث تعتبر هذه الفترة أكثر مرونة لاقتراب معدلاتها من 1 بمعنى أن التغير في الضرائب يساوي تقريبا التغير في الناتج الداخلي الإجمالي، و بلغ متوسط المرونة خلال هذه الفترة 69,61% لتعرف بعدها ارتفاع بـ 152% أين سجلت أعلى نسبة

مرونة سنة 2008 بـ 1,6 و تعتبر أهم سنة استجاب فيها النظام الضريبي لمختلف التغيرات لكن هذا لم يستمر، أين سجلت لها أدنى درجة مرونة سنة 2009 بـ 2,82 و ذلك نظرا للظروف غير المؤهلة، ثم عرفت بعدها ارتفاع بـ 133% حيث سجلت 0,93، لتتخفف من جديد سنة 2011 و 2012 بنسبة 12,84% و 42,68% على التوالي، لترتفع بعدها سنة 2013 بنسبة 114,74% لتستقر في الأخير سنة 2014 عند مستوى 0.99 و بانحراف عن المتوسط السنوي قدره 0,59 و هذا ما يؤكد مرونة النظام الضريبي الجزائري.

### 3- تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية للفترة (2014-2000):

يعبر معدل تنفيذ الجباية العادية عن العلاقة بين الضرائب الفعلية (المحققة) و الضرائب الممكنة (المقدرة)، و المنحنى التالي يوضح تطور معدل تنفيذ الجباية العادية للفترة 2011-2000:

### الشكل رقم (04-23): تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية للفترة 2011-2000



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات: -الديوان الوطني لإحصاء.

-المديرية العامة للتشريع الضريبي.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تذبذب تطور نسبة تنفيذ الجباية العادية خلال فترة الدراسة، حيث سجلت خلال سنة 2001 و 2002 أعلى نسبة تطور حيث بلغ معدل التنفيذ 179,49% و 110,30% على التوالي و بانحراف قدره ( -0,68 ) عن المتوسط السنوي لنسبة التنفيذ، و هذا راجع



إلى قدرة الإدارة الضريبية على التحكم في الضرائب الجديدة الناجمة عن الإصلاح الضريبي كالضرائب على القيمة المضافة، حيث أصبحت أكثر انسجاماً مع متطلبات النظام الضريبي الجديد، ثم استقرت خلال ثلاث سنوات اللاحقة بمتوسط  $108,87\%$ ، لترتفع مجدداً سنة 2006 بنسبة تطور قدرت بـ  $10,05\%$  مقارنة بسنة 2005، لتتخف من جديد سنة 2007 بنسبة  $3,91\%$ ، لتشهد سنة 2008 ارتفاعاً حيث بلغت أقصى قيمة لها بـ  $127,88\%$  أي ما يعادل  $9,61\%$  من إجمالي نسبة التنفيذ لتشهد الثلاث سنوات الأخيرة تراجعاً متوالية بـ ( $2,65$ ،  $2,42\%$ ،  $9,44\%$ ) على التوالي و هذا راجع إلى عجز الإدارة الضريبية و عدم قدرتها على مسايرة التحولات التي ترتبت عن الإصلاح الضريبي. رغم التذبذبات التي عرفها تطور معدل التنفيذ خلال فترة الدراسة، إلا أن المتوسط السنوي يبقى يفوق  $100\%$  و هذا دليل على التحكم التدريجي في الضرائب الجديدة و التكيف مع مقتضيات النظام الجديد، فضلاً عن استقرار الوضع الأمني الذي أسهم في تفعيل أداء الإدارة الضريبية.

## المبحث الثالث: تأثير الإستراتيجيات التنموية على إيرادات الجباية العادية (1989-2014)

نظرا للتحويلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة 1989-2014، و ما تبعها من إصلاحات في النظام الضريبي الجزائري، كان من الضروري دراسة مدى تأثير مؤشرات الجباية العادية بالمخططات التنموية خلال فترة الدراسة، و انطلاقا من هذا سيتم من خلال هذا المبحث تحليل مؤشرات الجباية العادية، باستخدام برنامج *IBM SPSS 20.0*، عن طريق تحليل التباين الأحادي *One Way Anova*.

1- توطئة تمهيدية لمنهج تحليل التباين الأحادي (*One Way Anova*)

إن تحليل التباين هو أسلوب لتحليل البيانات للتجارب المختلفة، قدمه العالم فيشر (*Ronald A. Fisher*)، وهو عبارة عن مجموعة من الطرق الإحصائية المساعدة لاختبارات الفروض أبسطها *One-Way Anova*.

## 1-1- مفهوم تحليل التباين الأحادي:

هو أسلوب إحصائي الهدف منه تقسيم مجموع مربعات الانحرافات الكلي إلى مكوناته الأساسية، و من ثم إرجاع كل هذه المكونات إلى سببه.<sup>1</sup>  
و يهدف تحليل التباين الأحادي إلى اختبار الفروق بين متوسطات عدة فئات أو مستويات للمتغير المستقل و تأثيرها على المتغير التابع.<sup>2</sup>

## 1-2- استخدامات تحليل التباين:

<sup>1</sup> محمد موسى محمد الشمراي، مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي و المقارنات البعدية و طرق علاجها، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة مكة، 2000، ص12.

<sup>2</sup> محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام *spss*، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2008، ص 239.

من بين أهم استخدامات تحليل التباين ما يلي:<sup>1</sup>

- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة.
- اختبار معنوية الاختلاف بين معلمات الحصول عليها من عينات مختلفة.
- اختبار مدى استقرار معاملات الانحدار عند زيادة حجم العينة.
- اختبار القيود المفروضة على معادلات دالة ما.

### 1-3- شروط تطبيق تحليل التباين الأحادي:

يعتمد تحليل التباين الأحادي على توافر بعض الشروط هي:<sup>2</sup>

- التوزيع الإعتدالي أو الطبيعي للبيانات.
- تجانس المجتمعات المسحوبة منها العينات.
- استقلال العينات عن بعضها.
- وحدة القياس على الأقل مقياس المسافات المنتظمة.

### 1-4- الطريقة الإحصائية لتحليل التباين الأحادي:

تتمثل في حساب المجموع الكلي لمربعات الانحرافات لجميع الوحدات التجريبية في التجربة عن المتوسط

العام، و من ثم تقسيمه إلى مكوناته طبقاً للمصادر المسببة لها، و التي يختلف عددها من تجربة لأخرى بحسب ظروف و نوع و تصميم التجربة، كذلك يتم بنفس الطريقة تقسيم درجات الحرية الكلية،

ثم بعد ذلك تدون في جدول يطلق عليه اسم جدول تحليل التباين *Anova*.<sup>3</sup>

و يتم ذلك تبعا للخطوات التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 345.

<sup>2</sup> محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام *spss*، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>3</sup> محمد موسى محمد الشمراني، مشكلات استخدام تحليل التباين الأحادي و المقارنات البعدية و طرق علاجها، مرجع سبق ذكره، ص 13.

1-4-1 - حساب مجموع الانحرافات الكلية *Total Sum of Squares*:

$$TSS = \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{Y})^2 \quad \text{حيث:}$$

*TSS*: مجموع مربعات الانحرافات الكلية.

*n*: العدد الكلي للمفردات.

$Y_i$ : مجموع قيم المفردات كلها.

$\bar{Y}$ : المتوسط العام.

أو:

$$TSS = RSS + ESS$$

حيث:

*RSS* . *I*: يمثل مجموع مربعات الانحرافات بين المجموعات (المتغير الحقيقي).

$$RSS = \sum_{i=1}^m \left( \frac{(\sum Y_j)^2}{n_j} \right) - n\bar{Y}^2$$

حيث: *m*: عدد المجموعات الفرعية.

*n<sub>j</sub>*: مجموع قيم المفردات داخل المجموعة.

و يمكن تجزئة التغير الحقيقي حسب عدد المجموعات كما يلي:

$$RSS_1 = n_1 (\bar{Y}_1 - \bar{Y})^2$$

$$RSS_k = n_k (\bar{Y}_k - \bar{Y})^2$$

و عليه يمكن حساب النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$\frac{RSS}{TSS}$$

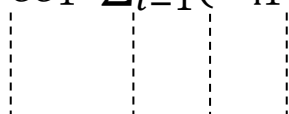
<sup>1</sup> محمد عبد القادر محمد عطية، الإقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 393.

II.  $ESS$ : يمثل مجموع مربعات الانحرافات داخل المجموعات (المتغير العشوائي).

$$ESS = \sum_{j=1}^m \sum_{i=1}^{n_i} (Y_i - \bar{Y})^2$$

و يمكن تجزئة التغير الحقيقي حسب عدد المجموعات كما يلي:

$$ESS_1 = \sum_{i=1}^{n_1} (\bar{Y}_{i1} - \bar{Y})^2$$



$$ESS_k = \sum_{i=1}^{n_k} (\bar{Y}_{ik} - \bar{Y})^2$$

و عليه يمكن حساب النسبة التي يفسرها المتغير الحقيقي وفق العلاقة التالية:

$$\frac{ESS}{TSS}$$

و يظهر جدول تحليل التباين الأحادي كما يلي:

الجدول رقم (4-6): تحليل التباين الأحادي.

مصدر التباين <i>Source of variation</i>	مجموع المربعات <i>Sum of Squares</i>	درجات الحرية <i>Degrees of Freedom</i>	معدل المربعات <i>Mean Sum of Squares</i>	قيمة $F$
ما بين المجموعات	$ESS$	$m-1$	$VRSS$	$F_{cal} = \frac{VRSS}{VESS}$
داخل المجموعات		$n-m$	$VESS$	
الإجمالي	$TSS$	$n-1$		

المصدر: محمد صبحي أبو صالح، عدنان محمد عوض، مقدمة في الإحصاء، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2004، ص344.

- يتم حساب درجات الحرية لتحديد قيمة  $F_{tab}$  لفيشر عند مستوى معنوية 1% و 5% كما يلي:

ما بين المجموعات:  $m-1$  (أفقياً).

داخل المجموعات:  $n-m$  (عمودياً).

و منه تستخرج قيمة  $F_{tab}$  (الجدولية) و نقارنها مع  $F_{cal}$  (المحسوبة)، فإذا كانت  $F_{cal} < F_{tab}$  يتم قبول الفرضية المبدئية  $H_0$  و التي مفادها بأنه لا يوجد تأثير جوهري للمتغير التفسيري على الظاهرة أي  $(\gamma_1 \approx \gamma_2 \approx \gamma_3 \approx \dots \approx \gamma_k)$ .

و إذا كانت  $F_{cal} > F_{tab}$ ، يتم قبول الفرض البديل  $H_1$  و الذي يشير إلى وجود اختلاف بين متوسطات المجموعة  $(\gamma_1 \neq \gamma_2 \neq \gamma_3 \neq \dots \neq \gamma_k)$ ، أي أن هناك تأثير جوهري للمتغير التفسيري على الظاهرة.

### 5- المقارنات البعدية

تنشأ الحاجة إلى معرفة الفروق الحقيقية عندما تكون  $F_{cal} > F_{tab}$  فيتم تحديد مصدر الاختلاف، حيث تستخدم اختبارات لإجراء المقارنات بين المتوسطات المتعلقة بهذه المجموعات تدعى بالمقارنات البعدية (*Post Hoc Aposteriori Comparaisons*)، و هناك العديد من الاختبارات البعدية إلا أن الاختلاف الحقيقي بينها هو أن بعضها أكثر تحفظاً من البعض الآخر أهمها:

#### 5-1- اختبار شيفيه *Schefée*:

يستخدم لمقارنة الفروق بين المتوسطات لأي عدد من المعاملات، و يستند على استخراج القيمة الحرجة لشيفيه التي تستخدم لمقارنة الفروق بين متوسطي أي معاملتين. و لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:<sup>1</sup>

- حساب الخطأ المعياري بين متوسطي أي معاملتين. 
$$S = \sqrt{\frac{2VESS}{n}}$$

- استخراج قيمة  $F$  الجدولية من جداول توزيع  $F$  اعتماداً على درجات حرية المعاملات  $(df_t)$ ، و درجات حرية الخطأ  $(df_e)$ ، و مستوى المعنوية المطلوب.
- حساب القيمة الحرجة لشيفيه  $(C)$  وفقاً للصيغة التالية:

<sup>1</sup> حسين ياسين طعمة، الاختبارات الإحصائية، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2011، ص 200.

$$CRS = S \times \sqrt{(k - 1) \times F(dft, dfe)}$$

- حساب الفروق بين أزواج متوسطات المعاملات ( $i\bar{Y}$ ) بعد ترتيبها تصاعدياً و مقارنة الفروق الناتجة مع القيمة الحرجة لشيفيه ( $CRS$ ).
- قاعدة القرار تنص على وجود فروق معنوية عندما تكون الفروق المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة شيفيه و بعكسه تكون الفروق غير معنوية.

### 5-2- اختبار توكي *Tukey*:

- يسمح اختبار توكي بمقارنة جميع الأزواج الممكنة للأوساط موضع الدراسة سواء كانت الحجوم متساوية أو غير متساوية ( في حالة عدم تساوي حجوم العينات يستخدم الوسط التوافقي لحجم العينة ) و يعتبر هذا الاختبار أدق من اختبار شيفيه لمقارنة أزواج الأوساط.

و لإجراء الاختبار نتبع ما يلي:

$$S = \sqrt{\frac{2VESS}{n}}$$

- حساب الخطأ المعياري لمتوسط أي معاملة كما يلي:

- استخراج قيمة ( $Q_k$ ) الجدولية، من جداول توزيع ( $Q$ ) لتوكي اعتماداً على درجات حرية الخطأ ( $dfe$ ) و عدد متوسطات المعاملات ( $m$ ) و مستوى المعنوية المطلوب.

$$HSD = S \times Q_k$$

- حساب قيمة الفرق المعنوي الصريح كما يلي:

- حساب الفروق بين أزواج متوسطات المعاملات بعد ترتيبها تصاعدياً و مقارنة الفروق الناتجة مع قيمة  $HSD$ .

- قاعدة القرار تنص على وجود فروق معنوية، عندما تكون الفروق المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة الفرق المعنوي الصريح و بعكسه تكون الفروق غير معنوية.

### 5-3- اختبار الفرق المعنوي الأصغر $LSD$ :

- يستخدم في حالة التجارب التي تحتوي على معاملتين،

و لإجراء اختبار  $LSD$  تتبع الخطوات التالية:

- حساب الخطأ المعياري للفرق بين متوسطي أي معاملتين كما يلي:  $S = \sqrt{\frac{2VESS}{n}}$

- استخراج قيمة  $(t)$  الجدولية، من جداول توزيع  $t$ ، اعتمادا على درجات حرية الخطأ  $(df)$  و مستوى

المعنوية  $a=0,05$ .

- حساب قيمة الفرق المعنوي الأصغر  $LSD$  كما يلي:  $LSD = S \times T_{(dfe.a)}$

- حساب الفرق بين أزواج متوسطات المعاملات بعد ترتيبها تصاعديا و مقارنة الفروق الناتجة مع قيمة

$LSD$ .

- قاعدة القرار تنص على وجود فروق معنوية عندما تكون الفروق المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة

$(LSD)$  و بعكسه تكون الفروق غير معنوية.

## 2- تحليل التباين لمؤشرات الجباية العادية للفترة 1989-2014

تمثل مؤشرات الجباية العادية محل الدراسة في الطاقة الضريبية، الضغط الضريبي، الضغط

الضريبي الفردي، الجهد الضريبي، المرونة الدخلية للضرائب، و يهدف تحليل التباين إلى إبراز تأثير

المخططات التنموية على هذه المؤشرات.

### 2-1- تحليل التباين الخاص بالطاقة الضريبية:

يهدف تحليل التباين للطاقة الضريبية لمعرفة مدى تأثير المخططات التنموية في الجزائر على الطاقة

الضريبية من خلال الجباية العادية.

أ- صياغة الفروض:



الفرض العدمي  $H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على الطاقة الضريبية في الجزائر.

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على الطاقة الضريبية في الجزائر.

ب- حساب مقدار التغير أو الاختلاف في الطاقة الضريبية:

• حساب التغير الكلي في الطاقة الضريبية  $TSS$  حيث:

$$TSS = \sum_{i=1}^n (Y_i - \bar{Y})^2 \quad \text{أو} \quad TSS = RSS + ESS$$

مما يعني أن التغير الكلي يحتوي على عنصرين:

1- التغير العشوائي  $ESS$ : أي أن اختلاف الطاقة الضريبية في كل مجموعة لا يرجع إلى المخططات

التنموية فقط، بل هناك عوامل عشوائية أخرى، و يحسب التغير العشوائي كما يلي:

$$ESS = \sum_{i=1}^m \sum_{i=1}^{n_i} (y_i - \bar{Y})^2 \quad - \quad \text{التغير العشوائي الكلي:}$$

$$ESS = (0,003058 + 0,297038 + 0,006428 + 0,003989)$$

$$ESS = 0,31$$

- التغير العشوائي لكل مجموعة:

$$ESS_1 = \sum_{i=1}^{n_1} (Y_{i1} - \bar{Y}_1)^2$$

$$ESS_1 = 0,003058$$

$$ESS_2 = \sum_{i=1}^{n_2} (Y_{i2} - \bar{Y}_2)^2$$

$$ESS_2 = 0,297038$$

$$ESS_3 = \sum_{i=1}^{n_3} (Y_{i3} - \bar{Y}_3)^2$$

$$ESS_3 = 0,006428$$

$$ESS_4 = \sum_{i=1}^{n_4} (Y_{i4} - \bar{Y}_4)^2$$

$$ESS_4 = 0,003989$$

2- التغير الحقيقي  $RSS$ : يشير هذا المؤشر إلى أن الاختلاف بين المتوسطات يمكن إرجاعه إلى المخططات التنموية، و يحسب كآتي:

$$RSS = \left( \sum_{j=1}^m \frac{(\sum Y_{ji})}{n_j} \right) - n\bar{Y}^2 \quad \text{- التغير الحقيقي الكلي:}$$

$$RSS = (7,054585 + 4,441440 + 3,283687 + 2,734097) - 26(0,818111)^2$$

$$RSS = 0,111$$

- التغير الحقيقي لكل مجموعة:

$$RSS_1 = n_1(\bar{Y}_1 - \bar{Y})^2$$

$$RSS_1 = 11(0,800828 - 0,818111)^2$$

$$RSS_1 = 0,003285$$

$$RSS_2 = n_2(\bar{Y}_2 - \bar{Y})^2$$

$$RSS_2 = 5(0,942490 - 0,818111)^2$$

$$RSS_2 = 0,077350$$

$$RSS_3 = n_3(\bar{Y}_3 - \bar{Y})^2$$

$$RSS_3 = 5(0,810393 - 0,818111)^2$$

$$RSS_3 = 0,000297$$

$$RSS_4 = n_4(\bar{Y}_4 - \bar{Y})^2$$

$$RSS_4 = 5(0,739472 - 0,818111)^2$$

$$RSS_4 = 0,030920$$

- التغير الكلي:

$$TSS = RSS + ESS$$

$$TSS = 0,111 + 0,31$$

$$TSS = 0,42$$

ج- اختبار مدى أهمية المتغيرات في تفسير الظاهرة:

حيث تعبر على أن الاختلاف بين متوسطات المجموعات اختلافا جوهريا، أي أن التغير حقيقي و لا يرجع لمجرد الصدفة.

- المستوى الراجع للتغير الحقيقي:

$$VRSS = \frac{RSS}{m-1}$$

$$VRSS = \frac{0,111}{4-1} = 0,037$$

- المستوى الراجع للتغير العشوائي:

$$VESS = \frac{ESS}{n-m}$$

$$VESS = \frac{0,31}{26-4} = 0,014$$

و عليه فإن النسبة  $\frac{VRSS}{VESS}$  تسمى  $F^*$  المحسوبة، و تقارن مع  $F_t$  الجدولية:

$$F_{cal} = \frac{VRSS}{VESS} = \frac{0,037}{0,014} = 2,642$$

لدينا:  $F_{tab} = 3,05$ ، أي أن:  $F_{tab} > F_{cal}$ ، و منه يتم قبول الفرض العدمي الذي مفاده أن المخططات التنموية لا تؤثر على الطاقة الضريبية في الجزائر.

4- حساب نسبة تفسير المتغير المستقل الجوهري و العشوائي:

- النسبة التي تفسرها المخططات التنموية من التغير في الطاقة الضريبية:

$$\frac{RSS}{TSS} = \frac{0,11}{0,42} =$$

0,26

- النسبة التي يفسرها المتغير العشوائي هي:

$$\frac{ESS}{TSS} = \frac{0,31}{0,42} = 0,73$$

الجدول رقم (4-7): تحليل التباين الأحادي للطاقة الضريبية في الجزائر للفترة 1989-2014

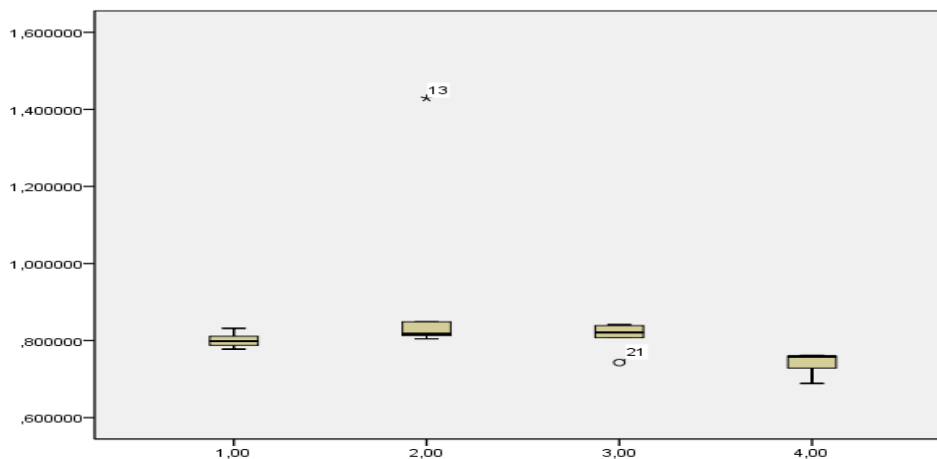
ANOVA				
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	Signification

Inter-groupes	0,112	3	0,037	2,642	,075
Intra-groupes	0,311	22	0,014		
Total	0,422	25			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

تم قبول الفرضية  $H_0$  و كانت قيمة  $F$  المحسوبة (2,64) و التي ظهرت بقيمة احتمالية (0,075)، و التي تعني عدم معنوية الاختلاف عند مستوى المعنوية 5%، كما يلاحظ من نتائج تحليل التباين أن متوسط الطاقة الضريبية في الجزائر بلغ (0,18) خلال الفترة 1989-2014، هذا ما يدل على أن الضرائب المفروضة على الأوعية الحالية أقل من اللازم، و يرجع ذلك إلى عدم اهتمام الحكومة بهذا المصدر التمويلي، و اعتمادها على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى، ويظهر عدم التباين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(04-24): الرسم الصندوقي للطاقة الضريبية في الجزائر للفترة 1989-2014



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

## 2-2- تحليل التباين الخاص بالعبء الضريبي:

يظهر جدول تحليل التباين أدناه، قبول الفرضية الأولى التي مفادها عدم تأثير المخططات التنموية المنتهجة من قبل الحكومة على العبء الضريبي للعبء العادية في الجزائر، حيث كانت قيمة  $F$

المحسوبة (1,32) و بقيمة احتمالية (0,29) أي (29%)، و التي تعني معنوية الاختلاف عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ المتوسط الإجمالي للعبء الضريبي في الجزائر للفترة 1989-2014 (0,1065)، و كانت أدنى قيمة ب (0,064912) سنة 2000، و ذلك نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، مقابل انخفاض إيرادات الجباية العادية، هذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط و إهمال إيرادات الضرائب العادية، في حين كانت أعلى قيمة سنة 2001 ب (0,741343)، و يعود ذلك في تحسن ظروف تحصيل الجباية العادية، خاصة مع بداية تطبيق الرسم على القيمة المضافة الذي تميز بمرونة كبيرة، بالإضافة إلى ظهور الأمن و السلم و عودة الحافز على الاستثمار بسبب تدني مستوى المخاطر، في حين بلغت نسبة تأثير المخططات التنموية من التغير في العبء الضريبي (15,36%)، و هي أقل من نسبة تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى التي قدرت ب (84,63%).

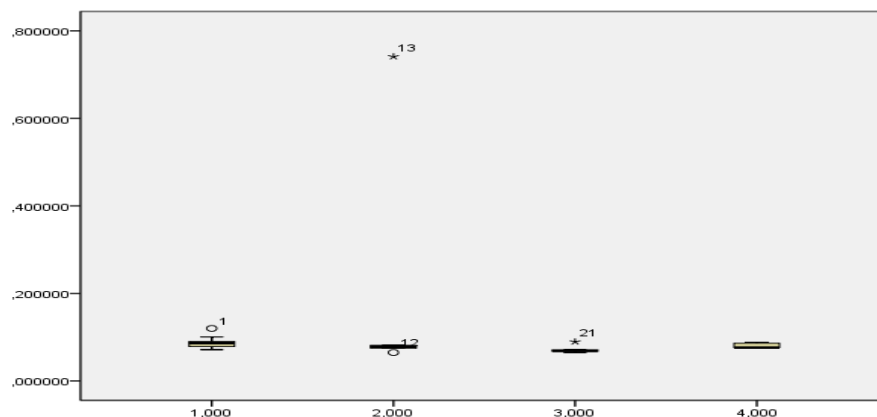
الجدول رقم (4-8): تحليل التباين الأحادي للعبء الضريبي في الجزائر للفترة 1989-2014

ANOVA					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	0,065	3	0,022	1,328	,291
Intra-groupes	0,358	22	0,016		
Total	0,423	25			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

ويظهر عدم تباين المتوسطات وفقا للمخططات التنموية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-25): الرسم الصندوقي للعبء الضريبي في الجزائر للفترة 1989-2014



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك فروق ضئيلة بين متوسطات الفترات الأربع، أي

$$(\bar{Y}_1 \bar{Y}_2 \approx \bar{Y}_3 \approx \bar{Y}_4), \text{ و هذا ما يبين أنه ليس للمتغير التفسيري تأثير جوهري.}$$

2-3- تحليل التباين الخاص بالعبء الضريبي الفردي: ويتضح ذلك من خلال مخرجات SPSS

وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-9): تحليل التباين الأحادي للعبء الضريبي الفردي للفترة (1989-2014)

ANOVA					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Significati on
Inter-groupes	67,398	3	22,466	1,444	0,257
Intra-groupes	342,174	22	15,553		
Total	409,573	25			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

يتبين لما من خلال الجدول أعلاه أن قيمة  $F_{cal}$  (المحسوبة) ظهرت بقيمة (1,44)، و بقيمة

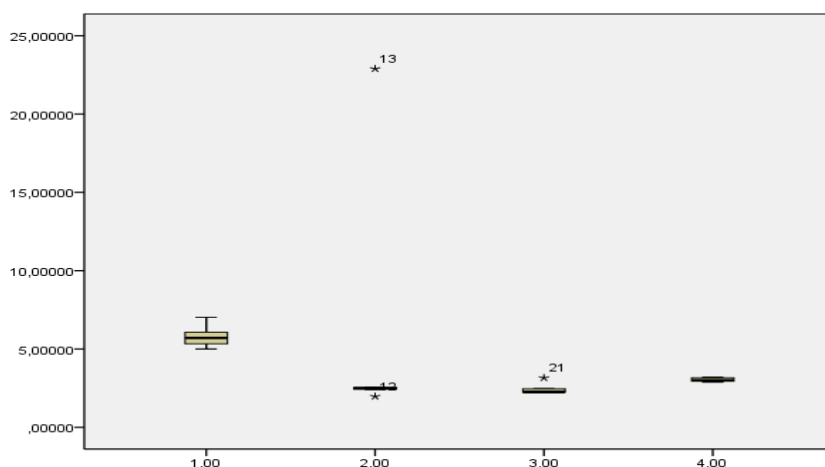
احتمالية (0,25) أي نسبة 25% و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و عليه يتم قبول الفرض

العدمي القائل بأن المخططات التنموية ليس لها تأثير جوهري على عبء الضريبي الفردي، حيث بلغت

نسبة تأثير المتغيرات العشوائية عن عبء الضريبي الفردي (83,54%) و هي أكبر من نسبة تأثير المتغير التفسيري البالغة (16,45%).

و قد بلغ المتوسط الحسابي لفترة الدراسة 1989-2014 قيمة (4,75)، و كانت أدنى قيمة له سنة 2000 بـ (1,97436)، و هذا راجع إلى احتمالين، إما أنها سياسة متعمدة من طرف الحكومة لتخفيف الأعباء الضريبية على الفرد، أو إلى ضعف الإدارة الضريبية في عملية المراقبة الضريبية، و عدم التصريح من طرف الأفراد المكلفين، إضافة إلى التهرب و الغش الضريبي، أما أعلى نسبة فكانت سنة 2001 بـ (22,8919)، و يعود ذلك لارتفاع الدخل الفردي و تحسن الأوضاع الاجتماعية، و يتبن عدم الاختلاف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-26): الرسم الصندوقي للعبء الضريبي الفردي في الجزائر للفترة 1989-2014



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات *Spss*.

يوضح الشكل السابق مدى التقارب في أوساط المدد الأربع، و التي يظهر فيها مدى تجانس

البيانات التي احتسبت منها هذه الأوساط.

2-4- تحليل التباين الخاص بالجهد الضريبي: وتتضح معالم التحليل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): تحليل التباين الأحادي للجهد الضريبي للفترة 1989-2014

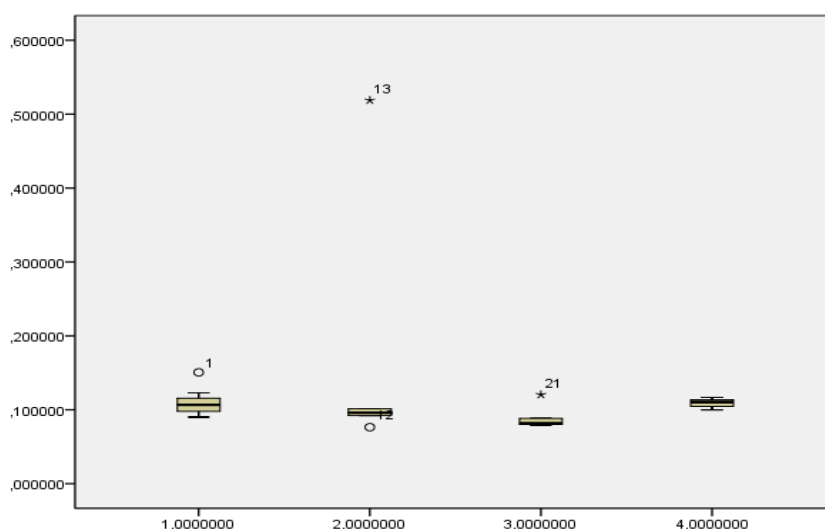
ANOVA

	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	0,022	3	0,007	1,092	,373
Intra-groupes	0,151	22	0,007		
Total	0,173	25			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

نلاحظ من خلال جدول تحليل التباين السابق أن القيمة الاحتمالية للجهد الضريبي تمثل (37,3%) و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، و التي تعني عدم وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل على الجهد الضريبي في الجزائر، و هذا ما تؤكدته  $F^*$  المحسوبة المقدرة بـ (1,092) مقارنة بـ  $F$  الجدولية لـ Fisher، حيث بلغ المتوسط الإجمالي (0,1186) و هذا يدل على الانخفاض الكبير في الجهد الضريبي و عدم وصوله إلى حدود المقدرة التكاليفية للطاقة الضريبية، حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2001 بـ (51,87%)، و بصفة عامة فإن الضرائب المدفوعة في النظام الضريبي الجزائري أقل من الطاقة الضريبية لها.

الشكل رقم (04-27): الرسم الصندوقي للجهد الضريبي للفترة 1989-2014



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.



يعزز الشكل السابق عدم معنوية الفرق في متوسطات الجهد الضريبي للمدد الأربع، و يظهر مدى التقارب الكبير بين هذه المتوسطات.

2-5- تحليل التباين الخاص بالضغط الضريبي الحدي: ويمكن توضيح ذلك من خلال مخرجات SPSS الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-11): تحليل التباين الأحادي للضغط الضريبي الحدي للفترة 1989-2014

ANOVA					
	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	7735074874621,853	3	2578358291540,618	47,99	0,000
Intra-groupes	1181837903099,067	22	53719904686,321	6	
Total	8916912777720,920	25			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

بلغت قيمة  $F^{**}$  المحتسبة (47,99%) و بقيمة احتمالية (0,000)، و التي تعني معنوية الاختلاف عند مستوى المعنوية 5%، حيث كان مجموع مربعات الانحرافات بين المعاملات أكبر من مجموع مربعات الانحرافات داخل المجموعات بقيمة (6,535) (11,10)، و بلغت نسبة تأثير المخططات التنموية على التغير في الضغط الضريبي الحدي (86,74%)، في حين بلغت نسبة تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى (13,25%)، و بناء على هذا يتم قبول الفرض البديل الذي مفاده أن هناك تأثير جوهري للمخططات التنموية على الضغط الضريبي الحدي في الجزائر.

- تحديد مصدر الاختلاف:

يتم تحديد مصدر الاختلاف بين الفترات الأربع بالاعتماد على جدول المقارنات المتعددة، و اختبار أقل فرق معنوي ( $LSD$ )، اختبار توكي ( $Tukey$ )، اختبار شيفيه ( $Schefeé$ )، و هذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبارات  $LSD$ ،  $Schefeé$ ،  $Tukey$ .

$P. Value$	متوسط الفرق	المقارنات الثنائية
0,000	-711083,66	3-1
0,000	-1441756,46	4-1
0,003	-484831,94	3-2
0,000	-1215504,74	4-2
0,000	-730672,79	4-3

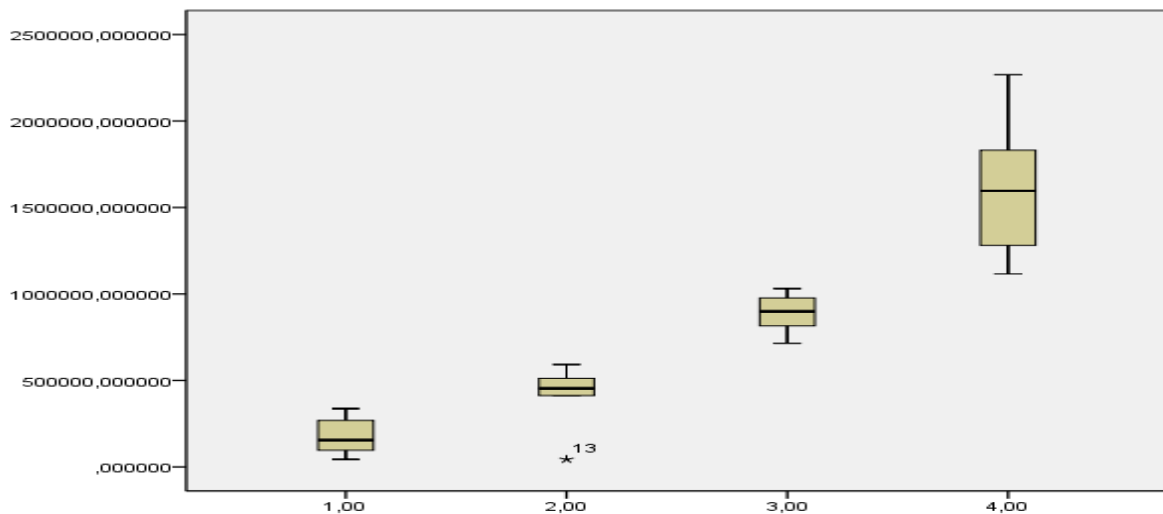
المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات  $IBM Spss 20.0$ .

نلاحظ من خلال دراسة المقارنة لاختبار أقل فرق معنوي ( $LSD$ )، اختبار شيفيه ( $Schefeé$ )، اختبار توكي ( $Tukey$ )، تبين لنا أن متوسط المجموعة الأولى التي كانت تمثل الامتداد الائتماني لصندوق النقد الدولي، و متوسط المجموعة الثانية الذي يمثل المخطط التنموي الأول كان لهما تأثيراً أقل في الضغط الضريبي الحدي من المخطط التنموي الثالث، و الذي خصص له قيمة (7, 4202) مليار دج)، إذ كان يهدف لتوفير مليوني منصب شغل و إنجاز الآلاف من المنشآت الجديدة في مجالات

التربية الاجتماعية و الهياكل القاعدية، و هذا ما يوفر مناصب شغل دائمة و مؤقتة، و لقد حقق هذا البرنامج انخفاض في معدلات البطالة، و تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل الوطني. و قد خصص له برنامج تكميلي، حيث تضمن 5 قطاعات في صدارتها قطاع التنمية المحلية و البشرية بنسبة 45,5%، و هذا ما يبرز عزم الدولة الجزائرية على تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد من خلال رفع مداخيلها.

في حين كان متوسط المجموعة الأولى (فترة الامتداد الائتماني لصندوق النقد الدولي)، و متوسط المجموعة الثانية المتضمنة المخطط الثلاثي الأول، و متوسط المجموعة الثالثة المتمثل في المخطط الخماسي الأول أقل تأثيرا من متوسط المجموعة الرابعة المتمثل في المخطط الخماسي الثاني، حيث حظي قطاع التنمية المحلية البشرية بنسبة (45,42%) من إجمالي البرنامج المقدر ب (350 مليار دج)، و مبلغ (1500 مليار دج) لدعم التنمية و الإقتصادية.

الشكل رقم (04-28): الرسم الصندوقي للضغط الضريبي الحدي في الجزائر للفترة 1989-2014



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM Spss 20.0.

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك اختلاف بين متوسطات الفترات الأربع ( $\bar{Y}_2 \neq \bar{Y}_3 \neq \bar{Y}_4$ )، و هذا يدل على أن هناك تأثير للسياسة التنموية على الضغط الضريبي الحدي، و هو ما يؤكد التحليل المتوصل إليه من قبل.

## 2-6 - تحليل التباين الخاص بالمرونة الدخلية للجباية العادية:

يظهر جدول تحليل التباين للمرونة الدخلية للجباية العادية في الجزائر عدم معنوية  $F$  و البالغة قيمتها (0,790)، و بقيمة احتمالية (0,513) أي (51.3%) و هي أكبر من مستوى المعنوية 5%. و قد بلغ متوسط المرونة الدخلية للجباية العادية (0,6011) خلال الفترة 1989-2014، حيث كانت أدنى قيمه لمعامل المرونة سنة 2009 بقيمة سالبة و مساوية لـ (-2,82902) و الإشارة السالبة تشير إلى وجود علاقة غير طبيعية بين إيرادات الجباية العادية و الناتج الداخلي الإجمالي في ضوء المنطق الاقتصادي الذي يحتم العلاقة الطردية بينهما، هذا إضافة إلى وجود تهرب ضريبي و عدم كفاءة الإدارة الضريبية في التحصيل، و كثرة الإعفاءات الضريبية<sup>1</sup>، أما أقصى قيمة لمعامل المرونة الدخلية فكانت سنة 2008 بقيمة (1,6038)، مما يؤكد عدم مرونة الجهاز الضريبي الجزائري. و هذا ما يفسر أن الإصلاحات الضريبية لم تكن ناجعة بدرجة كبيرة، لأنها لم تتمكن من رفع معامل المرونة.

الجدول رقم (4-13): تحليل التباين الأحادي للمرونة الدخلية للجباية العادية في الجزائر للفترة

2014-1989

ANOVA					
	Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Sig

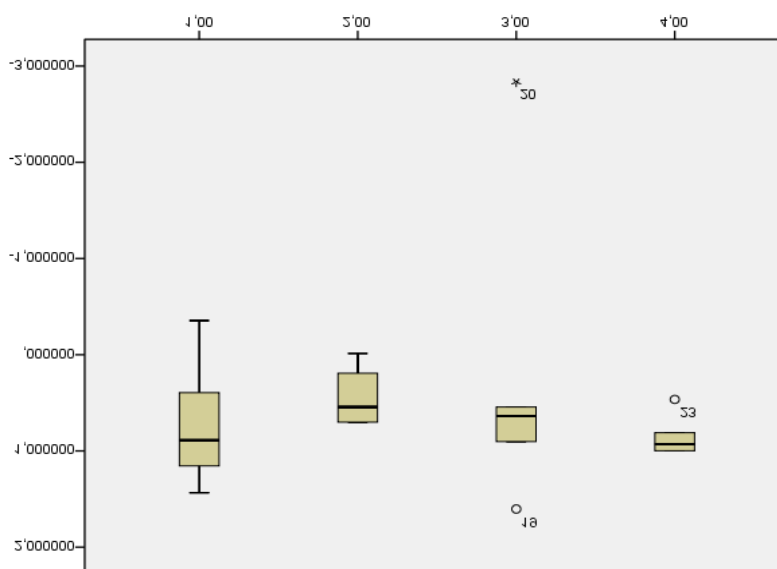
<sup>1</sup> ناصر مراد: "الإصلاحات الضريبية في الجزائر". مجلة الباحث، العدد 11، جامعة البليدة، 2003، ص 23

<i>Inter- groupes</i>	1,700	3	0,567	0,790	0,513
<i>Intra- groupes</i>	15,069	21	0,718		
<i>Total</i>	16,768	24			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات *IBM Spss 20.0*.

ويتضح عدم الاختلاف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-29): الرسم الصندوقي للمرونة الدخلية للضرائب العادية للفترة 1989-2014



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات *IBM Spss 20.0*.

من خلال الشكل السابق نلاحظ اختلاف طفيف بين متوسطات الفترات الأربع، و هذا ما يوضح أن المتغير التفسيري لم يكن له تأثير بدرجة كبيرة على المرونة الخلية للضرائب.

## خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل مكونات و مؤشرات الجباية العادية، حيث تم تحليل متغيرات الجباية العادية للفترة 1989-1999 و الوقوف على التطورات التي عرفتتها خلال هذه الفترة، ليتم بعدها دراسة مؤشراتها و هذا بهدف إبراز مدى نجاعة هذه التغيرات، و بنفس الطريقة تم دراسة الفترة الموالية 2000-2014 أين تم تسجيل تحسن في النظام الضريبي الجزائري، نظرا لتحسن الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية مقارنة مع الفترة السابقة.

وتم كذلك دراسة تأثير الإستراتيجيات التنموية على مؤشرات الجباية العادية خلال الفترة 1989-2014، حيث عرف الضغط الضريبي الحدي تأثير معنوي نظرا لارتفاع مداخيل الأفراد، الناجم عن ظهور مشاريع كانت فرصة لتوفير مناصب شغل، على غرار باقي المؤشرات التي لم تعرف أي تأثير.

ولقد تم ورصد ان الجزائر لازالت تعتمد بشكل غير مسبوق على إيرادات الريوع البترولية، وهذا رغم المأمول من بنود الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني في مطلع التسعينيات، والتي كان من بينها محاولة احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، فرغم ذلك إلا ان المؤشرات الضريبية العادية من ضغد وجهد وطاقة لاتزال تشير الى ضعف مخطط الإصلاح الجبائي.

# الفصل الخامس

تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية



تمهيد:

إن الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجزائر الحديثة منذ بداية الإستقلال، جعل منها حديثة بتركيبها المنشآتية إلا تلك التي سجلت من الموروث الإستعماري كمؤسسات وبنوك وشبه إدرات عمومية، تفتير الى الطاقم الإداري، وبعد 1984 وبإنشاء المنظومة المرجعية المالية *LOLF*، أسس للدولة ضبط مصادر ومصارف تسيير المال العمومي، ومن ثم تحديد الأولويات في الانفاق العمومي نظير ما خلفته الظروف الاقتصادية السابقة، لكن حدوث الازمة النفطية والتي كانت ذات صدمة قوية على الاقتصاد الجزائري - شبه الهش - والذي ارتكز لفترات طويلة على الربيع البترولي، عرف الاقتصاد الوطني حينها وبعدها أزمة خانقة تراجع من خلالها مستوى المؤشرات الكلية، فتزايدت معدلات البطالة وتضخم المستوى العام للأسعار، وعجز في ميزان المدفوعات، فكانت المبادرة الى الاصلاحات الاقتصادية الجذرية والتي إنجر عنها إبرام عقود وموathيق دولية مع منظمات وهيآت عالمية، غاية في تعزيز الموارد المالية للنهوض بالأقتصاد الوطني، وتحقيق بنود الخطة الإستراتيجية التنموي، تلتها بعد ذلك مخططات خماسية تنموية رامية الى تحسين مكثف للمؤشرات، من خلال تخصيصات مالية، وتركيز جهود تنموية حسب كل قطاع، مع الأخذ بادرة بتمويل القطاعات الحساسة والأولوية كبديل مستحدث لتعويض الإختلالات المحتملة التي يحدثها القطاع النفطي، وهذا ما يقودنا الى تمحيص وتقييم ودراسة اثر كل منتج على مؤشر إقتصادي من خلال اربعة نماذج قياسية، وإرتأينا كخطة لهذا الفصل الوقوف على المحطات البحثية التالية:

**المبحث الأول:** واقع الاقتصاد الجزائري قبل وبعد الإصلاحات

**المبحث الثاني:** تحليل متغيرات أداء الإقتصادي الكلية.

**المبحث الثالث:** إستجابة متغيرات الأداء الإقتصادي للإصلاحات الاقتصادية التنموية.

### المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري قبل الاصلاحات

ان السياسة الاقتصادية ككل والتي ترمي في مقدمتها الى تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادي تمتلك مجموعة من الأدوات النقدية، تعمل على تسخير سياستها النقدية و المالية عموما من أجل خدمة اهداف سياستها الاقتصادية الكلية، فالجزائر هي بدورها عرفت تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصاديها الموجه والمخطط مركزيا الى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، ان عملية الانتقال هذه ميزها جملة من الاصلاحات الاقتصادية وذلك بمعية المؤسسات لنقدية والدولية في اطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، وسيتم التطرق خلال هذا المبحث الى رصد اهم التطورات والتغيرات التي مست الاقتصاد الجزائري خلال المحطات الاصلاحية التنموية :مرحلة الاقتصاد الموجه(1962-1989)، مرحلة الاصلاح والتعديل الهيكلي (1989-1999)، ثم مرحلة الانعاش الاقتصادي<sup>309</sup>

#### 1- الاقتصاد الجزائري في فترة الاقتصاد الموجه (1962-1989)

لقد غلب على الاقتصاد الجزائري في مرحلة (1962-1966) الطابع الزراعي و الصناعة الإستراتيجية إضافة إلى تبعيته المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فقد كان وضعا مزرريا ينعكس عنه وضع اجتماعي مزر اتسم بالفقر و الجهل و المرض، و كسبيل للخروج من الأزمة سلكت الجزائر النهج الاشتراكي كخيار للخروج من التبعية وتميزت بما يلي:إخلال خزينة الدولة من الأرصدة الذهبية و العملات الصعبة<sup>310</sup>، وجعل القطاع المصرفي يمثل امتدادا لفروع بنوك أجنبية و ارتباط المعاملات التجارية الخارجية مع فرنسا، و - ترك مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبية في حالة شغور حتى يوضع الإنتاج الوطني أمام عجز تام. و شل الجهاز الإداري بتفريغه من اليد العاملة و الوثائق الضرورية، و أمام هذا الوضع الاقتصادي و الاجتماعي تطلب الأمر من السلطات أخذ بعض التدابير تمثلت في التسيير الذاتي للوحدات من خلال

<sup>309</sup> بوفليل نبيل: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، ( بدون سنة

نشر)، ص ص 240-241

<sup>310</sup> Ahmed Henni، Economie De L'algerie Independante، ENAG، Algérie، 1991، p 26.

تكليف جان تتولى شؤون التسيير، ومن بعدها اعتماد نهج الاشتراكية كخيار لضمان العدالة الاجتماعية الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر الصومام 1956 وفي وفي ميثاق الحكومة المؤقتة 1962 وفي ميثاق الجزائر 1964 والذي تضمن في مجمله إعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري واستكتماله وتدعيمه أكثر<sup>311</sup>. واعتماد منهج التخطيط المركزي باعتماد تطبيق مخططات تنموية من (1967-1989)<sup>312</sup>

### 1-1. المخطط الثلاثي الأول (1967-1989)

يعتبر هذا المخطط أول تجربة في مجال التخطيط التي عرفت الجزائر المستقلة، و يدخل في إطار الآفاق التي حددتها الجهات المختصة، و في نفس الوقت تحليل شامل للحالة الاقتصادية التي كانت سائدة في ظل الوجود الاستعماري و عرض للنظرية الجديدة للتنمية<sup>313</sup>. و لقد انصب موضوعه على التصنيع، لأن الإنتاج الصناعي هو محرك التنمية، و عليه فقد انصبت أهدافه ضمان تكوين الرجال لتطبيق إستراتيجية التنمية و إعادة النظر في الإطار القانوني و التنظيمي و جعله يتناسب و يتلاءم مع المتطلبات الجديدة و تحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة و -حماية أفضل للمنتوج الوطني باحتكار التجارة الخارجية. و لقد ركز هذا المخطط لإعطاء الأولوية للهياكل القاعدية الصناعية و النشاطات المرتبطة بالمحروقات بدلا من المناجم و الفلاحة و قد بلغت حجم الاستثمارات المبرمجة لهذا المخطط 9.06 مليار دينار و هو مبلغ يعكس إمكانيات المالية الضعيفة خاصة إذا علمنا أن التكاليف الحقيقية تقدر بـ 19.58 مليار دينار<sup>314</sup>، لقد كانت الاستثمارات الفعلية المحققة 9.16 مليار دينار عند نهاية المخطط أي أن نسبة الإنجاز كانت في حدود % 46.8 و الجدول التالي يبين ذلك.

2- الميثاق الوطني لعام 1976، مركب الصناعة بالرغبة، الجزائر، 1979، ص 20

<sup>312</sup> Houcine Benissad, Economie De Developpement De L'algerie, OPU, Alger, 1991, p 26.

<sup>313</sup> مفتاح صالح: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول. الوطني الأول حول

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي، بشار 2004، ص 3

<sup>314</sup> Tahar Ben Houria: L'economie De L'algerie, Paris, François Maspero, 1980, p 256.

الجدول رقم: (5-1): استثمارات المخطط الثلاثي الاول (1967-1969) الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
مجموع الزراعة و الري	1.62	1.39
مجموع الصناعة	5.40	4.91
مجموع القطاع شبه المنتج	0.46	0.36
الاستثمارات الأساسية	1.58	2.01
مجموع الاستثمارات	9.06	9.16

محمد بلقاسم حسين بملول :سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1999، ص190

### 1-2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

و يعتبر ثاني مخطط تنموي متوسط المدى لفترة أربع سنوات ركز على جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية و إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة و بناء الاشتراكية لتقوية و تعزيز الاقتصاد الوطني وكذا تنمية الريف وتحقيق التوازنات الجهوية و تقليص حجم التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية،و قد تميز هذا المخطط بإحداث تغييرات هيكلية كانت بادرتها ظهور الثروة الزراعية و اعتماد أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي منح صلاحيات معتبرة في بلورة إستراتيجية المؤسسة المنتجة ثم تأمين المحروقات سنة 1971 و تأسيس المجلس الوطني للتخطيط حيث نتج عنه ارتفاع حجم الاستثمارات عما هي عليه في المخطط الثلاثي، بسبب قرار الدولة في إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، كما زادت الزراعة بنسبة % 62 عما عليه في المخطط السابق، وتتصح الانجازات الاستثمارية المحققة من خلال هذا المخطط كما يلي:

الجدول رقم (5-2): استثمارات المخطط الرباعي الاول (1970-1973) الوحدة: مليار دينار

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
القطاع المنتج	46.84	17.34	25.79
الصناعة	37.35	12.40	21.44
الزراعة	9.49	4.94	4.35
القطاع شبه المنتج	4.43	1.87	2.6
التجارة والنقل والمواصلات	4.43	1.87	2.6
القطاع غير المنتج	17.29	8.54	7.92
البنية التحتية للاقتصاد	2.05	1.14	1.21
البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	68.56	27.75	36.31

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 198

يتضح من الجدول أن قطاع حضي بالحصة الأكبر و التي تقدر ب 12.40 :مليار دج أي نسبة % 45 من التقدير المالي للفترة، في حين بلغت تكاليفه ما يعادل نسبة % 54 من تكاليف البرامج المقدر ب : 68.56 مليار دينار، ثم يليه القطاع غير المنتج ب % 31 :من الاعتماد المالي، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الزراعة ب 4.94 :مليار دج و لقد حقق هذا البرنامج عدة إنجازات تمثلت في تحقيق قيمة مضافة لحوالي 93 مليار دج و ارتفاع التشغيل في حدود 2.182 مليون شخص وارتفاع الناتج الداخلي الخام إلى 108.4 مليار دج<sup>315</sup>.

<sup>315</sup> مفتاح صالح: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الاول. الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي، بشار 2004، ص 3

## 1-3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعد هذا المخطط ثالث برنامج تنموي متوسط المدى، خصص له مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمار العمومية و هو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 04 مرات للمخطط الرباعي الأول، وقد كان يسعى الى تحقيق التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، و الاستثمار في إنتاج وسائل الاستهلاك و تدعيم التغيرات الاجتماعية و وضع نظام الأسعار و جدول وطني للأجور و تمتين روابط التفاوت و التشاور الاقتصادي بين بلدان العالم الثالث، و إتمام المشاريع المتأخرة التي شرع في تنفيذها خلال المخطط الرباعي الأول، فقد كان يسعى ايضا إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل و من ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة حيث خصصت لها مبلغ 110.22 مليار دج وزعت حسب الأولويات، وقد تميزت بمبالغ كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط، و أثرت هذه الأخيرة على الإنتاج والتشغيل و الدخل حيث تم إنشاء 468 ألف منصب شغل جديد، و تحقيق ناتج داخلي خام ب 72.8: مليار دج عند نهاية المخطط وارتفع من خلاله متوسط دخل الفرد إلى 2570 دج سنة 1977. أي زيادة أكثر من 43% عما هو محقق في سنة 1974، و على الرغم من الاستثمارات المنجزة فإن الباقي الذي لم ينجز قدر ب 190.17: مليار دج أي بنسبة<sup>316</sup> 61%، قدرت بدون إنجاز و هو ما استدعى تخصيص مرحلة من 1978-1979 تميزت بمراجعة الكثير من البرامج نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار، و إدراج برامج استثمارية جديدة

## 1-4. المخطط الخماسي الاول (1980-1984)

في أوائل الثمانينات بدأت مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح، فقد عرفت هذه المرحلة الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الاول الذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية، كما تم السعي فيه

<sup>316</sup> محمد بلقاسم حسن بملول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 335

لتدارك الاخفاقات السابقة محاولة منهم اعادة التوازن وزيادة التكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي ، ويرى عبد اللطيف بن آشنهو ان اهداف الخطة التنموية (1980-1985) تركزت على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والسكن، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطي الاولوية لباقي القطاعات

1

تمحورت سياسة التنمية في المخطط الخماسي الأول إلى تحقيق الأهداف التالية:<sup>2</sup>

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 .
  - تعبئة الطاقات و الكفاءات الوطنية.
  - إنشاء المخططات الولائية و البلدية لتأطير النشاطات و تحقيق التوازن الجهوي.
  - تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الاقتصادية.
  - بناء سوق داخلية نشيطة و القضاء على التوترات الناشئة في المرحلة السابقة.
- لقد عملت السياسة الجديدة إلى تقليص التبعية للسوق الدولية بتوزيع الاستثمارات التي بدأ الاتجاه فيها بالاهتمام لقطاع الزراعة و الموارد المائية، و قطاع المحروقات و الصناعات التحويلية و باقي القطاعات الأخرى، حيث بلغت التكاليف الإجمالية 560.6 مليار دج وزعت بين برامج قديمة و أخرى جديدة، فكانت للاستثمارات الإنتاجية 297.61 مليار دج بحصة % 53 من مجموع التكاليف، تليها الاستثمارات شبه الإنتاجية بمبلغ 46.2 مليار دج ثم الاستثمارات غير المنتجة بمبلغ 216.69 مليار دج، ولقد كان لهذه السياسة الأثر في تحقيق نتائج بنسب إنجاز عالية، حيث حققت إنشاء 710.000

<sup>1</sup> عبد اللطيف بن آشنهو: تجربة الجزائرالديناميكية والاقتصادية والتطور الاجتماعي في التنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 513

<sup>2</sup> محمد بلقاسم حسن بملول: سياسة تخطيط التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

منصب شغل، و تحقيق فائض في الميزان المبادلات الخارجية ب 13.8 :مليار دج، و ارتفاع الإنتاج الداخلي الخام إلى 225.4 دج. ويتصح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-3): استثمارات المخطط الثلاثي الاول (1984-1980) الوحدة: مليار دينار

القطاعات	الفلاحة والري	الصناعة	البناء	القطاع شبه المنتج	الجموع
التنفيذ المالي	47.10	155.46	35.40	143.64	400.60

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الأول 1984-1980 ، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1984، ص. 346

### 1-5. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط الخماسي الأول، ركز على الجانب التنظيمي للاقتصاد :و إعطاء الأولوية لتنمية و تطوير قطاع الفلاحة و الري، و تمثلت أهدافه إلى تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

- التحكم في التوازنات المالية للحفاظ على الاستقلال الاقتصادي
- تخفيض تكاليف و آجال إنجاز الاستثمارات.
- تطوير قطاع الفلاحة و الري لإشباع حاجات المجتمع بتكثيف العمل و تطوير طرق الإنتاج و تحديث أدواته.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، و مواصلة النمو للاستثمارات و الإنتاج.
- مواصلة تنظيم الاقتصاد الوطني التي شرع في تنفيذها منذ 1980 بإتباع سياسة إعادة الهيكلة
- لقد اعتمدت الدولة في هذا البرنامج هيكل استثمارات مخطط خصصت له 828.38 مليار دج و اعتماد مالي بقيمة 550 مليار دج من مجموع التكاليف، إلا أن هذا المخطط لم يستكمل الفترة المحددة له بسبب تأزم الأوضاع الاقتصادية التي عرفتتها الجزائر من جراء أزمة البترول (1986) و

<sup>1</sup> وزارة التخطيط، تقرير المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ص 5



الأزمة السياسية (1988) ، كل هذه الأسباب كانت سبباً للركود في كافة المجالات، مما سجل انخفاض المداخيل و بالتالي لم يتحقق النمو المرجو، و لو تتوقف البطالة عن الارتفاع، و ارتفعت المديونية و خدمتها، و عجزت المؤسسات عن تحقيق الإنتاج، فبادرت الدولة إلى سلسلة من الإصلاحات الأولية مست العمومية الاقتصادية والقطاعين الفلاحي المصرفي وإعادة النظر في علاقة الدولة بالاقتصاد.

## 2- الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق (1989-1999)

لقد عملت الدولة لانتقال اقتصادها من الاقتصاد الإداري المخطط إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، تبني سلسلة من الإصلاحات الذاتية لمواجهة الوضع، لكن هذه الإصلاحات فشلت لأن أثر الأزمة كان عميقاً و هيكلياً، إضافة إلى نقص التمويل الكافي لتنفيذ هذه الإصلاحات، و عندها لجأت إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات مع الصندوق و البنك الدوليين، فكان الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي المسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي، و الذي في حقيقته جملة الإجراءات و الشروط التي يملئها صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون الخارجية، بهدف انكماش الإنفاق الاستهلاكي و الاستثمارات لتحقيق وفرة مالية تمكنها من دفع أعباء الديون الخارجية ، أما الثاني فهو برنامج التكيف الهيكلي مع البنك الدولي، الذي يعبر عن التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي، من خلال تحرير الواردات و التحول نحو التصدير و القضاء على الملكية العامة .

شرعت الجزائر في تطبيق سلسلة الإصلاحات الاقتصادية في 1989 تمثلت برامج التثبيت والتي احتوت الاتفاق الاول للاستعداد الائتماني (1989/05/31-1990/05/30)، وإلفاق الثاني للاستعداد الائتماني (1991/06/03-1992/03/03) ، تلتها بعد ذلك برامج التعديل الهيكلي : اولها برنامج الاستقرار الاقتصادي (افريل 1994-مارس 1995)، ثم برنامج التعديل الهيكلي (1995/05/22-1998/05/21).

## 2-1. برامج التثبيت :

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق طلب اسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي صافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، وهذا بسبب تصلب القاعدة الإنتاجية وعدم مرونتها، حيث أن كل زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات. وبالتالي فهذه السياسة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات في آن واحد، بالرغم من كون تخفيض التضخم يحدث تناقضا بين تخفيض الطلب وأهداف النمو في الأجل القصير. إلا أن المهم في نظر الصندوق هو كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بمراعاة حجم الواردات الأمثل الذي يأخذ في الحسبان معدل نمو العرض وتدفق رؤوس الأموال باعتماد نظام اقتصادي يحقق استقرار السوق وليس اعتماد تمويل العجز بالاستدانة.<sup>1</sup>

## 2-1-1: الاتفاق الاول للاستعداد الائتماني (1989/05/31-1990/05/30)

امضت الجزائر اول اتفاق مع صوف النقد الدولي في 1989/03/30 تحصلت بموجبه عتلى قرض تتقدر قيمته ب 300 مليون في ايطار ما يسمى ببرامج التثبيت او الاستقرار ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي الذي يهدف الى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاهه تعزيز الانتاج المحلي وكانت مدة هذا الاتفاق سنة تلتزم الجزائر من خلاله التحكم في العرض النقدي ، والقضاء على عجز الميزانية ، مواصلة تخفيض قيمة الدينار، وقد تم اصدار القانون رقم 12-89 المؤرخ في 1989/07/05 والمتعلق بالاسعار الذي يمكن اعتباره خطوة اولى في سبيل ارساء قواعد نظام السوق،

<sup>1</sup> كبداني سيد احمد: اثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 224

وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار وتبنيه لمقاييس حساب تكاليف الانتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية<sup>1</sup>

## 2-1-2: الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (1991/06/03-1992/03/03)

يعتبر اللجوء الثاني للجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض و مساعدات لتحقيق إصلاحات عميقة، فتم الاتفاق في جوان 1991 و الذي يمتد إلى غاية 31 مارس 1992 حيث ركزت الحكومة على:

- التطهير المالي للمؤسسات. وانشاء بورصة الجزائر في 1990 .
  - تحرير الأسعار بنسبة % 40 و تخفيض قيمة الدينار.
  - الاصلاح الضريبي من خلال الغاء بعض الاقتطاعات لتحل محلها ضرائب اخرى واستحداث اخرى من اجل تحقيق العدالة في التوزيع للدخل والثروة<sup>2</sup>
  - رفع الدعم عن أسعار الطاقة .
- و كل هذه الإجراءات كانت ترمي إلى تحقيق أهداف من شأنها إصلاح النظام و تحرير التجارة الخارجية و وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية إذ تحصلت بعدها الحكومة على 300 مليون من (DTs) أي 400 مليون دولار مقسمة إلى أربعة أقساط متساوية، وقد تمخض عن هذا<sup>3</sup>:

- فائض الميزان التجاري الذي بلغ سنة 1993 حوالي 4,3 مليار دولار بسبب ارتفاع العائدات البترولية.

<sup>1</sup> Hocine Benissad : " restructuration et reformes économiques (1979-1993)" OPU، Alger 1993، P154.

<sup>2</sup> قدي، عبد المجيد". النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة"، بحث مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي

2003، ص 57

<sup>3</sup> كبداني سيد احمد: اثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 227

- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 ، رغم تطبيقها لسياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وتقييد الواردات، وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 6% عام 1991 إلى 8% عام 1994 .
- انتقال المديونية الخارجية من 26,859 إلى 28,25 إلى 27,67 مليار دولار بين سنة 1989 و 1991 ، بسبب ارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى حوالي 8,16 مليار دولار لنفس الفترة باستهلاك أكثر من 80% من قيمة الصادرات.
- انخفاض التضخم من 32% عام 1992 إلى 20,8 سنة 1993 .
- النمو الحقيقي للاقتصاد بلغ -2% سنة 1993

## 2-2. برامج التعديل الهيكلي: (1994-1998)

إن نقص التمويل و قصر مدة الاتفاق الثاني 1991 ، زاد من حدة أزمة الاقتصاد الجزائري، مما جعل الحكومة تعقد اتفاق ثالث مع صندوق النقد الدولي و البنك الدوليين لتحقيق إصلاحات أعمق ركزت بالدرجة الأولى على تخفيض العجز الموازنة، و الحساب الجاري لميزان المدفوعات والقضاء على التضخم من خلال اتفاقية ستاندباي (1994-1995) ثم سياسة الإصلاح الهيكلي لإعادة التوازن الداخلي على المستوى الجزئي و كانت في الفترة (1995-1998)، وأسفرت تقارير صندوق النقد الدولي عن الاهداتف التي كانت مسطرة والتي منها:<sup>1</sup>

- تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من الناتج الداخل الاجمالي خارج قطاع المحروقات.
- تخفيض التضخم الى 10.3% .
- التخفيض من عجزا لميزانية الى 1.3% ، مقابل 2.8% ، سنتي 1994-1995.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص: الاصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات-دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-

- الالغاء الكلي للقيود المفروضة على الاسعار وهذا قبل نهاية 1996 .
- وضع اطار تشريعي للخصوصية.
- خدمة الدين تبقى بين 45% الى 50% حتى 1995 .
- بالنسبة الى احتياطات الصرف الهدف هو الوصول الى ما يعادل 3 اشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997 .
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب الشغل.
- التحكم في نمو النفقات العمومية.
- تشجيع القطاع الانتاجي
- ولتحقيق هذه الاهداف كان لزاما عليها ان تقوم بالاجراءات التالية:<sup>1</sup>
- تحرير اسعار الصرف الآجل والعاجل.
- التحكم في معدلات التضخم.
- العمل على توسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات.
- انشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخصوصية.
- تنمية الادخار العمومي والقضاء على عجز الميزانية.
- اعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية.
- التحرير الكامل للاسعار من خلال مراصلة رفع الدعم
- احلال الشركات القابضة محل صناديق المساهمة.
- فتح الرسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين.
- تكثيف الاصلاحات في النظامين المالي والمصرفي.

<sup>1</sup> El hadi makboul ، le P.A.S en Algérie problématique et application, un revue du CENEPAP .  
N°15. 2000 .P.09

### 3- الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية خلال الالفية الثالثة 2000-2015: لقد مر

الاقتصاد الجزائري من خلال تجسيد ثلاث مخططات تنموية يلي بيانها كالتالي:

#### 3-1 - برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

بعد انتهاء فترة العمل ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1989، تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التناقض، فمن جهة هناك تحسن في اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، إحتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ومن جهة أخرى نجد أن هناك تباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي مصحوبة بارتفاع معدل البطالة<sup>1</sup>، وفي هذا الاطار عمدت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة وهي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 525 مليار دج، وكانت اهداف هذا البرنامج وفقا للوثيقة الرسمية التي اصدرتها رئاسة الحكومة وهي<sup>2</sup>:

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة ومناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وأنجاز هياكل قاعدية تسمح باعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

أما عن استراتيجية دعم الانعاش الاقتصادي فانها تستمد من النظرية الكينزية والقائمة على:

- إدماج الدولة كون اقتصادي في الدورة لاقتصادية من خلال سياسة الانفاق الحكومي.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الثاني، 2003، ص 70.

<sup>2</sup> جوادي علي: دراسة اقتصادية قياسية لآثر الاقتطاعات الضريبية والانفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008، مذكرة

ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 76-78

- التركيز على تعزيز الطلب الكلي من خلال دعم التنمية المحلية والبشرية.

غير أنه وبالنظر الى الوضعية الاقتصادية الجزائرية فان محاولة إنعاش الاقتصاد في التركيز على الطلب الكلي، فقد يمكن ان ينتج عليه نتائج عكسية، ويعود هذا الى وضعية الآلة الانتاجية ودعم قدرتها على تنمية الطلب المحلي<sup>1</sup>.

يمكن تقسيم برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى اربعة قطاعات كبرى كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-4): مكونات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 الوحدة مليار

دج

النسبة	مجموع المبالغ	القطاعات
40.10%	210.5	1-الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38.90%	204.2	2-التنمية المحلية والبشرية
	114.00	● التنمية المحلية
	90.2	● تنمية الموارد البشرية
12.40%	65.3	3-دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
	55.8	● قطاع الفلاحة
	9.5	● قطاع الصيد البحري
8.60%	45.0	4- دعم الإصلاحات
100%	525.0	المجموع

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني سنة 2001، ص 87.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه انه:

<sup>1</sup> مصالح رئيس الحكومة: مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003، ص ص 41-42

- بالنسبة للاشغال الكبرى والهياكل القاعدية فقد استفاد من مبلغ 210.5 مليار دج اي بنسبة 40.1%، وهو ما يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز المسجل في هذا القطاع ، والذي يساهم في انعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية العامة ومنها والخاصة، وتوفير الهياكل اقاعدية التي تسمح بتوفير مناخ الاستثمار مما يؤدي الى خلق او توفير مناصب شغل جديدة، والرفع من معدلات الاستثمار المحلية والاجنبية.
- قطاع التنمية المحلية والبشرية: خصص لهذا القطاع اعتماد مالي قدره 204.2 مليار دجاي بنسبة 38.9% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد هذا مؤشرا لتحقيق اهداف البرنامج والمتمثل في تحقيق التوازن الجهوي، وتحسين الاطار المعيشي للمواطن، مما يؤدي الى تحسين معدلات التنمية البشرية.
- قطاع الدعم الفلاحة والصيد البحري: قدر حجم الغلاف المالي المخصص لهذا القطاع 65.3 مليار دج، وويعتبر تكملة ودعم للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية *PNDFA*، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي تسعى الدولة من خلاله الى حماية السهول والاراضي المعرضة للانجراف، دعم انتاج المواد الغذائية الضرورية وعلى رأسها القمح، الحليب، حماية المناطق السهبية من التصحر، توسيع الاراضي المتبقية ودعم تطوير منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية.
- أما المبلغ المخصص لدعم الاصلاحات والذي يقدر بـ 45 مليار دج، فوجه أساسا لتمويل الاجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج وأهمها ، تحديث وتطوير ادارة الضرائب، تهيئة المناطق الصناعية، دعم الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية، وضع نماذج جديدة للتوقعات على المدى المتوسط والطويل.

### 3-2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) كحلقة وصل لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق له، وكخطوة ثانية في عملية التنمية الاقتصادية للبلد، فهذا البرنامج يختلف عن مخطط الدعم من حيث المدة والتخصيص المالي لسببين أساسيين، السبب الأول يتعلق بالضرورة الملحة لتغطية نقائص وقعت أثناء وبعد تنفيذ مخطط الدعم، والسبب الثاني يخص التراكم المتزايد للادخار الوطني بفعل فقاعة أسعار



المحروقات، وبذلك نلاحظ بأن السلطات العمومية للبلد قد عملت على إرساء مشاريع كبرى باعتمادها برنامج خماسي لتحقيق أهداف معينة، نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

- تطوير البنية القاعدية،

- إحداث تنمية فلاحية وريفية،

- تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا لفك العزلة،

- تحسين الظروف المعيشية للمواطن،

- عصنة المصالح العمومية.

### 3-2-1- مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

إن مضمون البرنامج التكميلي للنمو يدور حول خمسة نقاط مهمة، النقطة الأولى من البرنامج تعمل على توفير كل مقومات العيش للسكان، والنقطة الثانية تسعى إلى تطوير وتحديث المنشآت القاعدية وفق متطلبات النمو، والنقطة الثالثة تتعمق في دعم التنمية الاقتصادية، وأما النقطة الرابعة فقد خصصت لتحسين الخدمات العمومية، والنقطة الخامسة والأخيرة كانت مواكبة للتطورات العالمية في مجال تكنولوجيات الاتصال والإعلام<sup>2</sup>، والجدول الجامع لهذه الأهداف مع المبالغ المالية التي سخرت لتنفيذها، هو على النحو التالي:

<sup>1</sup> مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص ص 16-18.

<sup>2</sup> الفكر البرلماني: برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، الجزائر، العدد6، جويلية 2004، ص ص 38-40.

الجدول رقم (5-5): توزيع البرنامج حسب كل باب

النسبة (%)	المبلغ بالملايير دج	القطاعات
45.5	1908.5	أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية
08	337.2	ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.9	203.9	رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.1	50	خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، مجلس الأمة أفريل 2005، ص ص 06-07.

من خلال قراءة محتوى البرنامج ( أنظر إلى الجدول أعلاه) ، نكتشف بأن البرنامج التكميلي قد خصص لكل هدف كمية مالية لبلوغه، وفق الترتيب التالي<sup>1</sup>:

- تحسين ظروف معيشة السكان، بتوفير متطلباتهم الأساسية والتي تسمح لهم بالعيش اللائق، فالقضاء على مظاهر الفقر والحرمان هو محور مهم في تسيير المورد البشري لتعزيز مشاركته في عملية النمو والتنمية، ولن يتحقق هذا الأمر إلا برعاية الدولة ب: توفير السكن والتعليم والتكوين المهني والصحة، وأيضا تزويد السكان بالماء وإيصال لهم الغاز، وغيرها من الضروريات، لأجل هذه الترتيبات رصدت السلطات 1908.5 مليار دج لتحقيق هذا الهدف، الذي استحوذ على نسبة 45.5% من حجم الإنفاق العمومي المخصص لهذا البرنامج، وهذا إن دل على أمر فهو يدل على الأولوية التي منحها البرنامج لعنصر المورد البشري.

<sup>1</sup> مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص ص

- تطوير المنشآت الأساسية، وتشمل كل من قطاع النقل والأشغال العمومية، قطاع الماء (بناء السدود) وهيئة الإقليم، ونظرا لوزن هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية، تم رصد مبلغ 1703.1 مليار دج، مشكلة 40.5% من إجمالي نفقات البرنامج.

- دعم التنمية الاقتصادية على أساس متين بتخصيص أغلفة مالية مهمة لكل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية (300 مليار دج)، قطاع الصناعة (13.5 مليار دج)، قطاع الصيد البحري (12.0 مليار دج)، في حين قدرت المبالغ المخصصة لكل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وقطاع السياحة مجتمعة بـ 11.7 مليار دج.

- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، معنى هذا أن السلطات العمومية قد سعت إلى تحسين علاقة الإدارة بالمواطن، وأكثر تجسيد مبدأ اللامركزية بجميع أبعاده خاصة الإدارات التي تقدم خدمات يومية للمواطنين مثل قطاع العدالة والداخلية وقطاع المالية والتجارة وقطاع البريد والاتصال، لهذه الأسباب قد وضعت السلطات مبلغ 203.9 مليار دج تحت تصرف هذه القطاعات.

- تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصال، كتطوير شبكة الهاتف النقال وخلق فضاء جديد للإنترنت من حيث السرعة، ولتحقيق هذه الأهداف رصدت حكومة البلد مبلغ 50 مليار دج.

ومن كل ما سبق نستنتج أن الفاعلون في مجال السياسات العمومية عملوا بمفهوم الأولوية في ترتيب محاور التنمية، فمحور بناء الهياكل القاعدية تم تسجيله كعنوان أساسي في جدول أعمال الحكومة، حيث شكل لوحده نسبة 45.5% فهذه النسبة هي دلالة على وجود حراك اقتصادي لتسريع عجلة النمو.

### 3-3 - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

عُرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي الثاني، الذي رصدت له الدولة الجزائرية غلافاً مالياً قدره 11.534 مليار دج (حوالي 155 مليار دولار)، ليصبح الغلاف الإجمالي لبرنامج الفترة (2010-2014) بمبلغ 11.214 مليار دج، (286 مليار دولار).

ولقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج لتحقيق أهداف عديدة، ألا وهي<sup>1</sup>:

- تحسين التنمية البشرية؛

- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية؛

- تشجيع إنشاء مناصب الشغل للمواطنين؛

- تطوير اقتصاد المعرفة.

ولقد جاءت اعتمادات هذا البرنامج في محورين أساسيين وهما:

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار؛ أي ما يقارب 156 مليار دولار؛

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، سيما في مجالات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ

9700 مليار دينار؛ أي ما يقارب 130 مليار دولار؛

لقد ارتكز البرنامج الخماسي 2010-2014 على محاور إستراتيجية، من أهمها:

أولا: التنمية البشرية: فيما يخص تحسين التنمية البشرية، فقد تم برمجة إنجاز منشآت للتربية الوطنية، وأخرى

للسببية والرياضة والصحة، مع تقدير إنجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي

والكهرباء سيما الريفية منها. وعليه كان من البديهي أن تكون حصتها معتبرة مقارنة بالاعتمادات

الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها 50% موزعة كما يلي<sup>2</sup>:

-50 مليار دولار مخصصة لبناء مليوني سكن، على أمل توزيع 1.2 مليون منها قبل نهاية الخماسي؛

-27 مليار دولار مخصصة لبناء 35 سد جديد، 25 مركزا لضخ المياه، و 19 محطة لتحلية المياه؛

-24 مليار دولار مخصصة لإنشاء 5000 مدرسة، إكمالية، وثانوية، و300 مركز تكوين، 600000

<sup>1</sup> سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش: أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، مارس 2013، ص 10.

<sup>2</sup> سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش: أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، مارس 2013، ص 10.

مقعد بيداغوجي جامعي؛

-08 ملايين دولار مخصصة لبناء حوالي 200 مستشفى و400 مؤسسة استشفائية.

ثانيا: تطوير المنشآت القاعدية: أما فيما يتعلق بمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، فقد تم تدعيم قطاع الأشغال العمومية بغلاف مالي إضافي قدره 21 مليار دولار لتوسيع وتحديث الطرقات وزيادة قدرة استيعاب الموانئ، والنقل لتحديث ومد شبكات السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتوسيع وإنجاز المطارات، ولتهيئة الإقليم والبيئة، وتحسين خدمات وإمكانيات المرافق العمومية، وهذا من خلال المساهمات التالية<sup>1</sup>:

-42 مليار دولار مخصصة لإنشاء الطرقات (2500 كلم) وإعادة تأهيلها (12000 كلم)؛

-38 مليار دولار مخصصة لاستحداث 17 خط للسكك الحديدية (6000 كلم) وتوسيع مشروع ميرو الجزائر على امتداد 14 مدينة؛

-07 ملايين دولار مخصصة لإنشاء 4 مدن جديدة (سيدي عبد الله، بوينان، بوقزول، والمنيعه)، مع تهيئة الإقليم والبيئة؛

-23 مليار دولار لعصرنة إدارات الجماعات المحلية؛ حيث خصص 05 ملايين لإنشاء 230 محكمة ومؤسسة عقابية، 04 ملايين للإدارة الضريبية، الجمركية، والخزينة العمومية، كما خصص الباقي لإنشاء إدارات الحماية المدنية والأمن الوطني.

ثالثا: تطوير التنمية الاقتصادية و الصناعية: في إطار دعم التنمية الاقتصادية فقد رُصد غلاف مالي معتبر لدعم وتطوير التنمية الفلاحية والريفية، ولتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث خصص مبلغ 21

<sup>1</sup> سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش: أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، مارس 2013، ص 10.

مليار دولار للتنمية الاقتصادية، منها 13 مليار للزراعة، و 08 ملايين لعصرنة المؤسسات العمومية والصغيرة والمتوسطة.

فيما يخص مجال التنمية الصناعية، فقد تم تخصيص أكثر من 27 مليار دولار كقروض بنكية ميسرة لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتحديث المؤسسات العمومية وتطوير الصناعات البتروكيمياوية، وخصص مبلغ 03 مليار دولار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم و اكتساب التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

الجدول رقم (5-6): التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج توظيف النمو 2010-2014 الوحدة: مليار

القطاعات	(2014-2010)	المجموع النسبي (%)
الأشغال الكبرى	42	14.69%
السكن	50	17.48%
النقل	38	13.29%
الري	27	9.44%
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	8.39%
الزراعة	13	4.55%
الجماعات المحلية والأمن	12	4.20%
الصحة	08	2.80%
الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	2.45%
البيئة وهيئة الإقليم	07	2.45%
مجالات أخرى	58	20.28%

المصدر: سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش: اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، مارس 2013، ص 10.

## المبحث الثاني: تحليل متغيرات الأداء الإقتصادي الكلية

تعد مؤشرات الاداء الاقتصادي معالم الحكم التي تستطيع الدولة من خلالها الحكم على مدة قوة اقتصادها، وسنعمد في هذا المبحث بتحليل المؤشرات الربع الموافقة لمربع كالدور ، باعتبارها اهم المؤشرات الكاشفة لقدرة الاقتصاد على مواجهة الازمات وتحقيق التوازنات، وعليه سيتم التطرق الى مؤشر النمو الاقتصادي ، ثم مؤشر البطالة ، ومؤشر التوازن الخارجي -رصيد ميزان المدفوعات ثم مؤشر التضخم

## 1-تحليل تطور مؤشر النمو الاقتصادي:

يعتبر مؤشر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تقيس مدى الأداء المحقق من قبل الدولة، وهو ظاهرة كمية تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني<sup>(1)</sup>، ويعتمد في حساب معدل النمو الاقتصادي بحاسب الناتج الوطني الذي يعرف على أنه: مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد ما خلال فترة عادة ما تكون سنة ، كما يعرف بأنه مجموع القيم المضافة خارج الضرائب (القيمة المضافة قيمة السلع والخدمات - قيمة الاستهلاك كانت الوسيطة) المنتجة من قبل الأعوان الاقتصاديين المحليين والأجانب داخل التراب الوطني خلال سنة مضافة إليها الرسم على القيمة المضافة والرسم الجمركية على الواردات<sup>(2)</sup>.

معدل نمو الاقتصادي القومي = معدل نمو الناتج المحلي - معدل نمو السكان.

فتحقيق معدلات نمو مالية لازالت تشكل طموحات لدى الدول النامية والسائرة في طريق النمو على حد سواء، في حين أن انخفاضه يشكل هاجسا لاقتصاد الدول على حد سواء النامية منها والمتقدمة، ولهذا عملت الجزائر على مسايرة التطورات الدولية من خلال الإصلاحات التي باشرتها وتباشرها من حين لآخر، قصد الرفع من معدلات النمو، ولعل الأزمة الاقتصادية 1986، وانحيار أسعار

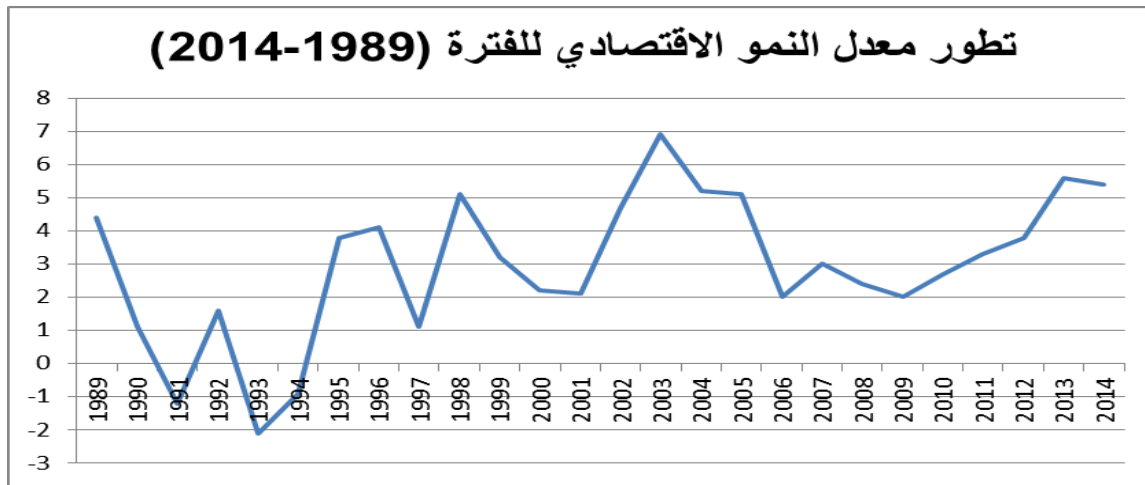
<sup>2</sup> -Maré Nouchi : croissance économique, édition Hazan, France, 1990, p45.

البتروول كانت بادرة للدولة الجزائرية لمباشرة إصلاحات في شتى المجالات غاية في تحسين بعض المؤشرات التي عرفت تراجعاً قبل الأزمة.

**1-1- معدل النمو الاقتصادي:** يمكن توضيح تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال الشكل

التالي:

الشكل رقم (05-01) : تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1989-2014)



[www.ons.dz](http://www.ons.dz)

قاعدة بيانات البنك العالمي

تقارير بنك الجزائر

يتضح من خلال قراءة الشكل أعلاه، نلاحظ أسباب معدل النمو بلغ سنة 1989 نسبة 44%، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الزيادة في انتاج قطاعي الخدمات والمحروقات.

مع بداية التسعينيات انخفض معدل النمو الاقتصادي ليبلغ (2.1%، 2.2%، 2.9%)

خلال السنوات 1991، 1993، 1994 على الترتيب، فيما يخص وضعف معدل النمو لفترة (1991،

1994) بلغ (0.7%) أما سنة 1995 بلغ معدل النمو (3.8%) بعد سنة من تطبيق البرنامج الشامل

للتعديل الهيكلي، وهو قريب من معدل النمو السنوي لفترة (1989-1995) الذي بلغ 3.5%.

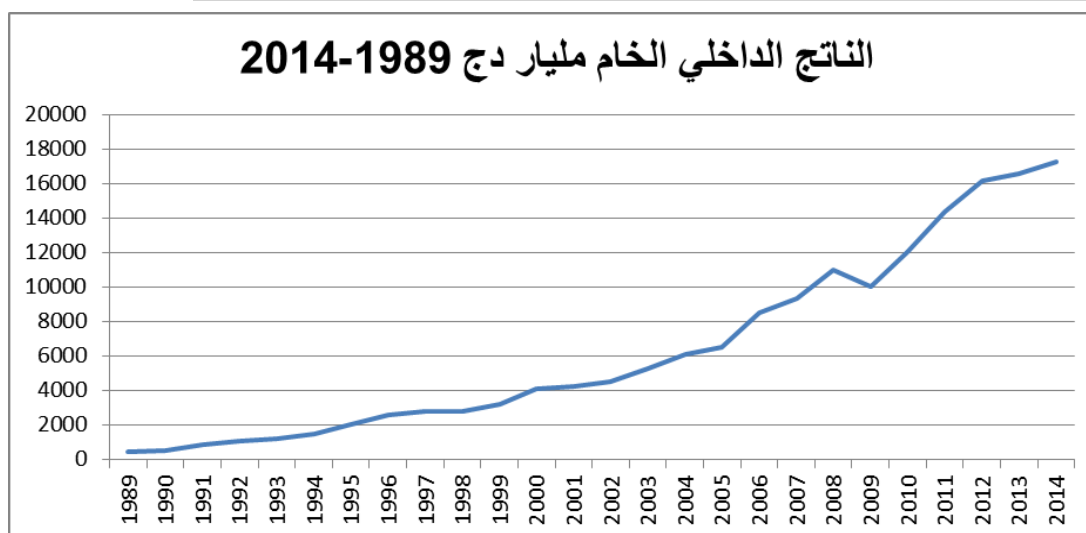


النتائج المسجلة في الفترات الأخيرة من خلال فترات النمو الاقتصادي ميزتها ارتفاع أسعار المحروقات وتقلص الدين العمومي نظير إعادة جدولة الديون الخارجية التي كان لها الأثر الإيجابي على معدل النمو، كما أن مساهمة انتاج صناعة المحروقات مثلت عاملا حقيقيا<sup>1</sup>.

ففي سنة 2002 تم تسجيل معدل نمو يقدر بـ 4.7% هذا رغم التراجع في معدل نمو قطاعات الفلاحة بـ (1.3%) بسبب عدم ملاءمة الظروف المناخية (تساقط الأمطار جهة).

1-2 تطور الناتج الداخلي الخام: ويمكن توضيح تطورات الناتج الداخلي الخام لفترة 1989 - 2014 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05-02): تطور الناتج الداخلي الخام مليار دج 1989-2014



[www.ons.dz](http://www.ons.dz)

قاعدة بيانات البنك العالمي

تقارير بنك الجزائر

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الناتج الداخلي الخام عرف تحسنا ملحوظا وتزايدا بينا خلال

فترة الدراسة (1989-2014) حيث سجل سنة 1989 نتيجة 422 مليار دينار جزائري وفي سنة

2014 قيمة 17235 دينار جزائري بقيمة قدر بـ (10%) مجموع *PIB* المحقق خلال الفترة، غير أنه

<sup>1</sup> افريقيا: تقلبات النمو <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2016/06/pdf/fd0616.pdf>

شهد تراجعاً وحيداً خلال سنة 2009، قدر خلال التغير النسب لـ:  $PIB$  (-9%) مقارنة بسنة الأساس: 2008، وذلك بسبب تفاقم حجم الانفاق العمومي الذي بلغ 1964.3 مليار دج نتيجة التأهب لتحسيد المخطط الخماسي الأول من جهة، وزيادة حجم الواردات للسنة بنسبة (11.1%) مقارنة بسنة 2008،

في حين فاقت أعلى قيمة مسجلة له سنة 2014 بـ 17235 دج، وأدنى قيمة سنة بداية فترة الدراسة (1989) بـ 422 مليار دينار جزائري، بما يقارب 40 ضعفاً، لكن على عموم نظرة التطور سجل متوسط  $PIB$  ما يقارب 6345.91 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل (36.81%) مما حقق سنة<sup>1</sup> 2014.

وبتمحيص أكثر في تطور التغير النسبي لـ  $PIB$  حسب الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فقد سجلت معدلات التطور للتغير النسبي ما يلي:

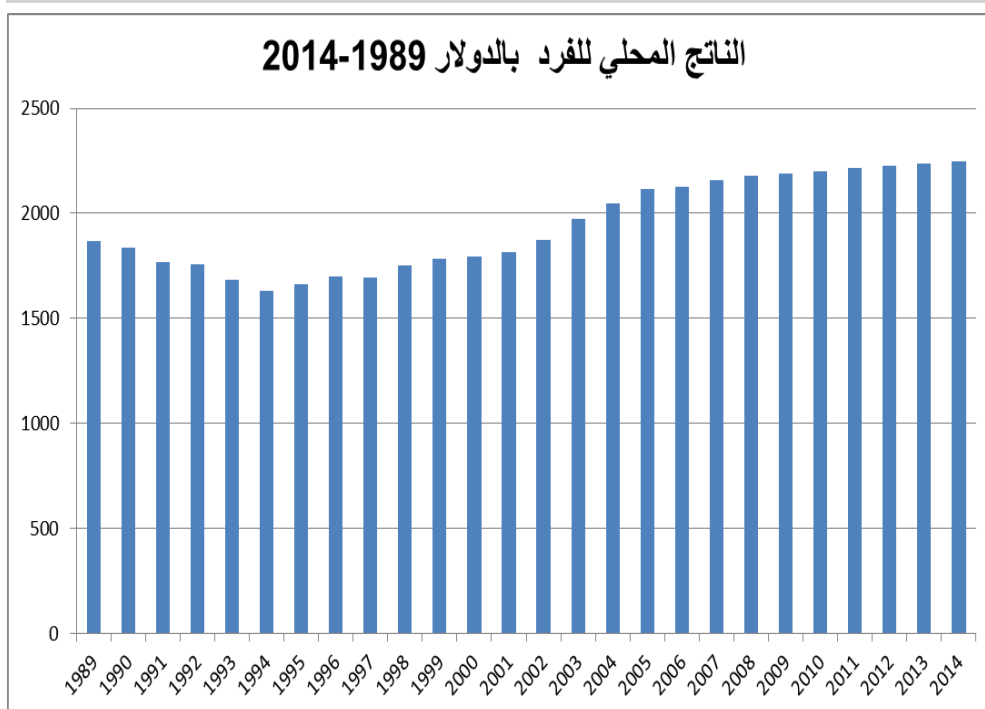
• خلال الفترة (1989-1999): لقد عرف  $PIB$  تزايداً بوتيرة حسنة حيث سجل متوسط قدره 1723.15 مليار دج، وسجل أكبر قيمة له سنة 1999 بـ: 3215.10 مليار دج، بما يقارب 8 أضعاف مقارنة بسنة 1989، وهذا راجع لبرامج الإصلاحات التي باشرتها الدولة خلال العشرية، ومن جهة أخرى إلى نمو القطاع الزراعي الذي زادت قيمته بـ (21%) عوض (9%) المتوقعة، ومن جهة أخرى إلى إنخفاض نسبة عجز الموازنة إلى (1.4%) من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>، حيث سجلت خلاله الواردات: 610.673 مليار دينار جزائري، وارتفع حجم إيرادات الجباية العادية بـ: 8 أضعاف أي ما يعادل: 874.88 مليار دينار جزائري، وهذا نتيجة الإصلاحات الضريبية الرامية إلى تعزيز الجباية العادية وتحرير الإيرادات من الاعتماد على العوائد النفطية.

<sup>1</sup> [www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf)

<sup>2</sup> - عبد الله بن دعيبة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 367.

وعليه فإن صدى أزمة 1986 كان السبب المباشر في تدهور ظروف المعيشة لفئة كبيرة من المواطنين، ولهذا السبب خصصت الجزائر غلظا ماليا قدره 17.5 مليار دينار جزائري لصالح الفئات المحرومة، من خلال منح دعم نقدي مباشر بقيمة 2100 دينار جزائري شهريا، بالإضافة إلى تقديم مساعدات وقروض للشباب العاطل عن العمل من أجل خلق تعاونيات<sup>(1)</sup> وقد انعكس هذا على تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، ويتضح ذلك خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام مليار دج (1989-2014)



[www.ons.dz](http://www.ons.dz)

قاعدة بيانات البنك العالمي

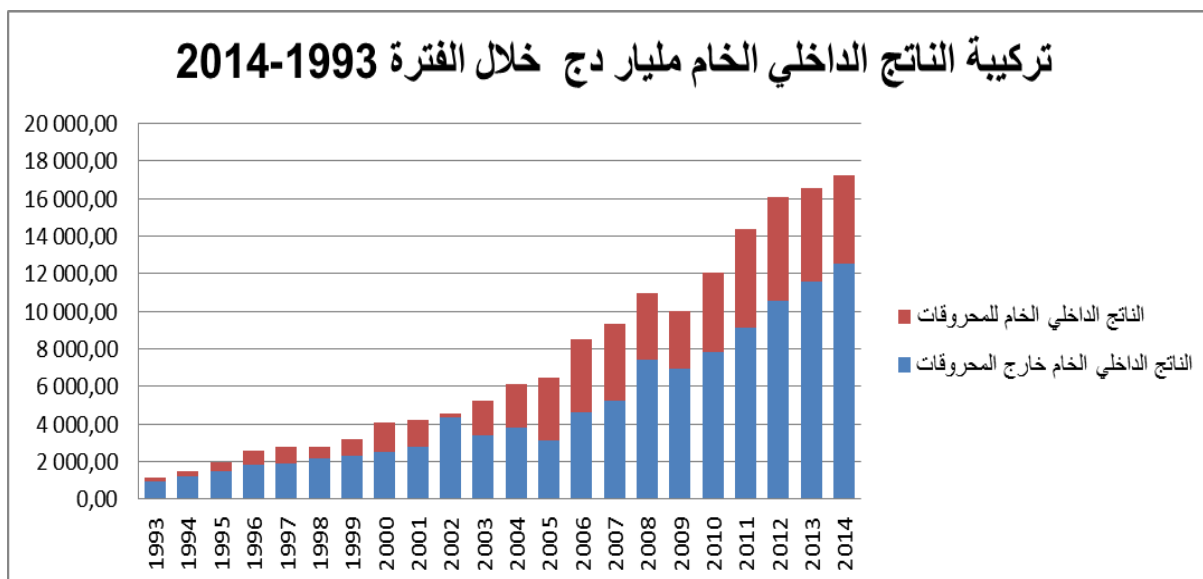
تقارير بنك الجزائر

<sup>1</sup> - عبد الله بن دعيمة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 364.

1-3- تطور تركيبة الناتج الداخلي الخام (1989-2014): ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل

التالي:

الشكل رقم (04-05): تركيبة الناتج الداخلي الخام مليار دج خلال الفترة (1993-2014)



المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

قاعدة بيانات البنك العالمي

تقارير بنك الجزائر

لقد سجلت القطاعات الاقتصادية مساهمة كبيرة في تحسين حجم الناتج الداخلي الخام خلال

الفترة (1993-2014): فقد سجلت نسبيا عالية مقارنة لما حققه قطاع المحروقات في المساهمة، في

حين أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات عرفت تزايدا وتحسنا ملحوظا حيث سجل: قيمة 5536.4 مليار

دج، وهي تمثلت نسبة مساهم قدرت ب: 34.35% من الناتج الداخلي الخام، في حين

سجلت اعلى نسبة مساهمة سنة 2005 ب: 51.59% من حجم الناتج الداخلي الخام، ويعود

لسبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البرميل إلى 109 دولار للبرميل، وحققت خلاله الجباية البترولية

1568.6 مليار دج، غير أن هذه المساهمة عرفت تراجعا للسنوات (1994-1998-2001-2009-

2012) بالنسب التالية على التوالي ( -25.309، -24.79، -5.23، -5.73) ويعود السبب في

ذلك إلى تراجع أسعار البترول و ( -1.5، -6.55، -3.65، -37.72، -12.74، -) دولار للبرميل والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (5-7): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

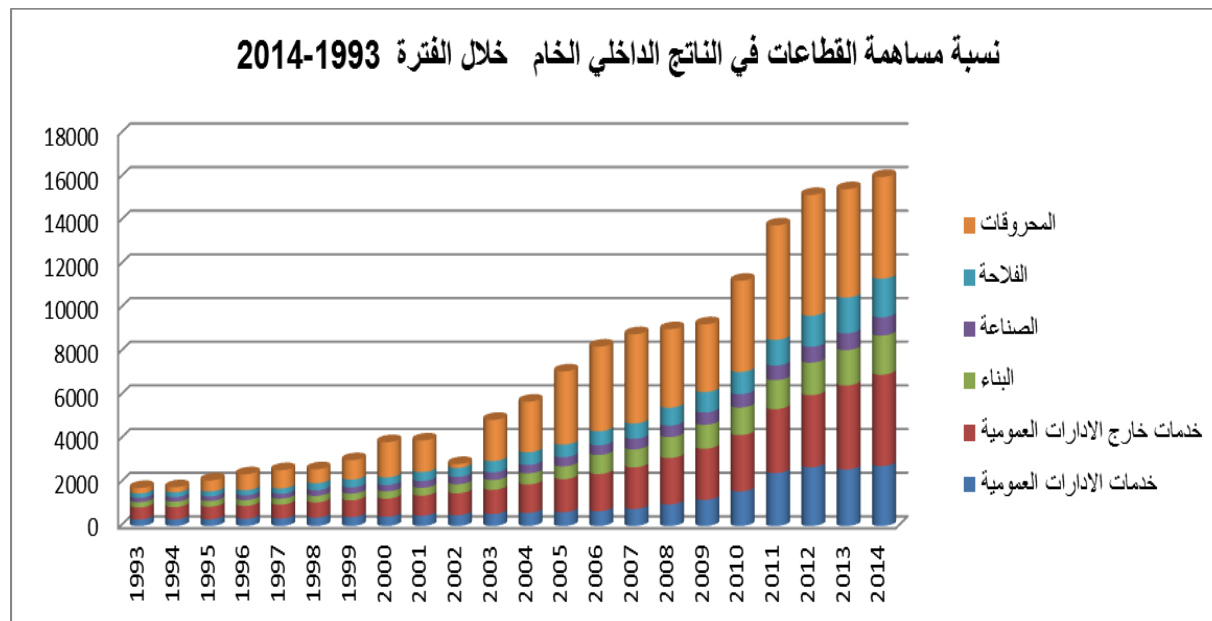
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنة
29,03	25,24	24,85	28,5	17,91	12,94	19,49	21,7	17,6	16,3	17,8	أسعار البرميل
35,86%	3,90%	33,92%	39,20%	27,71%	22,77%	30,27%	28,32%	25,10%	15,75%	21,02%	نسبة مساهمة قطاع المحروقات
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
111	109	100,2	112,94	80,15	62,25	99,97	74,95	65,85	54,64	38,66	أسعار البرميل
27,02%	29,98%	34,35%	36,44%	34,69%	30,98%	32,70%	43,94%	45,56%	51,59%	37,86%	نسبة مساهمة قطاع المحروقات

المصدر: قاعدة بيانات البنك العالمي

إما عن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية قد عرفت هي الأخرى مساهمة ملحوظة في الناتج الداخلي الخام ، بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة (1993-2014)، وتوضح ذلك خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05-05): نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

(2014-1993)



المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

يتضح من خلال الشكل إعلاؤه أن الناتج الداخلي الخام عرف تطورا خلال كامل القطاعات، فنجد قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية حقق أعلى حصة مساهمة خلال الفترة قدرت في بـ 36042.3 مليار دج من مجموع *pib* المحقق خلال فترة الدراسة، حيث نسجل القطاع أعلى نسب مساهمة له بـ (46.43% ، 23.766% ، 29.047%) للسنوات (1993، 1994، 1995) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك نتائج الخصوصية، غير أن معدلات نمو الناتج الداخلي الخام للقطاعات تذبذبا<sup>1</sup>.

ورغم الصدمة النفطية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري سنة 1998، إلا أن القطاع الصناعي ساهم تحسين معدل النمو الذي بلغ 1.5%، وهذا الأمر الذي حفز الحكومة على تخصيص غلاف مالي قدره 06 مليار دولار لتأهيل 152 مؤسسة، الأمر الذي أدى إلى نمو القطاع الصناعي.

<sup>1</sup> قاسم ميلود: علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومجاولات الاصلاح، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقة، العدد 5، جوان 2011، ص ص 65-68

ولقد سجل قطاع المحروقات والاشغال العمومية والخدمات نسبيا زيادة في سنتي 2002-2003، مع تراجع نسبة نمو القطاع الفلاحي، ورغم كل هذا إلا أن القطاع الصناعي لم يحقق الأهداف المنشودة، فانه أكثر من (70%) من المؤسسات عرفت عجزا وكلفت الدولة أكثر 15 مليار دولار. غير أن القطاع الفلاحي حظي باهتمام من خلال برامج الانعاش الاقتصادي الذي حقق في الأخير نسبة ارتفاع قدرت بـ (17%)، كما أن استقرار أسعار البترول وارتفاع في جديد وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر في سنتي (1999-2000) ساهم في تحقيق معدل نمو قدره 2.7%.

وشهدت القطاعات خلال برامج الإنعاش، معدلات مساهمة متزايدة مقارنة مع الفترة (1989-1999).

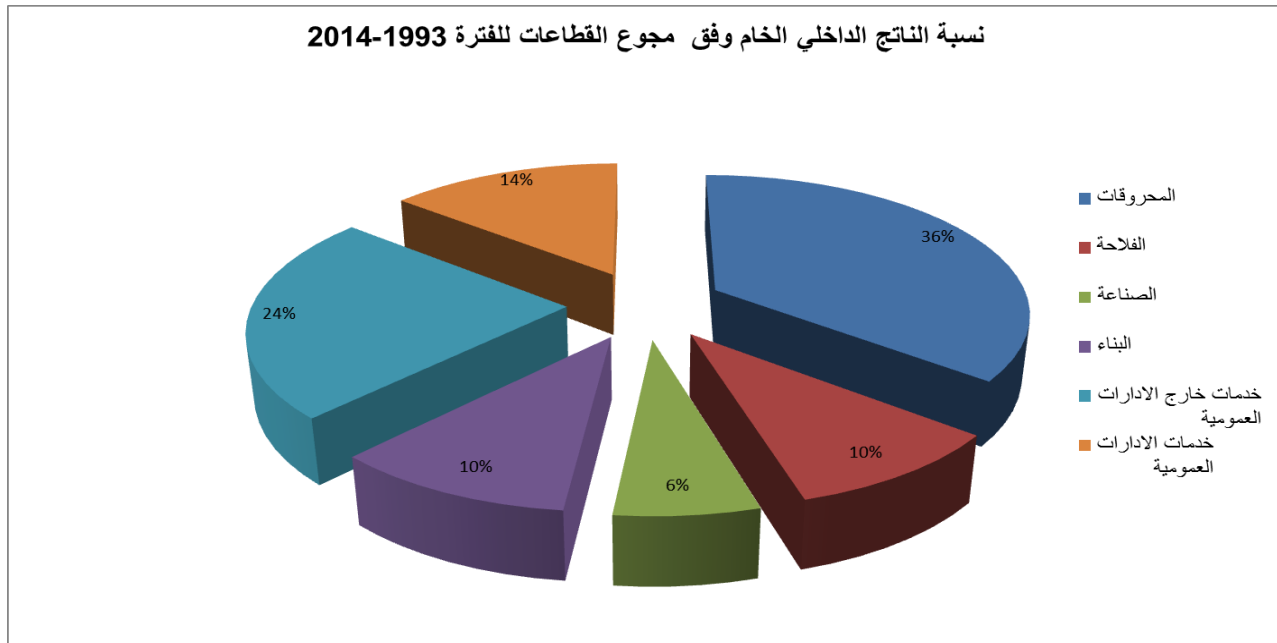
حيث سجل قطاع البناء 12.963 وهذا راجع إلى استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية، وازدياد حجم الاستثمارات في مجال السكن، وحقق قطاع الخدمات (خارج الإدارات العمومية) النسب (11.3988، 14.218) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى اتساع نشاط كل من القطاعات الخدمية (السياحة، النقل والاتصالات).<sup>1</sup>

أما مجمل مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام فيتجلى من خلال الشكل الموالي:

<sup>1</sup> [www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf)

الشكل رقم (05-06): نسبة الناتج الداخلي الخام وفق مجموع القطاعات للفترة 1993-2014

2014



المصدر [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

## 2- تحليل تطور مؤشر البطالة في الجزائر:

تمثل ظاهرة البطالة إحدى المشاكل الأساسية التي تواجه معظم دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، ولقد شغل مؤشر العمالة اهتمامات الخبراء الاقتصاديين والقادة السياسيين للدول، باعتباره مؤشرا هاما من بين المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة المستوى الاقتصادي للدولة.

ولقد عرفت منظمة العمل الدولية البطالة من خلال تحديد مفهوم العاطلين عن العمل بأنهم "أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة والباحثين عنه ولا يجدونه" فالبطالة إذن هي الحالة التي يكون فيها الفرد يرغب في العمل وله القدرة على القيام بذلك في سن معنى، وهو عاطل على



الرغم من بحثه، وتنجم البطالة عن دخول قوة العمل، الرغبة في العودة إلى العمل بعد فترة من الخمول، الاستقالة أو الإقالة أو الرغبة الطوعية لتغيير النشاط<sup>1</sup>.

ولرصد تطور مؤشر البطالة وتحليله سنتطرق إلى تحليل تطور معدل البطالة، تطور البطالة حسب التركيب العمري.

## 2-1- تطور معدل البطالة في الجزائر 1989-2014:

لقد سعت الدولة جاهدة من خلال مباشرة مجموعة الإصلاحات إلى تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادية على العموم، ومؤشر العمالة على الخصوص، حيث عمدت في بداية التسعينات إلى إقرار إجراء حكومي القاضي بخصخصة المؤسسات العمومية باستثناء الحساسة منها، وفتح المجال للخواص لإنشاء مؤسسات تسهم بدورها في تفعيل الاقتصاد الوطني من خلال رصد الإحصائيات الواردة عن المجمعات الإحصائية بالأخص الديوان الوطني للإحصاء، ويتضح من خلال الشكل أدنا أن معدلات البطالة سجلت شبه إنخفاض في اتجاه العام، إذ سجلت تراجعاً سنة 2014 ب (5%) مقارنة بالسنة 2013، التي سجل فيها معدل البطالة (9.8%)، فقد نتج عن انخفاض عوائد البترول الناجمة عن صدى الأزمة في بداية السبعينيات إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة (50%) وتفاقم أزمة الديون، وكل هذه الظروف كانت وازعا لدفع الدولة إلى إعادة النظر في السياسة الاقتصادية، فأبرمت الحكومة أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30/05/1989 نتج عنها تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية<sup>2</sup>، تليها بعد ذلك اتفاقية 03/06/1991 بقيمة 400 مليون دولار، وكان من أهم أهداف الاتفاقية تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن

<sup>1</sup> - محمد يعقوبي: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، الملتقى الوطني الأول حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، الجزائر، جوان، ص 03.

<sup>2</sup> - حامد نور الدين: العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، الجزائر، جوان، 2008، ص 50.

طريق تثبيت الأجور، وخفض الانفاق العمومي، كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية، وعند العجز من تحقيق الأهداف المسطرة عقدت الدولة اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي الساعي في طياته إلى إيجاد مناصب شغل، حيث تضمن تدابير تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سوق العمل، يمكن إنجازها في ضياع عدد كبير من مناصب الشغل، عدم استقرار منصب العمل المأجور، انخفاض الأجر الحقيقي،.

ومنذ الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجعاً حيث سجل في (19.7%) سنة 1990 لينتقل إلى حوالي (29%) سنة 1999، حيث قدر عدد المناصب المفقودة حوالي 637188 منصب شغل<sup>1</sup>، ومن خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي لازمه تراجع ملحوظ في معدلات البطالة، حيث سجلت النسب (28.89%، 27.3%، 25.7%، 23.7%) للسنوات 2000، 2001، 2002، 2003 على التوالي، ونتج عنه زيادة في حجم عدد العمال بمعدل 6481 ألف عامل، وارتفاع عدد المناصب<sup>2</sup>، حيث خصص غلاف مالي قدره 9 مليار دج سعى إلى تحقيق إنشاء 22000 منصب شغل دائم، وتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة قدرت بـ: 108406 دج سنوياً، كما خصص برنامج موجه للعاطلين عن العمل بمنح قروض بنكية لدعم إنشاء أنشطة يتراوح مبلغ القرض بين (6000-350000) دج لمدة خمس سنوات وبمعدل فائدة 2%، حيث ساهم في دعم أكثر من 11800 مستفيد سنة 2002.

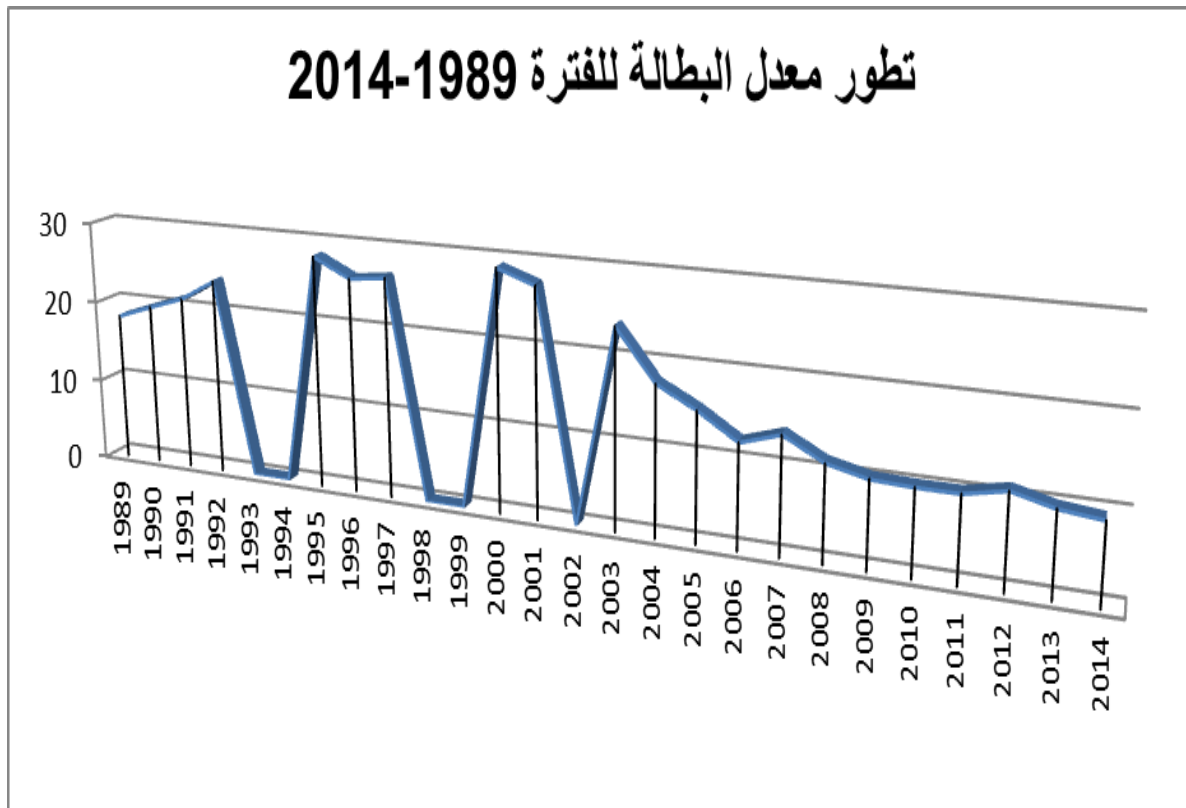
كما ساهم مخطط دعم الإنعاش بامتصاص البطالة، حيث سمح بإنشاء 751812 منصب شغل، منها 464930 منصب عمل دائم، وبلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة، أما برنامج دعم النمو فوجدت فيه الإستراتيجية باستحداث 2 مليون منصب عمل في حين تراجع المعدل من

<sup>1</sup> - عبد الخالق بوعترس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة، ص 9-10.

<sup>2</sup> - شفير أحسن، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في البلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، الجزائر، ص 160.

(10%) سنة 2010 إلى 9.3% سنة 2014، ويرجع ذلك إلى الاستثمارات والمشاريع المسطرة التي كان لها التأثير على سوق العمل، ذلك أن المشاريع الكبرى المسطر لها تحتاج أيدي عاملة كثيفة، علاوة على ذلك تشجيع مناصب الشغل، حيث استفاد قطاع الشغل من 350 مليار دج من خلال الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني<sup>1</sup>.

الشكل رقم (05-07): تطور معدل البطالة للفترة 1989-2014



المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

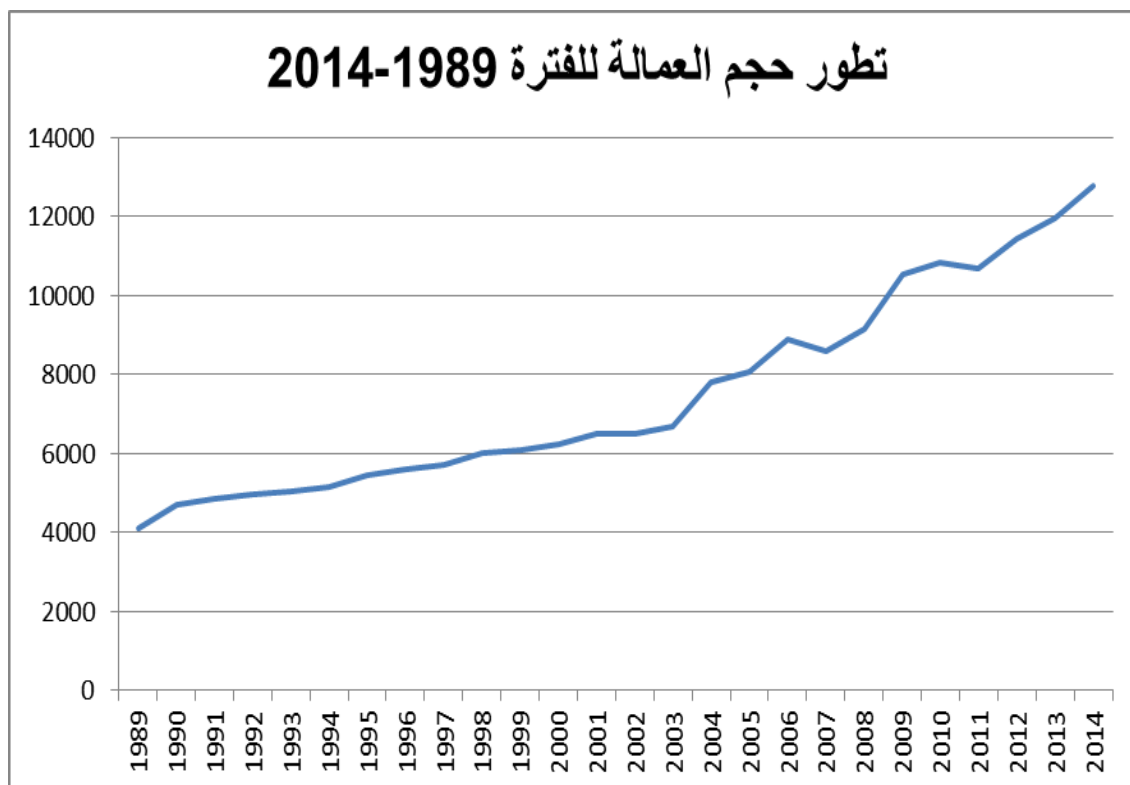
معطيات البنك العالمي

2-2- تطور حجم العمالة

يمكن توضيح تطور العمالة من خلال الشكل.

<sup>1</sup> - دادن عبد الغني وآخرون، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2006، مجلة الباحث، العدد 2012/10، ص 183.

الشكل رقم (05-08): تطور حجم العمالة للفترة 1989-2014

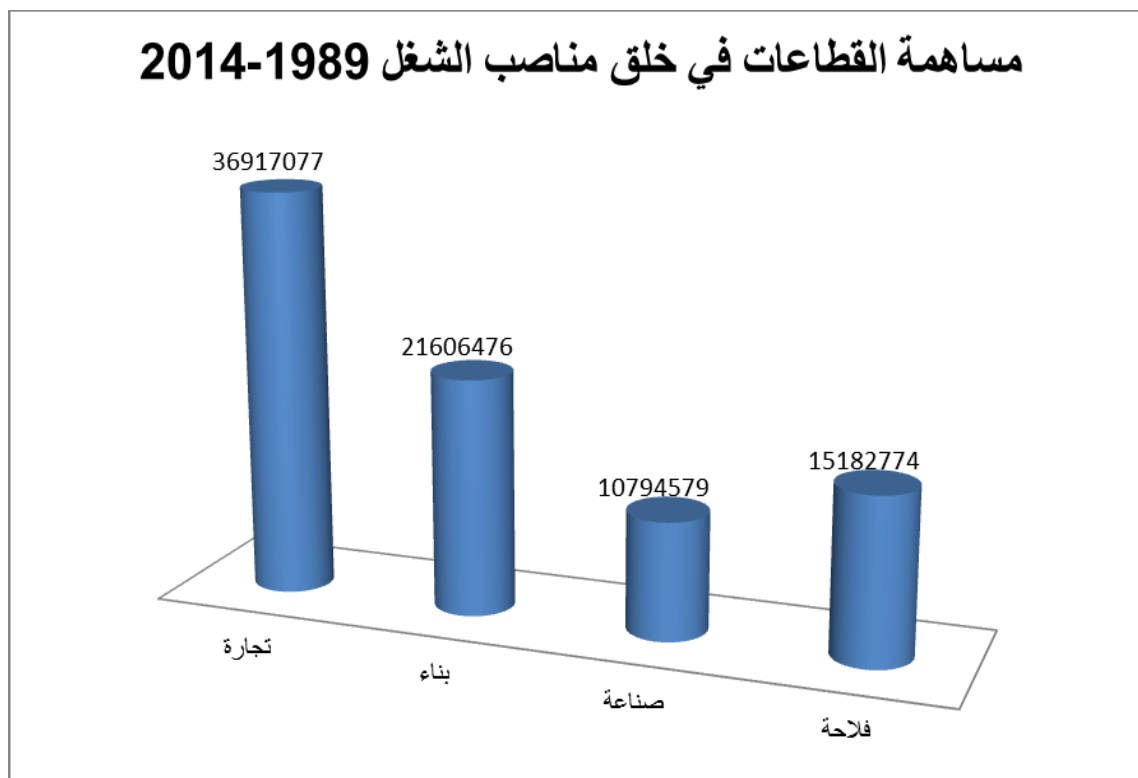
المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

معطيات البنك العالمي

لقد عرف قطاع الشغل في الجزائر تطورا ملحوظا في خلال الإصلاحات التي توالى، فقد حقق نسبا متزايدة خلال الفترة (1989-2014)، حيث تراوح عدد العمال (من  $4095 * 10^3$  إلى  $10661 * 10^3$ ) عامل بنسبة زيادة قدرت ب: (160.34%)، حيث حققت البرامج الخماسية الأخيرة نسبا عالية مقارنة ببرنامج التعديل الهيكلي، حيث تباين حجم العمالة الكلي حسب المخططات، إذ استحوذت على الحصص (57266، 33722، 45198، 53682.5) ألف عامل، ويرجع السبب في ذلك إلى تكثيف الإصلاحات التي باشرتها الدولة من خلال البرامج التنموية المحلية والوطنية، من منح قروض، إنشاء مؤسسات مصغرة، واستثمارات، توسيع البنية التحتية

2-3- مساهمة القطاعات في خلق مناصب الشغل: ويتبين ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم (05-09): مساهمة القطاعات في خلق مناصب الشغل



المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن قطاع التجارة استحوذ على الحصة الكبرى في استيعاب الأيدي العاملة للفترة نسبة قدرت بـ: 544% تليها قطاع البناء والأشغال العمومية (26%) ثم الفلاحة والصناعة بالنسب (18%، 13%) على التوالي، ولقد سجل قطاع الفلاحة أعلى نسب له خلال سنوات مخطط الانعاش الاقتصادي، قدرت فيها حصيلة مناصب عمل القطاع (1617125، 1609633، 1412340، 1380520، 1312069) ويرجع السبب في ذلك إلى المكانة التي حظي بها القطاع من خلال تشجيع الفلاحة والزراعة ضمن مخطط *PNDA*.

أما قطاع الصناعة فقد عرف وتيرة حيث حقق أعلى نسبة له سنة 2005 (16%) تليها سنة (2003) بـ (16%)، و2004 (14%)، ويعود السبب في ذلك إلى تزايد حجم المؤسسات المنشأة خاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي بلغ حجمها 22400 مؤسسة.

أما عن قطاعي البناء قد عرف هو الآخر وتيرة حسنة وأكثر استيعاباً للقوة العاملة الأنشطة في القطاع الاقتصادي الوطني بعد قطاع التجارة، حيث سجل أدنى مستويات له في مرحلة التعديل الهيكلي، بطاقة استيعابية لم تتجاوز 600.000 سنة (1992، 1997)، لكن بعد مرحلة الإصلاحات الهيكلية، والخوض في مخططات الإنعاش الاقتصادي، حقق تزايداً مرتفعاً للطاقة الاستيعابية، إذ سجل أعلى نسبة له سنة 2011 بـ 1595000 منصب شغل، وهو يمثل نسبة (15%) من حجم القوى العاملة، ويرجع السبب في ذلك إلى اتساع دائرة القطاع، حيث حظي بمكانة خلال المخططات من خلال الاستثمارات السكنية، ومشروع الرئيس للإسكان .

أما قطاع التجارة فهو الآخر حقق تزايداً وتحسناً وهو الأكثر استيعاباً لعدد العمال، و الذي بلغ متوسط العمالة فيه خلال فترة الدراسة: 2724934 عامل، حيث سجل أعلى نسب له خلال السنوات (2007، 2006، 2005، 2004) بـ (60%، 55، 59، 56)، ويرجع السبب في ذلك إلى برامج التشغيل التي تضمنها البرنامج الخماسي الثاني .

### 3- تحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية:

يعد ميزان المدفوعات من بين مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، إذ يعبر عن بيان الوضعية الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويبين مدى انفتاح الدولة على العلاقات التجارية الخارجية من عدمه، ويعرف على أنه "سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين في البلد والمواطنين في دولة أجنبية خلال فترة معينة"<sup>(1)</sup>، وتمكن أهميته في<sup>(2)</sup>:

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص 158.

<sup>2</sup> - رشاد العصار: المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 14 - 15.

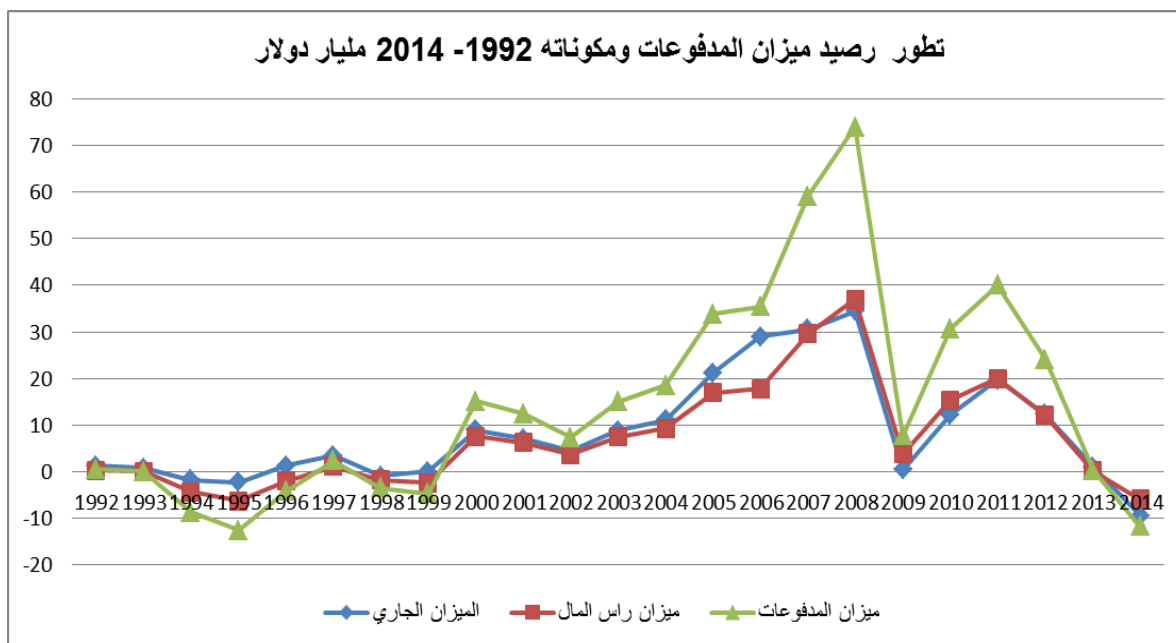
- المساعدة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية.
  - تبيان وإبراز تطوير الإنتاج الوطني ضمن هيكل الصادرات الواردات.
  - تقييم التطورات الاقتصادية، النقدية والمالية على المستوى الدولي.
  - إظهار درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي.
- ولعل الأزمة الاقتصادية 1986 جعلت من الجزائر تكتشف حقيقة ضعف اقتصادها، فبادرت إلى جملة الإصلاحات بالتنسيق مع الهيئات الدولية<sup>1</sup>، والتي نتج عنها جملة من البرامج سعت إلى تحقيق نتائج إيجابية على المؤشرات الكلية، ومن ضمنها مؤشرات ميزان المدفوعات، وستطرق إلى تحليل المؤشرات بداية بتطور ميزان المدفوعات ومكوناته، ثم رصيد الميزان التجاري ومكوناته، ثم التركيبة السلعية للصادرات باعتبارها أهم بند مؤثر في الميزان التجاري فميزان المدفوعات.

### 3-1 - تطوير ميزان المدفوعات ومكوناته:

لإيضاح تطور ميزان المدفوعات ومكوناته يمكن إدراج الشكل التالي:

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2004، 295

الشكل رقم (05-10): تحليل تطور مؤشر ميزان المدفوعات ومكوناته 1992-2014



المصدر: [www.mf.dz](http://www.mf.dz)

معطيات بنك الجزائر

يتضح من خلال الشكل البياني أعلاه أن ميزان المدفوعات سجل اتجاه عام موجب عموماً خلال الفترة (1992-2008)، أي حقق فوائض مالية متزايدة من: 0.23 مليار سنة 1992 إلى 1 مليار دولار سنة 2013، وقد سجلت سنة 2008 أعلى قيمة للميزان حيث بلغ: 36.99 مليار دولار، ويعود السبب في ذلك إلى التعزيز الذي أدره الميزان التجاري، بـ: 84.45 مليار دولار، وهذا بسبب ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض الواردات بسبب الإجراءات المتخذة بشأن تقليص الواردات، وتحسن سعر البرميل الذي بلغ: 99.97 دولار بعد ما كان 44.95 دولار سنة 2007، في حين سجل - ميزان المدفوعات - عجز في السنوات: (من 1993 إلى 1996) بـ (-0.01، -4.38، -6.32، -2.09) مليار دولار، وفي سنتي (1998-1999) بـ (-1.74، -2.38) مليار، ويرجع السبب في ذلك إلى تضخم العجز في ميزان رأس المال الذي تراوح خلال السنوات (1993-1996) (من -0.81 إلى -3.34) مليار دولار، وسجلت خلال هذه السنوات ثاني أكبر نسبة عجز حققها ميزان رأس المال قدوت سنة 1995 بـ



(-4.09) مليار دولار، في حين فإن رصيد الميزان الجاري ساهم بتعزيز الفائض خلال السنوات التي سجل فيها ميزان رأس المال عجز، والتي سجلت في السنوات (2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2012، 2013)، ويرجع العجز الذي حققه ميزان رأس المال بسبب فوائض القروض وانتعاش رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ أقصى قيمة له بـ 1.18 مليار دولار<sup>(1)</sup>، وسجل من جانب آخر عجزا خلال 2012، 2013 بـ (-0.24، -0.84) مليار دولار وهذا بسبب انخفاض رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع العجز في بند القروض.

### 3-2- تحليل تطور رصيد الميزان التجاري

يتضح في الشكل البيان أدناه أن رصيد الميزان التجاري عرف تحسنا ملحوظا، وحقق فوائض شبه معتبرة خلال فترة الدراسة، حيث حقق سنة 1992 فائضا قدر بـ: 0.8 مليار دولار، ليرتفع سنة 2013 بـ 12.3 مليار دولار، إلا أنه خلال هذه الفترة تخللت بعض العجوزات، فمن سنة 1992 قدر بـ(-0.26) مليار، وسبب ذلك انخفاض أسعار البرميل في الأسواق العالمية، حيث بلغ سعر البرميل 16.3 دولار للبرميل، وإستمر إتجاه الرصيد التجاري نحو الارتفاع إلى غاية 2000، حيث سجل 12.30 مليار دولار، لينخفض بعدها في سنتي (2001، 2002) مسجلا رقدا قدره (9.61، 6.71) مليار دولار على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع حجم الصادرات منها النفطية خاصة، حيث قدرت الصادرات خلال السنتين بـ: (18.53، 18.11) مليار دولار على التوالي، وكانت أضعف مساهمة فيها لصادرات السلع الاستهلاكية بـ (0.013، 0.012) مليار على التوالي، ثم بعد 2002 عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا بسبب ارتفاع قيمة الصادرات إلى: 24.612 مليار دولار، لتصل ذروتها سنة 2008 وتبلغ 79.289 مليار دولار<sup>(2)</sup>، حقق خلالها الميزان التجاري رقدا قدره 40.60 مليار دولار،

<sup>1</sup> - يريري محمد أمين: سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة شلف، 2005، ص

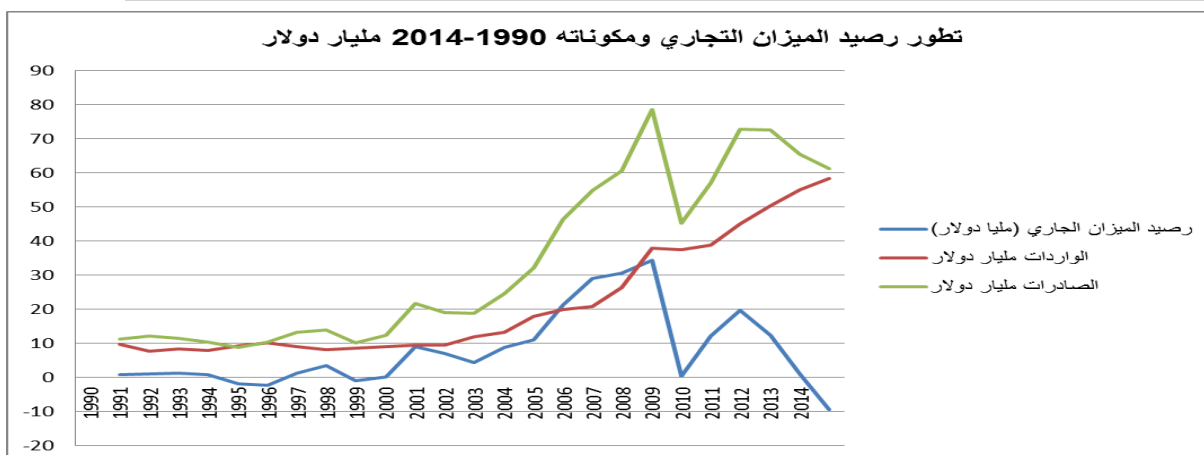
174.

<sup>2</sup> - كبداني سيد أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 264.

ليسجل بعد ذلك انخفاضا كبيرا خلال السنتين (2009، 2010) قدر خلال الرصيد بـ (7.78، 18.215)، وذلك بسبب تراجع حجم الصادرات خارج المحروقات من 1.44 مليار دولار بين 2008 إلى (0.77، 0.97)<sup>(1)</sup> مليار دولار خلال سنتي (2009، 2010).

ومن جانب آخر تراجع حجم الصادرات النفطية من 77.19 مليار دولار سنة 2008 إلى (44.42، 56.12) مليار دولار سنتي (2009، 2010) على التوالي، لكن سرعان ما استعاد الميزان التجاري تحسنه خلال السنتين (2011، 2013) إذ نما بـ: (2.6%، 1.9%، 0.4%) مقارنة سنة 1999، وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية بـ (0.5، 1.3، 1.4) مليار دولار مقارنة سنة 2009، وكذلك ارتفاع الصادرات النفطية محققة (71.66، 70.57) مليار دولار، ليسجل بعد ذلك تراجع في الرصيد سنة 2014، بسبب تراجع حجم الصادرات إلى 61.712 مليار دولار، شكلت فيها الصادرات النفطية تراجعا بـ 0.6 مليار دولار، ومن جهة أخرى زيادة حجم الواردات والتي سجلت قيمة 58.33 مليار دولار.

### الشكل رقم (05-11): تحليل تطور رصيد الميزان التجاري ومكوناته 1992-2014



المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

معطيات بنك الجزائر

3-3- تحليل تطور تركيبة الصادرات:

تلقي الصادرات غير النفطية هشاشة وتذبذبا مقارنة الصادرات النفطية حيث عرفت هذه الاخيرة تزايدا ملحوظا إلى غاية 2001، ثم انخفضت من 21.419 مليار دولار لتصل إلى 18.404 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة، إذ وصل إلى 24.84 دولار بعدما سجل سعر البرميل سنة 2000 قيمة 28.5 دولار، وعرفت الصادرات الفلاحية انخفاضا كبيرا أدى إلى انعدامها في السنوات الأخيرة، بداية من سنة 2005، ويرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بالقطاع الفلاحي من قبل السلطة، وتبقى الصادرات خارج المحروقات محل طموحات ترقية وتحسين ضمن بنود البرامج التنموية، حيب سجلت أحسن قيمة لها سنتي (2013، 2014) بـ (2.167، 2.812) مليار دينار جزائري، في حين خلال (15) سنة لم يتجاوز معدل مداخيلها 0.6 مليار دولار، وترجع هذه الهشاشة إلى تراجع بعض الصادرات السلعية من التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية والمواد النصف مصنعة، وعليه تبقى الصادرات للصادرات النفطية ويمكن إيراد تطور حجم مركبات الصادرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-8): تحليل تطور تركيبة الصادرات (مليار دولار) 1990-2014

السنوات	تركيبية الصادرات					
	سلع استهلاكية	سلع التجهيز الصناعية	سلع التجهيز الفلاحية	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	المواد الغذائية
1990	0,067	0,076	0,003	0,211	0,032	0,05
1991	0,042	0,061	0,005	0,0169	0,043	0,055
1992	0,044	0,066	0,002	0,226	0,032	0,079
1993	0,05	0,017	0	0,287	0,026	0,099
1994	0,022	0,009	0,002	0,198	0,023	0,033
1995	0,061	0,018	0,005	0,274	0,041	0,11
1996	0,156	0,046	0,003	0,496	0,044	0,136
1997	0,023	0,023	0,001	0,387	0,04	0,037
1998	0,016	0,009	0,007	0,254	0,045	0,027
1999	0,02	0,047	0,025	0,281	0,041	0,024
2000	0,013	0,047	0,011	0,465	0,044	0,032
2001	0,012	0,045	0,022	0,504	0,037	0,028
2002	0,027	0,05	0,02	0,551	0,051	0,035

0,048	0,05	0,509	0,001	0,03	0,035	2003
0,065	0,102	0,552	0,001	0,052	0,016	2004
0,067	0,134	0,656	0,001	0,036	0,014	2005
0,073	0,195	0,828	0,001	0,044	0,043	2006
0,088	0,169	0,993	0,001	0,046	0,035	2007
0,119	0,334	1,384	0,001	0,067	0,032	2008
0,113	0,17	0,692	0,001	0,042	0,049	2009
0,305	0,165	1,089	0,001	0,027	0,033	2010
0,357	0,162	1,495	0,001	0,036	0,016	2011
0,314	0,167	1,519	0,001	0,03	0,018	2012
0,402	0,108	1,608	0,001	0,025	0,018	2013
323	0,049	2,35	0,001	0,015	0,01	2014

المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

معطيات بنك الجزائر

#### 4- تحليل تطور مؤشر التضخم في الجزائر:

يعد التضخم من بين الظواهر الأكثر تعقيدا وخطرا على الاقتصاد حيث جندت جميع الانظمة الاقتصادية بنود سياسيتها العامة على ضبط الظاهرة للتقليل من آثارها السلبية، فبالنسبة للدولة النامية في النظام الرأسمالي التي تعمل على زيادة مواردها، وإثراء مستوى نشاطها الاقتصادي، قد تتعرض لموجات تضخمية كون الناتج الوطني لا يستجيب للطلب الكلي الفعال - نتيجة فترة التفرغ - لاعتبارات خاصة تتصل بالهيكل الاقتصادي لهذه البلدان<sup>1</sup>، أما بالنسبة للدولة الاشتراكية التي تسعى لتحقيق التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، فإن تواجد الفوجات التضخمية تكاد تكون ظاهرة دائمة فيها بسبب توجيه الجزء الأكبر من المواد إلى إنتاج السلع الإنتاجية من جهة، وقللة المعروض من السلع الاستهلاكية خاصة الزراعية من جهة آخر<sup>(2)</sup>.

ولقد ترادفت المعاني لتحديد مفهوم التضخم ولعل الشائع منها ذلك المؤسس على الأسباب المنشئة له، حيث عرف على أنه "الزيادة في كمية النقود المتداولة والتي تؤدي إلى الزيادات في المستوى

<sup>1</sup> <http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/fda.htm> consulte le 01/10/2016

<sup>2</sup> - نقار عبد القادر: آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم - دراسة حالة المؤسسات الزكاة، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2013/2014، ص 02.

العام للأسعار"<sup>1)</sup>، أما تحديد مفهومه حسب أصحاب نظرية العرض والطلب الذين يركزون على التغيرات التي تشأ على مستوى العرض الكلي والطلب الكلي، ويرجعون إستفحال معدلات التضخم إلى نقص المعروض السلعي لانخفاض الإنتاج.

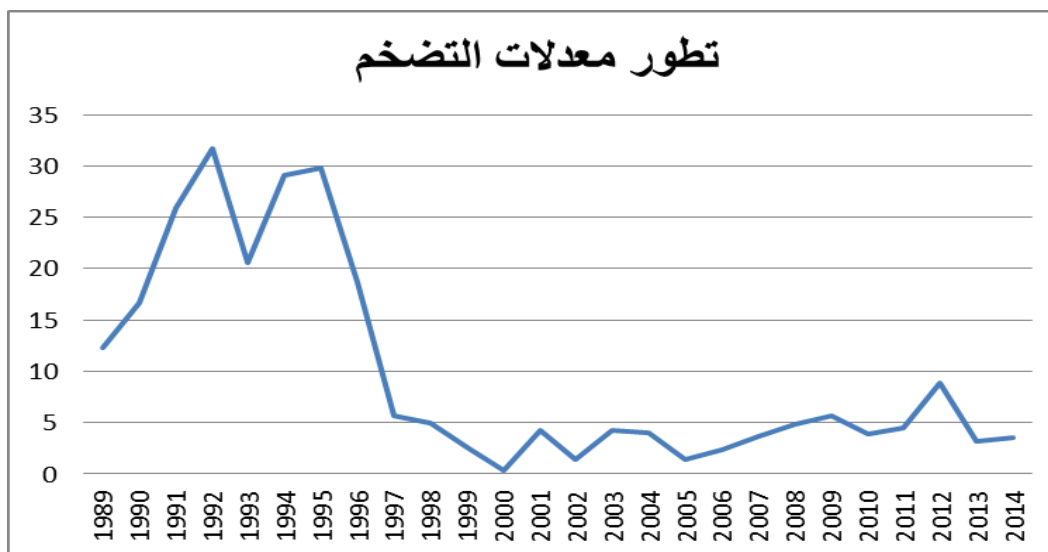
إن مواكبة الاقتصاد للتطورات المحلية الإقليمية والدولية، جعل من زيادة الطلب أهمية بالغة، لسبب تزايد الاستهلاك العام والإستثمار، مما أسس لضرورة التوافق الطردي لارتفاع الأسعار مع زيارة كتلة الأجور، التي تراوحت بين (40%، 90%) من التكاليف الإنتاجية للمؤسسات، لذا لجأت الدولة إلى زيادة المعروض النقدي، لكن هذا قد سبب أزمات حادة ولعل رصيد تطور كتلة النقود خلال الفترة يوحى بحتمية زيادة الحدة التضخمية، لكن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتھا الدولة في بداية التسعينيات وما تلاها من برامج إصلاحية تكميلية وتعديلية، كانت ترمي إلى كبح مؤشرات التضخم وجعلها في المستويات المناسبة، وهو محل هذا العنصر البحثي ، حيث نورد بالتفصيل تحليل تطورات معدل التضخم وتحليل تطورات المستوى العام للأسعار.

#### 4-1 - تحليل تطورات معدلات التضخم للفترة 1989-2014

لقد شكل التضخم في الجزائر هاجس السياسات العمومية، فجهزت الدولة لذلك بالسياستين المالية والنقدية معقبات تحد من استفحال معدلاته، والتي حققت قيما عليا لها في السنوات الأخيرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> - غازي غناية: التضخم المالي، دار الشهاب- الجزائر، ط3، 1986، ص 14.

الشكل رقم (05-12): تحليل تطور معدلات التضخم 1989-2014



المصدر: معطيات البنك الدولي 2014

يتضح من خلال الشكل البياني أن معدلات التضخم عرفت وتيرة متناقصة، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 1992 بـ 31.66 وبالرغم من أنه انخفض في السنوات الموالية، إلا أن الوتيرة لازالت متزايدة حيث سجل سنة 1999 نسبة 29.77، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الدين وخدمة الدين العمومي من جهة، حيث بلغت 105.869 مليار دينار جزائري مسجلة بذلك أعلى قيمة لها، من جهة أخرى انخفاض أسعار البرميل إلى 17.6 دولار للبرميل، وتزايد حجم الكتلة النقدية  $M2$ ، حيث وصلت إلى 799.562 مليار دينار جزائري<sup>(1)</sup>.

ليعرف بعدها انخفاضا سنة (1997، 1998، 1999) سجل خلاله معدلات (5.73، 4.95، 2.65، 0.33)<sup>(\*)</sup>، وهي معدلات جيدة ساعدت على تحسين الظروف الاقتصادية، والسبب وراء ذلك

<sup>1</sup> - <http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ> consulte le 01/10/2016

\* - معطيات البنك العالمي [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

هو الإصلاحات التي مست القطاع النقدي بعد إصدار قانون النقد والقرض 10-90، الرامي إلى تنظيم علمية الإصدار النقدي، والتحكم في حجم الائتمان<sup>1</sup>.

ليشهد بعد ذلك شبه استقرار من خلال الفترة (2011 - 2014) حيث تراوح المعدل بين أدنى قيمة سجلتها سنة 2002 بـ 1.41% وأعلى قيمة سنة 2012<sup>(2)</sup> بـ 8.89% ويرجع السبب في هذا الاستقرار إلى ثبات معدلات الصرف التي تراوح معدلها خلال الفترة بين [72.65 - 79.68] ومن جانب آخر شبه إستقرار في المستوي العام للأسعار، في حين سجل معدل 10% سنة 2016<sup>3</sup>.

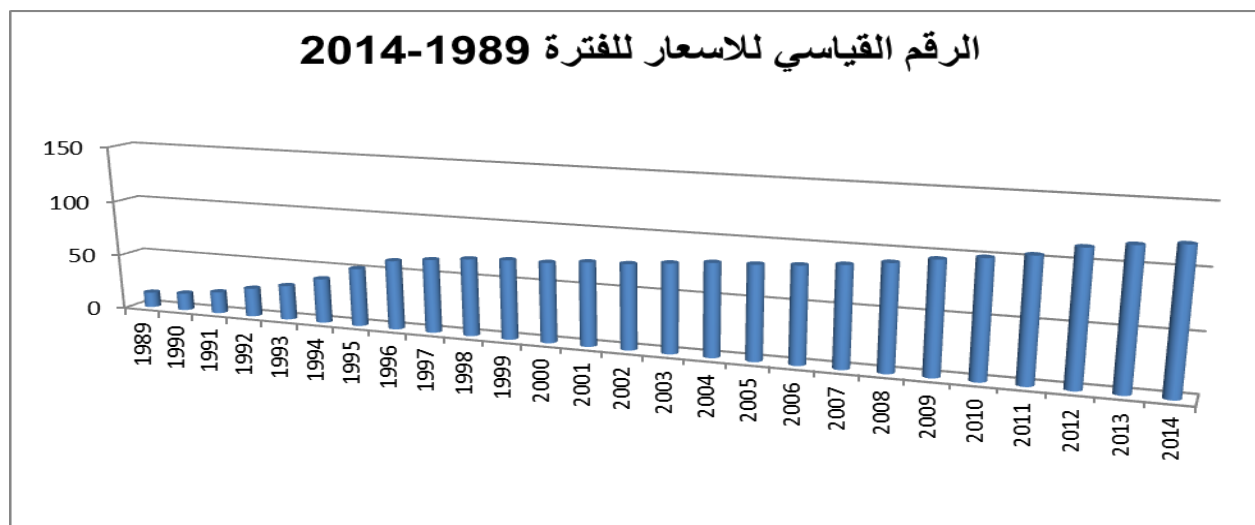
#### 4-2. تحليل تطورات المستوى العام للاستهلاك للفترة 1989-2014

يعد مؤشر الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك معيارا ومقياسا لمعدل التضخم لأنه يبين التطورات والتغيرات التي تشهدها القدرة أكثر فيه للأفراد في جهة والقوة الشرائية للنقود من جهة أخرى، ولقد شهد هذا المؤشر تطورا وتزيادا ملحوظا خلال فترة الدراسة الممتدة بين (1989 - 2014) ويتضح كمايلي:

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر، 1998، 94.

<sup>1</sup> Dr Abderrahmane Mebtoul: Un taux d'inflation de 10% en 2016 en Algérie ? : Les raisons et les incidences (contribution), voir le site: <http://www.maghrebemergent.com/economie/algerie/52243-un-taux-d-inflation-de-10-en-2016-en-algerie-les-raisons-et-les-incidences-contribution.html>

## الشكل رقم (05-13): تحليل تطور الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك 1989-2014



المصدر: [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

معطيات البنك العالمي

من خلال الشكل اعلاه يتضح ان الرقم القياسي لاسعار عرف تزايدا على طول الفترة حيث انتقل من 15.52 سنة 1990 إلى 117.52 سنة 2013. وحقق بذلك معدل زيادة قدرة % 657.21 حيث تضاعف حوالي 7.57 مرة. واعتمادا على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:

عرفت الفترة من 1990-2000 بالتحريك التدريجي للأسعار، إذ بصدر قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر السعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000 وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 54.92، إلا أن وتيرة ارتفاع الأسعار تختلف خلال تلك الفترة حيث نجد:

الفترة الأولى تمتد من 1990 إلى 1996، وتميزت بارتفاع حاد في الأسعار، وذلك لأن هذه المرحلة سادها تحرير السعار، حيث تضاعفت 4 مرات على امتداد 7 سنوات.

الفترة الثانية وتمتد من 1997 إلى 2000، وتتسم بميل الأسعار نحو الاستقرار، حيث لم ترتفع الاسعار إلا ب: 5.28% وتضاعفت حوالي مرة واحدة.



عرفت الفترة 2001-2014 استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، حيث عرف نسبة زيادة قدرها 44.12 %، وتضاعف 1.6 مرة خلال 13 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك.

وبذلك يمكننا القول بأن المستوى العام للأسعار قد تميز بالاتجاه نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال مرحلة التسعينات، وبوتيرة متباطئة خلال المرحلة الأخيرة، وبالرغم من ارتفاع المؤشر العام للأسعار الاستهلاك، إلا أنه بالرجوع إلى مكونات هذا الرقم، فإننا نجد أن هناك مجموعات إتسمت بالأسعار المرتفعة، بينما تميزت أسعار مجموعات أخرى، بالانخفاض. حيث أنه لم يحسب إلا ابتداء من سنة 1989، كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن والأثاث، أهم الخدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأسر، وكذا حاجة المواطنين اليومية لها، حيث تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة ارتفاع أسعارها بـ 0.8 % سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها % 40 سنة 1994 نتيجة تحرير الأسعار.

أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث، الترفيه والترفيه، ففي الفترة ( 1989 - 2011) عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة (2001-2011) نظرا لانصراف افراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية مثل المواد الغذائية.

كما تساهم الزيادة في أسعار الخدمات لسنة 2009 في زيادة المستوى العام للأسعار، وعكس السنوات الأخرى فقد تولد التضخم في سنة 2010 أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المصنعة، حتى وإن تأثرت السلع الغذائية بالزيادات الهامة التي تبقى ضعيفة.

أما في سنة 2010 نجد ان أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي قد سجلت ارتفاعا قويا (7%) ، وتعد زيادة الأسعار الدولية للمواد الزراعية الأساسية المستوردة(الحبوب ومواد

استوائية)، وكذا زيادة أسعار الجملة للفواكه والخضراوات الرئيسية التي تفسر وتحدد التضخم. أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ 8.89 % ، لكن تأكد الاتجاه نحو التراجع لسنة 2013 ، ليبلغ 4.5 % في جوان 2013 .

تفسر هذه "الذروة" التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 5.7 % بعد استقراره عند 4.5 % في سنة 2011 ، بينما كان مستواه عند 2.4 % في سنة 2009 ، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الطازجة قد ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية بـ: (49.65%). سنة 2012 .

## المبحث الثالث: إستجابة متغيرات الأداء الاقتصادي للإصلاحات الاقتصادية

تعد الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في مطلع التسعينيات بادرة للتغيير الجذري والهيكلية حيث مست مجموعة كل الدوائر القانونية والقطاعات الاقتصادية، وقياس مدى نجاعة هذه الإصلاحات من عدمه يركز بالعودة والنظر في تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، ولعل أهم هذه المؤشرات ما يشار إليه بالمرعب السحري لكالدور، وسنحاول من خلال هذا إلى الوقوف على أهم المفارقات والتغيرات التي لامست مؤشرات النمو والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات، وذلك من خلال دراسة وتمحيص التباينات والفروقات في مقدرات المؤشرات والتي لازمت الإصلاحات الاقتصادية ( باعتبار التقسيم مأسير إليه في المبحث السابق) ، باعتماد منهج تحليل التباين الأحادي لدراسة مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية الكلية للإصلاحات التنموية الاقتصادية.

## 1.1. إستجابة مؤشر النمو للإصلاحات الاقتصادية:

يشير معدل النمو الاقتصادي إلى درجة تحسن الظروف الاقتصادية الكلية، وهو من بين المؤشرات التي يعتد عليها أكثر متخذي القرارات الاقتصادية السياسية، حيث من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة يتبين تحسن معدل النمو الرقمي، وتحسنه من عبر مدة مسار الدراسة، وستتطرق إلى تحليل درجة استجابة مؤشر لنمو الاقتصادي للإصلاحات من خلال اعتماد تحليل الفروقات والتباينات لكل من معدل النمو الاقتصادي وتحليل تبيان نصيب الفرد من الناتج المحلي.

## 1.1. تحليل تباين معدل النمو خلال المخططات التنموية 1989-2014

لابراز مدى أهمية الإصلاحات الاقتصادية على تحسن معدلات النمو من عدمها يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة مؤشر معدل النمو الاقتصادي للإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري من مطلع التسعينيات إلى غاية 2014؟ وقبل الخوض في التحليل والإجابة عن السؤال محل الدراسة يتعين تحديد الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على مؤشر النمو في الجزائر.

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على مؤشر النمو في الجزائر.

وباستعمال برنامج *spss* ومعالجة البيانات عند درجة ثقة 95% تحصلنا على المخرجات التي يلي تحليلها كالتالي:

### 1-1-1 - تحليل التباين الكلي لمعدل النمو

ان توفيق تحسن مؤشرات النمو مع المخططات التنموية يتبين صداه من خلاله الجدول التالي:

الجدول رقم (5-9): تحليل التباين الاحادي لمعدلات النمو

ANOVA					
TCROISS					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	291,6	3	97,210264	23,323	0,003
Within Groups	91,685	22	4,168		
Total	383.385	25			

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

بالرجوع الى الجداول الاحصائية لفيشر عند درجة معنوية 5 % يتبين ان قيمة  $F_t = 3.05$  وعليه يتضح من خلال الجدول اعلاه ان  $F_c = 23.323$  وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5 %، وهذا ما يدلي بالحكم على ضرورة قبول الفرضية  $H_1$  والتي مفادها ان للمخططات التنموية اثر على مؤشر النمو خلال الفترة 1989-2014، حيث بلغ الاختلاف بين المتوسطات الذي يمكن ارجاعه لتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $RSS_t = 291.6$  في حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $ESS_t = 91.685$  ، اي ان:

$ICROISS_1 \neq ICROISS_2 \neq ICROISS_3 \neq ICROISS_4$  ، لكن هذا لا يدلي للجزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يستدعي خطوة اخرى للتمحيص والتدقيق الجزئي ، ويتبين ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية ، بالنظر الى اثر كل فترة اصلاحية على حدى.

### 1-1-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل النمو : يتطلب تفصيل بمجموع مخرجات تحليل

التباين الرجوع الى التأثيرات الجزئية لكل فترة اصلاحية وتظهر نتائج التحليل الجزئي من خلال الجدول ادناه:

الجدول رقم (5-10): تحليل التباينات الجزئية لاستجابة معدل النمو للمخططات التنموية

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

$ESS_i / TSS$	$RSS_i / TSS$	$V_{ESS_i}$	$V_{RSS_i}$	$ESS_i$	$RSS_i$	التغيرات
0,441	0,055	2,7911	5,382	61,405	16,147	-1989 1999
0,254	0,302	1,607	29,371	35,368	88,113	-2000 2004
0,048	0,308	0,305	30,003	6,72	90,010	-2005 2009
0,047	0,333	0,300	32,578	6,612	97,367	-2010 2014

يمكن استقراء نتائج مخرجات spss والموضحة في الجدول اعلاه من خلال الوقوف على مؤشر تأثير المتغيرين الحقيقي والعشوائي فقد بلغ مقدار التغير الكلي الناجم عن الاثرالحقيقي والجوهري للمتغيرات (الاصلاحات التنموية) محل الدراسة  $TSS = 91977.63$  وقد سجلت منه التغيرات الحقيقة قيما عالية ، حيث تصدر الترتيب من حيث التأثير على المخططات التنموية : مخطط توطيد النمو يليه في الترتيب المخطط التكميلي لدعم النمو، مخطط دعم النعاش الاقتصادي فمخططات الاصلاح والتعديل الهيكلي، ويرجع السبب في ذلك الى حجم التدخل للدولة من خلال مخططات التنمية، اما عن احتلال مخطط توطيد النمو الصدارة فذلك راجع الى التراكمات الايجابية للجهود المبذولة من خلال البرامج المحلية والوطنية التي تضمنتها البرامج السابقة من جهة ،\ ان تحسن مؤشر النمو تسببت فيه

المخططات الثلاثة الاخيرة حسب ترتيبها الزمني ب: 30.2%، 30.8%، 33.3%، وعليه فأن لبرامج الانعاش الاقتصادي الثالثة اثر في تحسن مؤشر النمو الاقتصادي، في حين عدلت المتغيرات العشوائية عن التأثير والترتيب، حيث بلغت مجموع التراكمات النسبية التي ترجع للمغير العشوائي ب: 4.168 وهي نسبة ضئيلة جدا ، سجل فيها المتغير العشوائي قيمه العليا في الفترة 1989-1999، حيث بلغت نسبة التأثير 44.1% من مجمل انسبة تفسير المتغير العشوائي لتباينات معدلات النمو والبالغ قيمتها 24%، ولتأكيد ذلك يتم الرجوع الى المقارنات البعدية

1-1-3- تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات  $LSD$ : ويتضح ذلك من التالي:

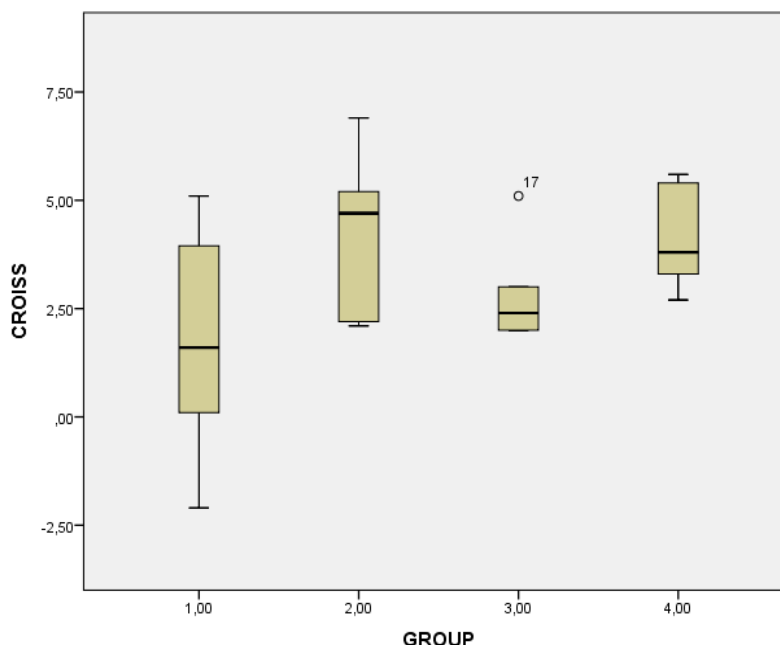
الجدول رقم (5-11): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف معدلات النمو

	(i) المخطط	(j) المخطط	متوسط الفروقات (I-J)	Sig.
$LSD$	1	2,00	-2,38364	0,042
		4,00	-2,32364*	0,046

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتبين من خلال دراسة وتحليل المقارنات البعدية والاعتماد على اختيار ( $LSD$ ) أن هناك اختلاف معنوي بين متوسطات مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي وكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ( $PSRE$ ) ومخطط ( $PCCF$ ) حيث بلغت،  $sig_{(1-2)}=0.042$  ،  $sig_{(1-4)}=0.046$ ، على الترتيب وهي أقل من درجة المعنوية 0.05 ، في حين أن الفروقات بين كل الشائيات الأخرى الواردة إحتمالا لم تسجل اختلافات معنوية ،وهذا ما يلزم بالجزم أن لمخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي تأثير أقل من كلا المخططين ( $PSRE$  ،  $PCCF$ ) على تحسين معدلات النمو، ويتبين إختلاف الفروقات بين المتوسطات من خلال الرسم الصندوقي المدرج أدناه.

الشكل رقم (05-14): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدلات النمو



المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

## 2-1. تحليل تباين الناتج المحلي للفرد خلال المخططات التنموية 1989-2014

لابراز مدى أهمية الاصلاحات الاقتصادية في تحسين الناتج المحلي للفرد يتعين طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة مؤشر الناتج المحلي للفرد للمخططات التنموية؟ وللإجابة نطرح الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على الناتج المحلي للفرد خلال فترة الدراسة

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على الناتج المحلي للفرد خلال فترة الدراسة

وبالاعتماد على المخرجات spss عند درجة ثقة 95% تحصلنا يمكن ايراد التالي:

1-2-1- تحليل التباين الكلي للنتائج المحلي للفرد:

يتضح من خلال الجدول ادناه ان  $F_c=77,564$  وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5 %، حيث  $sig = 0.000$  و هذا مؤشر ايجابي يقود الى الحكم ضرورة ان للمخططات التنموية اثر على مؤشر النمو خلال الفترة (1989- 2014) ، اي يتم رفض  $H_0$  والتي مفادها انه ليس للمخططات التنموية اثر على الناتج المحلي للفرد، حيث سجل مؤشر الاختلاف بين المتوسطات الذي يحتمل ارجاعه للتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $RSS_t=291.6$  في حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $ESS_t=91.685$  ، اي ان:  $CPCAP_1 \neq CPCAP_2 \neq CPCAP_3 \neq CPCAP_4$  ، لكن هذا لا يدلي للحزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يتعين التطرق للتحليل الجزئي للمفارقات في التأثير ، ويتبن ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية ، بالنظر الى اثر كل فترة تنموية على حدى.

الجدول رقم (5-12): تحليل التباين الأحادي للنتائج المحلي للفرد

ANOVA					
CPCAP					
	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1089987,152	3	363329,051	77,564	0,000
Within Groups	103053,309	22	4684,241		
Total	1193040,462	25			

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0



1-2-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية : وتتضح الفروقات من خلال مايلي:

الجدول رقم (5-13): تحليل التباينات الجزئية لاستجابة الناتج المحلي الفردي للمخططات التنموية

التغيرات	$RSS_i$	$ESS_i$	$VRSS_i$	$VESS_i$	$RSS_i / TSS$	$ESS_i / TSS$
-1989 1999	460604,97257	52780,90909	153534,99086	2399,13223	0,38455	0,04407
-2000 2004	9132,88047	49627,34017	3044,29349	2255,78819	0,00762	0,04143
-2005 2009	221891,41893	3894,80000	73963,80631	177,03636	0,18525	0,00325
-2010 2014	398357,88047	1478,80000	132785,96016	67,21818	0,33258	0,00123

المصدر: إعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مجمل التغير الكلي بلغ  $TSS=1193040$  للمخططات مجملة، إحتل منها المستوى الراجع للتغير الحقيقي بـ (91%) ، حيث سجل خلال مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي<sup>(\*)</sup>: ( $VRSS_1=42\%$ )، يليها المخطط التنموي ( $PCCE$ ) بنسبة ( $VESS_4=37\%$ ) ، ثم المخططين ( $PSRE, PCSC$ ) بالنسب (1% ، 20%) على التوالي، وقد سجلت نسبة تفسير المتغير العشوائي ( $ESS_1/TSS$ )<sup>(\*\*)</sup> و ( $ESS_2/TSS$ ) نسبة (4%) ، في حين انعدمت النسبة في المخططين ( $PCCE, PCSC$ )، وهذا ما يترجم حقيقة الجهود المبذولة خلال المخططين الأخيرين، إذ كان لهما الأثر البالغ في تحسين المستوى المعيشي للفرد، وذلك بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي، وقد بلغت نسبة تفسير المتغير الحقيقي (الجوهري) أعلى قيمة لها في المخططين: مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي، والمخطط ( $PCCE$ ) ، وهذا ما يترجم أن للمخططين حقيقة في تحسين المؤشر، حيث يترجم

\* - حساب المستوى الراجع للتغير الحقيقي  $VISS_i$  باعتماد النسبة إلى  $VISS_t$ .

\*\* - حساب نسبة تفسير المتغير إلى مجمل نسبة تأثير المتغير العشوائي ككل.

التبرير بما عمدت إليه السلطة في المرحلة (1989، 1999) من تعزيز لشبكة الحماية الاجتماعية، وتحرير الأسعار، كل هذه أسست لزيادة نمو الناتج ومن ثم زيادة القوة الشرائية للنقود والقدرة الشرائية للفرد.

### 1-2-3- تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات Scheffe--Tukey HSD-LSD

ويتضح ذلك من خلال التالي:

الجدول رقم (5-14): تحليل المقارنات البعدية لاختلاف متوسطات الناتج المحلي الفردي

	(i) المخطط	(j) المخطط	(I-J) متوسط الفروقات	Sig.
Tukey HSD	1	2,00	-161,89091*	0,001
	1	3,00	-415,29091*	0,000
	1	4,00	-486,89091*	0,000
	2	3,00	-253,40000*	0,000
	2	4,00	-325,00000*	0,000
Scheffe	1	2,00	-161,89091*	0,003
	1	3,00	-415,29091*	0,000
	1	4,00	-486,89091*	0,000
	2	3,00	-253,40000*	0,000
	2	4,00	-325,00000*	0,000
LSD	1	2,00	-161,89091*	0,000
	1	3,00	-415,29091*	0,000
	1	4,00	-486,89091*	0,000
	2	3,00	-253,40000*	0,000
	2	4,00	-325,00000*	0,000

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

من استقراء الجدول الموضح أعلاه وحسب اختيارات كل من TukeyHSD LSD و Scheffé، أن هناك اختلاف معنوي بين متوسط مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي وكل من مخطط (PSRE) و (PCSC) و (PCCE)، حيث سجلت الفروقات بدرجة معنوية (0.001، 0.000،

0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة ( $\alpha=0.5\%$ )، وهذا ما يدل أن لكل من ( $PCCE$ ،  $PCSC$ ،  $PSRE$ ) أكثر تأثير على مستوى الناتج المحلي الفردي أي:

$$\left. \begin{array}{l} (2) > {}^1(1) \\ (3) > (1) \\ (4) > (1) \end{array} \right\}$$

ومن جانب آخر فإن الفروقات المتوسطة كانت معنوية لكل من مخطط ( $PSRE$ ) و( $PCSC$ ) ،

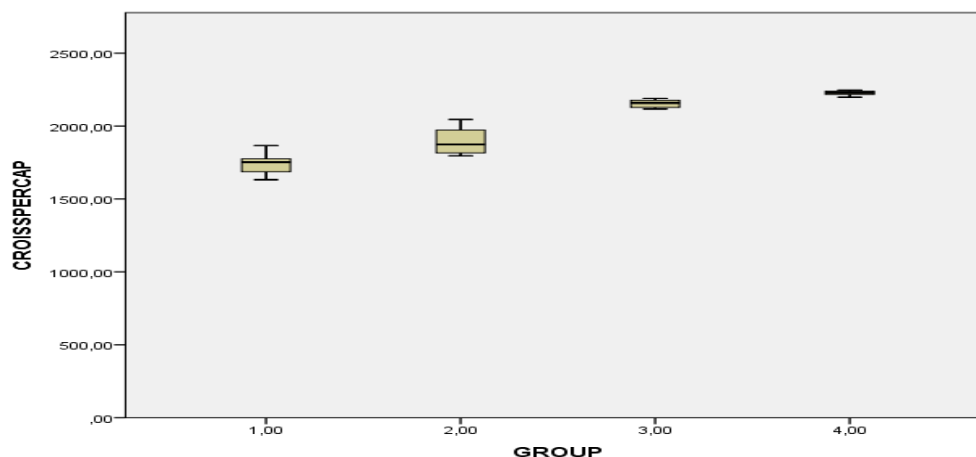
( $PCCE$ )، حيث سجلت فروقات معنوية قدرت ب: (-235.4) و(-325) على الترتيب بدرجة معنوية:  $Sig(2.3)=0.00$ ،  $Sig(2.4)=0.00$ ، وهي أقل من 0.05 ، أي أن لكلا المخططين ( $PCSC$  ،

$PCCE$  ، أكثر تأثيراً من  $PSRE$  على الناتج المحلي الفردي أي :

$$\left. \begin{array}{l} (3) > (2) \\ (4) > (2) \end{array} \right\}$$

وتتضح اختلاف المتوسطات من خلال الرسم الصندوقي أدناه للناتج المحلي الفردي.

الشكل رقم (05-15): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات الناتج المحلي للفرد



المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

<sup>1</sup> - تشير الى رقم المخطط

## 2. إستجابة مؤشر البطالة للإصلاحات الاقتصادية

يعتبر مؤشر البطالة من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي يعتمد عليها في الحكم حلى مدى نجاعة الاداء الاقتصادي ، ولقد شهد الاقتصاد الوطني خلال مطلع التسعينيات برامج اصلاحية كان من بين بنودها تحسين مؤشرات العمالة والتخفيف من حدة البطالة ، وتلى بعدها مخطط الانعاش الاقتصادي التي احتوى في طياته برامج مكثفة تتضمن في محتواها مشاريع استثمارية تسعى الى توسيع البنية التحتية واستيعاب الطاقة التشغيلية الكلية المتوفرة باعتبار ان نسبة الشباب في الجزائر تحل الحصة العظمى، وللوقوف على اهمية البرامج ومدى مساهمتها في التخفيف من حد البطالة ، سنتطرق بالتفصيل الى تحليل التباين الخاصة بمعدلات البطالة خلال فترات النموية، وكذا تحليل تبيين حجم العمالة

## 1.2. تحليل تباين معدلات البطالة خلال المخططات التنموية 1989-2014

لمعرفة مدى استجابة معدلات البطالة للإصلاحات التنموية يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة مؤشر معدلات البطالة للإصلاحات التنموية من مطلع التسعينيات الى غاية 2014؟ وبصيغة اخرى هل اثرت المخططات التنموية على الرفع من معدلات العمالة؟ وحتى يتسنى الاجابة على الاشكالية يتسنى الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لم تستجب معدلات البطالة للإصلاحات التنموية.

الفرض البديل  $H_1$ : لم تستجب معدلات البطالة للإصلاحات التنموية.

وبالاعتماد على المخرجات *spss* عند درجة ثقة 95% تحصنا على نتائج يمكن عرض تحليلها كالتالي:

## 2-1-1- تحليل التباين الكلي لمعدل البطالة

يمكن رصد تباين معدلات البطالة خلال المخططات التنموية من خلال ما يوضحه جدول تحليل التباين الاحادي الموضح ادناه:

الجدول رقم (5-15): تحليل التباين الاحادي لمعدلات البطالة

ANOVA					
CHOM					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1082,526	3	360,842	35,516	0,000
Within Groups	223,521	22	10,160		
Total	1306,047	25			

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

تشير معاملة فيشر والتي سجلت  $F_c=77,564$  ان اختلاف متوسطات معدلات البطالة لفترات الدراسة لها اختلاف معنوي حيث ان وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5 %، حيث بلغت درجة المعنوية  $sig = 0.000$  و هذا مؤشر ايجابي يقود الى الحكم ضرورة ان للمخططات التنموية اثر على معدل البطالة خلال الفترة (1989-2014) ، اي يتم رفض  $H_0$  والتي مفادها انه ليس للمخططات التنموية اثر على معدلات البطالة، حيث سجل مؤشر المستوى الراجع للتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $VRSS_t=360,842$  حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $VESS_t=10,160$  ، اي ان هناك اختلاف بين متوسطات معدلات البطالة للفترات بمعنى:  $CHOM_1 \neq CHOM_2 \neq CHOM_3 \neq CHOM_4$ ، لكن هذا لا يدلي للحزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يتعين التطرق للتحليل الجزئي للمفارقات في التأثير ، ويتبين ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية ، بالنظر الى اثر كل فترة تنموية على حدى.

2-1-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل البطالة : ويمكن توضيح تباين الفروقات من

الجدول التالي:

الجدول رقم (5-16): تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل البطالة

$ESS_i / TSS$	$RSS_i / TSS$	$V_{ESS_i}$	$V_{RSS_i}$	$ESS_i$	$RSS_i$	التغيرات
0,09634	0,20087	5,92808	90,64517	130,41769	271,93551	1989-1999
0,09088	0,10215	5,59238	46,09783	123,03227	138,29350	2000-2004
0,01202	0,17173	0,73945	77,49444	16,26800	232,48331	2005-2009
0,00113	0,32488	0,06945	146,60459	1,52800	439,81378	2010-2014

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن للمخططات التنموية أثر في الحد من استفحال ظاهرة البطالة، والحد من جموح معدلاتها، ويبرز ذلك من خلال المخرجات الإحصائية لـ *SPSS*، حيث سجل التغير الحقيقي نسبة تأثير قدرت بـ:  $RSS=(93\%)$  توزعت على المخططات التنموية حسب ترتيبها الزمني بـ (20.82%، 10.58%، 17.80%، 33.67%)، في حين بلغ المستوى الراجع للتغيرات العشوائية في تفسير اختلاف متوسطات معدلات البطالة خلال الفترات (المخططات)، قيمها العليا خلال المخططين (مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي، ومخطط *PCCF*)، ويفسر هذا إلى أن هناك ظروف أخرى خارجة عن بنود المخططات، كان لها التأثير والوقوع على تغير معدلات البطالة، حيث سجلت نسبة تفسير المتغير العشوائي (المتغيرات الأخرى ما عدا الإصلاحات التنموية) خلال فترة الدراسة النسبة (9.63%) وهي أكبر قيمة، وتفسر على أن ارتفاع معدلات البطالة في الفترة (1989 – 1999) هو سليل مرحلة الاقتصاد الموجه من جهة، ومن جهة أخرى أثر الظروف السياسية والأمنية التي سادت وساهمت في استفحال الظاهرة نتيجة تخريب المؤسسات العمومية.

2-1-3- تحليل المقارنات البعدية لمعدل البطالة حسب اختبارات *Scheffe--Tukey HSD*

*LSD*: ويبرز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-17): تحليل المقارنات البعدية لمعدل البطالة

الاختبارات	المخطط (i)	المخطط (j)	متوسط الفروقات (I-j)	Sig.
Tukey HSD	3	1	-11,79091*	0,000
	3	2	-12,07800*	0,000
	4	1	-14,35091*	0,000
	4	2	-14,63800*	0,000
Scheffe	3	1	-11,79091*	0,000
	3	2	-12,07800*	0,000
	4	1	-14,35091*	0,000
	4	2	-14,63800*	0,000
LSD	3	1	-11,79091*	0,000
	3	2	-12,07800*	0,000
	4	1	-14,35091*	0,000
	4	2	-14,63800*	0,000

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال جدول المقارنات البعدية الثنائية حسب اختبارات *Tukey HSD*، *LSD*، *Scheffe*، أن كل في المقارنات الثنائية غير الواردة في الجدول قد سجلت فروقات لكن بدرجة غير معنوية، في حين سجلت الفروقات تماثل لكل من المخطط (*PCCE*) و (الإصلاح والتعديل الهيكلي) ومخطط (*PSRE*)، حيث أن  $Sig_{(4-1)} = Sig_{(4-2)} = 0.000$  وهي أقل من (5%)، وهذا ما يثبت أن لكل من مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي ومخطط (*PSRE*) تأثير أقوى على تباين معدلات البطالة مقارنة بتأثير مخطط (*PCCE*) أي:

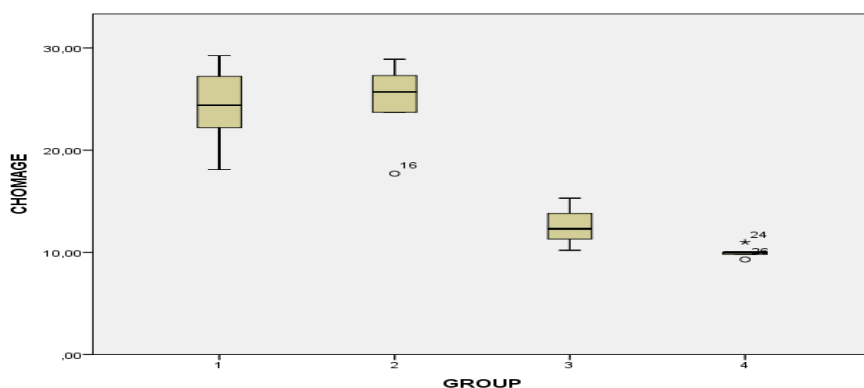
$$\left. \begin{array}{l} (2) > (4) \\ (1) > (4) \end{array} \right\}$$

ومن جانب آخر فإن للمخططين الإصلاح والتعديل الهيكلي ومخطط (PSRE) أكثر تأثير على معدلات البطالة مقارنة بالمخطط (PCSC)، حيث سجلت الفروقات بدرجة معنوية مقبولة  $Sig(3-1) = Sig(3-2) = 0.000$  وهي أقل من 5% بمعنى

$$\left. \begin{array}{l} (2) > (3) \\ (1) > (4) \end{array} \right\}$$

ويتضح من خلال الرسم الصندوقي أدناه تباين الفروقات المتوسطة لمعدلات البطالة حسب التوزيع المخططي (بالاستناد إلى الأثر حسب المخططات التنموية).

الشكل رقم (05-16): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدل البطالة



المصدر: اعداد لطالب بناء على

مخرجات IBM SPSS 20.0

## 2-2- تحليل تباين حجم العمالة خلال المخططات التنموية 1989-2014

لابراز مدى أهمية المخططات التنموية في تحسين حجم العمالة يتعين طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة مؤشر حجم العمالة للمخططات التنموية؟ وللإجابة نطرح الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على حجم العمالة خلال فترة الدراسة

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على حجم العمالة خلال فترة الدراسة وبالاعتماد على مخرجات spss عند درجة ثقة 95% تحصلنا النتائج التالية ويمكن ايرادها كالتالي:



2-2-1- تحليل التباين الكلي لحجم العمالة

يتضح من خلال الجدول ادناه ان  $F_c=96,561$  وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5 %، حيث بلغت درجة المعنوية  $sig = 0.000$ ، و هذا مؤشر ايجابي يقود الى الحكم ضرورة ان للمخططات التنموية اثر بالغ على مؤشر حجم العمالة خلال الفترة (1989 - 2014)، وعليه يتم رفض  $H_0$  والتي مفادها: انه ليس للمخططات التنموية اثر على الناتج المحلي للفرد، إذ سجل مؤشر المستوى الراجع للتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $RSSt=5,0689E+13$  في حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $V ESS t = 5,2495E+11$ ، اي ان:  $VEMP_1 \neq VEMP_2 \neq VEMP_3 \neq VEMP_4$ ، لكن هذا لا يدلي للجزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يتعين التطرق للتحليل الجزئي للمفارقات في التأثير، ويتبن ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية لحجم العمالة، وذلك بالنظر الى اثر كل فترة تنموية على حدى.

الجدول رقم (5-18): تحليل التباين الاحادي لحجم العمالة

ANOVA					
VEMP					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1,52068E+14	3	5,0689E+13	96,561	0,000
Within Groups	1,15488E+13	22	5,2495E+11		
Total	1,63617E+14	25			

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

2-2-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية لحجم العمالة : يتضح تباين الفروقات الجزئية لتأثير كل

مخطط على كمايلي:

الجدول رقم (5-19): تحليل تباين التغيرات الجزئية لحجم العمالة:

التغيرات	$RSS_i$	$ESS_i$	$VRSS_i$	$VESS_i$	$RSS_i / TSS$	$ESS_i / TSS$
1989-1999	5,47E+13	3,53E+12	1,82E+13	1,60E+11	0,32932	0,02123
2000-2004	2,62E+12	3,99E+12	8,75E+11	1,81E+11	0,01579	0,02399
2005-2009	1,23E+13	3,49E+12	4,11E+12	1,59E+11	0,07427	0,02102
2010-2014	8,24E+13	3,04E+12	2,75E+13	1,38E+11	0,49607	0,01829

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يبين الجدول أعلاه حجم المفارقات الجزئية لتأثير المتغير الحقيقي (المخططات التنموية) والمتغير العشوائي (المتغيرات الأخرى)، حيث أحجمت الإصلاحات التنموية كل الآثار للمتغيرات العشوائية، لكن تباينت آثار ذلك من مخطط (برنامج) لآخر، فقط سجل التغير الحقيقي لبرنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي نسبة تأثير قدرت بـ (32.93%)، ينظرها من حيث التأثير العشوائي (2.39%) ، والتي سادت خلال الفترة (2004-2009) ، وترجع أسباب تأثير مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي في إرتفاع نسبة العمالة (ارتفاع النسبة إحصائيا ورقميا)، إلى انخفاض الحجم السكاني في تلك الفترة بسبب الحرب الأهلية والذي قدر في متوسطه بـ: 28.6 مليون نسمة، أما عن تبرير ضعف تأثير المتغير العشوائي فيرجع إلى جهود الدولة الرامية إلى فتح آفاق للقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لإنشاء المؤسسات على اختلاف أصنافها وأحجامها، وتعزيز قطاع البناء والأشغال العمومية الذي رصدت له

أغلقة مالية لم يسبق لها نظير في تاريخ الاقتصاد الجزائري، فكل هذا كان له الأثر في تحسين حجم العمالة في الوطن.

2-2-3- تحليل المقارنات البعدية لحجم العمالة حسب اختبارات *Scheffe--Tukey HSD*

*LSDM*: ويبرز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-20): تحليل المقارنات البعدية حجم العمالة

	(i) المخطط	(j) المخطط	(I-J) متوسط الفروقات	Sig.
<i>Tukey HSD</i>	1	2	-1505672,72727*	0,004
	1	3	-3800872,72727*	0,000
	1	4	-6289672,72727*	0,000
	2	3	-2295200,00000*	0,000
	3	4	-2488800,00000*	0,000
	2	4	-4784000,00000*	0,000
<i>Scheffe</i>	1	2	-1505672,72727*	0,009
	1	3	-3800872,72727*	0,000
	1	4	-6289672,72727*	0,000
	2	3	-2295200,00000*	0,001
	2	4	-4784000,00000*	0,000
	3	4	-2488800,00000*	0,000
<i>LSM</i>	1	2	-1505672,72727*	0,001
	1	3	-3800872,72727*	0,000
	1	4	-6289672,72727*	0,000
	2	3	-2295200,00000*	0,000
	2	4	-4784000,00000*	0,000
	3	4	-2488800,00000*	0,000

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المقارنات الشنائية كانت معنوية بين مخطط الإصلاح والتعديل

الهيكلية وكل من مخطط (*PSRE*) ومخطط (*PCSC*) ومخطط (*PCCE*) بدرجة معنوية  $Sig_{(1-2)}$

$$Sig_{(1-4)}=0.000 ، Sig_{(1.3)}=0.004$$

$Sig_{(1.2)}$ ،  $Sig_{(1.3)}$ ،  $Sig_{(1.4)} < 5\%$  وهذا ما يوحي بأن المخططات (*PCCE*، *PCSC*، )

(*PSRE*) كان لها تأثير أقل من مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلية على حجم العمالة أي:

$$\left. \begin{array}{l} (2) < (1) \\ (3) < (1) \\ (4) < (1) \end{array} \right\}$$

ومن جانب آخر تباين الفروقات المتوسطة بين المخططات (*PCCE*، *PCSC*، *PSRE*)،

حيث سجل الفرق بين مخطط (*PCCE*) وكل من مخطط (*PSRE*) ومخطط (*PCSC*) قيما قدرت بـ

$$(2.1 - 610.) ، (4.7 - 610.)$$

بمعنوية قدرت بـ  $Sig_{(2-4)}=0.000$  ،  $Sig_{(3-4)}=0.000$  على التوالي وهي أقل من (5%) ، وسجل أيضا الفرق

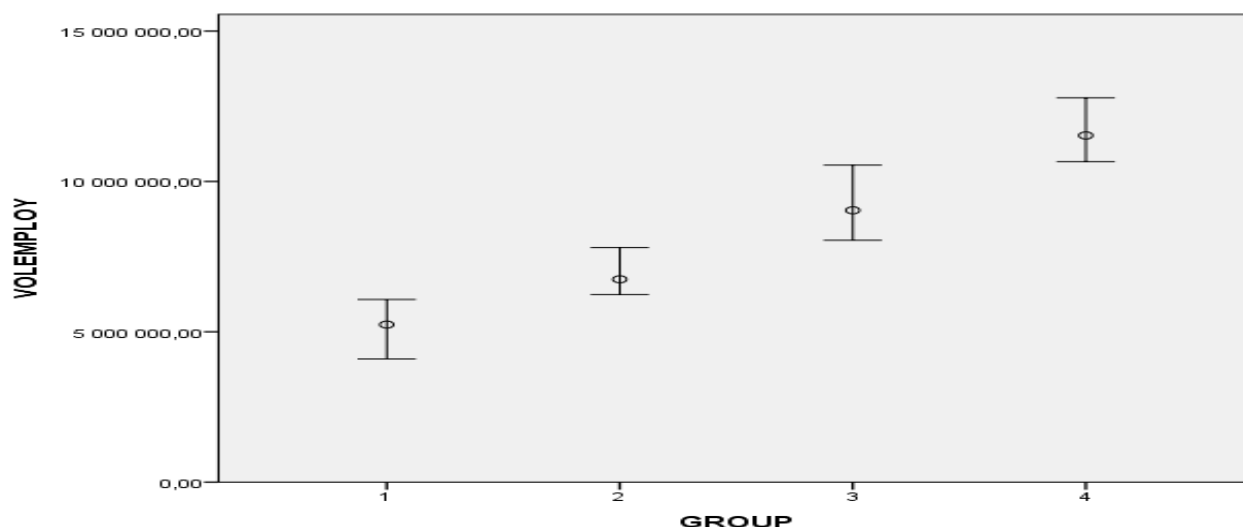
بين مخطط (*PCSC*) و(*PSRE*) فرق معنوي قدرت معنويته  $Sig_{(2.3)}=0.000$  ، وهذا ما يثبت ضرورة

الجزم بأن لمخطط (*PCCE*) ومخطط (*PCSC*) أثر على حجم العمالة أقوى من المخطط (*PSRE*)

$$أي: (4) < (3) < (2).$$

وتتضح الفروقات بين متوسطات المخططات من خلال الرسم الصندوقي أدناه.

الشكل رقم (05-17): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات حجم العمالة



المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

### 3. إستجابة مؤشر ميزان المدفوعات للإصلاحات الاقتصادية

تشكل التجارة الخارجية عنصرا حساسا وبندا رئيسيا المركبات الاقتصادية الوطنية، وقد مرت الجزائر في فترات عتلى التحفظ من المعاملات التجارية الدولية، نظرا لهشاشة الاقتصاد الوطني من جهة ، وللسلبات التي تحدثها التحجارة الخارجية خاصة من الاغراق الجامح الذي سيطر وأحجم تطور الاقتصاديات المحلية لبعض الدول، غير الجزائر عززت من تنشيط الاقتصاديات المحلية بمجموعة من التحفيزات غاية منها في تصدير المنتج الوطني ودخوله الاسواق العالية من جهة ومن جهة اخرى حتى تسهم تلك التحفيزات في أن يرقى -المنتج الوطني - للمنافسة الدولية، ويشكل ميزان المدفوعات أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على مدى نجاعة الدولة في تحقيق توازنها الخارجي، ويشكل الميزان التجاري أهم ميزان اعتمدت عليه الجزائر تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وسنتطرق بالتفصيل الى تحليل تباين ميزان المدفوعات والميزان التجاري خلال المخططات التنموية التي باشرتها الجزائر من خلال الاصلاحات الاقتصادية

### 3-1- تحليل تباين رصيد ميزان المدفوعات خلال المخططات التنموية 1989-2014

لابراز مدى أهمية الاصلاحات الاقتصادية على تحسن رصيد ميزان المدفوعات من عدمه يمكننا من طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة رصيد ميزان المدفوعات للاصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينيات الى غاية 2014؟ وقبل الخوض في التحليل والاجابة عن السؤال محل الدراسة يتعين تحديد الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على رصيد ميزان المدفوعات.

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على رصيد ميزان المدفوعات.

وباستعمال برنامج *spss* ومعالجة البيانات عند درجة ثقة 95% تحصلنا على المخرجات التي يلي تحليلها كالتالي:

### 3-1-1- تحليل التباين الكلي لرصيد ميزان المدفوعات: ان توفيق تحسن مؤشرات النمو مع

المخططات التنموية من عدمه يتبين صداه من خلاله الجدول التالي:

### الجدول رقم (5-21): تحليل التباين الاحادي لرصيد ميزان المدفوعات

ANOVA					
BP					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1749,293	3	583,098	10,785	0,000
Within Groups	1189,441	22	54,065		
Total	2938,734	25			

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

بالرجوع الى الجداول الاحصائية لفيشر عند درجة معنوية 5 % يتبين ان قيمة  $F_t = 3.05$  وعليه يتضح من خلال الجدول اعلاه ان  $F_c = 10,785$  وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5 %، وهذا ما يدلي بالحكم على ضرورة قبول الفرضية  $H_1$  والتي مفادها ان للمخططات التنموية اثر على رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1989-2014، حيث بلغ الاختلاف بين المتوسطات الذي يمكن ارجاعه لتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $RSS_t = 291.6$  في حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $ESS_t = 91.685$ ، اي ان:  $BP_1 \neq BP_2 \neq BP_3 \neq BP_4$ ، لكن هذا لا يدلي للجزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يستدعي خطوة اخرى للتمحيص والتدقيق الجزئي، ويتبين ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية، بالنظر الى اثر كل فترة اصلاحية على حدى.

**3-1-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية لرصيد ميزان المدفوعات:** يتضح تباين الفروقات الجزئية

لتاثير كل مخطط على كمايلي:

**الجدول رقم (5-22): تحليل تباين التغيرات الجزئية لرصيد ميزان المدفوعات:**

التغيرات	$RSS_i$	$ESS_i$	$VRSS_i$	$VESS_i$	$RSS_i / TSS$	$ESS_i / TSS$
1989-1999	658,6412983	53,85587364	219,5470994	2,447994256	0,19989	0,01634
2000-2004	0,964449416	373,625461	0,321483139	16,9829755	0,00029	0,11339
2005-2009	1070,651586	648,64348	356,8838619	29,48379455	0,32492	0,19685
2010-2014	19,03575711	469,6694	6,345252369	21,34860909	0,00578	0,14254

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن للمخططات التنموية الأثر البالغ على تطور رصيد ميزان المدفوعات، ويترجم ذلك المخرجات الإحصائية، حيث بلغت قيمة التغير الحقيقي:  $RSS_T = 1749.293$  وهي تمثل نسبة (60%) من مجموع التغير الكلي، حيث توزعت قيم التغيرات الحقيقية على المخططات التنموية بنسب عليا على مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي ومخطط PCSC ب (88%، 61%) ويشفع لارتفاع النسب الجهود المبذولة في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المؤسسات الدولية، وارتفاع رصيد الميزان التجاري سنة 2008 ب 40.6 مليار دولار بسبب ارتفاع قيمة الصادرات التي 78.59 مليار دولار، وسجلت نسبة تأثير مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي (19.98%) ومخطط PCSC نسبة (32.49%)، في حين تفاقمت نسبة تأثير المتغيرات العشوائية في الفترتين (2004-2000) و (2010-2014)، حيث بلغت نسبة تأثير المتغيرات العشوائية في (11.33%) و (14.25%) وهي نسب معتبرة جدا أحجمت الأثر الحقيقي للمخططات، ويعود السبب في ذلك التي تراجع رصيد ميزان المدفوعات حيث سجل في المتوسط (6.82، 8.34) مليار دولار على التوالي.

3-1-3- تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات Scheffe--Tukey HSD-LSD و يبرز

ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-23): تحليل المقارنات البعدية لرصيد ميزان المدفوعات

	المخطط (i)	المخطط (j)	متوسط الفروقات (I-J)	Sig.
Tukey HSD	1	3	-22,37118*	0,000
	2	3	-14,19400*	0,028
Scheffe	1	3	-22,37118*	0,000
	2	3	-14,19400*	0,047
LSD	1	3	-22,37118*	0,000
	2	3	-14,19400*	0,006

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

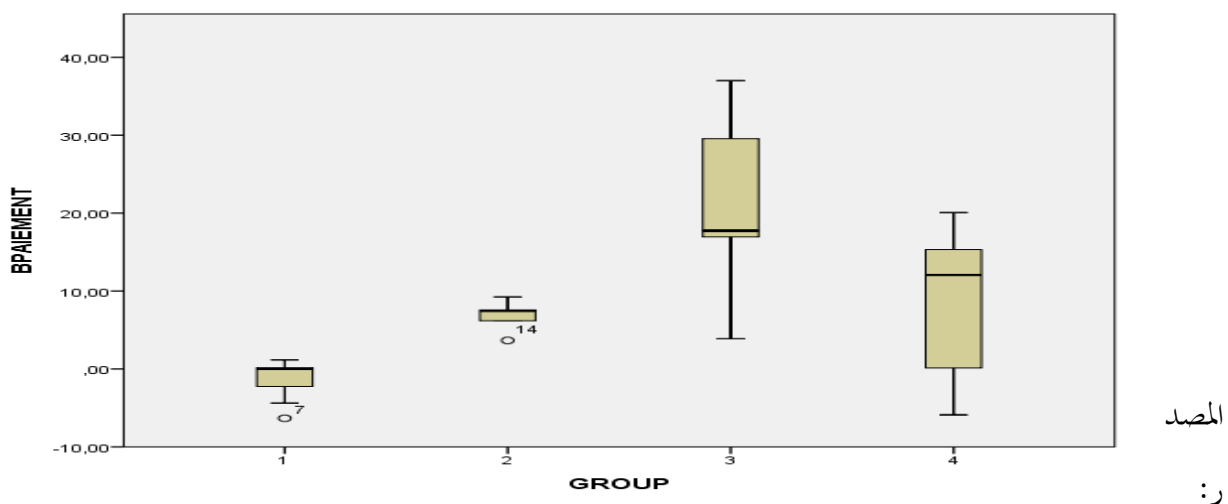


يتضح من خلال اختبار المقارنات البعدية الشائبة لاختبارات *Scheffe, TukeyHSD*, *LSD* أن كل الشائيات الواردة إحتمالا سجلت فروقات غير معنوية، ماعدا تلك المينة أعلاه، حيث سجل الفرق بين متوسط المخطط (*PCSC*) ومخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي فرقا معنويا قدرت معنويته بـ  $Sig_{(1-3)}=0.000$  أي أن لمخطط (*PCSC*) تأثير أكبر على حجم ميزان المدفوعات من مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي، ومن جانب آخر يتبين أن مخطط (*PSRE*) كان له أثلا أقل على حجم ميزان المدفوعات من مخطط (*PCSC*) وحيث سجل الفرق بمعنوية قدرت بـ  $Sig_{(2-3)}=0.028$ ، وهي أقل في درجة المعنوية المعتمدة في الدراسة (5%) وعليه ترتيب التأثيرات كما يلي:

$$\left. \begin{array}{l} (4) < (3) \\ (2) < (3) \end{array} \right\}$$

ويتضح من خلال الشكل البياني أدناه والممثل لتباين متوسطات رصيد الميزان المدفوعات استنادا إلى الفترات التنموية المشتملة للمخططات والبرامج التنموية.

الشكل رقم (05-17): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدل ميزان المدفوعات



اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

## 3-2- تحليل تباين رصيد الميزان التجاري خلال المخططات التنموية 1989-2014

لابراز مدى أهمية الاصلاحات الاقتصادية في تحسين رصيد الميزان التجاري يتعين طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة مؤشر الناتج المحلي للفرد للمخططات التنموية؟ وللإجابة نطرح الفرضيات التالية:

**الفرض العدمي  $H_0$ :** لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على الناتج المحلي للفرد خلال فترة الدراسة

**الفرض البديل  $H_1$ :** يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على الناتج المحلي للفرد خلال فترة الدراسة

وبالاعتماد على المخرجات *spss* عند درجة ثقة 95% تحصلنا على النتائج والتي يمكن ايراد التالي:

## 3-2-1- تحليل التباين الكلي لميزان التجاري:

يتضح من خلال الجدول ادناه ان  $F_c=16,509$  وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5%، حيث  $sig = 0.000$  و هذا مؤشر ايجابي يقود الى الحكم ضرورة ان للمخططات التنموية اثر على مؤشر النمو خلال الفترة (1989-2014)، اي يتم رفض  $H_0$  والتي مفادها اننه ليس للمخططات التنموية اثر على رصيد الميزان التجاري، حيث سجل مؤشر الاختلاف بين المتوسطات الذي يحتمل ارجاعه للتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $VRSS_t = 823,965$  في حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $VESS_t = 49,910$ ، اي ان:

$BC_1 \neq BC_2 \neq BC_3 \neq BC_4$ ، لكن هذا لا يدلي للحزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يتعين التطرق للتحليل الجزئي للمفارقات في التأثير، ويتبين ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية، بالنظر الى اثر كل فترة تنموية على حدى.

## الجدول رقم (5-24): تحليل التباين الأحادي لرصيد الميزان التجاري

<i>ANOVA</i>					
<i>BC</i>					
	<i>Sum of Squares</i>	<i>df</i>	<i>Mean Square</i>	<i>F</i>	<i>Sig.</i>
<i>Between Groups</i>	2471,895	3	823,965	16,50	0,000
<i>Within Groups</i>	1098,026	22	49,910		
<i>Total</i>	3569,922	25			

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

## 3-2-2 تحليل تباين التغيرات الجزئية لميزان التجاري

يلاحظ من خلال الجدول أدناه أن المتغيرات العشوائية سجلت آثار ضعيفة على رصيد ميزان التجاري لفترة الدراسة، حيث تباينت قيم التغيرات العشوائية، إذ بلغت قيمها العليا في الفترتين (2005-2009) و(2010-2014) بنسبة (49%، 30%) في مجمل التغيرات العشوائية، في حين سجلت نسبة تأثير المتغير الحقيقي قيمها العليا في المخطط PCSC بـ (25.02% =  $RSS_3/TSS$ )، ولمخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي بـ (37.46% =  $RSS_1/TSS$ )، وتفسر نسبة التأثير باستقرار رصيد ميزان التجاري على طول الفترة (1989-1999)، حيث سجل في المتوسط 2.52 مليار دولار، ولم يشهد سوى عجز وحيد سجل سنة 1994 قدر بـ (-0.26) مليار دولار، أما عن الفترة (2005-2009) فسبب ذلك هو ارتفاع رصيد الميزان التجاري، حيث لم يسجل عجوزات، وبلغ في المتوسط 28.63 مليار دولار، حيث كان للصادرات وطأة قوية، إذ سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة قدرت بـ 78.59 مليار دولار، ومن جانب آخر ثبات واستقرار حجم الواردات حيث بلغت في المتوسط 28.45 مليار دولار.

الجدول رقم (5-25): تحليل تباين التغيرات الجزئية لرصيد الميزان التجاري

$ESS_i / TSS$	$RSS_i / TSS$	$V_{ESS_i}$	$V_{RSS_i}$	$ESS_i$	$RSS_i$	التغيرات
0,00889	0,25029	1,527775207	315,4154008	33,61105455	946,2462023	1989-1999
0,06432	0,00130	11,05368104	1,641633176	243,1809828	4,924899527	2000-2004
0,17025	0,37468	29,25572727	472,1678116	643,626	1416,503435	2005-2009
0,10269	0,02757	17,64721709	34,74023574	388,238776	104,2207072	2010-2014

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

3-2-3 - تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات *Scheffe--Tukey HSD-LSD*:

ويبرز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-26): تحليل المقارنات البعدية لرصيد الميزان التجاري

	المخطط (i)	المخطط (j)	متوسط الفروقات (I-J)	Sig.
Tukey HSD	1	2	-8,28236*	0,041
	4	3	-12,26600*	0,012
	1	3	-26,10636*	0,000
	1	4	-13,84036*	0,007
	2	3	-17,82400*	0,003
Scheffe	1	3	-26,10636*	0,000
	1	2	-8,28236*	0,041
	4	3	-12,26600*	0,012
	1	4	-13,84036*	0,014
	2	3	-17,82400*	0,007
LSD	1	2	-8,28236*	0,041
	1	3	-26,10636*	0,000

تابع الجدول

1	4	-13,84036*	0,001
2	3	-17,82400*	0,001
4	3	-12,26600*	0,012

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

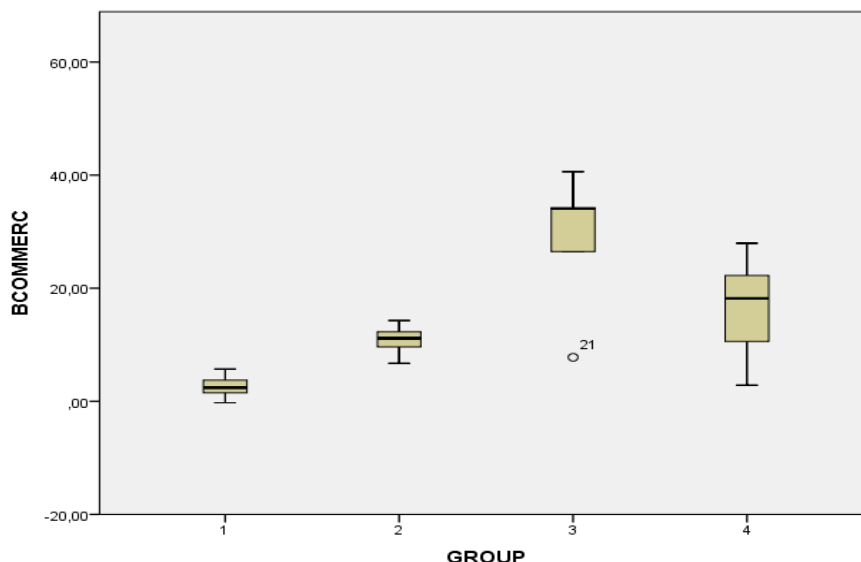
يتضح من استقراء الجدول الموضح اعلاه وحسب إختبارات كل من *Scheffé, Tukey* *HSD, LSD* أن هناك اختلاف معنوي بين مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي وكل من مخطط *(PCCE, PCSC, PSRE)* ، حيث سجلت الفروقات بدرجة  $Sig(1.2)=0.041$  ،  $Sig(1.3)=0.000$  ،  $Sig(1.4)=0.001$  ، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (5%) ، وهذا ما يثبت بالضرورة أن لكل من مخططات *(PCCE, PCSC, PSRE)* تأثير أكبر على رصيد الميزان التجاري يلخص ذلك بـ:

$$\left. \begin{array}{l} (1) < (2) \\ (1) < (3) \\ (1) < (4) \end{array} \right\}$$

ومن جانب آخر فإن الفروقات المتوسطة كانت معنوية لكل في مخطط *(PCSC)* والمخططين *(PCCE)* ، *(PSRE)* ، حيث سجلت درجة معنوياتها  $Sig(2.3)=0.001$  ،  $Sig(4.3)=0.012$  على الترتيب، وهي أقل من (5%) وهذا ما يمكن الجزم به أن للمخطط *(PCSC)* أكبر تأثير على رصيد ميزان المدفوعات من المخططين *(PSRE)* و *(PCCE)* ، ويتضح اختلاف المتوسطات للميزان التجاري وتباينها تبعا للمخططات التنموية الممثلة بالبرامج وفق البيان التالي:

الشكل رقم (05-18): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات رصيد الميزان

التجاري



المصدر: اعداد لطلاب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

#### 4. إستجابة مؤشر التضخم للإصلاحات الاقتصادية

يعتبر لتضخم من بين مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلي وهو يعبر عن التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار ، وتعتبر معدلاته من بين اهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ، فهو ظاهرة تتسم بالتعقيد بسبب تفاعل عوامل متعددة، وقد اثبتت الدراسات ان للتضخم صدى على كامل المؤشرات ، وسنتطرق بالتحليل الى تحديد مدى استجابة معدلاته للإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية من خلال الوقوف اولا على تحليل تباين معدلات التضخم ومن ثم تحليل تباين المستوى العام للأسعار

#### 4-1. تحليل تباين معدل التضخم خلال المخططات التنموية 1989-2014

لمعرفة مدى استجابة معدلات التضخم للإصلاحات التنموية يمكن طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة مؤشر معدلات التضخم للإصلاحات التنموية من مطلع التسعينيات الى غاية 2014؟

وبصيغة اخرى هل اثرت المخططات التنموية على تخفيض معدلات التضخم للمستوى المنشود؟ وحتى يتسنى الاجابة على الاشكالية يتسنى الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لم تستجب معدلات التضخم للاصلاحات التنموية.

الفرض البديل  $H_1$ : لم تستجب معدلات التضخم للاصلاحات التنموية.

وبالاعتماد على المخرجات *spss* عند درجة ثقة 95% تحصنا على نتائج يمكن عرض تحليلها كالتالي:

#### 4-1-1- تحليل التباين الكلي لمعدل التضخم

يمكن رصد تباين معدلات التضخم خلال المخططات التنموية من خلال ما يوضحه التالي:

الجدول رقم (5-27): تحليل التباين الاحادي لمعدل التضخم

ANOVA					
Inf					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1296,107	3	432,036	8,234	0,001
Within Groups	1154,323	22	52,469		
Total	2450,430	25			

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

تشير معاملة فيشر والتي سجلت  $F_c=77,564$  ان اختلاف متوسطات معدلات التضخم لفترات الدراسة لها اختلاف معنوي حيث ان وهي اكبر من الجدولية ( $F_c > F_t$ ) وهي معنوية عند درجة ثقة 5%، حيث بلغت درجة المعنوية  $sig = 0,001$  و هذا مؤشر ايجابي يقود الى الحكم ضرورة ان للمخططات التنموية اثر على معدلات التضخم خلال الفترة (1989-2014)، اي يتم رفض  $H_0$  والتي مفادها انه ليس للمخططات التنموية اثر على معدلات التضخم، حيث سجل مؤشر المستوى الراجع للتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $VRSSt=360,842$  حين بلغ التغير الراجع للتغير

العشوائي:  $V_{ESS_t} = 10,160$  ، بمعنى انه التغير الجوهري (التضخم) تخطى المتغيرات العشوائية بنسبة تأثير بـ 360 % اي ان هناك اختلاف بين متوسطات معدلات التضخم للفترات بمعنى:

$inf_1 \neq inf_2 \neq inf_3 \neq inf_4$  ، لكن هذا لا يدلي للحزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يتعين التطرق للتحليل الجزئي للمفارقات في التأثير ، ويتبن ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية ، بالنظر الى اثر كل فترة نمووية على حدى.

4-1-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل التضخم: يتضح تباين الفروقات الجزئية لتأثير كل مخطط على كمايلي:

الجدول رقم (5-28): تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل التضخم:

التغيرات	$RSS_i$	$ESS_i$	$VRSS_i$	$V_{ESS_i}$	$RSS_i / TSS$	$ESS_i / TSS$
1989-1999	741,8809256	1106,646564	247,2936419	50,30211653	0,25902	0,38638
2000-2004	240,8019849	427,2227902	80,26732829	19,41921774	0,08407	0,14916
2005-2009	191,3187049	12,7214	63,77290163	0,578245455	0,06680	0,00444
2010-2014	122,1054157	21,43532	40,70180522	0,974332727	0,04263	0,00748

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه نسب تأثير المخططات مجملة فاقت نسبة تأثير المتغيرات العشوائية مجملة بـ: (6%) لكن بالتمحيص الجزئي لتأثير كل مخطط على حدى، نجد أن للمخططين (PCSC) و (PCCE) أثر بـ (7%) (4%) على الترتيب مقارنة بالتغير الكلي، في حين أن نسبة تأثيرهما ضعيفة مقارنة بتلك المسجلة في مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي ومخطط PSRE ، والتي بلغت



على الترتيب (26%)، (8%)، وتفسر إرتفاع التأثير في الفترة (1989-2009) على معدلات التضخم، إلى التوسع النقدي وإرتفاع معدلات السيولة وتزايد حجم الطلب خاصة في الفترة (1990-1993)، ومن جهة أخرى تلك التخصصات في القروض الموجهة للاقتصاد والتي لم يكن لها مقابل إنتاجي، حيث سجلت معدلات التضخم سنة 2009 (5.73%) وهي مرتفعة مقارنة مع تلك التوقعات من قبل الهيئات المختصة.

ولقد بلغ المستوى الرابع للتغير العشوائي بإدراج درجات الحرية (3، 22) قيمه الدنيا في الفترات (2009-2005) و(2010-2014) بـ 0.578، 0.974 وهذا ما يترجم أهمية كل من مخطط *PCSC* و *PCCE* في دعم تفسير الفروقات الحاصلة بين متوسطات معدلات التضخم المسجلة.

#### 3-1-4 - تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات *Scheffe--Tukey HSD-LSD* و بيرز

ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-29): تحليل المقارنات البعدية لرصيد لمعدل التضخم

الاختبارات	(i) المخطط	(j) المخطط	متوسط الفروقات (I-J)	Sig.
<i>Tukey HSD</i>	2	1	-15,15218*	0,004
	3	1	-14,39818*	0,007
	4	1	-13,15418*	0,014
<i>Scheffe</i>	2	1	-15,15218*	0,008
	3	1	-14,39818*	0,013
	4	1	-13,15418*	0,025
<i>LSD</i>	2	1	-15,15218*	0,001
	3	1	-14,39818*	0,001
	4	1	-13,15418*	0,003

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات *IBM SPSS 20.0*

يتضح من خلال جدول المقارنات البعدية الثنائية حسب اختبارات *Scheffé, Tukey*

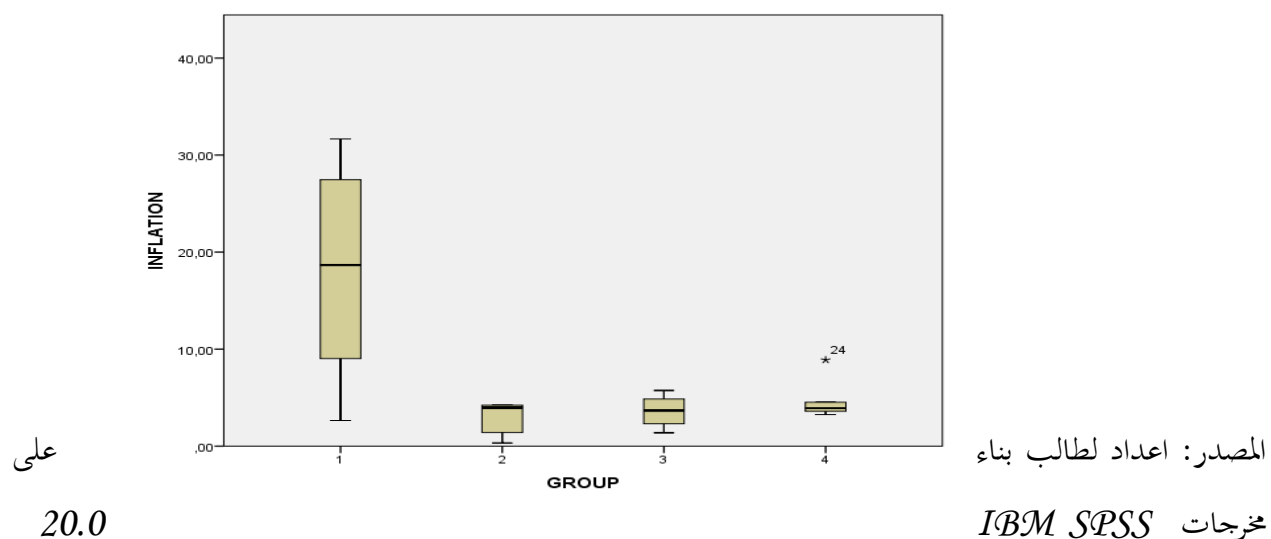
*HSD, LSD* أن كل المقارنات الثنائية حسب غير الواردة في الجدول قد سجلت فروقات لكن

بدرجة غير معنوية، في حين سجلت الفروقات بين متوسط معدل التضخم الوارد ضمن مخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي وتلك المتوسطات الواردة ضمن المخططات (PSRE) (PCSC) (PCCF)، معنوية قدرت ب:  $Sig(1.2)=0.004$ ،  $Sig(1.3)=0.007$ ،  $Sig(1.4)=0.014$ ، وهي أقل من درجة المعنوية المعتمدة في الدراسة (5%)، وهذا ما يثبت أن للمخططات التنموية الثلاثة الأخيرة حسب ترتيبها الزمني، الأثر الأقوى على معدلات التضخم مقارنة بمخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي

$$\left. \begin{array}{l} (1) < (2) \\ (1) < (3) \\ (1) < (4) \end{array} \right\} \text{أي:}$$

وتتضح معالم تباين متوسطات معدلات التضخم المسجلة حسب التوزيع الزمني وفق المخططات ما هو موضح في الرسم البيان أدناه.

الشكل رقم (05-19): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات معدل التضخم



20.0

#### 4-2- تحليل تباين المستوى العام للأسعار خلال المخططات التنموية 1989-2014

لابراز مدى أهمية الاصلاحات الاقتصادية على تحسن المستوى العام للاسعار وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن من عدمه يمكننا من طرح التساؤل التالي: ما مدى استجابة المستويات العامة للاسعار

للاصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينيات الى غاية 2014؟ وقبل الخوض في التحليل والاجابة عن السؤال محل الدراسة يتعين تحديد الفرضيات التالية:

الفرض العدمي  $H_0$ : لا يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على المستوى العام للاسعار.

الفرض البديل  $H_1$ : يوجد تأثير جوهري للمخططات التنموية على المستوى العام للاسعار.

وباستعمال برنامج *spss* ومعالجة البيانات عند درجة ثقة 95% تحصلنا على المخرجات التي يلي تحليلها كالتالي:

#### 4-2-1 تحليل التباين الكلي للمستوى العام للأسعار

ان توفيق ارتفاع او انخفاض المستويات العامة للاسعار مع المخططات التنموية يتبين صداه من خلاله الجدول التالي:

الجدول رقم (5-30): تحليل التباين الأحادي للمستوى العام للاسعار

ANOVA					
NPRIX					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	18785,366	3	6261,789	25,490	0,000
Within Groups	5404,431	22	245,656		
Total	24189,798	25			

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان  $F_c=16,509$  وهي اكبر من الجدولية  $(F_c > F_t)$  وهي معنوية عند درجة ثقة 5%، حيث  $sig = 0.000$  و هذا مؤشر ايجابي يقود الى الحكم ضرورة ان للمخططات التنموية اثر على المستويات العامة للاسعار خلال الفترة (1989-2014)، وعليه يتم رفض  $H_0$  والتي مفادها انه ليس للمخططات التنموية اثر على المستويات العامة للاسعار، حيث

سجل مؤشر الاختلاف بين المتوسطات الذي يحتل ارجاعه للتغير الحقيقي للمخططات التنموية  $VRSS_t = 6261,789$  حين بلغ التغير الراجع للتغير العشوائي:  $VESS_t = 245,656$ ، اي ان:

$NPRIX_1 \neq NPRIX_2 \neq NPRIX_3 \neq NPRIX_4$ ، لكن هذا لا يدلي للحزم بأي المخططات كان له الاثر الاوفر مما يتعين التطرق للتحليل الجزئي للمفارقات في التأثير ، ويتبن ذلك من خلال تحليل التغيرات الجزئية ، بالنظر الى اثر كل فترة تنموية على حدى.

#### 4-2-2- تحليل تباين التغيرات الجزئية للمستوى العام للأسعار:

يتضح من خلال الدول أدناه أن الفروقات الكلية المسجلة في تباين متوسطات المستوى العام للأسعار، والتي سجل فيها المستوى الراجع للمتغيرات محل الدراسة (المخططات التنموية) نسبة عليا فاقت تلك المسجلة للمتغيرات العشوائية والتي قدرت بـ (78%)، حيث توزعت على المخططات بالنسب (3%، 19%، 49%، 30%) حسب ترتيبها الزمني، ويرجع تفسير ارتفاع نسبة تأثير كل من مخطط  $PCSC$  و  $PCCE$  في زيادة المستوى العام للأسعار من خلال ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك إلى صدى نتائج برنامج تحرير الأسعار الذي شهدته الفترة (1999-2000)، وزيادة في أسعار الخدمات والسلع المصنعة، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي ، والتي سجلت ارتفاعا قويا سنة 2010 بـ (7%)، وارتفاع أسعار السلع والمنتجات الزراعية المستوردة وأسعار المنتجات الطازجة<sup>(1)</sup>.

أما عن التغيرات الراجعة للآثار الخارجية (خارج المخططات)، فقد سجلت مستويات (بإدراج درجات الحرية) عليا خلال الفترتين (1989-1999) و (2000-2004) بالقيم 223.08، 73.13 على التوالي، بنسب فاق فيها تأثير المتغير العشوائي خلال الفترة (1989-1999) تلك النسب المسجلة

<sup>1</sup> - بن يوسف نوة: أثر التضخم على ميزان المدفوعات؟، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد6، ديسمبر2014، ص 33.

للتأثيرات الحقيقية للمخططات ( $PCSC, PSRE$ ) ، والذي قدر بـ 19.07% مقارنة بـ 0.4% ،  
(5%)

الجدول رقم (5-31): تحليل تباين التغيرات الجزئية لمعدل التضخم:

التغيرات	$RSS_i$	$ESS_i$	$VRSS_i$	$VESS_i$	$RSS_i / TSS$	$ESS_i / TSS$
1989-1999	8934,596539	4907,834891	2978,198846	223,0834041	0,34716	0,19070
2000-2004	113,628779	1608,967913	37,87625965	73,13490512	0,00442	0,06252
2005-2009	1507,048314	135,1464	502,3494381	6,143018182	0,05856	0,00525
2010-2014	8230,092622	298,8044	2743,364207	13,58201818	0,31979	0,01161

المصدر: اعداد لطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

4-2-3- تحليل المقارنات البعدية حسب اختبارات *Scheffe--Tukey HSD-LSD* وويرز

ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5-32): تحليل المقارنات البعدية لرصيد للمستوى العام للأسعار

الاختبارات	المخطط (i)	المخطط (j)	متوسط الفروقات (I-J)	Sig.
Tukey HSD	1	2	-33,26691*	0,004
	1	3	-45,86091*	0,000
	1	4	-69,07091*	0,000
	2	4	-35,80400*	0,008
Scheffe	1	2	-33,26691*	0,007
	1	3	-45,86091*	0,000
	1	4	-69,07091*	0,000
	2	4	-35,80400*	0,015
LSD	1	2	-33,26691*	0,001
	1	3	-45,86091*	0,000
	1	4	-69,07091*	0,000
	2	4	-35,80400*	0,002
	3	4	-23,21000*	0,029

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المقارنات الثنائية كانت معنوية بين متوسط المستوى العام

للأسعار لمخطط الإصلاح والتعديل الهيكلي وكل من متوسطات المخططات (PSRE)،

(PCCE)، (PCSC)، بدرجة معنوية  $Sig_{(1.2)}=0.004$ ،  $Sig_{(1.3)}=0.000$ ،

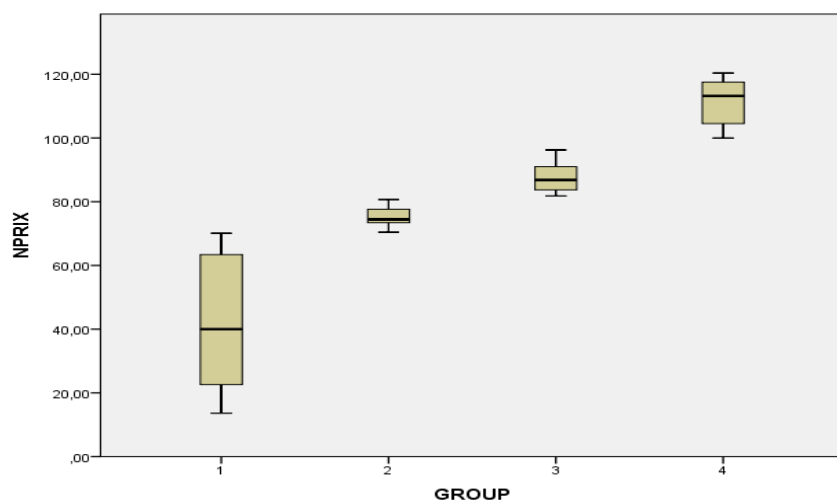
$Sig_{(1.4)}=0.000$ ، وهذا ماثبت أن للمخططات (PCCE, PCSC, PSRE) أثر أكبر من مخطط

الإصلاح والتعديل الهيكلي، أي:

$$\left. \begin{array}{l} (1) < (3) \\ (1) < (2) \\ (1) < (4) \end{array} \right\}$$

في حين أن كل المقارنات الثنائية الواردة إجمالاً وغير الواردة في الجدول أعلاه سجلت فروقات ولكن غير معنوية، ويتبين من خلال الرسم الصندوقي أدناه تباين متوسطات المستوى العام للأسعار موزعة على المخططات التنموية كما يلي:

الشكل رقم (05-20): الرسم الصندوقي الموضح لإختلاف وتباين متوسطات مستويات أسعار



المصدر: اعداد لطلاب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

## خلاصة:

لقد تم التطرق الى تسليط التحليل على مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي للإقتصاد الجزائري، وعرض حال لتطورات الإقتصاد قبل وبعد الاصلاحات التنموية الجذرية، ليتبين ان المؤشرات عرفت تباينا خلال الفترات، إذ أن السياسة المعمول بها قبل تختلف عن تلك المنتهجة في فترة مابعد 1991. لقد تحسنت بعض المؤشرات مع ثبات البعض الآخر ولعل للسياسة المنتهجة والخطط المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي كان لها الاثر البالغ في تفعيل وتنشيط الطاقات التي لم تستثمر الدولة في تفعيلها قبل، ومن جانب آخر فان إنتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الاقتصاديات الدولية أهلها لتراجع حجم الدعم غير المنتج الذي كان موجه لبعض القطاعات في ظل النظام الاشتراكي، وإعطاء المجال للقطاع الخاص.

غير أن الأظرفة المالية التي رصدت البرامج التنموية الأخيرة (2000-2014) حسنت بشكل كبير وغير سابق لمؤشرات أداء بعض القطاعات، حيث شهد قطاع الزراعة في الفترة إستحداث 80 منشأة جديدة من سدود ومراكز لضخ المياه ومراكز تحلية، كما خصص 21 مليار دينار لإنشاء وتطوير المنشآت القاعدية، وخصص 110 مليار دينار لإنشاء الطرقات والسكك الحديدية، المدن الجديدة وعصرنة إدارات الجماعات المحلية وولإنشاء وتوسعة مؤسسات عمومية (عقارية، ضريبية، جمركية... إلخ)، ولعل هذا ما إنجر عنه تحسن مؤشر نمو القطاعات من جاني ، ومن جانب آخر استحداث مناصب شغل جراء المنشآت الاستثمارية، وتحسن في الميزان التجاري نظير الحركة التصديرية غير المسبوقة.



# الفصل السادس

أثر المنتج الضريبي على المتغيرات  
الاقتصادية الكلية

## تمهيد:

تتعلق مؤشرات الأداء الاقتصادي باعتبارها من الأهداف التي تسعى الدولة إليها خوفاً من خلال سياساتها العمومية والضريبية خاصة، إذ أن اللاتوازنات التي تنخر الاقتصاد ما هي إلا تراجع وضعف بعض المؤشرات، وإن تزايد وتظافر الضعف -للمؤشرات- يتولد عنه تلك الأزمات الخانقة التي تشهدها إقتصاديات الدول.

وبعد إدخال إعتبار إدارة وضبط مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي بالإقتطاعات الضريبية، من بين السياسات العمومية المعمول بها في كثير من إقتصاديات الدول إلى جانب السياسات الأخرى. ولقد كان منشأ السياسة الضريبية هو تحقيق أهداف السياسة العمومية حاضراً في أدبيات الفكر الإقتصادي المالي العمومي من ذ المناداة بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة بعد 1929. لقد راهنت الجزائر من خلال الإصلاحات الجذرية التي باشرتها جذريا ولازالت تباشرها وتحيينها من فترة لأخرى على جهود السياسة الضريبية كبنء من السياسة العمومية، لضبط الاختلالات وتصحيح اللاتوازنات الاقتصادية، من خلال تحسين مؤشرات الأداء ورفع منها إلى الحد الذي يسمح بالتوازن العام والاستقرار الاقتصادي.

وعليه فمناط الدراسة والتمحيص في هذا الفصل هو تقييم اثر المنتوجات الضريبية على مؤشرات الاداء المشار إليها عند كالدور، وسيتم ذلك من خلال الوقوف على المحطات البحثية التالية:

**المبحث الأول:** توطئة نظرية للقياس الإقتصادي

**المبحث الثاني:** اثر المنتج الضريبي على مؤشري النمو والبطالة.

**المبحث الثالث:** أثر المنتج الضريبي على مؤشري التضخم وميزان المدفوعات.

## المبحث الأول: توطئة نظرية لمنهج القياس المستخدم

يهتم الاقتصاد القياسي النظري بتقديم الطرق الملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية المختلفة مثل طريقة المربعات الصغرى العادية، وطريقة المعقولة العظمى وغيرها، كما يناقش الافتراضات التي تقوم عليها هذه الطرق، وخصائصها الإحصائية، والمشاكل القياسية التي تنجم من اختلال افتراضاتها، بالإضافة إلى وسائل علاج هذه المشاكل.

تهدف من خلال هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد القياسي ومنهج البحث فيه، وكذلك عرض نموذج الانحدار الخطي المتعدد وكيفية تقدير معلمات هذا النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)\*، وأهم الاختبارات والمعايير الإحصائية والقياسية التي يقيم من خلالها هذا النموذج، وأخيرا سنتطرق إلى طرق التقدير للنماذج غير الخطية، وذلك بالوقوف عند مبدأ عمل هذه الطرق بأخذ طريقة (خوارزمية) *Gauss-Newton* كمثال على ذلك.

## 1-تعريف الاقتصاد القياسي ومنهج البحث فيه

## 1.1-1 تعريف الاقتصاد القياسي

لقد استخدم لفظ الاقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 من طرف الاقتصادي "Frisch" *Ranger* ولكن يعتبر كورنو "Cournont" أبو الاقتصاد القياسي، حيث استخدم التحليل الكمي في أبحاثه بطريقة منظمة(1).

"ويعرف الباحث *Maddala* القياس الاقتصادي على أنه: تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية لهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم قبولها أو رفضها"(2)، كما

\* Moindre carrée ordinaire

1 عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 03.

2 صالح تومي: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 01.

يعرف على أنه فرع من فروع الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً لذلك أساليب الاستقراء الملائمة<sup>(3)</sup> فهو إذن أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستخدماً النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية بهدف اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية، ومساعدة رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات ووضع السياسات من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

### 1-2- نهج البحث في الاقتصاد القياسي:

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل متتالية نلخصها كما يلي:

**المرحلة الأولى:** تعيين النموذج: يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معالمها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر معينة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية السابقة في نفس مجال البحث، المعلومات المتاحة عن الظاهرة.

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة).

<sup>1</sup> عصام عذير الشريف " مقدمة في الاقتصاد القياسي " الطبعة الثانية -- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 07.

<sup>2</sup> - مجدي الشورخي، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 11.

- تحديد التوقعات القبلية: يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر هذه التوقعات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلومات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

**المرحلة الثانية:** تقدير معلمات النموذج: بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج وعلى تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس.

**المرحلة الثالثة:** تقييم معلمات النموذج: بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية يشرع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، وتتم عملية التقييم بالاعتماد على المعايير التالية:

- **المعايير الاقتصادية:** تتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تصنع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.

- **المعايير الإحصائية:** تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

- **المعايير القياسية:** تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع. فإذا كانت هذه الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن هذا يؤدي إلى فقدان المعلمات المقدرة بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها

لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، ومن بين هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

**المرحلة الرابعة:** تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ: من أهم أهداف الاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة، ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض المستقبل القريب امتداداً للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع، فإن النموذج القياسي ربما لا يكون قادراً على التنبؤ بهذه المتغيرات. ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

## 2- ملخص نظري للسلاسل الزمنية.

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

### 1-2 دراسة الاستقرار

إذا نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية

#### 1-1-2- اختبارات دكي فولر (Dickey Fuller):

نفترض نموذج من الشكل  $AR(1)$  لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم  $(\rho)$

- $|\rho| < 1$ : السلسلة  $X_t$  مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

•  $\phi=1$  السلسلة  $X_t$  غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

•  $|\phi|>1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع  $(t)$  والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

### أ- اختبار ديكي-فولر البسيط (DF-1979):

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases} \quad \text{يقترح ديكي-فولر اختبار فرضية العدم التالية:}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم  $\phi$  نرسم لها  $\hat{\phi}$  للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب  $t_{\hat{\phi}}$  الذي يمثل اختبار

.Student

إذا كان  $t_{\hat{\phi}} > t_{tab}$ : اذن نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  وجود الجذر الوحدوي (*Racine unitaire*) و

بالتالي الصيرورة (*processus*) غير مستقرة<sup>1</sup>

ب- اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل  $AR(p)$ :

$$A_m(B)U_T = \varepsilon_t ; \varepsilon_t \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2) \quad \text{حيث:}$$

فإذا كان  $(\phi)$  يمثل أكبر جذر لكثير الحدود  $A(B)$  فإنه يكتب على الشكل التالي:

<sup>1</sup> Regis Bourbonnais, Op.cit.200,9p231.

$$A(B) = (1 - \varphi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_T = \varphi X_{T-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{T-j+1} + \varepsilon_T$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta x_t = \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الأول:}$$

$$\Delta x_t = c + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثاني:}$$

$$\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثالث:}$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج  $(ADF)$  هي نفسها الخاصة بنماذج  $(DF)$  وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

ملاحظة:

قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة.

وبعد إيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة *Correlogramme* للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة *Les Pics* الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية *FPAC* ودوال الارتباط الذاتي *FAC*. من خلال ملاحظتنا لـ *Correlogramme* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية *FPAC* ودوال الارتباط الذاتي *FAC*. نخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة وإثبات وجود جذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي - فولر  $(DF)$  البسيط، أو الصاعد  $(ADF)$  على مختلف السلاسل.



2-2- السببية (Causalité):

حتى تتمكن من معرفة مدى التأثير الممكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى وجب علينا تطبيق اختبار السببية، فالسببية هدفها هو البحث عن أسباب أو سبب الظواهر العلمية، والاقتصاد كعلم يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، فنقول عن متغيرة أنها لا تؤثر في متغيرة أخرى إذا كان إدخال متغيرة إضافية في النموذج لا تؤدي إلى تغيير المتغيرة المتأثرة، بمعنى آخر يدرس اختيار السببية بمفهوم قرانجر إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج، اقترح قرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، تعريف السببية يركز كلياً على توقع السلاسل الزمنية حيث إذا كانت  $X_1$  سلسلة زمنية،  $X_2$  سلسلة أخرى والقيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ  $X_1$  وهذه المعلومات غير مستمرة في أي سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع في هذه الحالة نقول أن  $X_2$  يسبب  $X_1$ .

إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

أ- سببية قرانجر  $Granger$ <sup>1</sup>:

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون  $X_2$  مسبب (دافع) لـ  $X_1$  إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن  $X_2$  خلال التحليل.

ليكن لدينا النموذج  $VAR(1)$  بحيث يقسم الشعاع  $X_t$  إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

<sup>1</sup> Bernard Paulre «La causalite en economie » 2000. P 147-148.

تعتبر مجموعة المتغيرات  $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$  خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات  $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ ، إذا كانت إضافة المجموعة  $X_{2t}$  لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم  $X_{1t}$  وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة  $X_{2t}$  لنموذج  $VAR$ ، ويسمى حينئذ النموذج بـ  $VAR$  المقيد، ويرمز له بـ  $RVAR$  أي  $Restricted VAR$ ، وتحدد درجة التأخير باستعمال  $VAR$ .

ويكون لدينا:

$$\checkmark X_{2t} \text{ لا تسبب } X_{1t} \text{ إذا كانت الفرضية التالية مقبولة: } H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

$$\checkmark X_{1t} \text{ لا تسبب } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية: } H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين:  $X_{1t}$  تسبب  $X_{2t}$ ، و  $X_{2t}$  تسبب  $X_{1t}$ ، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول ارتجاعي  $Feed\ back\ effect$ .

ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر  $Fisher$  المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين  $VAR$  غير مقيد  $UVAR$  والنموذج المقيد  $VAR$ ، إذ نحسب نسبة أعظم احتمال  $L^*$ :

$$L^* = (n - c) \times \left( Ln \left| \sum_{RVAR} \right| - Ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

$L^*$  تتبع قانون  $x^2$  ( $khi-deux$ ) ذو درجة حرية  $2p$  بحيث:

$\sum_{RVAR}$ : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

$\sum_{UVAR}$ : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

$C$ : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت  $x_Z^2 > L^*$  (بحيث  $x_Z^2$  هي القيمة الجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض  $H_0$ )

.(

ب- سببية سيمس:

في سنة 1980م قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار قرانجر، وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية لـ  $X_{1t}$  بتفسير القيم الحالية  $X_{2t}$  فإن  $X_{2t}$  هي سبب  $X_{1t}$ ، وهذا يترجم بالصيغة التالية:

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 X_{2t-i} + U_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 X_{1t-i} + U_{2t}$$

وينتج لدينا الحالتين التاليتين:

$X_{1t}$  لا تسبب  $X_{2t}$  إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$$

$X_{2t}$  لا تسبب  $X_{1t}$  إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

ويتعلق الأمر هنا باختبار فيشر للمعاملات المعدومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCR U}{SCR U / (n - k - 1)} \sim F(1, n - k - 1)$$

حيث:

(somme des carrés résiduel restreint)

SCRR

مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد.

(somme des carrés résiduel non restreint)

SCR U

مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد

$\mathcal{N}$  عدد المشاهدات.

$\mathcal{K}$  عدد المعالم المقدرة في المعادلة

**3- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** ويتم ذلك بعد دراسة الاستقرارية لكل من السلاسل وسلسلة

البواقي ، هذا بعد توافر شرط السببية ، ومن ثم يتاح تقدير النموذج ، وعليه سيتم الطرق الى محطات تقدير وتحليل نموذج الانحدار المتعدد وشروط طريقة التقدير -المربعات الصغرى-

**3-1- تقديم النموذج:**

رأينا في النموذج الخطي البسيط أن المتغير التابع ( $y$ ) يرتبط بمتغير مستقل واحد ( $x_j$ ) ،  $j=1$  ،

أما في النموذج الخطي المتعدد فإن المتغير التابع ( $y$ ) يرتبط بعدة متغيرات

$$j=1.....k , (x_j)$$

حيث تصبح معادلة الانحدار:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + ..... + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t ..... (2-7)$$

مع:  $(t=1.....n)$

لكي نشرح أكثر هذه المعادلة يمكن أن نكتبها على شكل جملة معادلات لكافة قيم ( $t$ ) وتكون على الشكل التالي:

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{21} + \beta_3 x_{31} + ..... + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_i$$

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{22} + \beta_3 x_{32} + ..... + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2$$

.....

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + ..... + \beta_k x_{ki} + \varepsilon_i$$

.....

$$y_i = \beta_1 + \beta_2 x_{2n} + \beta_3 x_{3n} + ..... + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n$$

ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \dots \\ y_i \\ \dots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{21} & x_{31} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{22} & x_{32} & \dots & x_{k2} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ 1 & x_{2i} & x_{3i} & \dots & x_{ki} \\ \dots & \dots & \dots & \dots & \dots \\ 1 & x_{2n} & x_{3n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \beta_3 \\ \dots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \dots \\ \varepsilon_i \\ \dots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

### 3-2- تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى (MCO):

لدينا النموذج الخطي العام:  $y = xB + \varepsilon$

حيث:  $\hat{y} = x\hat{B}$

كما في النموذج الخطي البسيط نصغر مجموع مربعات الخطأ.

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e'e = (y - \hat{y})'(y - \hat{y})$$

$$= (y - x\hat{B})'(y - x\hat{B})$$

$$= y'y - y'x\hat{B} - \hat{B}'x'y + \hat{B}'x'x\hat{B}$$

وباشتقاق المعادلة  $= y'y - 2\hat{B}'x'y + \hat{B}'(x'x)\hat{B}$  بالنسبة لـ  $\hat{B}$  نحصل على قيمة هذه

الأخيرة:

$$\hat{B} = (x'x)^{-1}x'y \dots \dots \dots (2-8)$$

### 3-3- حساب معامل الارتباط ومعامل التحديد

معامل الارتباط الخطي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد  $R^2$  الذي يتم حسابه كما رأينا في

$$R^2 = 1 - \frac{SCR}{SCT} = \frac{SCE}{SCT} \quad \text{الشكل البسيط (المعادلة رقم 2-6):}$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = e'e = y'y - \hat{B}'x'y$$

$$SCT = SCE + SCR$$

$$R^2 = \frac{SCE}{SCT} = \frac{\hat{B}'x'y}{y'y} \dots \dots \dots (2-9)$$

$$r = \sqrt{R^2} \dots\dots\dots(2-10)$$

ومنه معامل الارتباط الخطي:

د- حساب معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  : حيث يعرف بالعلاقة التالية:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \left[ \frac{N-1}{N-K} \right] \dots\dots\dots(2-11)$$

أو الدلالة:

3-4- اختبارات المعنوية

أ- بالنسبة للنموذج البسيط:  $y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon_i$

تعتبر العلاقة بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع (y) وذلك بوضع الفرضية  $H_0$  التي تنص على

عدم وجود علاقة بينهما فتكون الفرضية  $H_1$  عكس  $H_0$  ويكون شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

ولاختبار صحة إحدى الفرضيتين  $H_0$  أو  $H_1$  نستعمل اختبار ستودنت (T) أو اختبار فيشر (F)

● اختبار ستودنت (T):

ويتم هذا الاختبار بحساب الإحصائية التالية:

$$T_c = \left| \frac{b - B}{\delta_b} \right| \text{ حيث } \delta_b = \delta_\varepsilon (x'x)^{-1} : \text{ الانحراف المعياري للمقدرة } b.$$

حيث b القيمة المقدرة ل B ، و  $\delta_b$  الانحراف المعياري ل b ، وبما أن الفرضية  $H_0$  تنص على انعدام

$$B \text{ فإن قيمة } (T) \text{ تصبح: } \dots\dots\dots(2-12) \quad T_c = \left| \frac{b}{\delta_b} \right|$$

ويتم قبول أو رفض  $H_0$  بمقارنة قيمة (T) المحل عليها مع القيمة الجدولة عند درجة الحرية

(N-K) حيث: K : هو عدد الوسائط في هذه الحالة ، و N : هو عدد المشاهدات .

وقرار هذا الاختبار يكون كالآتي:

$T_c > T_t$  : فإننا نرفض  $H_0$  : إذن  $b \neq 0$  ومنه المتغير له معنى ( تأثير ) في النموذج لأن  $b$  معنوي.

$T_c < T_t$  : فإننا نقبل  $H_0$  : إذن  $b = 0$  ومنه  $b$  ليس معنوي أي أن المتغير المفسر له دور في

النموذج.

حيث  $T_t$  تمثل القيمة الجدولة عند درجة الحرية (N-K) وبمعنوية  $\alpha$  .

● اختبار فيشر (F) :

يوضح لنا هذا الاختبار دلالة النموذج بصورة عامة، وكذلك حساب نسبة الانحرافات الموضحة إلى الانحرافات غير الموضحة بواسطة النموذج:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha = b = 0 \\ H_1 : \alpha \neq 0 \text{ أو } b \neq 0 \end{cases}$$

- شكل الاختبار:

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$F((K-1).(N-K)) = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y}) / (K-1)}{\sum_{i=1}^n e_i / (n-k)} \dots\dots\dots (2-13)$$

حيث  $k$  : هو عدد الوسائط.

$n$  : هو عدد المشاهدات.

نقوم بمقارنة القيمة ( $F_c$ ) مع القيمة ( $F_t$ ) عند درجة الحرية ( $k-1, n-k$ ) بمعنوية  $\alpha = 5\%$

- قرار الاختبار:

إذا كان  $F_t < F_c$  فإننا نرفض  $H_0$  : أي أن المتغيرات  $x$  تؤثر ( أي تفسر )  $y$  .

إذا كان  $F_t > F_c$  فإننا نقبل  $H_0$  : أي أن المتغيرات  $x$  لا تؤثر ( أي تفسر )  $y$  .

ب- بالنسبة للنموذج الخطي المتعدد:

ويعطى بالعلاقة التالية:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{i1} + \dots + \beta_k x_{ki} + \zeta_i \dots (2-14)$$

يعبر عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة  $x$  والمتغير التابع  $y$  بنفس الطريقة التي رأيناها في النموذج

الخطي البسيط بحيث:

● اختبار ستودنت ( $T$ ): ويكون شكل الاختبار:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \dots = \beta_k = 0 \\ H_1 : \exists i / \beta_i \neq 0 \quad i = 1, \dots, n \end{cases}$$

ويتم الاختبار بحساب الإحصائية:

$$T_c = \left| \hat{\beta}_i / \delta_{\hat{\beta}_i} \right| \quad \text{حيث} \quad \delta_{\hat{\beta}_i} = e' e / (n-k) (x' x)^{-1}$$

ثم نقارن القيمة ( $T_c$ ) مع القيمة الجدولة عند درجة الحرية ( $n-k$ ) بمستوى معنوية  $\alpha = 5\%$ .

- قرار الاختبار: إذا كان  $T_c > T_T$  نرفض  $H_0$ .

إذا كان  $T_c < T_T$  نقبل  $H_0$ .

● اختبار فيشر ( $F$ ): ويكون شكل الاختبار كالاتي:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_n = 0 \\ H_1 : \exists i / \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

ويحسب ( $F_c$ ) بالعلاقة التالية:

$$F_c = \frac{R^2 / (k-1)}{1 - R^2 / (n-k)} \rightarrow F(k-1, n-k) \dots (3-15)$$

- قرار الاختبار:



إذا كان  $F_t < F_c$  فإننا نرفض فرضية العدم  $H_0$ .

إذا كان  $F_t > F_c$  فإننا نقبل  $H_0$ .

### 3-5- اختبار فرضية عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

لتطبيق طريقة المربعات الصغرى يجب مراعاة الفرضيات الأساسية التي رأيناها ومن بينها فرضية

انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء في فترات مختلفة، حيث تنص فرضية العدم في النموذج على انعدام

الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي  $\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$  أن معامل الارتباط الخطي بينهما يكون معدوماً.

- شكل الاختبار:

لتحقق من انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء نستعمل اختبار "دارين واتسون":

• اختبار دارين واتسون (DW):

تعطى العلاقة بالشكل التالي:

$$DW = \frac{\sum_{i=1}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{i=1}^n e_t^2} \approx 2(1 - \rho) \dots \dots \dots (2-16)$$

$$\rho = \frac{\sum_{i=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{i=1}^n e_t^2} \dots \dots \dots (2-17)$$

مع:

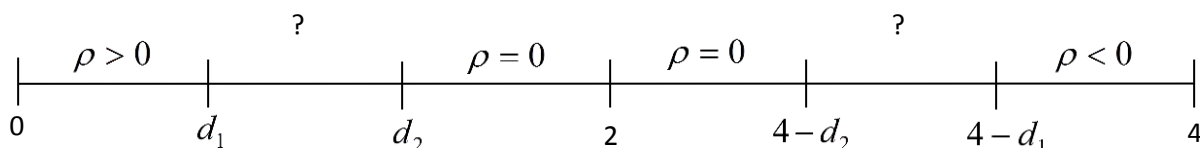
بعد حساب قيمة "DW" نقارنها مع القيمة المجدولة  $d_1$  التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط

الذاتي بين الأخطاء " $d_1$ " التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات ( $n$ ) وعدد المتغيرات

المستقلة في كل نموذج لكل مستوى من مستويات الدلالة  $\alpha$  (10%، 5%، 1%) ويتم قبول أو رفض

الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة .

الشكل رقم (06-01): اختبار دارين



قيمة  $d$  الوسطية هي 2 و عندها ينعدم الارتباط الذاتي، أي:  $\rho = 0$ .

ويتم قبول و رفض  $H_0$  حسب الحالات التالية:

↪  $0 < d < d_1$  وجود ارتباط ذاتي موجب.

↪  $d_1 < d < d_2$  مجال غير محسوم (هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي).

↪  $d_2 < d < 4 - d_2$  عدم وجود ارتباط ذاتي.

↪  $4 - d_2 < d < 4 - d_1$  مجال غير محسوم (هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي).

↪  $4 - d_1 < d < 4$  وجود ارتباط ذاتي سالب.

## المبحث الثاني: أثر المنتج الضريبي على مؤشري النمو والبطالة

سيتم في هذا المبحث صياغة نموذجين قياسييين اقتصاديين يمثل الأول أثر السياسة الضريبية من خلال منتجاتها الضريبية في التأثير على معدلات النمو، والثاني يتمثل في قياس أثر المنتج الضريبي على معدلات وذلك بعد حصر المتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بمعدلات النمو والبطالة كل على حدى، وذلك من خلال النظر في فحوى النظرية الاقتصادية من جهة و بالاعتماد وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، مع التعديل حسب الضرورة وبناء نموذجين قياسييين يمكن من خلالها قياس وتحليل الظاهرتين المدروستين

## 1- تقييم اثر الاقتطاعات الضريبية على مؤشر النمو

يمكن الوصول من خلال ما يندرج ادناه الى بناء نموذج قياسي اقتصادي يفسر العلاقة بين المنتوجات الضريبية التي لها علاقة بمعدلات النمو ، وتحليل وتفسير درجة التأثير.

## 1-1 تعيين النموذج وتقدير معلماته.

تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك لتطلبه تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، ولذلك ستم الإشارة إلى المتغيرات كالاتي:

➤ **المتغير التابع:** وهو الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عنه اقتصاديا بمعدل النمو الاقتصادي ،وقد تم الاعتماد على إحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر والبنك العالمي وذلك في الفترة الممتدة من 1989-2014، مع العلم انم السلسلة ماخوذة بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على إحصائيات الناتج الداخلي الخام بهدف التصغير من قيمه كونها بمليار دج، ونعتمد الترميز  $PIB$

➤ **المتغيرات التفسيرية:** والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتي لها عليه اثر، والمستوحاة من النظرية الاقتصادية وبالنظر الى الدراسات السابقة، والمتمثلة في:

- **الجباية البترولية:** تم اعتما الجباية البترولية باعتبارها المورد السيادي الرائد الممول للميزانية العمومية ومن ثم

الرفع من حجم الناتج الداخلي الخام، ويرمز لهذا المتغير بـ  $L_{FISPET}$

- **الضرائب المباشرة:** تم اعتمادها كاحدى مكونات الجباية العادية باعتبارها المورد الاوسع والاكثر إدرازا للمداخيل، ونظرا لعدم تميزها بالمرونة تعتبر مورد لا يخفق أثناء الصدمات والهزات الاقتصادية، وسنعمد الترميز: *LIMPD*
- **الطابع والتسجيل:** ويعتبر من بين اهم مكونات الجباية العادية وله حواصل مرتفعة لاتساع وانتشار اوعيته، اذ يساهم في رفع المردود الضريبي ومن ثم الرفع من حجم الناتج الداخلي الخام، ويرمز له بالرمز: *LDTAX*
- **الرسم على رقم الاعمال:** تم اعتماده كمؤشر وعنصر بارز من بين مكونات الجباية العادية، باعتباره حواصله المالية الضخمة والتي تسهم في رفع المردود الضريبي ومن ثم الناتج الداخلي الخام: ويرمز له بـ: *LTCA*.
- **حاصل الضرائب المختلفة:** تم اعتماده لعدم استبعاد حواصل للضرائب والاقتطاعات الضريبية الاخرى والتي لها مساهمات مالية في الميزانية العمومية والرفع من اليرادات السيادية، ومن ثم دفع حجم الناتج الداخلي الخام للزيادة والارتفاع، ويرمز له بالرمز: *LAUTIMP*
- **الحقوق الجمركية:** تم اعتمادها متغيرة داخلية لمساهمتها في رفع الحواصل المالية المتأتية من الاقتطاعات المفروضة على الصادرات والواردات من جانب، وحماية الاقتصاد المحلي وتحفيز الانتاجية المحلية ، والتي تسهم في رفع حجم الناتج الداخلي الخام ويرمز لها بالرمز *LDD*
- **الاستثمار الاجنبي المباشر:** تم اعتماده لمساهمة في تحفيز القوى الحاملة وسد الفجوة الشاغرة في الاقتصاد الوطني، وباعتباره اضافة مالية للاقتصاد تسهم في رفع المردودية الانتاجية التي تسهم في زيادة القيمة المضافة ومن ثم رفع حجم الناتج الداخلي الخام، ويرمز له بالرمز: *LIDE*
- **معدل الفائدة الحقيقي:** تم اعتماد معدل الفائدة الحقيقي باعتباره مؤشر مالي ونقدي ، يساعد على اختيار أكفئ المشاريع ووسيلة لرفع التدفق النقدي وبالتالي رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي الممثل للنمو الاقتصادي، ويرمز لهذا المتغير بـ *INT*.

- تخزين رأس المال: وهو تراكم الاستثمارات للفترة السابقة منقوص منه نسبة ثابتة  $\mu=0.05$ ، وهو يسهم في زيادة القيم المضافة ومن ثم الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام ويرمز له بـ  $LSK$
  - العمالة: تم اعتمادها باعتبارها القوة المدرة للقيم المضافة التي تسهم في زيادة انتاجية العمل فزيادة الناتج الداخلي الخام، ويرمز لها بالرمز بـ:  $LVE$
  - نفقات التسيير: تم اعتمادها كمتغيرة للانفاق العمومي والتي ترفع من حجم التسيير داخل الاقتصاد الوطني وبالتالي الرفع من معدل النمو ويرمز لها بالرمز:  $LDEPF$
  - نفقات التجهيز: تم اعتمادها كمتغيرة في الانفاق العمومي وهي تمثل دافعة قوية لزيادة الانتاجية التي تسهم في زيادة معدلات النمو ويرمز لها بالرمز:  $LDEPE$
- وبعد تحديد وجرد المتغيرات الداخلة في النموذج سنعمد الشكل الرياضي التالي، باعتباره نقطة البداية لبناء النموذج القياسي وشكل الدالة كما يلي:

$$(lpi_b) = f(lfispet, limpd, ldtax, ltca, lautimp, ldd, lide, lsk, lve, ldepf, depe)$$

وسنعمد الى التحليل القياسي باستعمال منهج الانحدار المتعدد كمدخل لتبيان العلاقة التي تربط النمو بالمؤشرات الاقتصادية والضريبية خاصة

$$Pib = \beta_0 + \beta_1 lfispet_i + \beta_2 limpd_i + \beta_3 ldtax_i + \beta_4 ltca_i + \beta_5 lautimp_i + \beta_6 ldd_i + \beta_7 lide_i + \beta_8 lsk_i + \beta_9 lve_i + \beta_{10} ldepf_i + \beta_{11} ldepe_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

-  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}, \beta_{12})$ : معاملات المتغيرات المفسرة

-  $(i)$  يمثل عدد المشاهدات.

### 1-2- دراسة إستقرارية المتغيرات:

لتحليل السلاسل الزمنية يقوم برنامج *Eviews* بحساب قيم  $t_{\hat{\beta}_1}$  بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات مبينة في ما يلي:

\* استقرارية السلسلة **PIB**: تمثل الناتج الداخلي الخام

لدراسة إستقرارية السلسلة  $LPIB$  والتي تمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام ، نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: *Dickey Fuller*، فنقوم بتحديد درجة التأخير  $P$  لمعرفة نوع الإختبار المطبق، وبالإستعانة ببرنامج *Eviews* تحصلنا على درجة التأخير  $P=3$  التي لها أقل قيمة عند المعيارين *AKAIKE* و *SCHWARZ*.

الجدول رقم (6-1): تحديد درجة التأخير لنموذج النمو حسب معيار *SCHWARZ*، *AKAIKE*

النموذج الرابع		درجة التأخير/النماذج
<i>SCHWARZ</i>	<i>AKAIKE</i>	
16.13	15.98	$P = 0$
16.28	16.09	$P = 1$
16.43	16.18	$P = 2$
<b>16.08</b>	<b>15.78</b>	$P = 3$
16.23	15.88	$P = 4$

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *views*، في الملحق (1)

وعليه سنقوم بتطبيق اختبار ديكي-فولار المطور *ADF* لمعرفة هل أن السلسلة  $LPIB$  مستقرة أم لا، والنتائج المتحصل عليها هي مدونة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-2): نتائج اختبار  $ADF$  على السلسلة الزمنية  $LPIB$

النموذج	السلسلة $LPIB$		السلسلة $DLPIB$
النموذج السادس	إحتمال مركبة الاتجاه العام	0.2969	0.0004
	(b)	1.078	4.435
	إحتمال الثابت (C)	0.9494	0.2032
النموذج الخامس	$t-stat$	0.0645	-1.32
	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	1.2319	-5.73
	إحتمال الثابت (C)	0.0268	0.0064
النموذج الرابع	$t-stat$	2.42	3.012
	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	4.52	-4.38
	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	4.41	1.90

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *eviews* في الملحق رقم (01)

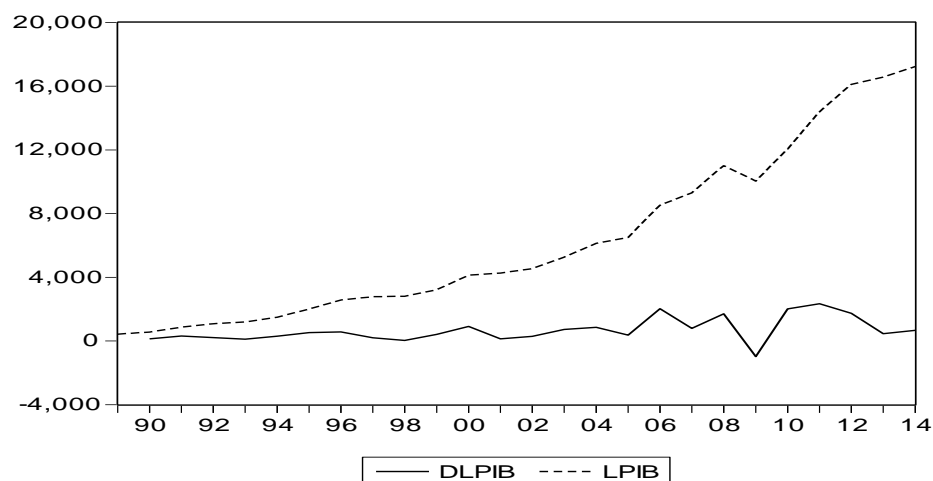
انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $t$  ستيودنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة  $LPIB$  أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، (مع إحتمال مركبة الاتجاه العام هو:  $0.2969 < 0,05$ ) وبالتالي نرفض فرضية البديل والسلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.

وفيما يخص إختبار وجود الثابت في السلسلة  $LPIB$  فإن قيمة  $t$  ستيودنت لهذا الأخير هي كذلك اصغر من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل بالفرضية العدمية والتي تشير إلى عدم وجود الثابت في السلسلة.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  المجدولة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن:  $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة للنماذج الثلاثة وهذا ما يشير بأن السلسلة  $LPIB$

تحتوي على الجذر الأحادي ( أنظر الملحق رقم 01) وعليه فان السلسلة غير مستقرة، وبالنظر الى السلسلة  $DLPIB$  ومن خلال المعطيات اعلاه فان السلسلة مستقرة ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم: (02-06) منحنى تطور  $LPIB$  و  $DLPIB$ .



المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *EVIEWS*

\* استقرارية السلاسل :  $lfsipet, limpd, ldtax, ltca, lautimp, ldd, lide, lsk, lve, ldepf, depe$

تتلخص استقرارية السلاسل الداخلة في نموذج النمو من خلال الجدول ادناه، فبطريقة المربعات

الصغرى يتم تقدير  $\rho$  في النماذج الثلاثة فنحصل على  $t_{cal}$  التي تخضع لتوزيع ستودنت فاذا كانت  $t_{cal}$

اصغر من احصائية ستودنت الجدولية فاننا نقبل الفرضية العديمة ويعني ذلك وجود جذور الوحدة ،

وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية ، والعكس اذا كانت قيمة  $t_{cal} < t_{cal}$  فاننا نرفض الفرضية

العديمة، ونقبل الفرضية البديلة اي عدم وجود جذور وحدوية وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.



الجدول رقم (6-3): نتائج اختبار  $ADF$  على باقي متغيرات النموذج عند المستوى وفق درجة معنوية 5 %

$T_{tab}$	$t_{cal}$	متغيرات النموذج
3.63-	2.77	$Lfispet$
3.60-	1.97-	$Limpd$
360-	2.40-	$Ldtax$
3.60-	1.92-	$Ltca$
3.60-	0.45-	$Lautimp$
3.60-	2.74-	$Ldd$
3.60-	2.16-	$Lide$
3.60-	1.77-	$Lsk$
3.60-	2.04-	$Lve$
3.60-	2.60-	$Ldepf$
3.60-	1.97-	$Ldepe$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات  $evIEWS$  في الملحق (1)

يبين من خلال الجدول اعلاه ان اختبار  $ADF$  اثبت ان السلاسل تحوي جذر فهي غير مستقرة عند

المستوى الاول وعند مستوى معنوية 5% وهذا لان  $t_{\hat{\phi}_i} > t_{tab}$  ، وبتابعة اختبار جذر الوحدة

للسلاسل عند الفروقات الاولى تم التحصل على النتائج المبينة في الجدول ادناه

الجدول رقم (6-4): نتائج اختبار  $ADF$  على باقي متغيرات النموذج عند الفرق الاولى وفق درجة معنوية 5 %

$T_{tab}$	$t_{cal}$	متغيرات النموذج
-3.64	-5.40	$dL_{fispet}$
-3.62	-6.99	$dL_{impd}$
3.61-	4.79-	$dL_{dtax}$
3.61-	3.93-	$dL_{tca}$
2.99-	4.72-	$dL_{autimp}$
2.99-	3.08-	$dL_{dd}$
3.64-	4.97-	$dL_{ide}$
3.61-	6.68-	$dL_{sk}$
3.61-	6.13-	$dL_{ve}$
3.61-	4.33-	$dL_{depf}$
3.64-	3.93-	$Dl_{depe}$
		$Resid$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات  $evIEWS$  في الملحق (1)

انطلاقاً من الجدول علاه يتبين ان  $t_{\phi_i} < t_{tab}$  وعليه فان سلاسل الفروق لا تحوي جذر وحدة وهي متكاملة من الدرجة الاولى .

### 3-1 - دراسة السببية بين متغيرات الدراسة :

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج ، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار  $Granger$  للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الاختبار على اساس احتمال الفرضية ، حيث اذا توفر احتمال الفرضية  $pro > 0.05$  عندها نقول انها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخليص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-5): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج النمو

اختبار الفرضية	Probabilité	$F_{cal}$	الفرضيات
مرفوضة	0.026	2.78	الحماية النفطية لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مرفوضة	0.030	4.019	الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الحماية النفطية
مرفوضة	0.016	2.00	الضرائب المباشرة لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مقبولة	0.697	0.0366	الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الضرائب المباشرة
مرفوضة	0.042	0.891	الطابع التسجيل لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مرفوضة	0.046	0.842	الناتج الداخلي الخام لا يسبب في الطابع والتسجيل
مرفوضة	0.028	1.346	الرسم على رقم الاعمال لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مقبولة	0.243	1.525	الناتج الداخلي الخام لا يسبب الرسم على رقم الاعمال
مقبولة	0.430	0.881	الضرائب المختلفة لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مقبولة	0.160	2.017	الناتج الداخلي الخام لا يسبب الضرائب المختلفة
مرفوضة	0.028	0.244	الحقوق الجمركية لا تسبب الناتج الداخلي الخام
مرفوضة	0.024	4.569	الناتج الداخلي الخام لا يسبب الحقوق الجمركية
مرفوضة	0.008	0.254	الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مرفوضة	0.045	0.843	الناتج الداخلي الخام لا يسبب الاستثمار الاجنبي المباشر
مرفوضة	0.019	1.756	خزين رأس المال لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مقبولة	0.392	0.982	الناتج الداخلي الخام لا يسبب تخزين رأس المال
مرفوضة	0.006	6.629	حجم العمالة لا يسبب الناتج الداخلي الخام
مقبولة	0.554	0.608	الناتج الداخلي الخام لا يسبب حجم العمالة
مرفوضة	0.023	0.260	نفقات التسيير لا تسبب الناتج الداخلي الخام
مقبولة	0.055	3.328	الناتج الداخلي الخام لا يسبب نفقات التسيير
مرفوضة	0.031	0.879	نفقات التجهيز لا تسبب الناتج الداخلي الخام

مقبولة	0.516	0.683	الناتج الداخلي الخام لايسبب نفقات التجهيز
--------	-------	-------	---

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *eviews* في الملحق (1)

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه ان كل المتغيرات الداخلة تسبب النمو ما عدا متغيرة الضرائب المختلفة لا تتسبب في الناتج الداخلي الخام حسب سببية جرانجر.

#### 4- تقدير معلمات النموذج:

سنعتمد في تقدير معلمات النموذج القياسي على اختيار طريقة المربعات الصغرى العادية *MCO* باعتبارها الانسب والافضل من وجهة نظر المعايير الاحصائية والقياسية، باعتماد درجة ثقة 95 % اي عند  $\alpha = 0.05$ ، وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وجعلها مستقرة حتى يمكن تفادي الانحدار الزائف وبالاعتماد على برنامج *IBM SPSS 20.0*، تم الحصول على معادلة خط الانحدار المتعدد المبين لأثر المتغيرات الضريبية على معدلات النمو الاقتصادي، وتتضح معالم النموذج من خلال التالي:

$$DLPIB = -114598,627 + 3097,899DLIMPD + 4246,966DLTAX - 6317,324 DLTCA$$

(-3,260)\*
(2,496)
(3,206)
(-3,345)

$$1122,946DLAUTIMP + 705.127DLDD + -118,773 DLFISPET + -2052,189 DLVE$$

(3,054)
(0,712)
(-0,794)
(-0,504)

$$+422,044 DLIDE + 12899,285 DLSK + 1750,244 DLDEPF + -862,537 DLDEPE$$

(2,706)
(2,300)
(1,882)
(-0,966)

$$R^2 = 0.995$$

$$N = 25$$

$$F = 217.364$$

$$R^2 = 0.990$$

$$DW = 2,01$$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *IBM SPSS 20.0*

\*. تشير الى قيمة احصائية ستودنت *t*

#### 1-5 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج النمو:

أ- التقييم الاقتصادي: ويرتكز بالنظر الى اشارات معاملات المتغيرات التفسيرية :

- بالنسبة لمعامل الضرائب المباشرة  $\beta_1$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) والضرائب المباشرة، حيث أنه إذا تغيرت الضرائب المباشرة بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 3097 وحدة، إذن معامل  $\beta_1$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الطابع والتسجيل  $\beta_2$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) والمتغير المفسر مداخيل الناتجة عن الطابع والتسجيل، حيث أنه إذا تغير الطابع والتسجيل بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 4246 وحدة، إذن معامل  $\beta_2$  له معنوية اقتصادية .
- بالنسبة لمعامل الرسم على رقم الاعمال  $\beta_3$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) و الرسم على رقم الاعمال ، حيث أنه إذا تغير الرسم على رقم الاعمال بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ (-6317) وحدة، إذن معامل  $\beta_3$  ليس له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الضرائب المختلفة  $\beta_4$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (للمو الاقتصادي) والمتغير المفسر الضرائب المختلفة، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 11220.004 وحدة، إذن معامل  $\beta_4$  له معنوية اقتصادية..
- بالنسبة لمعامل الحقوق الجمركية  $\beta_5$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (للمو الاقتصادي) والمتغير المفسر الحقوق الجمركية، حيث أنه إذا تغير بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 705 وحدة، إذن معامل  $\beta_5$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الجباية البترولية  $\beta_6$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (للمو الاقتصادي) والمتغير المفسر الجباية على النفط، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ (-118) وحدة، إذن معامل  $\beta_6$  ليس له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل حجم العمالة  $\beta_7$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (لنمو الاقتصادي) والمتغير المفسر حجم العمالة، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ (-2052) وحدة، إذن معامل  $\beta_7$  ليس له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار الاجنبي المباشر  $\beta_8$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (لنمو الاقتصادي) والمتغير المفسر الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث أنه إذا تغير بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 422 وحدة، إذن معامل  $\beta_8$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل خزين رأس المال  $\beta_9$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (لنمو الاقتصادي) والمتغير المفسر خزين رأس المال، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 12899 وحدة، إذن معامل  $\beta_9$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل نفقات التجهيز  $\beta_{10}$ : نلاحظ أن إشارتها موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (لنمو الاقتصادي) والمتغير المفسر نفقات التجهيز، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ 1750 وحدة، إذن معامل  $\beta_{10}$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل نفقات التسيير  $\beta_{11}$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع الناتج الداخلي الخام الممثل (لنمو الاقتصادي) والمتغير المفسر نفقات التسيير، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الناتج الداخلي الخام سيتغير بـ (-862) وحدة، إذن معامل  $\beta_{11}$  ليس لها معنوية اقتصادية.

ب- تقييم النموذج من الجانب الإحصائي: ويرتكز على تقييمه من الناحية الكلية والجزئية وهو

كالتالي:

أولاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لإختبار المعنوية الكلية للنموذج نعلم على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة جودة توفيق النموذج باستخدام إحصائية فيشر  $F$  ومعامل التحديد  $R^2$  كما يلي:

- معامل التحديد  $R^2$ : من خلال ما تسبق عرضه أن معامل التحديد يقدر بـ 0.995، وهذا ما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج (المستقلة) تفسر المتغير التابع بنسبة 99.5%، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي جدا بين الناتج الداخلي الخام (الممثل للنمو الاقتصادي) اما المتغيرات الاخرى فتقدر نسبة تأثيرها على الناتج الداخلي الخام ت ب 4.5% . وبتعبير ادق فإن نسبة تأثير المتغيرات التفسيرية يقدر بـ: 99% وهي ما يقابل مقدار معامل التحديد المعدل، وتعزى نسبة 9% الى تأثير المتغيرات العشوائية الاخرى.

- اختبار فيشر  $F$ : ويعتد على هذا الاختبار في تحديد المعنوية الكلية للانحدار دون تحديد المتغير الفاعل في التأثير من عدمه ويرتكز هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم ( $H_0$ ): نموذج الانحدار غير معنوي اي ان جميع معاملات المتغيرات التفسيرية لا تختلف عن الصفر).

- فرضية البديل ( $H_1$ ): نموذج الانحدار معنوي اي هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنويته تختلف عن الصفر).

وبتعبير آخر

$$\begin{cases} H^0: \beta^0 = \beta^1 = \beta^2 = \beta^3 = \beta^5 = \beta^6 = \beta^7 = \beta^8 = \beta^9 = \beta^{10} = \beta^{11} = 0 \\ H^1: \beta^0 \neq \beta^1 \neq \beta^2 \neq \beta^3 \neq \beta^4 \neq \beta^5 \neq \beta^6 \neq \beta^7 \neq \beta^8 \neq \beta^9 \neq \beta^{10} \neq \beta^{11} \neq 0 \end{cases}$$

لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة  $F_{cal} = 217.364$ ، وهي معنوية عند 5%، حيث بلغت معنويتها

$sig = 0.000$ ، اي ان بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  وعلتيه يتم وقبول فرضية البديل  $H_1$  والذي مفاده انه يوجد

على الأقل عنصر واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج ككل له معنوية، ويتضح ذلك من خلال التالي:

الجدول رقم (6-6): تحليل تباين الانحدار لنموذج النمو

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	683033848,176	11	62093986,198	217,364	,000 <sup>b</sup>
	Residual	3713693,218	13	285668,709		

Total	686747541,394	24		
-------	---------------	----	--	--

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على SPSS 20.0

ثانيا: اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

يعتمد هلى اختبار *T.student* لدراسة المعنوية الجزئية لمعاملات المتغيرات المفسرة لنموذج النمو، حيث نعتد

عبي اجراء المقارنة بين ادنى مستوى معنوية لمعاملات المتغيرات ومستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 % :

$$\left\{ \begin{array}{l} H^0: \beta^0 = \beta^1 = \beta^2 = \beta^3 = \beta^5 = \beta^6 = \beta^7 = \beta^8 = \beta^9 = \beta^{10} = \beta^{11} = 0 \\ H^1: \beta^0 \neq \beta^1 \neq \beta^2 \neq \beta^3 \neq \beta^4 \neq \beta^5 \neq \beta^6 \neq \beta^7 \neq \beta^8 \neq \beta^9 \neq \beta^{10} \neq \beta^{11} \neq 0 \end{array} \right.$$

نتائج اختبار ستودنت موضحة في الجدول الموالي الذي نوضح اختبار الفرضيتين  $H_0, H_1$  من خلال الاعتماد

على مقارنة المستوى الادنى للمعنوية لكل معلمة مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 % ،

ونتائج قبول ورفض الفرضية العدمية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-7): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $T_{cal}$	أدنى مستوى معنوية	قبول الفرضية
الثابت	$\beta_0$	-3,260	0,006	$H_1$
$DLIMPD$	$\beta_1$	2,496	0,027	$H_1$
$DLDTAX$	$\beta_2$	3,206	0,007	$H_1$
$DLTCA$	$\beta_3$	-3,345	0,005	$H_1$
$DLAUTIMP$	$\beta_4$	3,054	0,009	$H_1$
$DLDD$	$\beta_5$	,712	0,489	$H_0$
$DLFISPET$	$\beta_6$	-,794	0,441	$H_0$
$DLVE$	$\beta_7$	-,504	0,622	$H_0$
$DLIDE$	$\beta_8$	2,706	0,018	$H_1$
$Dlsk$	$\beta_9$	2,300	0,039	$H_1$



تابع الجدول

$H_0$	0,082	1,882	$\beta_{10}$	DLDEPF
$H_0$	0,352	-0,966	$\beta_{11}$	DLDEPE

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على SPSS 20.0

من خلال الجدول أعلاه:

كل معاملات الانحدار كانت لها معنوية احصائية عند درجة ثقة 5 % ، اي ان قيم  $T_{cal} < T_{tab}$  ماعدا المعاملات  $\beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_{10}, \beta_{11}$  ليست معنوية عند 5 % ، حيث قيم ستودنت المحسوبة لها كانت اقل من الجدولية اي  $T_{cal} > T_{tab}$

### 1-6- اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

حتى يعتبر نموذج الانحدار المقدر آنفا صحيحا لا بد من توافر مجموعة من الشروط يتم التحقق من صحتها كالتالي:

### 1-6-1 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي :

حتى يمكن استخدام كل من اختبار فيشر وستودنت في اختبار المعنويتين الكلية والجزئية للانحدار، فالتقيد بهذا الشرط ضروري لأن حجم العينة مساو ل: 25 وهو اقل من 30، لأنه وفقا لنظرية الحد المركزي ، التوزيعات الاحتمالية لا تقوول الى التوزيع الطبيعي، ويرتكز على فرضيتين احصائيتين:

$H_0$ : بواقي نموذج النمو تتبع التوزيع الطبيعي

$H_1$ : بواقي نموذج النمو لا تتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk)، تتلخص النتائج في الجدول التالي:

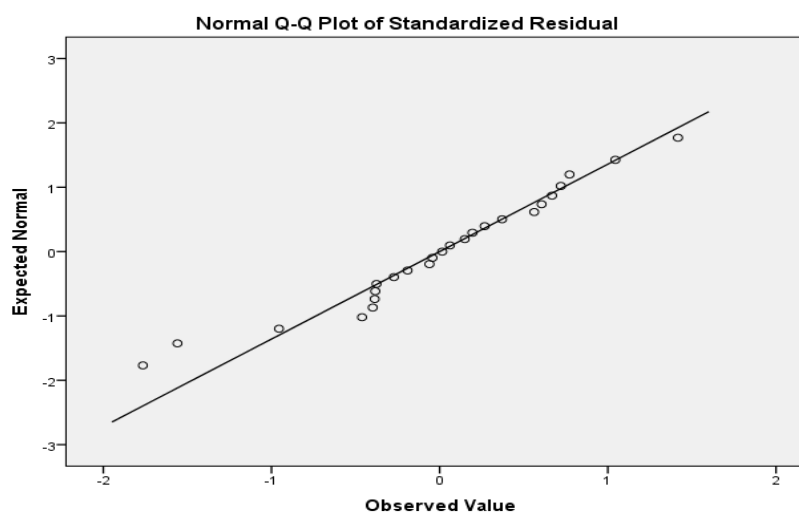
الجدول رقم (6-8): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig <sub>1</sub>	Statistic	Sig <sub>2</sub>
Standardized Residual	0,145	0,184	0,961	0,439

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيم أدنى مستوى معنوية ( $Sig_1=0.145, Sig_2=0.439$ )  $< 0.05$  ، وعليه نقبل الفرض العدمي  $H_0$  القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ولتدعيم النتيجة أكثر يمكن توضيح تحقق الشرط من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (06-03): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج النمو



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 20

2-6-1: الاستقلال الذاتي للبواقي:

ولاختبار الاستقلالية الذاتية للبواقي يتم استخدام اختبار *Durbin Watson* الذي على الفرضيتين التاليتين:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

بالاستعانة بجدول القيم الحرجة لـ *Durbin-Watson*، وهما نجد أن القيم الحرجة عند  $k=11$ ، و  $n=13$

$$d_L = 0.44 \quad \text{هي:}$$

$$d_U = 1.98$$

اتخاذ القرار: نجد أن:  $4 - d_U > Dw > 2$  حيث:  $2.02 > Dw > 2$  وبالتالي وفقاً لاختبار  $(Dw)$ ، نقبل

فرضية العدم التي مفادها أنه يوجد استقلال بين البواقي ومعناه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

### 1-6-3 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

ويقوم على الفرضيتين التاليتين:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

- يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء باستخدام طريقة *Golfield-Quandt* وذلك من

خلال ترتيب المشاهدات ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً وفقاً لأحد المتغيرات، ثم يتم استبعاد 20 % من

المشاهدات في المنتصف، أي أننا سنستبعد 5 مشاهدات في المنتصف<sup>1</sup>، والمشاهدات التي سيتم استبعادها هي

المشاهدة رقم (11)، (12)، (13)، (14)، (15)، وعليه سيكون لدينا سلسلتين كل واحدة تضم 10

مشاهدات بحيث أن: الأولى من (1) إلى (10) ونرمز لها بالرمز  $ser(1)$  والثانية من (16) إلى (25) ونرمز لها

بالرمز  $ser(2)$ ، وبالاستعانة ببرنامج *SPSS* تحصلنا على مايلي:

الجدول رقم (06-09): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين  $ser(1)$ ،  $ser(2)$ .

البيان	ESS
$ser(1)$	0.011
$ser(2)$	0.004

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *SPSS 20*

<sup>1</sup> (5 = 0.20\*25)

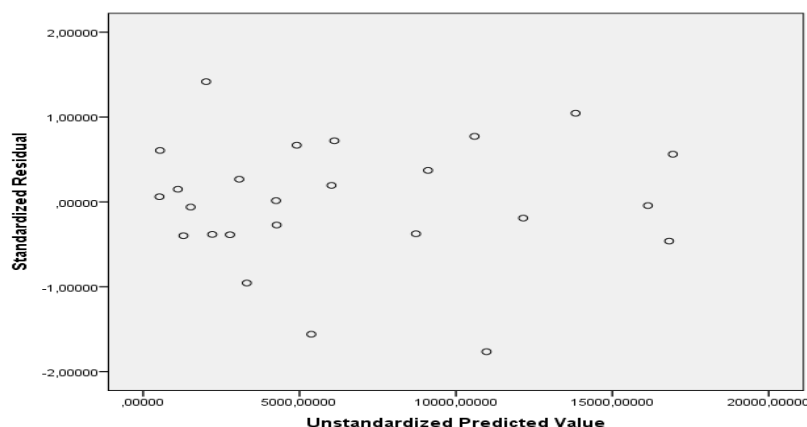
ثم يتم حساب قيمة  $F$  المحسوبة كما يلي:

$$F_1 = \frac{ESS_2}{ESS_1} = \frac{0.004}{0.011} = 0.36$$

$$F_2 = \frac{ESS_1}{ESS_2} = \frac{0.011}{0.004} = 2.75$$

ومنه نجد أن قيمة  $F$  المحسوبة في كلتا الحالتين  $F_1, F_2$  أقل من الجدولية التي تساوي 2.98 إذا نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، وتتأكد النتيجة من خلال ما يوضحه الرسم البياني التالي حيث لا يتبين رصد نمط أو شكل معين لتباين البواقي وهو ما يعني ان هناك تجانس لأو ثبات في تباين الاخطاء:

الشكل البياني رقم (04-06): تجانس البواقي لنموذج النمو



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *SPSS 20*

#### 1-6-4 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

بالاعتماد على مخرجات *SPSS* تتصح قيم معامل تضخم التباين  $VIF$  و  $TOLERANCE$  من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-10): معاملات تصخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج النمو.

المتغيرات	VIF	Tolerance
DLIMPD	171,712	0,006
DLDTAX	103,237	0,010
DLTCA	301,573	0,003
DLAUTIMP	18,364	0,054
DLDD	60,561	0,017
DLFISPET	9,478	0,106
DLVE	141,074	0,007
DLIDE	12,046	0,083
DLSK	144,580	0,007
DLDEPF	79,060	0,013
DLDEPE	97,266	0,010

يتضح من الجدول اعلاه أن كل قيم معامل VIF أكبر من الدرجة 5 أو بتعبير آخر كل معاملات TOLERANCE أقل من 20% وبالتالي يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات، وعليه فإن شرط عدم وجود تضخم للتباين لم يتحقق.

### 1-7-1 الانحدار التدريجي لنموذج النمو:

وباستعمال منهج الانحدار التدريجي وبالاعتماد على برنامج spss، يتم اختيار احسن المركبات المستقلة المفسرة لتغير الناتج الداخلي الخام والمعبر عنه بنموذج النمو، حيث تم الحصول على نموذجين: الاول بدلالة العمالة والجبابة النفطية والثاني بدلالة الحجم العمالة ويتضح ذلك كما يلي:

### 1-7-1: نموذج النمو بدلالة حجم العمالة والجبابة النفطية

وهو النموذج الاول المستخرج من اعتماد طريقة stepwise وتلخص معادلة النموذج في التالي:

$$DLPIB = -128240,214 + 15726,916 DLVE + 387,452 DLFISPET$$

$$(-24,742)^* \quad (28,818) \quad (-5,005)$$

$$R^2 = 0,978 \quad N = 25 \quad F = 492,873$$

$$R^2 = 0,976 \quad DW = 1,915$$

من خلال النموذج نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم العملة، الجباية النفطية ومستوى الناتج الداخلي الخام حيث ان تغير حجم العملة بوحدة واحدة يترتب عنه الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام بـ: 15726 وحدة ، في حين زيادة الجباية النفطية بوحدة واحدة يترتب عنها زيادة 387 وحدة في حجم الناتج الداخلي الخام وهذا ما يعكس من الناحية الاقتصادية معنوية معامل  $\beta_1$ ،  $\beta_2$  أما من الناحية الإحصائية فيتم قبولهما لكون المستوى الأدنى لمعنوية المعاملات اقل من مستوى 0.05، ومن جانب اخر يشير معامل التحديد المعدل ان مغير الجباية وحجم العمالة يؤثران في الناتج الداخلي الخام بـ: 97.6%، وان 3% يعزى للعوامل العشوائية.

1-7-2: نموذج النمو بدلالة حجم العمالة: و تتلخص معادلة النموذج الثاني كمايلي

$$DLPIB = -139132,899 + 16397,403DLVE$$

$$\begin{array}{ccc} (-20,678)^* & (21,670) & \\ R^2 = 0,953 & N = 25 & F = 469,579 \\ R^2 = 0,951 & DW = 1,915 & \end{array}$$

من خلال النموذج نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم العملة مستوى الناتج الداخلي الخام حيث ان تغير حجم العملة بوحدة واحدة يترتب عنه الزيادة في حجم الناتج الداخلي الخام بـ: 16397 وحدة حيث يشير معامل التحديد المعدل حجم العمالة يؤثر في الناتج الداخلي الخام بـ: 95.1%، وان 4.9% يعزى للعوامل العشوائية، ومن جانب اخر فان معاملات المتغيرات التفسيرية كانت لها معنوية احصائية.

## 2- تقييم اثر الاقتطاعات الضريبية على مؤشر البطالة

يمكن الوصول من خلال ما يندرج ادناه الى بناء نموذج قياسي اقتصادي يفسر العلاقة بين المنتوجات الضريبية (الجباية العادية والبتولية) التي لها علاقة بمعدلات البطالة ، وتحليل وتفسير درجة التأثير.

2-1 تعيين النموذج وتقدير معلماته. تعد صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك لتطلبه تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج والتي يجب استبعادها، ولذلك ستم الإشارة إلى المتغيرات\*<sup>1</sup> كآلي:

➤ المتغير التابع: وهو معدل البطالة وقد تم الاعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2014،

➤ المتغيرات التفسيرية: والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بالعمالة والتشغيل والتي لها عليه اثر، والمستوحاة من النظرية الاقتصادية وبالنظر الى الدراسات السابقة، والمتمثلة في:

- الناتج الداخلي الخام: تم دراجه باعتبارها العنصر الاول والحساس الذي تعتمد عليه الدولة لتجسيد سياساتها العمومية وتحقيق الاهداف الوسيطة والنهائية، اذ هناك علائقة توافية طردية بين حجم الناتج الداخلي الخام وحجم العمالة، حيث تقيد معدلات البطالة بالزيادة المضطردة في حجم القيم المضافة الناتجة بعد تنشيط الموارد المتاحة والحاملة داخل الدولة باتباع السياسات الاستثمارية ويرمز له ب:  $pid$
- حجم السكان: يعتبر الحجم السكاني تزايداً عاملاً ذو تأثير مباشر على تفشي ظاهرة البطالة واستفحال معدلاتها، اذ هناك علاقة توافيقية طردية بينهما، وتم اعتماد الترميز  $pop$ .
- الكتلة الاجرية: تم اعتمادها لاعتبار العلاقة التاثيرية ، اذ ان زيادة الكتلة الاجرية ومتوسط الاجر من شأنه ان يخفف من حدة البطالة وينقص من معدلاتها، وتم اعتماد الترميز:
- الضرائب المباشرة: تم اعتمادها كاحدى مكونات الجباية العادية باعتبارها المورد الاوسع والذي يمتاز بوفرة المداخيل لاتساع اوعيتها وعدم مرونتها، وسنعمد الترميز:  $limpd$ .
- الطابع والتسجيل: تم اعتماده كعنصر فعال من عناصر السياسة الضريبية يساهم في تمويل الميزانية العمومية ومن ثم دعم تمويل المشاريع الاستثمارية فالتخفيف من حدة البطالة، ويرمز له ب:  $dtax$ .

\*<sup>1</sup> تم اعتماد متغيرات الدراسة بناء على دراسة للباحث دادن عبد الغني وبن طحين محمد منشورة في مجلة الباحث، العدد 10، لسنة 2012، وقد توصلوا الباحثين الى تجريب عدة نماذج باستعمال اشعة الانحدار الذاتي متوصلين بذلك الى استبعاد عدة متغيرات لم تثبت الدراسة القياسية فعاليتها.

- الرسم على رقم الاعمال :تم ادراجه لما له من دور فاعل غبي المستويين الجزئي والكلي،اذ ان اتساع اوعيته جعل منه مورد جبائي عادي يعتد علتيه في تمويل الميزانية العمومية ومن ثم تحقيق بنود السياسة العمومية والتي من اهمها تخفيض معدلات البطالة ويرمز له ب: *TCA* .
- حاصل الضرائب المختلفة:تشكل بقية الاقتطاعات الضريبية التي لم يرد بيانها بالتفصيل ، ولها من التأثير جملة ما يضاهاى الاقتطاعات الضريبية البارزة، اذ تسهم في تشييط القدرة على تمويل مشاريع المسطرة ضمن البنود العمومية، والتي ينتج عنها التخفيف من حدة البطالة، ويرمز له بالرمز *autimp*
- الحقوق الجمركية: تم اعتمادها متغيرة داخلية لمساهمتها في رفع الحواصل المالية المتأتية من الاقتطاعات المفروضة على الصادرات والواردات من جانب، وحماية الاقتصاد المحلي وتحفيز الانتاجية المحلية ، والتي تسهم في رفع قدرة الاقتصاد الوطني على تحسين مؤشرات أدائه والتي من بينها الانقاص من معدلات البطالة ويرمز لها بالرمز *da*
- الاستثمار الاجنبي المباشر:تم اعتماده لمساهته في تحفيز القوى الحاملة وسد الفجوة الشاغرة في الاقتصاد الوطني،ومن جهة اخرى لضخامة رأس المال العتمد فيه وباعتباره اضافة مالية للاقتصاد تسهم في رفع المردودية الانتاجية التي تسهم في زيادة القيمة المضافة ومن ثم رفع حجم الناتج الداخلي الخام، ويرمز له بالرمز: *ide*
- الجباية البترولية:تم ادراجها باعتبارها تحتل أكبر حصة من المداخل الضريبية، وتلما لها بالغ الاثر على تحقيق الاستقرار والتوازن المالي -المحاسبي للميزانية- وبالتالي تسهم في التمويل الذي ينجر عنه تحفيز انشاء وتوسعة المشاريع فزيادة معدل العمالة، ويرمز له بالرمز *fispet* .
- سعر البترول: تم اعتماده في الدراسة وبناء النموذج لما له من اثر في تحديد الحجم المالي للميزانية، اذ بمدى ارتفاع اسعار البترول يرتفع السعر المرجعي لاعداد وتمويل الميزانية، ومن جهة تموين صندوق ضبط الموارد،ومن ثم تنشيط المشاريع الاستثمارية ضمن وخارج بنود الميزانية العمومية، والتي تترصد تحقيق الاهداف اكبرى للاقتصاد ومن بينها تحقيق معدلات مرغوبة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية،ويرمز له بالرمز *pp*



وبعد تحديده وتعريف المتغيرات والتنبؤ القبلي بكيفية تفاعلها مع معدل البطالة، يمكن صياغة الشكل التالي

$$ch=f(pib, pop, ms, impd, dtax, tca, autimp, dd, fispet, pp):$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$ch = \beta_0 + \beta_1 pib_i + \beta_2 pop_i + \beta_3 ms_i + \beta_4 impd_i + \beta_5 dtax_i + \beta_6 tca_i + \beta_7 autimp_i + \beta_8 dd_i + \beta_9 fispet_i + \beta_{10} pp_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10})$ : معاملات المتغيرات المفسرة،  $(i)$  يمثل عدد المشاهدات.

## 2-2- دراسة إستقرارية المتغيرات :

لتحليل السلاسل الزمنية يقوم برنامج *Eviews* بحساب قيم  $t_{\hat{\Phi}_1}$  بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا

الاختبار بالنسبة للمتغيرات مبينة في ما يلي:

\* **استقرارية السلسلة  $ch$**  : تمثل معدلات البطالة

لدراسة إستقرارية السلسلة  $ch$  والتي تمثل معدلات البطالة ، نستعمل إختبار الجذر الأحادي لـ: *Dickey*

*Fuller*، فنقوم بتحديد درجة التأخير  $P$  لمعرفة نوع الإختبار المطبق، وبالإستعانة ببرنامج *Eviews* تحصلنا

على درجة التأخير  $P=1$  التي لها أقل قيمة عند المعيارين *AKAIKE* و *SCHWARZ*.

الجدول رقم (6-11): تحديد درجة التأخير لنموذج النمو حسب معيار *SCHWARZ*، *AKAIKE*

النموذج الرابع		درجة التأخير/النماذج
<i>SCHWARZ</i>	<i>AKAIKE</i>	
26.49053	26.44178	$P = 0$
25.90721	25.80904	$P = 1$
26.03972	25.89161	$P = 2$
<b>26.14690</b>	<b>25.94853</b>	$P = 3$
26.14690	25.94853	$P = 4$

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج *views*

وعليه سنقوم بتطبيق اختبار ديكي-فولار المطور  $ADF$  لمعرفة هل أن السلسلة  $pop$  مستقرة أم لا،  
والنتائج المتحصل عليها هي مدونة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-12): نتائج اختبار  $ADF$  على السلسلة الزمنية  $pop$

النموذج	السلسلة $pop$	السلسلة $d pop$
النموذج السادس	إحتمال مركبة الاتجاه العام (b)	0.018
	$t$ -stat	-2055
		0.214
النموذج الخامس	إحتمال الثابت (C)	0.028
	$t$ -stat	2.359
		0.430
النموذج الرابع	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-2.193
		-3.762
		0.804
النموذج الخامس	إحتمال الثابت (C)	0.884
	$t$ -stat	0.146
		0.445
النموذج الرابع	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	-0.413
		-3.502
		-3.452

المصدر: اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات  $eviews$  في الملحق رقم (2)

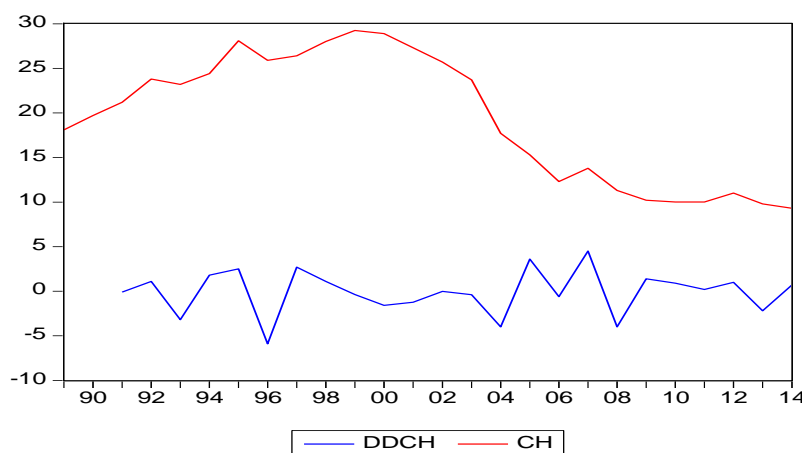
انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $t$  ستبوءنت لمركبة الإتجاه العام في السلسلة  $ch$  اقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، ( مع إحتمال مركبة الإتجاه العام هو:  $0.214 > 0.05$  ) وبالتالي لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام.

وفيما يخص إختبار وجود الثابت في السلسلة  $ch$  فإن قيمة  $t$  ستبوءنت لهذا الأخير هي كذلك اقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل بالفرضية العدمية، وعليه فالسلسلة لا تحوي الثابت.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  المجدولة (قيم  $Mackinnon$ ) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن:  $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة للنماذج الثلاثة وهذا ما يشير بأن السلسلة  $ch$

تحتوي على الجذر الأحادي ( أنظر الملحق رقم 02 ) وعليه فان السلسلة غير مستقرة، وبالنظر الى السلسلة  $dch$  ومن خلال المعطيات اعلاه فان السلسلة مستقرة ويتضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم: (05-06) منحنى تطور  $CH, DDCH$



اعداد

المصدر:

الطالب بناء على مخرجات *EViews*

### استقرارية السلاسل

تتلخص استقرارية السلاسل الداخلة في نموذج النمو من خلال الجدول ادناه، فبطريقة المربعات الصغرى يتم تقدير  $\rho$  في النماذج الثلاثة فنحصل على  $t_{cal}$  التي تخضع لتوزيع ستودنت فاذا كانت  $t_{cal}$  اصغر من احصائية ستودنت الجدولية فاننا نقبل الفرضية العدمية ويعني ذلك وجود جذور الوحدة ، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية ، والعكس اذا كانت قيمة  $t_{cal} < t_{cal}$  فاننا نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة اي عدم وجود جذور وحدوية وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

\*استقرارية السلاسل:  $pib, pop, ms, impd, dtax, tca, autimp, dd, fispet, pp$

تتضح طبيعة السلاسل محل الدراسة وفق ما تبينه نتائج اختبار  $ADF$  عند المستوى والفروق الاولية كما هو الجدول التالي:

الجدول رقم (6-13): نتائج اختبار  $ADF$  على المتغيرات المستقلة عند المستوى والفرق الاول عند معنوية 5 %

متغيرات النموذج	عند المستوى	الفروق الاولى
$Pib$	0.952	0.02
$Ms$	0.987	0.007
$Impd$	1.000	0.000
$Dtax$	0.998	0.023
$Tca$	1.000	0.000
$Autimp$	0.974	0.000
$Dd$	0.997	0.03
$Fispet$	0.319	0.000
$Pp$	0.995	0.000
$RESID$	0.181	0.001

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *evIEWS* في الملحق (2)

يتضح من الجدول اعلاه ان كل السلاسل غير مستقرة عند المستوى لان الاحتمالات اقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، غير انها تستقر عند الفروق الاولى اي انها متكاملة من الدرجة الاولى ، وسلسلة البواقي ليست مستقرة عند المستوى

### 2-3- دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج ، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار *Granger* للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الاختبار على اساس احتمال الفرضية، حيث اذا توفر احتمال الفرضية  $pro > 0.05$  عندها نقول انها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخليص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-14): نتائج تطبيق اختبار قراجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج البطالة

اختبار الفرضية	Probabilité	Fisher ( $F_{cal}$ )	الفرضيات
مرفوضة	0.0223	4.67696	DD لا تسبب CH
مقبولة	0.4929	0.73451	CH لا تسبب DD
مرفوضة	0.0092	1.24945	CH لا تسبب FISPET
مرفوضة	0.0184	4.96418	CH لا تسبب FISPET
مرفوضة	0.0281	2.29411	CH لا تسبب DTAX
مقبولة	0.5059	0.70651	CH لا تسبب DTAX
مقبولة	0.4176	0.91472	CH لا تسبب IMPD
مرفوضة	0.0320	4.14817	CH لا تسبب IMPD
مقبولة	0.4215	0.90435	CH لا تسبب MS
مقبولة	0.1196	2.37958	CH لا تسبب MS
مرفوضة	0.0264	1.60793	CH لا تسبب PIB
مقبولة	0.4733	0.77830	CH لا تسبب PIB
مرفوضة	0.0234	4.60722	CH لا تسبب POP
مرفوضة	0.0236	4.59022	CH لا تسبب POP
مرفوضة	0.0374	1.05585	CH لا تسبب PP
مقبولة	0.2815	1.35596	CH لا تسبب PP
مرفوضة	0.0093	1.69987	CH لا تسبب TCA
مقبولة	0.9520	0.04927	CH لا تسبب TCA
مرفوضة	0.0303	0.65599	CH لا تسبب AUTIMP
مقبولة	0.1212	2.36311	CH لا تسبب AUTIMP

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *eviews* في الملحق (2)

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه ان كل المتغيرات الداخلة تسبب في البطالة، لان احتمالات المعنوية للفرضية الصفرية اقل من درجة المعنوية المعتمدة في الدراسة ، وسجلت السببية حسب جرانجر في الاتجاهين للمتغيرات (حجم السكان و الجباية النفطية )، في حين ا، متغيرة الضرائب المباشرة وحجم كتلة الاجور لا تتسبب في البطالة حسب سببية جرانجر.

2-4- تقدير معالم النموذج: وفق ما توصلنا اليه من ان كل السلاسل مستقرة من الدرجة الاولى ، وسلسلة البواقى ليست مستقرة عند المستوى وهذا ما يلزمنا الى احتمالية تقدير النموذج وفق طريقتين:  $VAR$  او الانحدار

وعليه سنعمد في تقدير معالم النموذج القياسي (نموذج الانحدار المتعدد) على اختيار طريقة المربعات الصغرى العادية  $MCO$  باعتبارها الانسب والافضل من وجهة نظر المعايير الاحصائية والقياسية، باعتماد درجة ثقة 95 % اي عند  $\alpha = 0.05$  ، وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وجعلها مستقرة عند الفرق الثاني وبالعتماد على برنامج  $IBM SPSS 20.0$ ، تم الحصول على معادلة خط الانحدار المتعدد المبين لأثر المتغيرات الضريبية على معدلات البطالة، وتتضح معالم النموذج من خلال التالي:

$$dch = 0,019 + 2.43 \cdot 10^{-5} dpop - 0.004 dms - 1.2 \cdot 10^{-5} dimpd - 2.75 \cdot 10^{-5} ddtax$$

(0,55)\*                      (2.36)                      (-1.18)                      (-1.07)                      (-0.11)

$$- 5.13 \cdot 10^{-5} dtca + 5.88 \cdot 10^{-5} ddd + 6.71 \cdot 10^{-7} dfispet + 0.002 dpp$$

(-3.62)                      (2.48)                      (0.795)                      (-0.04)

$R^2 = 0.775$                        $N = 24$                        $F = 4.481$

$R^2 = 0.602$                        $DW = 1.837$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات  $IBM SPSS 20.0$

\*. تشير الى قيمة احصائية ستودنت  $t$

## 2-5 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج البطالة:

أ- التقييم الاقتصادي: ويرتكز بالنظر الى اشارات معاملات المتغيرات التفسيرية :

- بالنسبة لمعامل حجم السكان  $\beta_1$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة وحجم السكان ، حيث أنه إذا تغير حجم السكان بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير بـ:  $2.43 \times 10^{-5}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_1$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الناتج الداخلي الخام  $\beta_2$ : نلاحظ انه لم يظهر في المعادلة وهذا مايفسر احصائيا بأن تأثير الناتج الداخلي الخام على معدلات البطالة منعدم ، وهذا غير مقبول من وجهة التحليل الاقتصادي.
- بالنسبة لمعامل كتلة الاجور  $\beta_3$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة وحجم كتلة الاجور ، حيث أنه إذا تغير حجم الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير بـ:  $-0.004$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_3$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الضرائب المباشرة  $\beta_4$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة ووحجم اقتطاعات الضرائب المباشرة ، حيث أنه إذا تغير حجم الضرائب المباشرة بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير بـ:  $1.2 \times 10^{-5}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_4$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل حقوق الطابع والتسجيل  $\beta_5$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة و اقتطاعات الطابع والتسجيل ، حيث أنه إذا تغير حجم الطابع والتسجيل بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير بـ:  $2.75 \times 10^{-5}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_5$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الرسم على رقم الاعمال  $\beta_6$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة و حجم الرسم على رقم الاعمال ، حيث أنه إذا تغير حجم الرسم على رقم الاعمال بوحدة واحدة فإن معدلات البطالة تتغير بـ:  $5.13 \times 10^{-5}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_6$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الضرائب الاخرى  $\beta_7$ : نلاحظ انه لم يظهر في المعادلة وهذا مايفسر احصائيا بأن الضرائب الاخرى تفتقد التأثير على معدلات البطالة ، وهذا غير مقبول من وجهة التحليل الاقتصادي. اي ليس له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الحقوق الجمركية  $\beta_8$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة و حجم التحصيلات الجمركية ، حيث أنه إذا تغير حجم التحصيلات الجمركية بوحدة واحدة فأن معدلات البطالة تتغير بـ  $5.88 \times 10^{-5}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_8$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الجباية على النفط و  $\beta_9$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة و حجم التحصيلات الضريبية البترولية ، حيث أنه إذا تغير حجم التحصيلات بوحدة واحدة فأن معدلات البطالة تتغير بـ  $6.71 \times 10^{-7}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_9$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل اسعار البترول  $\beta_{10}$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدلات البطالة و اسعار البترول ، حيث أنه إذا تغير حجم الربع البترولي بوحدة واحدة فأن معدلات البطالة تتغير بـ  $6.71 \times 10^{-7}$  وحدة ، إذن معامل  $\beta_{10}$  له معنوية اقتصادية.

ب- تقييم النموذج من الجانب الإحصائي: ويرتكز على تقييمه من الناحية الكلية والجزئية وهو كالتالي:

أولاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

لإختبار المعنوية الكلية للنموذج نعلم على بعض المعايير الإحصائية لمعرفة جودة توفيق النموذج باستخدام إحصائية فيشر  $F$  ومعامل التحديد  $R^2$  كما يلي:

- معامل التحديد  $R^2$ : من خلال ما سبق عرضه أن معامل التحديد قدر بـ  $0.775$ ، وهذا ما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج (المستقلة) تفسر المتغير التابع بنسبة  $77.5\%$ ، في حين ان المتغيرات الأخرى فتقدر نسبة تأثيرها بـ  $4.5\%$  . وبتعبير أدق فإن نسبة تأثير المتغيرات التفسيرية تقدر بـ  $60.2\%$  وهي ما يقابل مقدار معامل التحديد المعدل، وتعزى نسبة  $39.8\%$  الى تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى.

- اختبار فيشر  $F$ : ويعتد على هذا الاختبار في تحديد المعنوية الكلية للانحدار دون تحديد المتغير الفاعل في التأثير من عدمه ويرتكز هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم ( $H_0$ ): نموذج الانحدار غير معنوي اي ان جميع معاملات المتغيرات التفسيرية

لا تختلف عن الصفر).



- فرضية البديل ( $H_1$ ): نموذج الانحدار معنوي اي هناك واحد على الأقل من معاملات

الانحدار معنويته تختلف عن الصفر).

ويعبر عن ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = \beta_9 = \beta_{10} = 0 \\ H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq \beta_8 \neq \beta_9 \neq \beta_{10} \neq 0 \end{array} \right.$$

لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة  $F_{cal} = 4.481$ ، وهي معنوية عند 5 %، حيث بلغت معنويتها

$sig = 0.007$ ، اي ان بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  وعليه يتم وقبول فرضية البديل  $H_1$  والذي مفاده انه يوجد

على الأقل عنصر واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج ككل له معنوية، ويتضح ذلك من خلال التالي:

الجدول رقم (6-15): تحليل تباين الانحدار لنموذج البطالة

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	110,985	10	11,099	4,481	,007 <sup>6</sup>
	Residual	32,201	13	2,477		
	Total	143,186	23			

المصدر: اعداد الطالب بناء على IBM SPSS 20.0

ثانيا: اختبار المعنوية الجزئية للنموذج: يعتمد هلى اختبار  $T$ .student لدراسة المعنوية الجزئية لمعاملات

المتغيرات المفسرة لنموذج النمو، حيث نعلم على اجراء المقارنة بين ادنى مستوى معنوية لمعاملات المتغيرات

ومستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 %:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = \beta_9 = \beta_{10} = 0 \\ H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq \beta_8 \neq \beta_9 \neq \beta_{10} \neq 0 \end{array} \right.$$

نتائج اختبار ستودنت موضحة في الجدول الموالي الذي نوضح اختبار الفرضيتين  $H_0, H_1$  من خلال الاعتماد

على مقارنة المستوى الادنى للمعنوية لكل معلمة مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 %،

ونائج قبول ورفض الفرضية العدمية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-16): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $T_{cal}$	أدى مستوى معنوية	قبول الفرضية
الثابت	$\beta_0$	0,055	0,957	$H_0$
$Dpop$	$\beta_1$	2,363	0,034	$H_1$
$Dpi6$	$\beta_2$	0,146	0,886	$H_0$
$Dms$	$\beta_3$	-1,182	0,258	$H_0$
$Dimpd$	$\beta_4$	-1,078	0,300	$H_0$
$Ddtax$	$\beta_5$	-0,111	0,914	$H_0$
$Dtca$	$\beta_6$	-3,620	0,003	$H_1$
$Dautimp$	$\beta_7$	2,128	0,053	$H_0$
$Ddd$	$\beta_8$	2,489	0,027	$H_1$
$Dfispet$	$\beta_9$	0,795	0,441	$H_0$
$Dpp$	$\beta_{10}$	-0,046	0,964	$H_0$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على SPSS 20.0

من خلال الجدول أعلاه:

كل معاملات الانحدار لم تكن لها معنوية احصائية عند درجة ثقة 5 % ، اي ان قيم  $T_{tab} > T_{cal}$  ماعدا المعاملات  $\beta_1, \beta_6, \beta_8$  الممثلة للمتغيرات حجم السكان، والرسم على رقم الاعمال، والحقوق الجمركية على التوالي فقد كانت لها معنوية عند 5 % ، حيث أن قيم ستودنت المحسوبة لها كانت أكبر من الجدولية اي

$$T_{tab} < T_{cal}$$

## 2-6- اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

لكي يمكن اجزم بصحة مقدرات النموذج المقدر لابد من التحقق من توافر شروط المربعات الصغرى، ويلى بيان التحقق كالتالي:

2-6-1 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي : ويستند على الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : بواقي نموذج النمو تتبع التوزيع الطبيعي

$H_1$ : بواقي نموذج النمو لا تتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk)، تملخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-17): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

Tests of Normality				
test	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig <sub>1</sub>	Statistic	Sig <sub>2</sub>
Standardized Residual	0.138	0.200	0,937	0,142

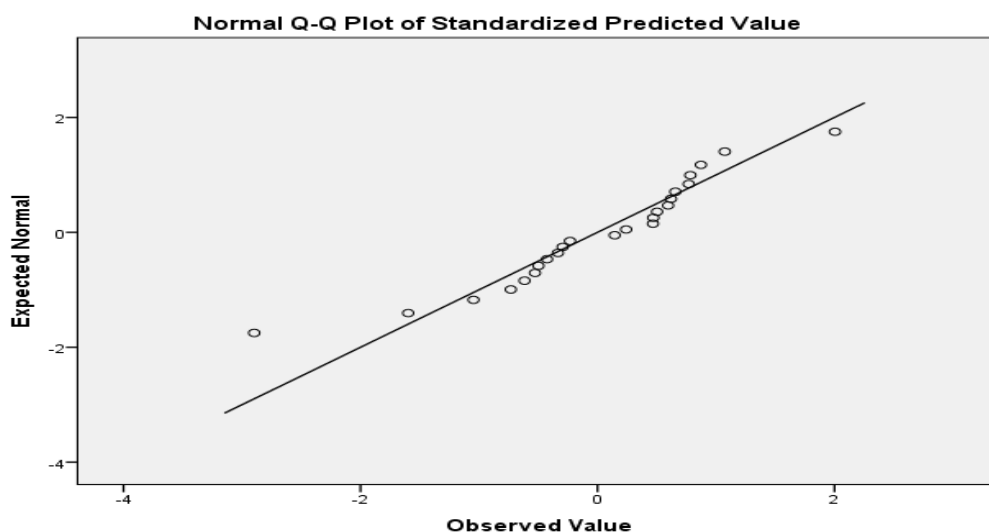
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 20.0

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيم أدنى مستوى معنوية  $(Sig_1=0.138, Sig_2=0.142)$  ، وعلية  $0.05 <$  ،

نقبل الفرض العدمي  $H_0$  القائل بأن بواقي نموذج البطالة تتبع التوزيع الطبيعي، ولتدعيم النتيجة أكثر يمكن

توضيح تحقق الشرط من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (6-06): التوزيع الاحتمالي لبواقي نموذج البطالة



المصدر:

إعداد

من

الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 20.0

2-6-2: الاستقلال الذاتي للبواقي:

ولاختبار الاستقلالية الذاتية للبواقي يتم استخدام اختبار *Durbin Watson* الذي على الفرضيتين التاليتين:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

بالاستعانة بجدول القيم الحرجة لـ *Durbin-Watson*، وهما نجد أن القيم الحرجة عند  $k=10$ ، و  $n=13$  هي:

$$d_L = 0.41$$

$$d_U = 1.73$$

اتخاذ القرار: نجد أن  $2 > Dw > d_U$  حيث:  $2 > Dw > 1.73$  وبالتالي وفقا لاختبار ( $Dw$ )، نقبل فرضية العدم التي مفادها أنه يوجد استقلال بين البواقي ومعناه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

3-6-2 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

ويقوم على الفرضيتين التاليتين:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

وباعتماد اختبار *Golfield-Quandt* تم الحصول على النتائج المدونة ادناه.

الجدول رقم (6-18): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين  $ser(1)$ ،  $ser(2)$ .

ESS	البيان
0.013	$ser(1)$
0.006	$ser(2)$

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

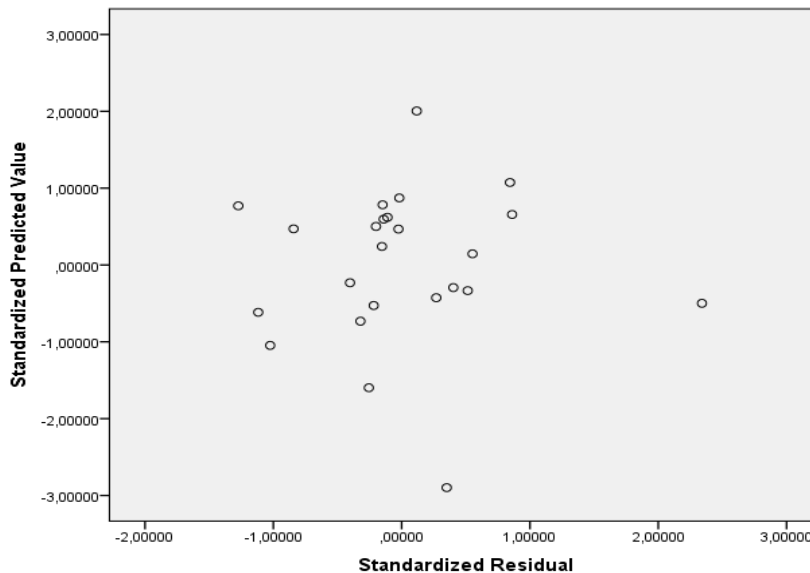
انطلاقا من المعطيات المحصل عليها في الجدول يتم حساب قيمة فيشر كالتالي:

$$F_1 = \frac{ESS_2}{ESS_1} = \frac{0.006}{0.013} = 0.461$$

$$F_2 = \frac{ESS1}{ESS2} = \frac{0.013}{0.006} = 2.166$$

ومنه نجد أن قيمة  $F$  المحسوبة في كلتا الحالتين  $F_1, F_2$  أقل من  $F_{(10,10,5\%)} = 2.98$  ) إذا نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، وتؤكد النتيجة من خلال ما يوضحه الرسم البياني التالي حيث لا يتبين أي شكل معين لتباين البواقي وهو ما يعني أن هناك تجانس و ثبات في تباين الأخطاء:

الشكل البياني رقم (06-07): تجانس البواقي لنموذج البطالة



المصدر: من إعداد طالب الاعتماد على مخرجات *SPSS 20*

2-6-4 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

بالاعتماد على مخرجات *SPSS* تتصح قيم معامل تضخم التباين *VIF* و *TOLERANCE* من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم (6-19): معاملات تصخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج البطالة.

المتغيرات	<i>VIF</i>	<i>Tolerance</i>
<i>dpop</i>	8,674	0,115
<i>dpi6</i>	5,779	0,173
<i>dms</i>	3,361	0,298
<i>dimpd</i>	6,483	0,154
<i>ddtax</i>	4,553	0,220
<i>dtca</i>	5,462	0,183
<i>dautimp</i>	4,495	0,222
<i>ddd</i>	16,590	0,060
<i>dfispet</i>	2,814	0,355
<i>dpp</i>	5,712	0,175
<i>dpop</i>	8,674	0,115

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *SPSS 20*

يتضح من الجدول اعلاه أن اغلب قيم معامل *VIF* أكبر من الدرجة 5 أو بتعبير آخر كل معاملات *TOLERANCE* أقل من 20% وبالتالي يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات، الا تلك المعاملات المقبولة والمسجلة لكل من حجم العمالة والحقوق والتسجيل والجباية البترولية والضرائب الاخرى،وعليه عموماً فإن شرط عدم وجود تصخم للتباين لم يتحقق، وهو ما يلزم تقدير الانحدار وفق طريقة التدرج في ادخال المتغيرات وإلغاء البعض الذي يضعف جودة النموذج

## 2-7 الانحدار التدريجي لنموذج البطالة:

وباستعمال منهج الانحدار التدريجي وبالاعتماد على برنامج *spss*، يتم استبعاد المركبات التي تضعف النموذج ، حيث تم الحصول على ثلاثة نماذج: الاول بدلالة الضرائب الاخرى(وهو نموذج عالي الدلالة ومنعدم التأثير)

والثاني بدلالة الضرائب الأخرى والرسم على رقم الأعمال ، والثالث بدلالة الضرائب الأخرى والرسم على رقم الأعمال والحقوق الجمركية، ويلى بيان تفصيل ذلك كما يلي:

2-7-1: نموذج البطالة بدلالة الرسم على رقم الأعمال: وهو اول نموذج مقترح من مخرجات برنامج *spss* باستعمال طريقة *forward* والنتائج مبينة كما يلي:

$$Dch = -0.018 - 3.07 \cdot 10^{-5} dtca$$

$$(0.034)^* \quad (0.04)$$

$$R^2 = 0,479$$

$$N = 24$$

$$R^2 = 0,429$$

$$DW = 2.34$$

\*درجة المعنوية

يتضح من المعادلة اعلاه ان حجم الرسم على رقم الأعمال له علاقة عكسية مع حجم البطالة، حيث ان الزيادة في حجم الرسم على رقم الأعمال من شأنه ان يحسن من حجم العمالة ويخفض معدلات البطالة بـ:  $3.07 \cdot 10^{-5}$ ، وتعزى نسبة تفسير معدلات البطالة في النموذج على الرسم على رقم الأعمال بنسبة (42.9%)، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى والتي قدت بـ (47.1%)، اما عن معنوية الميل الانحداري للرسم على رقم الأعمال فقد بلغت (0.04) وهي اقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة ( $Sig_{tcal} < 0.05$ )، ويتضح تبين نسب تفسير متغير الرسم على رقم الأعمال والمتغيرات العشوائية من خلال التالي:

الجدول رقم (6-20): تحليل تبين انحدار الرسم على رقم الأعمال على معدلات البطالة

ANOVA					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	68,568	2	34,284	9,649	0,001 <sup>c</sup>
Residual	74,618	21	3,553		
Total	143,186	23			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 20

2-7-2: نموذج البطالة بدلالة الرسم على رقم الاعمال والحقوق الجمركية: وهو ثاني نموذج مقترح من مخرجات برنامج *spss* باستعمال طريقة *stepwise* والنتائج مبينة كما يلي:

$$Dch = -0.088 - 4.98 \cdot 10^{-5} dtca + 2.541 \cdot 10^{-5} ddd$$

(0.820)\*                      (0.00)                      (0.01)

$R^2 = 0,624$                        $N = 24$                        $R^2 = 0.568$

$DW = 2.34$

يتبين من المعادلة اعلاه الرسم على رقم الاعمال والحقوق الجمركية تؤثر على معدلات البطالة بنسبة 56.8 %، حيث ان التغير في الرسم على رقم الاعمال بزيادة وحدة واحدة يؤدي حتما الى تخفيف معدل البطالة ب: -  $4.98 \cdot 10^{-5}$ ، والتغير في الحقوق الجمركية وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في معدل البطالة ب:  $2.541 \cdot 10^{-5}$ ، وقد سجلت المعاملات الانحدارية للرسم على رقم الاعمال والحقوق الجمركية معنوية مقبولة حيث بلغا قيم ستودنت  $T_{cal1} = -4.60$ ،  $T_{cal2} = 2.78$  على التوالي، وهي اكبر من القيمة الجدولية المسجلة ( $T_{tab}$ )، وتتجلى اهمية تفسير المتغيرات الجوهرية (الرسم على رقم الاعمال، الحقوق الجمركية) لمعدلات البطالة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-21): تحليل تباين انحدار الرسم على رقم الاعمال والحقوق الجمركية على معدلات البطالة

ANOVA <sup>a</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	89,404	3	29,801	11,082	0,000 <sup>d</sup>
	Residual	53,782	20	2,689		
	Total	143,186	23			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات SPSS 20



## المبحث الثالث: أثر المنتج الضريبي على مؤشري التضخم وميزان المدفوعات

سيتم التطرق الى بناء نموذجين قياسين لقياس العلاقة وتقييم التأثير ، حيث يتسم الاول بقياس التقييم العلاقة بين الاقطاعات الضريبية ومعدلات التضخم والثاني يتمثل في تبيان العلاقة وتقييم أثر المتغيرات الضريبية على المؤشر التوازن الخارجي -ميزان المدفوعات-

## 1- تقييم اثر الاقطاعات الضريبية على معدلات التضخم

إن في حالة توافر عجز في الميزانية ومحاولة السلطات المالية تمويل العجز من خلال الجهاز البنكي، تنشأ ما يسمى بالضريبة التضخمية، ففي حالة الضرائب المفروضة على الدخل الشخصي فإن التضخم سوف يقود إلى فساد نظام التخفيض الضريبي المعمول به على المداخل الصغيرة.<sup>1</sup> وبالتالي سوف تكون له تداعيات على العدالة الرأسية للنظام الضريبي، لذا يجب عم ربط المعدلات الضريبية بالقيمة الاسمية للأوعية الضريبية، بل يجب ربطها بالقيمة الحقيقية من خلال إستخدام الرقم القياسية، وسيتم بناء نموذج رياضي قياسي يفسر العلاقة الترابطية والتفسيرية لأثر الضرائب على معدلات التضخم

## 1-1 تعيين النموذج وتقدير معالمته.

لقد تم صياغة النموذج وتحديد متغيراته بناء على معطيات النظرية الاقتصادية ، وبالاستناد الى الدراسات القياسية التجريبية مع اضافة بعض التعديلات من خلال ادراج متغيرات واستبعاد اخرى، وعليه يشمل النموذج المتغيرات التالية:

➤ المتغير التابع: وهو معدلات التضخم وقد تم الاعتماد على إحصائيات لبناء النموذج من خلال

قاعدات البيانات المتمثلة بنك الجزائر والبنك العالمي وذلك في الفترة الممتدة من 1989-2014

➤ المتغيرات التفسيرية: والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بالتضخم والتي لها عليه اثر، والمستوحاة من

النظرية الاقتصادية وبالنظر الى الدراسات السابقة التجريبية، والمتمثلة في:

<sup>1</sup> BARRO·ROBERT :macroeconomic ،wiley ،newyork ،1990،p89.

- الناتج الداخلي الخام: تم ادراجه باعتباره عنصر فاعل في التأثير على معدلات التضخم باعتبار ان الزيادة في الناتج الداخلي الخام يتبعها الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وبالتالي فزيادة القدرة الشرائية فارتفاع المستوى العام للاسعار ويرمز له بالرمز  $pib$
- الكتلة النقدية: تمثل الكتلة النقدية الترجمة الصورية المصاحبة لزيادة معدلات التضخم، اذ بينهما علاقة طردية ويرمز لها بالرمز  $M2$
- سعر الصرف: ويشكل اداة فاعلة التأثير على معدلات التضخم اذ ان ارتفاع معدلات الصرف من شأنه ان يخفض من معدلات التضخم السائدة ويرمز له بالرمز  $tch$
- النفقات العمومية: تم ادراجها على ان الزيادة في ضخ الانفاقات العمومية يصاحبه الزيادة المضطرة في معدلات التضخم، ويرمز له بالرمز  $dip$
- الاجر الدنى المضمون: هو ذلك المستوى المضمون من الاجر المخول لضمان حد الكفاف، اذ ان ارتفاعه يساعد في زيادة القدرة الشرائية وارتفاع مستويات الاسعار وبالتالي زيادة التضخم، ويرمز له بالرمز  $smg$
- سعر البرميل: تشكل ارتفاع اسعار البترول الزيادة لتوسع حجم الدولة وزيادة النفقاتها مما يسهم في الزيادة التوافقية لمعدلات التضخم ويرمز له بالرمز  $pp$
- الضرائب المباشرة: ان زيادة الاقتطاعات المباشرة ن شأنها ان ترهق المكلف الضريبي، وتحد من قدرته على الانفاق، ومن ثم سحب جزء من الاجر، وبالتالي تسهم في الحد من ارتفاع الطلب فانخفاض الاسعار وتراجع معدلات التضخم ويرمز له بالرمز  $Impd$
- حقوق الطابع والتسجيل: تم ادراجه باعتباره اقتطاع ضريبي واسع الانتشار وله قدرة في سحب فوائض الكتلة النقدية المتوزعة على الافراد، وبالتالي الحد من ارتفاع الاسعار ومعدلات التضخم ويرمز له بالرمز  $dtax$

- الرسم على رقم الاعمال: يسهم في سحب فوائض الارباح الناجمة عن المؤسسات، وبالتالي ينقص من حجم الكتلة النقدية المتداولة ويساعد في الحد من ارتفاع معدلات التضخم، ويرمز له بالرمز: *tca*
  - حاصل الضرائب المختلفة: تم اعتمادها كمحصلة لمجموع لاقطاعات الضريبة الاخرى والتي لها تاثر على التضخم من خلال سحب جزء من الاجر والكتلة النقدية المتداولة ، ويرمز لها بالرمز: *autimp*
  - الحقوق الجمركية: تم اعتمادها لما لها من اثر في توفيق المعروض النقدي مع الحجم السلعي الوافد، اذ لها علاقة عكسية مع معدلات التضخم من خلال الاقطاعات التي تضعف القدرة الشرائية والمستوى العام للاسعار ويرمز لها بالرمز: *dd*
  - الجباية البترولية: تم اعتمادها لما لها من اثر في سحب كم كبير من الكتلة النقدية الناجمة عن الصناعة البترولية ، اذ تسهم في اضعاف مستويات التضخم ويرمز لها بالرمز *fispet*
- وتتلخص العلاقة الدالية من خلال الشكل الرياضي التالي:

$$Inf=(pib, M2, tch, dp, smg, pp, impd, dtax, tca, autimp, dd, fispet)$$

### 1-2- دراسة استقرارية المتغيرات:

تبين نتائج دراسة الاستقرارية للسلاسل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-22): نتائج اختبار  $ADF$  على متغيرات النموذج عند المستوى والفرق الاول وعند

درجة معنوية 5 %

متغيرات النموذج	$pro$ عند المستوى	$pro$ الفرق الاول
$Linf$	0.300	0.000
$Lpi6$	0.183	0.007
$LM2$	0.116	0.0003
$Ltch$	0.370	0.000
$Ldp$	0.303	0.031
$Lsmg$	0.583	0.000
$Lpp$	0.430	0.001
$Limpd$	0.584	0.016
$Ldtax$	0.370	0.004
$Ltca$	0.611	0.026
$Lautimp$	0.978	0.000
$Ldd$	0.229	0.041
$Lfispet$	0.779	0.001
$RESID$	0.061	/

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *eviews* في الملحق (3)

يبين من خلال الجدول اعلاه ان اختبار  $ADF$  اثبت ان السلاسل تحوي جذر فهي غير مستقرة عند

المستوى الاول وعند مستوى معنوية 5 % ، ولكنها مستقرة عند الفروقات الاولى فهي متكاملة من

الدرجة الاولى، ووسلسلة البواقي ليست مستقرة عند المستوى

3-1- دراسة السببية بين متغيرات الدراسة:

ويتم ذلك بالاعتماد على اختبار *Granger* للسببية، لمعرفة اتجاهات السببية، ويرتكز الاختبار على أساس احتمال الفرضية، إذا توفر احتمال الفرضية  $pro > 0.05$  عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخليص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-23): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج التضخم

الاحتمال الفرضية	Probabilité	F-Statistic	الفرضيات
مقبولة	0.6810	0.39207	التضخم لا تسبب الضرائب المختلفة
مقبولة	0.6427	0.45247	الضرائب المختلفة لا تسبب التضخم
مرفوضة	0.0495	0.78709	التضخم لا تسبب النفقات العمومية
مرفوضة	0.0195	1.49507	النفقات العمومية لا تسبب التضخم
مقبولة	0.9995	0.00053	التضخم لا تسبب الحقوق الجمركية
مرفوضة	0.0467	2.78861	الحقوق الجمركية لا تسبب التضخم
مقبولة	0.8136	0.20857	التضخم لا تسبب حقوق الطابع والتسجيل
مرفوضة	0.0401	0.43987	حقوق الطابع والتسجيل لا تسبب التضخم
مقبولة	0.9914	0.00867	التضخم لا تسبب الجباية البترولية
مقبولة	0.6701	0.40894	الجباية البترولية لا تسبب التضخم
مقبولة	0.9162	0.08790	التضخم لا تسبب الضرائب المباشرة
مرفوضة	0.0214	2.72136	الضرائب المباشرة لا تسبب التضخم
مرفوضة	0.0209	0.40758	الكتلة النقدية لا تسبب التضخم
مرفوضة	0.0427	2.16075	التضخم لا تسبب الكتلة النقدية
مرفوضة	0.0071	1.71254	الناتج الداخلي الخام لا تسبب التضخم
مقبولة	0.0592	0.04176	التضخم لا تسبب الناتج الداخلي الخام
مرفوضة	0.0088	0.14166	سعر البترول لا تسبب التضخم
مرفوضة	0.0013	0.82980	التضخم لا تسبب سعر البترول

مرفوضة	0.0203	0.90760	الاجر الادنى المضمون لا تسبب التضخم
مقبولة	0.5917	0.53955	التضخم لا تسبب الاجر الادنى المضمون
مقبولة	0.3412	1.13844	الرسم على رقم الاعمال لا تسبب التضخم
مرفوضة	0.2130	1.67929	التضخم لا تسبب الرسم على رقم الاعمال
مرفوضة	0.0395	2.74801	سعر الصرف لا تسبب التضخم
مقبولة	0.4763	0.77134	التضخم لا تسبب سعر الصرف

المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (3)

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه ان كل المتغيرات الداخلة تسبب في معدلات التضخم ما عدا

الضرائب المختلفة والجباية البترولية والرسم على رقم الاعمال وهذا حسب سببية جرانجر.

1-4- تقدير معالم النموذج: وفق ما توصلنا اليه من ان كل السلاسل مستقرة من الدرجة الاولى ،

وسلسلة البواقي ليست مستقرة عند المستوى وعليه سنعمد اسلوب الانحدار المتعدد في تقدير العلاقة.

باتباع طريقة المربعات الصغرى العادية  $MCO$  باعتبارها الانسب والافضل من وجهة نظر المعايير الاحصائية

والقياسية، باعتماد درجة ثقة 95 % اي عند  $\alpha = 0.05$  ، وبالاعتماد على برنامج  $IBM SPSS$

20.0، تم الحصول على معادلة خط الانحدار المتعدد المبين لأثر المتغيرات الضريبية على معدلات

التضخم، وقد تم استبعاد الجبابة البترولية والرسم على رقم الاعمال والضرائب لمختلفة لعدم توفر شرط السببية

رغم توفر الاستقرار عند الفروق الاولى، وتوضح معالم النموذج من خلال التالي:

$$\begin{aligned}
 \Delta \ln f = & -0.114 - 0.228 \Delta \ln pib + 0.110 \Delta \ln m2 + 0.311 \Delta \ln tch \\
 & (-0.234)^* \quad (-0.072) \quad (0.473) \quad (0.200) \\
 & + 0.379 \Delta \ln dp + 0.818 \Delta \ln smg - 0.845 \Delta \ln pp - 0.783 \Delta \ln impd \\
 & (0.222) \quad (0.494) \quad (-0.599) \quad (0.402) \\
 & - 1.960 \Delta \ln tax - 0.514 \Delta \ln dd \\
 & (-1.05) \quad (0.484)
 \end{aligned}$$

$$R^2 = 0.624$$

$$N = 25$$

$$F = 3.598$$

$$R^2 = 0.578$$

$$DW = 2,112$$

## 1-5 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج التضخم:

أ- التقييم الاقتصادي: ويرتكز بالنظر الى اشارات معاملات المتغيرات التفسيرية :

- بالنسبة لمعامل الناتج لداخلي الخام  $\beta_1$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن هناك علاقة عكسية بين الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) وومعدلات التضخم، حيث أنه إذا تغير الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ (-0.228) وحدة، إذن معامل  $\beta_1$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية  $\beta_2$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بينمعدلات التضخم والكتلة النقدية، حيث أنه إذا تغيرت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ (0.110) وحدة، إذن معامل  $\beta_2$  له معنوية اقتصادية .
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف  $\beta_3$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم، حيث أنه إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ (0.311) وحدة.
- بالنسبة لمعامل النفقات العمومية  $\beta_4$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع معدل التضخم والمتغير المفسر النفقات العمومية، حيث أنه إذا تغيرت هذه الاخيرة بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ (0.379) وحدة، إذن معامل  $\beta_4$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الحد الأدنى للاجور  $\beta_5$ : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع معدل التضخم والمتغير المفسر الحد الأدنى للاجور، حيث أنه إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ (0.818) وحدة، إذن معامل  $\beta_5$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل سعر البترول  $\beta_6$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين معدلات التضخم واسعار البترول، حيث أنه إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ (-0.845) وحدة، إذن معامل  $\beta_6$  ليس له معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الضرائب المباشرة  $\beta_7$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين حجم اقتطاعات الضرائب المباشرة ومعدلات التضخم، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ  $(-0.783)$  وحدة، إذن معامل  $\beta_7$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الطابع والتسجيل  $\beta_8$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع معدلات التضخم والمتغير المفسر حجم اقتطاعات الطابع والتسجيل، حيث أنه إذا تغير بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ  $(-1.96)$  وحدة، إذن معامل  $\beta_8$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الحقوق الجمركية  $\beta_9$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين معدلات التضخم والحقوق الجمركية، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ  $(-0.514)$  وحدة، إذن معامل  $\beta_9$  له معنوية اقتصادية.

ب- تقييم النموذج من الجانب الإحصائي: ويرتكز على تقييمه من الناحية الكلية والجزئية وهو

كالتالي:

أولاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- معامل التحديد  $R^2$ : قدر معامل التحديد بـ  $0.624$ ، وهذا ما يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج (المستقلة) تفسر المتغير التابع بنسبة  $62.4\%$ ، في حين تعزى نسبة  $37.6\%$  إلى تأثير المتغيرات العشوائية الأخرى.
- اختبار فيشر  $F$ : ويعتد على هذا الاختبار في تحديد المعنوية الكلية للانحدار دون تحديد المتغير الفاعل في التأثير من عدمه ويرتكز هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:  
- فرضية العدم  $(H_0)$ : نموذج الانحدار غير معنوي أي ان جميع معاملات المتغيرات التفسيرية لا تختلف عن الصفر).  
- فرضية البديل  $(H_1)$ : نموذج الانحدار معنوي أي هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنويته تختلف عن الصفر).



ويعبر عن ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = \beta_8 = \beta_9 = 0 \\ H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq \beta_8 \neq \beta_9 \neq 0 \end{array} \right.$$

لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة  $F_{cal} = 4.598$ ، وهي معنوية عند 5 %، حيث بلغت معنويتها  $sig = 0.037$ ، أي أن بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  وعليه يتم وقبول فرضية البديل  $H_1$  والذي مفاده انه يوجد على الأقل عنصر واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج ككل له معنوية، ويتضح ذلك من خلال التالي:

الجدول رقم (6-24): تحليل تباين الانحدار لنموذج التضخم

ANOVA						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	163.665	9	18.185	4,598	0,037
	Residual	59,329	15	3,955		
	Total	222.99	24			

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

ثانياً: اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

يعتمد هلى اختبار  $T.student$  لدراسة المعنوية الجزئية لمعاملات المتغيرات المفسرة لنموذج التضخم، حيث نعتد عى اجراء المقارنة بين ادنى مستوى معنوية لمعاملات المتغيرات ومستوى المعنوية المعتمد فى الدراسة 5 %:

$$\left\{ \begin{array}{l} H^0: \beta^0 = \beta^1 = \beta^2 = \beta^3 = \beta^5 = \beta^6 = \beta^7 = \beta^8 = \beta^9 = \beta^{10} = \beta^{11} = 0 \\ H^1: \beta^0 \neq \beta^1 \neq \beta^2 \neq \beta^3 \neq \beta^4 \neq \beta^5 \neq \beta^6 \neq \beta^7 \neq \beta^8 \neq \beta^9 \neq \beta^{10} \neq \beta^{11} \neq 0 \end{array} \right.$$

نتائج اختبار ستودنت موضحة فى الجدول الموالى الذى نوضح اختبار الفرضيتين  $H_0, H_1$  من خلال الاعتماد على مقارنة المستوى الادنى للمعنوية لكل معلمة مع مستوى المعنوية المعتمد فى الدراسة 5 %، ونتائج قبول ورفض الفرضية العدمية موضحة فى الجدول التالى:

الجدول رقم (6-25): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $T_{cal}$	أدنى مستوى معنوية	قبول الفرضية
الثابت	$\beta_0$	-3.234	0.018	$H_1$
$Dlpi6$	$\beta_1$	-2.0.72	0.544	$H_0$
$Dlm2$	$\beta_2$	3.473	0.043	$H_1$
$Dltch$	$\beta_3$	3.2	0.045	$H_1$
$Dldp$	$\beta_4$	3.222	0.028	$H_1$
$Dlsmg$	$\beta_5$	2.494	0.629	$H_0$
$Dlpp$	$\beta_6$	-4.599	0.021	$H_1$
$Dlmpd$	$\beta_7$	2.402	0.640	$H_0$
$Dldtax$	$\beta_8$	-5.051	0.031	$H_1$
$Dldd$	$\beta_9$	4.129	0.036	$H_1$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

من خلال الجدول أعلاه:

كل معاملات الانحدار كانت لها معنوية احصائية عند درجة ثقة 95 % ، اي ان قيم  $T_{tab} < T_{cal}$  ماعدا المعاملات  $\beta_1, \beta_7, \beta_5$  ليست معنوية عند 5 % ، حيث قيم ستودنت المحسوبة لها كانت اقل من الجدولية اي

$$T_{tab} > T_{cal}$$

### 6-1- اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

حي يعتبر تقدير النموذج صحيحا لا بد من تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وهي :

1-6-1 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي :

تشير الاختبار الى الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : بواقي نموذج التضخم تتبع التوزيع الطبيعي

$H_1$ : بواقي نموذج التضخم لا تتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk)، تلخص النتائج في

الجدول التالي:

الجدول رقم (6-26): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig <sub>1</sub>	Statistic	Sig <sub>2</sub>
Standardized Residual	2.081	0.124	2,977	0,119

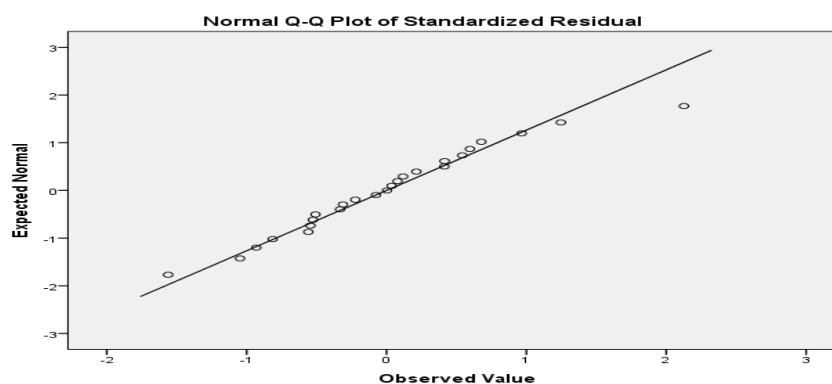
المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيم أدنى مستوى معنوية (Sig<sub>1</sub>=0.124, Sig<sub>2</sub>=0.119) < 0.05 ، وعليه

نقبل الفرض العدمي  $H_0$  القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ولتدعيم النتيجة أكثر يمكن توضيح تحقق

الشرط من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (06-08): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي لنموذج التضخم



المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

1-6-2: الاستقلال الذاتي للبواقي:

وتتلخص الفرضيتين كما يلي:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

بالاستعانة بجدول القيم الحرجة لـ *Durbin-Watson*، وهنا نجد أن القيم الحرجة عند  $k=9$ ، و  $n$

$$d_L = 0.44 \quad \text{هي: } =15$$

$$d_U = 1.72$$

اتخاذ القرار: نجد أن:  $4-d_U > Dw > d_U$  حيث:  $2.28 > Dw > 1.72$  وبالتالي وفقا لاختبار

$(Dw)$ ، لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

1-6-3 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

ويقوم على الفرضيتين التاليتين:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

وباعتماد اختبار *Golfield-Quandt* تم الحصول على النتائج المدونة ادناه.

الجدول رقم (6-27): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين  $ser(1)$ ،  $ser(2)$ .

البيان	ESS
$ser(1)$	3.633
$ser(2)$	1.266

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *IBM SPSS 20.0*

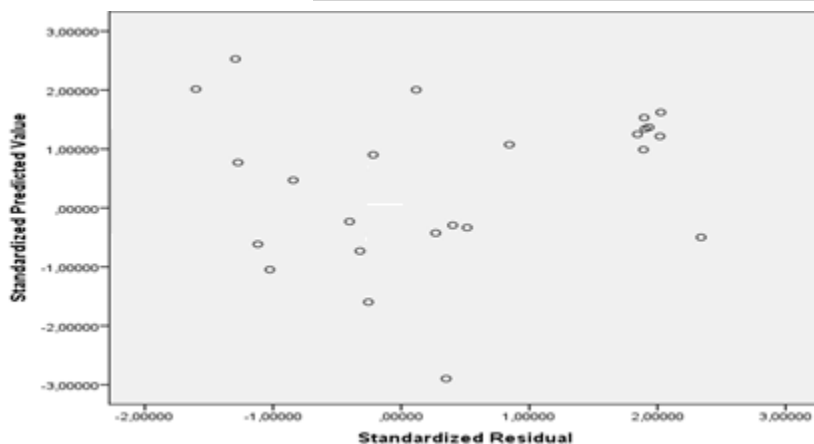
انطلاقا من المعطيات المحصل عليها في الجدول يتم حساب قيمة فيشر كالتالي:

$$F_1 = \frac{ESS_2}{ESS_1} = \frac{1.266}{3.633} = 0.348$$

$$F_2 = \frac{ESS_1}{ESS_2} = \frac{3.633}{1.266} = 2.869$$

ومنه نجد أن قيمة  $F$  المحسوبة في كلتا الحاليتين  $F_1, F_2$  أقل من  $(F_{(10,10,5\%)}) = 2.98$  ) إذا تقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء ، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (06-09): تجانس البواقي لنموذج التضخم



المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

#### 1-6-4 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

بالاعتماد على مخرجات SPSS تتصح قيم معامل تضخم التباين  $VIF$  و  $TOLERANCE$  من خلال

الجدول التالي: الجدول رقم (6-28): معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج التضخم.

Tolerance	VIF	المتغيرات
0.298	3,350	$dlpib$
0.818	1,222	$Dlm2$
0.596	1,677	$dltch$
0.542	1,845	$dlap$
0.506	1,975	$dlsmg$
0.387	2,586	$dlpp$
0.685	1,460	$dlimpd$
0.850	1,177	$dlatax$
0.685	1,460	$dlad$

تابع

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من الجدول اعلاه كل قيم معامل  $VIF$  اقل من الدرجة 5 وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات، وعليه عموماً شرط عدم وجود تضخم للتباين تحقق.

## 2- تقييم اثر الاقتطاعات الضريبية على مؤشر ميزان المدفوعات

يمكن الوصول من خلال ما يندرج ادناه الى بناء نموذج قياسي اقتصادي يفسر العلاقة بين المتغيرات الضريبية (التي لها علاقة التأثير على ميزان المدفوعات ، وتحليل وتفسير درجة التأثير

### 2-1 تعيين النموذج وتقدير معلماته.

يتطلب تقدير النموذج القياسي لرصيد ميزان المدفوعات حصر المتغيرات الفاعلة التفسيرية والمفسرة وبلي بيانها كالتالي:

➤ **المتغير التابع:** وهو رصيد ميزان المدفوعات وقد تم الاعتماد على الإحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات بنك الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 1990-2014،

➤ **المتغيرات التفسيرية:** والمتمثلة في تلك المتغيرات المتعلقة بالتأثير على رصيد ميزان المدفوعات او المؤثرة على مكوناته ، والمستوحاة من النظرية الاقتصادية وبالنظر الى الدراسات السابقة، والمتمثلة في:

- **الناتج الداخلي الخام:** تم دراجه باعتبارها العنصر الاول والحساس الذي تعتمد عليه الدولة لتجسيد سياساتها العمومية وتحقيق الاهداف الوسيطة والنهائية، اذ هناك علاقة توافية طردية بين حجم الناتج الداخلي الخام وزيادة الانتاج فزيادة القيم المضافة بعد تنشيط الموارد المتاحة والحاملة داخل الدولة باتباع السياسات الاستثمارية والتي تساعد على القدرة التصديرية ومن ثم تحسن رصيد ميزان المدفوعات ويرمز له ب:  $pib$

- **سعر الصرف:** تم اعتماده باعتباره يؤثر على حصيلة رصيد ميزان المدفوعات، ويتوافق طردا معه ويرمز له بالرمز:  $tch$

- الميزان التجاري: تم ادراجه باعتباره اهم مركب لميزان المدفوعات ويسهم فيه بدرجة عالية ، ويتوافق طردا مع ميزان المدفوعات ويرمز له بالرمز:  $bc$ .
  - المديونية: تم ادراجها باعتبارها لها الاثر المباشر على ميزان المدفوعات حيث تشكل تناسباً عكسياً، اذ ان تراكم الديون وابعائها يؤدي الى جمود الصادرات وتدهور ميزان المدفوعات يرمز لها بالرمز  $endet$ .
  - الجباية العادية: (باستثناء الرسوم الجمركية) تشكل اداة فعالة في التأثير على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على الحساب الجاري، وتوافق معه عكسياً ويرمز لها ب:  $fo$
  - الرسوم الجمركية: يؤدي التخفيض في حجم ونسب الاقتطاعات الجمركية الى تحفيز الصادرات والتي بدورها ترفع من رصيد الميزان التجاري فرصيد ميزان المدفوعات ويرمز لها بالرمز:  $dd$
- وبعد تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج يمكن كتابة العلاقة الدالية التالية:

$$Bp = f(pib, tch, bc, endet, fo, dd)$$

وسنعتد على العلاقة الخطية في تقدير النموذج كمايلي:

$$Bp = \beta_0 + \beta_1 pib_i + \beta_2 tch_i + \beta_3 bc_i + \beta_4 endet_i + \beta_5 fo_i + \beta_6 dd_i + \varepsilon_i$$

## 2-2- دراسة استقرارية المتغيرات:

ويمكن تبيان نتائج إستقرارية السلاسل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-29): نتائج اختبار  $ADF$  على متغيرات النموذج عند المستوى والفرق الاول وعند درجة معنوية

5%

متغيرات النموذج	$pro$ عند المستوى	$pro$ عند الفروق الاولى
$Bp$	0.5912	0.0043
$Pib$	0.999	0.0007
$Tch$	0.558	0.0000
$Bc$	0.599	0.001
$Endet$	0.766	0.001

تابع الجدول السابق

0.008	1.000	$F_0$
0.037	0.0996	$Dd$
/	0.096	$RESID$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *eviews* في الملحق (4)

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان كل سلاسل متغيرات النموذج مستقرة عند الفروق الاولى، اي متكاملة من الدرجة الاولى عند مستوى معنوية 5 %، وسلسلة البواقي ليست مستقرة عند المستوى.

### 2-3 -دراسة السببية بين متغيرات الدراسة :

تبين نتائج دراسة السببية من خلال ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (6-30): نتائج تطبيق اختبار قرائنر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لنموذج ميزان المدفوعات

اختبار الفرضية	<i>Probabilité</i>	<i>F-Statistic</i>	الفرضيات
مرفوضة	0.0234	1.83728	الحماية العادية لايسبب ميزان المدفوعات
مرفوضة	0.0374	3.65538	ميزان المدفوعات لايسبب في الحماية العادية
مرفوضة	0.0242	1.91885	الحقوق الجمركية لايسبب ميزان المدفوعات
مرفوضة	0.0269	2.09292	ميزان المدفوعات لايسبب الحقوق الجمركية
مرفوضة	0.0197	1.01570	الميزان التجاري لايسبب ميزان المدفوعات
مرفوضة	0.0300	2.29076	ميزان المدفوعات لايسبب في الميزان التجاري
مرفوضة	0.0175	0.24910	المديونية لا تسبب ميزان المدفوعات
مرفوضة	0.0400	3.75274	في ميزان المدفوعات لايسبب المديونية
مرفوضة	0.0123	0.11072	الناتج الداخلي الخام لايسبب في ميزان المدفوعات
مرفوضة	0.0490	4.23484	ميزان المدفوعات لايسبب في الناتج الداخلي الخام
مرفوضة	0.0208	1.13341	سعر الصرف لايسبب في ميزان المدفوعات
مرفوضة	0.0274	2.11004	ميزان المدفوعات لايسبب في سعر الصرف



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الملحق (4)

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه ان كل المتغيرات الداخلة تسبب في رصيد ميزان المدفوعات في حين ان ميزان المدفوعات هو الادخار يسبب في كامل المتغيرات وهذا حسب سببية جرانجر.

2-4- تقدير معالم النموذج: من خلال ما سبق وجدنا ان السلاسل مستقرة عند الفروق الاوولى والبواقي

ليست مستقرة عند المستوى وعليه سنعمد اسلوب الانحدار المتعدد في تقدير العلاقة باتباع طريقة المربعات

الصغرى العادية  $MCO$  ، وبالاعتماد على برنامج  $IBM SPSS 20.0$  ، تم الحصول على معادلة خط

الانحدار المتعدد المبين لأثر المتغيرات الضريبية على رصيد ميزان ، وتوضح معالم النموذج من خلال التالي:

$$Bp = -1.641 + 0.821bc + 0.001pib - 0.023 tch$$

$$(-0.754)^* \quad (4.51) \quad (4.638) \quad (-5.269)$$

$$-0.010 endet \quad -1.66 \cdot 10^{-5} fo \quad -1.66 \cdot 10^{-6} dd$$

$$(-4.319) \quad (-3.736) \quad (4248)$$

$$R^2 = 0.969 \quad N = 26 \quad F = 48.44$$

$$R^2 = 0.919 \quad DW = 1.411$$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات  $IBM SPSS 20.0$

\*. تشير الى قيمة احصائية ستودنت  $t$

2-5 التقييم الاقتصادي والاحصائي لنموذج ميزان المدفوعات:

أ- التقييم الاقتصادي: ويرتكز بالنظر الى اشارات معاملات المتغيرات التفسيرية :

- بالنسبة لمعامل الميزان التجاري  $\beta_1$  : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين
- رصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه إذا تغير رصيد الميزان التجاري بوحدة
- واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سيتغير بـ (0.821) وحدة، إذن معامل  $\beta_1$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الناتج الداخلي الخام  $\beta_2$  : نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين
- الناتج الداخلي الخام ورصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه إذا تغير الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة
- فإن رصيد ميزان المدفوعات سيتغير بـ (0.001) وحدة، إذن معامل  $\beta_2$  له معنوية اقتصادية .

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف  $\beta_3$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين سعر الصرف وصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سيتغير بـ  $(-0.023)$  وحدة. وهو عكس المتوقع، أي ليست له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل المديونية  $\beta_4$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات والمتغير المفسر المديونية، حيث أنه إذا تغيرت هذه الأخيرة بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سيتغير بـ  $(-0.010)$  وحدة، إذن معامل  $\beta_4$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الجباية العادية (باستثناء الرسوم الجمركية)  $\beta_5$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات والمتغير المفسر الجباية العادية، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن رصيد ميزان المدفوعات سيتغير بـ  $(-1.66 \times 10^{-5})$  وحدة، إذن معامل  $\beta_5$  له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل الرسوم الجمركية  $\beta_6$ : نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين الرسوم الجمركية وصيد ميزان المدفوعات، حيث أنه إذا تغيرت بوحدة واحدة فإن الرصيد سيتغير بـ  $(-1.66 \times 10^{-6})$  وحدة، إذن معامل  $\beta_6$  ليس له معنوية اقتصادية.

ب- تقييم النموذج من الجانب الإحصائي: ويرتكز على تقييمه من الناحية الكلية والجزئية وهو

كالتالي:

أولاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

- معامل التحديد  $R^2$ : قدر معامل التحديد بـ  $0.969$ ، وهذا ما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر رصيد ميزان المدفوعات بنسبة  $96.9\%$ ، وبتعبير أدق فإن نسبة التأثير بلغت:  $91.9\%$ ، في حين تعزى نسبة  $8.1\%$  للمتغيرات العشوائية.
- اختبار فيشر  $F$ : ويعتد على هذا الاختبار في تحديد المعنوية الكلية للانحدار دون تحديد المتغير الفاعل في التأثير من عدمه ويرتكز هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم ( $H_0$ ): نموذج الانحدار غير معنوي اي ان جميع معاملات المتغيرات التفسيرية لا تختلف عن الصفر).

- فرضية البديل ( $H_1$ ): نموذج الانحدار معنوي اي هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنويته تختلف عن الصفر).  
ويعبر عن ذلك بالصيغة الرياضية التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0 \\ H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0 \end{array} \right.$$

لقد بلغت قيمة فيشر المحسوبة  $F_{cal} = 48.44$ ، وهي معنوية عند 5 %، حيث بلغت معنويتها  $sig = 0.000$ ، اي ان بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  وعليه يتم وقبول فرضية البديل  $H_1$ ، ومنه النموذج ككل له معنوية، ويتضح ذلك من خلال التالي:

الجدول رقم (6-31): تحليل تباين الانحدار لنموذج ميزان المدفوعات

ANOVA						
	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	2758,440	6	459,740	48,449	0,000
	Residual	180,294	19	9,489		
	Total	2938,734	25			

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

ثانيا: اختبار المعنوية الجزئية للنموذج:

يعتمد هلى اختبار  $T$ .student لدراسة المعنوية الجزئية لمعاملات المتغيرات المفسرة لنموذج ميزان المدفوعات، حيث نعتد عبي اجراء المقارنة بين ادنى مستوى معنوية لمعاملات المتغيرات ومستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 %:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = 0 \\ H_1 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq 0 \end{array} \right.$$

نتائج اختبار ستودنت موضحة في الجدول الموالي الذي نوضح اختبار الفرضيتين  $H_0, H_1$  من خلال الاعتماد على مقارنة المستوى الأدنى للمعنوية لكل معلمة مع مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 5 %، ونتائج قبول ورفض الفرضية العدمية موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-32): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة $T_{cal}$	أدنى مستوى معنوية	قبول الفرضية
الثابت	$\beta_0$	-0.754	0.460	$H_1$
$Bc$	$\beta_1$	4.51	0.011	$H_0$
$Pib$	$\beta_2$	4.638	0.009	$H_1$
$Tch$	$\beta_3$	-5.269	0.022	$H_1$
$Endet$	$\beta_4$	-4.319	0.023	$H_1$
$Fo$	$\beta_5$	-3.736	0.035	$H_0$
$Dd$	$\beta_6$	4.248	0.029	$H_1$

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

من خلال الجدول أعلاه:

كل معاملات الانحدار كانت لها معنوية احصائية عند درجة ثقة 95 %، اي ان قيم  $T_{tab} < T_{cal}$  وهذا مايبث المعنوية الاحصائية الجيدة للنموذج المقدر.

## 2-6- اختبار شروط المربعات الصغرى العادية:

حتى يعتبر تقدير النموذج صحيحا لابد من تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى العادية وهي :

2-6-1 : إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقى :

تشير الاختبار الى الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : بواقى نموذج ميزان المدفوعات تتبع التوزيع الطبيعي

$H_1$ : بواقى نموذج ميزان المدفوعات لا تتبع التوزيع الطبيعي

وباستخدام اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) و اختبار (Shapiro-Wilk)، تتلخص النتائج في

الجدول التالي:

الجدول رقم (6-33): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقى.

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnova		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig <sub>1</sub>	Statistic	Sig <sub>2</sub>
Standardized Residual	1,710	0,120	0,922	0,150 <sup>ص</sup>

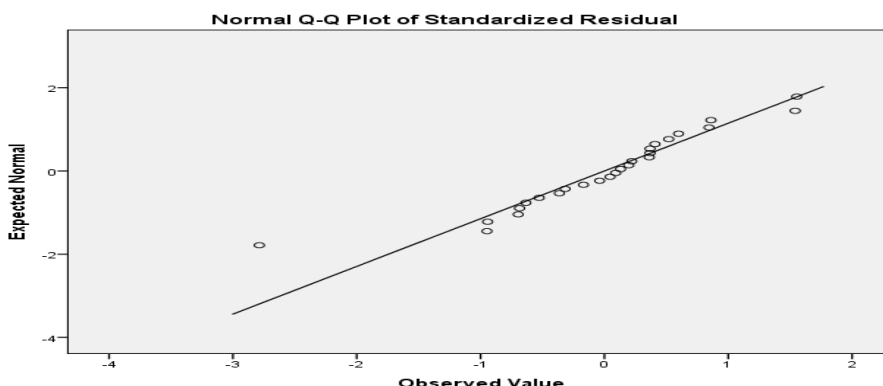
المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن قيم أدنى مستوى معنوية ( $Sig_1=0.02, Sig_2=0.050$ )  $< 0.05$  ، وعليه

نقبل الفرض العدمي  $H_0$  القائل بأن البواقى تتبع التوزيع الطبيعي، ولتدعيم النتيجة اكثر يمكن توضيح تحقق

الشرط من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل البياني رقم (6-10): اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقى لنموذج ميزان المدفوعات



المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

2-6-2: الاستقلال الذاتي للبواقي:

وتتلخص الفرضيتين كما يلي:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

بالاستعانة بجدول القيم الحرجة لـ *Durbin-Watson*، وهنا نجد أن القيم الحرجة عند  $k=6$ ، و  $n$

$$d_L = 0.64 \quad \text{هي: } =19$$

$$d_U = 2.24$$

اتخاذ القرار: نجد أن  $d_U > Dw > d_L$ : حيث  $2.24 > Dw > 0.64$  وبالتالي وفقاً لاختبار  $(Dw)$ ، لا

نستطيع الحكم (أي وجود حالة شك).

3-6-2 اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

ويقوم على الفرضيتين التاليتين:

➤ الفرض العدمي  $H_0$ : يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

➤ الفرض العدمي  $H_1$ : لا يوجد تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء.

وباعتماد اختبار *Golfield-Quandt* تم الحصول على النتائج المدونة أدناه.

الجدول رقم (6-34): مجموع مربعات الخطأ للسلسلتين  $ser(1)$ ،  $ser(2)$ .

البيان	ESS
$ser(1)$	7.252
$ser(2)$	107.071

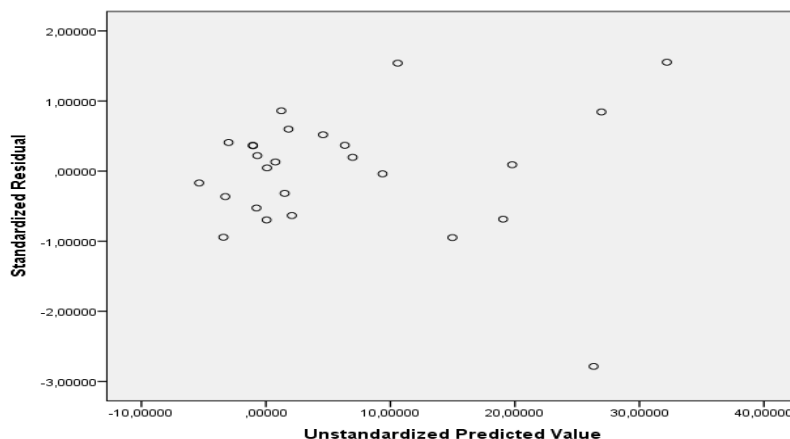
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات *SPSS 20*

انطلاقاً من المعطيات المحصل عليها في الجدول يتم حساب قيمة فيشر كالتالي:

$$F_1 = \frac{ESS1}{ESS2} = \frac{7.252}{107.071} = 0.067$$

ومنه نجد أن قيمة  $F$  المحسوبة  $F_1$  أقل من ( $F_{(10,10,5\%)} = 2.79$ ) إذا نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، أي هناك تجانس و ثبات في تباين الاخطاء ويتضح ذلك من خلال التالي:

الشكل البياني رقم (11-06): تجانس البواقي لنموذج ميزان المدفوعات



المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات IBM SPSS 20.0

#### 2-6-4 عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية

بالاعتماد على مخرجات SPSS تتصح قيم معامل تضخم التباين  $VIF$  و  $TOLERANCE$  من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6-35): معاملات تضخم التباين للمتغيرات التفسيرية لنموذج ميزان المدفوعات.

المتغيرات	$VIF$	$Tolerance$
$Bc$	4.453	0,224567707
$Pib$	3.814	0,262191924
$Tch$	3.841	0,260348867
$Endet$	4.174	0,239578342
$Fo$	3.204	0,312109863
$Dd$	2.856	0,350140056

المصدر: اعداد الطالب بناء على مخرجات *IBM SPSS 20.0*

يتضح من الجدول اعلاه كل قيم معامل *VIF* أقل من الدرجة 5 وبالتالي لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات،  
وعليه عموما شرط عدم وجود تضخم للتباين تحقق.



## خلاصة:

يعتبر المنتج الضريبي من بين الوسائل التي تمكن الدولة من الخوض في الحياة الاقتصادية، والتدخل في الأنشطة وضبط مسار سياستها العمومية، ولقد ساهمت الإقتطاعات الضريبية على إختلاف أنواعها بشكل مغاير ومختلف التأثير عما ساهمت به في فترة ما قبل الإصلاحات (حسب الدراسات السابقة). لقد ساهمت كل من الضرائب المباشرة وحقوق الطابع والتسجيل والضرائب المختلفة بشكل إيجابي وفعال في تحسين مؤشر النمو الإقتصادي، في حين تراجع دور كل من الضرائب البترولية، ومن جانب آخر ساهمت الضرائب المباشرة وحقوق الطابع والتسجيل والرسم على رقم الاعمال بشكل جد فعال في تحسين مؤشر العمالة من خلال تخفيض مستويات البطالة، في حين أن الحقوق الجمركية والجباية البترولية ساهمت في تفاقم معدلات البطالة.

وحسب النموذج القياسي الثالث، فإن معدلات التضخم تستجيب عكسيا لحصيلة الضرائب المباشرة والحقوق الجمركية والرسم على رقم الاعمال بنسب متفاوتة ومقبولة.

أما حسب النموذج الرابع، والممثل لميزان المدفوعات، فإنه يستجيب هو الآخر عكسيا للحقوق الجمركية ووجمل الجباية العادية (غير مشتملة للحقوق الجمركية).

وهذا ما يملي ضرورة مواصلة السياسة العمومية بالإدارة الحسنة للإقتطاعات الضريبية بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية، وولما لها من أثر على تفعيل وتنشيط الاقتصاد وتحسين أدائه.

الخاتمة

لقد أحدث التقدم الاقتصادي تعديلات مختلفة في الهيكل الاقتصادي، نظراً لما طرأ على العلاقات القائمة تحت النظام الواحد وفي الدولة الواحدة، ولقد انجر على هذا أثر على سياستها الاقتصادية عموماً والضريبة خصوصاً، فقد كان لذلك أثر على سياسات الاقتطاع الضريبي وفنياته، والتي لم تعد قاصرة على مجرد فرض منتوجات ضريبة وتنويعها، غاية في الاعتماد عليها لسد ومقابلة الاعباء المالية الملقاة على عاتقها -الدولة-، بل تعدت البعد المالي، وتطورت سياسة الاقتطاعات الضريبية ضمن كيان ضريبي متكامل على درجة كافية من المرونة تمكنه من تحقيق أهداف السياسة العمومية المنشودة، في ظل نظام اقتصادي ازدادت علاقاته تعقداً.

وعليه فقد أنيط بسياسة الاقتطاعات الضريبة منهاجاً جديداً قوامه التعرض لتحليل الكيان في مجموعه، وإبراز طابعه الديناميكي، والتأثير بينه وبين الهيكل الاقتصادي الذي يتعرض للتعديلات والتحيينات المستمرة، غاية في تحقيق أهداف الدولة التي تحددها فلسفتها السياسية، ويعكس ما قد يطرأ على هذه الأهداف من تغيرات،

ومن أهم ما تتجه الدولة إليه من خلال الاعتماد على الاقتطاعات الضريبية إلى تحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية إلى جانب كونها أداة مالية تقليدية، فهي تعمل تحسين مؤشر النمو الاقتصادي الاجمالي والفردى عن طرق الحد من التفاوت في توزيع المداخيل والثروات عن طريق زيادة العبء الضريبي بالنسبة للمداخيل المرتفعة وتخفيضه إلى أقصى حد بالنسبة للمداخيل المنخفضة، بحيث تتحمل الأولى النصيب الأوفى من التمويل الضريبي للانفاقات العمومية التي تضطلع بها الدولة، كما تعتبر سياسة القتطاع الضريبي أداة من أدوات التحفيز والرقابة على الانتاج ومقياساً لكفايته، حيث تتحدد مهمتها - سياسة الاقتطاع- في تحديد رغبة ومقدرة الافراد على العمل والإدخار، حيث يقلل حجم الاقتطاع من مقدرة الافراد على العمل اذا ما أدت إلى انقاص كفايتهم الانتاجية، وعليه يقتضى رفع الكفاية الحد من الاقتطاعات العالية المباشرة وغير المباشرة، في حين ان تخصيص جزء من الموارد الضريبة لتشجيع وتثمين الاستثمارات الانتاجية والخدمية، يزيد من رفع مستوى العمالة ويجد من مستويات البطالة.

## الخاتمة

ومن جانب آخر تتحد اهداف وأثار الاقتطاعات على أحجام معدلات التضخم الجامحة، عن طريق التأثير على المستويات العامة للأسعار، والتي تتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على المنتجات المتضمنة للاوعية الضريبية، حيث أن زيادة حجم ومعدلات الاقتطاع يحد من الانفاق الخاص، ومن جانب آخر فان تقليل حجم ومعدلات الاقتطاع يرفع من مستويات الانفاق النقدي الكلي .

إن الجزائر بدورها كبقية الدول عرفت تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد الموجه والمخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزها جملة من الإصلاحات و ذلك بمعية المؤسسات النقدية والمالية الدولية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي .

إن هذه الإصلاحات (المالية والضريبية) كان لها عميق الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية كما ساهمت في تخطي الانزلاقات الخطيرة التي عرفها الاقتصاد الجزائري وكشفت عنها الأزمة النفطية لعام 1986، حيث امتد عمر هذا الإصلاح إلى غاية 1998 لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرارا نقديا وماليا كليا رسخته سنوات تطبيق البرنامج وما تلي ذلك من سنوات عرفت فيها الجزائر ولا تزال تعرف وضعية مالية مريحة ناجمة عن ارتفاع عائداها البترولية.

إلى جانب مباشرتها لجملة الاصلاحات الاقتصادية والتي لم يتأتى لها النجاح إلا إذا كانت مصحوبة بإصلاحات ضريبة ترفع من مردودية نظامها الضريبي ، وتجعل منه أداة لجذب الاستثمار وترقية الصادرات وإنعاش الاقتصاد الوطني بتحسين مؤشرات أدائه، وذلك في ظل المساعي العامة لسياسة الاقتطاعات الضريبية.

فرغم أن سياسة الاقتطاعات الضريبية في الجزائر لم تكن تمثل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية، فترة ما بعد الاستقلال، حيث عرفت العديد من القطاعات إعفاءات و من بينها القطاع الفلاحي و بعض المؤسسات الناشطة في القطاع العمومي، لكن هذه الإستراتيجية غيرت مجراها إثر أزمة النفط 1986م، مما استوجب وضع أطر قانونية و تشريعية جديدة للمنظومة الضريبية الجزائرية و كان ذلك سنة 1991 م، حيث شملت الإصلاحات الجانب الهيكلي للتنظيم الإداري و الجانب الهيكلي للمنتوجات الضريبية بإدخال تعديلات و تكييف النظام الضريبي قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي، و مواكبة عملية التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

و تمثلت الأهداف التي كان يصبو إليها الإصلاح كالاتي:

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار و توجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الجبائي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب و ارتفاع معدلاتها.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار من توفير الحوافز للقطاع الخاص و خلق المنافسة و عدم عرقلة وسائل الإنتاج، إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال زيادة نسبة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، و جعلها تغطي نفقات التسيير .
- توسيع الوعاء الضريبي و تخفيض أسعار الضرائب .
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النقدية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدلات التضخم التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

وبعد دراسة تطورات المنتجات الضريبية (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، حقوق الطابع والتسجيل، الرسوم الجمركية،، الجباية البترولية،الضرائب الاخرى)،ومؤشرات الاداء الضريبي (الضغط الضريبي، الجهد الضريب، الطاقة الضريبة، المرونة الداخلية للضرائب)، وكذا تحليل متغيرات الأداء الإقتصادي المشار إليها بمربع كالدور (النمو، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) خلال الفترة الممتدة من 1989-2014، ودراسة مدى استجابة كل من المتغيرات المشار إليها آنف للاستراتيجيات التنموية المعتمدة من قبل الدولة والمعبر عنها بالبرامج التنموية، ثم تقييس اثر المنتجات الضريبة على مؤشرات الأداء الإقتصادي ، كل مؤشر على حدى، ضمن خطة منهجية تضمنت اربع نماذج قياسية ن تم التوصل الى مجموعة من النتائج يلي بيانها وفق جزئين: الأولى متعلقة بالجانب التحليلي الذي شمل الفصلين الرابع والخامس والثانية متعلقة بمخرجات الدراسة القياسية، وهي كالتالي:

النتائج الخاصة بالجانب التحليلي:

- ◆ بلغ متوسط الطاقة الضريبية (18%) خلال الفترة (1989-2014) وهذا ما يدل أن للضرائب المفروضة على الأوعية الحالية أقل من اللازم، ويرجع ذلك إلى عدم إهتمام الحكومة - عدم نجاعة الإصلاح الضريبي- بالموارد الضريبية، ومن جهة أخرى إعتماها على الإيرادات النفطية بشكل كبير.
- ◆ لقد تزايد إرتفاع معدلات العب الضريبي مما أجهد المكلف الضريبي، حيث تراوح متوسط معدلاته (57.9%) للفترة ما قبل (1989-1999)، في حين سجل متوسط معدل (12%) للفترة (2000-2014)، وه مايدلي إلى إهمال الحكومة للإيرادات العادية بشكل متفتوت للفترتين، وكذا قلة الإقتطاعات الضريبية، وتفشي ظاهرة التهرب، رغم تلك الإصلاحات التي سعت إلى توسيع الاوعية الضريبية وإستحداث منتوجات ضريبية جديدة.
- ◆ إنخفاض معدلات الجهد الضريبي بشكل ملحوظ بلغ متوسط معدل (11%) للفترة (1989-2014)، وهذا ما يعني أن الإقتطاعات المدفوعة لم تتعدى حدود الطاقة الضريبية للمكلف والممول الضريبين، في حين تراجع -الجهد الضريبي- من جانب آخر خلال فترة تطبيق البرامج التنموية الخماسية (PSRE, PCSC, PCCE) للفترة (1999-2014)، وهذا نظرا لتشجيع الاستثمار والسعي وراء التنمية المستدامة.
- ◆ عرف الضغط الضريبي الحدي تطورا ملحوظا و سريعا خلال فترة الدراسة، حيث إزدادت حصيلة مقدار الإحتفاظ من الزيادة المحققة من المداخيل، ويرجع السبب إلى زيادة وتطور حجم الناتج المحلي الإجمالي وإرتفاع نصيب الفرد منه.
- ◆ إن الاستراتيجيات التنموية المطبقة ضمن خطة السياسة العمومية كان لها الاثر على مؤشرات الأداء الضريبي، إلا تلك المسجلة عند مؤشر المرونة الدخلية للجباية العادية بتفاوتات طفيفة، سجلتها الإستجابة للفترة (1989-1999)، حيث بلغ متوسط معدلها (60%) لفترة

الدراسة، ، أما بقية المؤشرات (الضغط الضريبي، الجهد الضريبي، الطاقة الضريبية، العبء الضريبي) فلم تستجيب للإستراتيجيات التنموية، حيث تماثلت نسبها ومعدلاتها خلال فترات البرامج التنموية، وعليه فإن النظام الضريبي الجزائري غير من بدرجة تستجيب لمخططات السياسة العمومية.

◆ لقت تباينت درجة إستجابة مؤشرات الأداء الإقتصادي للأستراتيجيات التنموية والإصلاحات والتحيينات الضريبية، فقد سجل مؤشر النمو الإقتصادي إستجابة أكبر للمخططات التنموية (PSRE,PCSC,PCCE)ن في حين سجل مؤشر البطالة إستجابة أكبر للمخططين التنمويين للفترة (2004-2014)، وسجل بالمقابل رصيد ميزان المدفوعات إستجابة بليغة للمخط الخماسي (PCSC)، مسجلا خلاله رصيد الميزان التجاري إستجابة كلية وعالية للمخططات (PSRE,PCSC,PCCE).

◆ تركز تأثير خطة السياسة العمومية على معدلات التضخم خلال المخططات التنموية (PSRE,PCSC,PCCE)، مسجلا خلالها مؤشر المستوى العام لأسعار إستجابة كلية لاستراتيجية المخططات الآنفة.

#### النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:

◆ تصدرت حقوق الطابع والتسجيل جملة المنتوجات الضريبية التي لها درجة طردية وعالية التأثير على مؤشر النمو الإقتصادي،تليها الضرائب المباشرة والضرائب الاخرى وحقوق الجمركية، في حين تبين نتائج الدراسة التطبيقية القياسية، أن للرسم على رقم الأعمال والضرائب البترولية تناسب عكسي مع مدلات النمو،حيث أنه وباستبعاد المتغيرات الأخرى تبين أن الجباية البترولية هي وحدها الكفيلة من بين المنتجات الضريبية للتأثير على مؤشر النمو.

◆ لقد تناسبت معدلات البطالة عكسيا مع التغيرات الحاصلة في الضرائب المباشرة وحقوق الطابع والتسجيل، بالنسب  $(-1.2*10^{-5})$ ،  $(-2.75*10^{-5})$  على التوالي، وللرسم على رقم

الأعمال بـ  $(-5.15 \cdot 10^{-5})$ ، في حين تستجيب معدلاتها-البطالة- طردا لحجم غقتطاعات الضرائب البترولية والرسوم الجمركية بـ:  $(6.71 \cdot 10^{-7})$ ،  $(5.88 \cdot 10^{-5})$ ، متفوقة في التأثير على سعر البرميل، وباستبعاد المتغيرات التي أضعفت النموذج القياسي، تبين أن الرسم على رقم الاعمال هو المنتج الضريبي الوحيد الذي يتناسب عكسا مع معدلات البطالة بدرجة تغير  $(-3.07 \cdot 10^{-5})$ .

◆ لقد إستجاب معدل التضخم عكسا إلى المنتجات الضريبية التالية: (الضرائب المباشرة، حقوق الطابع والتسجيل، الرسوم الجمركية)، بالنسب  $(-78.3\%$ ،  $-19.6\%$ ،  $-51.4\%$ )، في حين تفتقر الإقتطاعات الاخرى إلى نسب تأثيرن وهذا مايلزم - حسب نتائج الدراسة- إهتمام السلطة العمومية بالمنتجات الآنفة.

◆ إفتقرت المنتجات للتأثير المنفرد على رصيد ميزان المدفوعات، إلا ذلك التأثير المسجل لها مجملة تحت بند (الجباية العادية باستثناء الرسوم الجمركية)، حيث سجلت تناسبا عكسيا بنسب تغير بلغت  $(-1.66 \cdot 10^{-5})$ ، ومن جانب آخر سجلت الرسوم الجمركية تأثير عكسي بمقدار  $(-1.66 \cdot 10^{-6})$ ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بما أولته الحكومة من عزم على تحسين مؤشر ميزان المدفوعات عن طريق التحفيزات الضريبية الجمركية.

#### إختبارالفرضيات:

إنطلاقا من النتائج المتوصل عليها في الدراسة (التحليلية والقياسية)، يمكن الجزم بصحة الفرضية الأولى والتي مفادها ان الإصلاحات الضريبية لم تكن فعالة بالقدر الكافي حتى تجعل من مؤشرات الاداء الضريبي تستجيب للإستراتيجيات التنموية الحادثة على الإقتصاد الوطني.

بينما اثبتت الدراسة التحليلية أن الإصلاحات التنموية خلال فترة الدراسة وما تضمنها من إصلاحات ضريبية كان لها الأثر البليغ على مؤشرات الاداء الإقتصادي: (النمو، التبطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات)، حتى وإن تباينت درجات التأثير بين المؤشرات، إلا أن للمخططات



الخامسة الاخيرة (PSRE,PCSC,PCCE) بالغ الأثر على المؤشرات التنموية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

واتضح من مخرجات الدراسة القياسية أن المنتجات الضريبة العادية لها اثر على مؤشرات الأداء الإقتصادي (النمو، البطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات) لكن بنسب تفتقر إلى المنشود والمأمول من الإصلاحات والتحسينات التي باشرتها وتباشرها الدولة، خاصة تلك الجهود المالية الرامية إلى إفقار الخزينة العمومية على حساب التحسين ورفع من أداء الإقتصاد الوطني، في حين نجد ان الإيرادات الضريبية تستند الى حواصل الاقطاعات البترولية بشكل كبير تفوق تلك المحققة من الجباية العادية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

### التوصيات

- ◆ غاية في الرقي ببدء النشاط الإقتصادي ، على الدولة تبني سياسة إقطاعات ضريبة متكاملة ضمن نظام ضريبي موافق ومرافق للسياسات العمومية الأخرى.
- ◆ تكثيف نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بما يسهم في تكوين ثقافة ضريبية تساعد على تهيئة بيئة ضريبية تحدد من التحنات والإمتناعات والتهرب الضريبي.
- ◆ تغليظ العقوبات على المخلين بالنظم والتشريعات الضريبة حتى على أولئك المنتمين له، لسد منافذ هدر المال العام ومن ثم تعزيز الوفر المالي للخزينة العمومية.
- ◆ العمل على تنسيق سياسة الإدارة الضريبة بمختلف أشكال الإدارات المالية الأخرى، لسد ثغرات وفجوات التهرب، مع ضرورة تكييف التشريعات بما يتناسب لتحفيز الاستثمارات الفعالة الوطنية والاجنبية.
- ◆ تكثيف الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والرسوم، لإعتبرات العبء الضريبي والمقدرة التكليفية، إذ ان الشعور بثقل الضريبة كفيل لعدم نجاعة الاقطاع والتدابير الضريبية ومسعى الى التهرب من دفع المستحقات الضريبية.

◆ رسم سياسة ضريبية بتشكيل هيكل من المنتجات الضريبية غير الخاضعة لمنطق الإقتطاعات العشوائية، وغنما ينبغي أن تبني على اسس علمية تراعي العدالة والفعالية، والذي يخضع تأثيرهما على مبدأين، الأول: يتعلق بالتكافؤ في توزيع العبء الضريبي، والثاني يرتكز على المقدرة التكليفية التي تقوم على أساس التوزيع العادل للعبء ضمن منطق العدالة الإجتماعية.

المراجع

- إبراهيم عبد الهادي الميليجي، استراتيجيات وعمليات الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2002.
- احمد فريد مصطفى، سهير السيد محمد حسن: الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 321.
- ادريانو بينايون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة علي حسين السوداني، مراجعة د. عماد عبد اللطيف، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- إدريس خبابة، دور الدولة في ضبط النشاط الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2002.
- إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعية الحديث، الإسكندرية، 1999.
- إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1977
- السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، دت.
- الصعدي عبد الله: دور الضرائب في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، 2006.
- القيسي اعاد حمود: المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997.
- باهر محمد علتهم، المالية العامة، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مصر، مكتبة الآداب، 1998
- بشور عصام: المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، القاهرة، ط 1993.
- جاك دوه: نيبيديه دي فاير: الدولة، ترجمة: أحمد حسين ضياء الدين، الجزائر العامة لعصور الثقافة، دت، دت.
- جلال أحمد أمين: التخطيط المركزي، الجمعة المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1967.
- جون كنيث جالبرت، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة المستقبل، ترجمة أحمد فؤاد، الكويت، 2002.
- حازم البيلاوي: دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1998.
- حامد دراز، يونس أحمد بطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002،
- حامد عبد المجيد دراز: مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة الموازنة و الضرائب، دار الخلود للصحافة، 1995.
- حسين ياسين طعمة، الاختبارات الإحصائية، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2011.

- خالد أبو القمصان، موجز الأفكار الاقتصادية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- خالد الحافظ، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة حلب سوريا، 1989.
- خضير عباس مهر: التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية السياسية النقدية عمادة شؤون المكتبات، 1981.
- رشاد العصار: المالية الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- رفعت المحجوب: المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1966.
- رمزي زكي: النظم الضريبية بالبلدان العربية، خصائصها الأساسية وإمكانية تطويرها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1984.
- رمزي زكي، الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، الكويت، 1985.
- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1989.
- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي، بيروت، ط1.
- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998.
- سلوى علي سليمان: السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت. دت.
- شامية أحمد زهير، خالد الخطيب: المالية العامة، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997.
- شفير أحسن، التحولات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على البطالة والتشغيل في البلدان المغرب العربي، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، مطبعة النور، الجزائر.
- صالح تومي: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
- صباح نعوش ، المالية العامة ومالية الدول النامية ، دار النهضة العربية ، بيروت 1983 ، ص 120
- صباح نعوش:الضررئب المباشرة في المغرب، الإصلاح، الجزء الثاني، شركة النشر والتوزيع ، دار البيضاء، 1987.
- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.
- صلاح زين الدين، الإصلاح الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، ط1، 2000.
- ضياء مجيد الموسوي: النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي) ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1989.
- طالب محمد عوض: مدخل إلى الاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية، عمان ، الأردن، 2004

- طاهر الحناي: علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد. دت،
- طعمة الجرف: نظرية الدولة: الانظمة السياسية ونظم الحكم، دار النهضة، 1978.
- عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1998.
- عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1992.
- عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.
- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد " مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفق لمبادئ السيادة لنظم الاقتصادية المقارنة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
- عادل احمد حشيش، زينب حسن عوض الله: مبادئ علم الإقتصاد، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 1999.
- عبد الحميد متولي: القانون الدستوري والانظمة السياسية، الإسكندرية مصر، منشأة المعارف، 1999.
- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد الطيف بن آشنهو: تجربة الجزائرالديناميكية والاقتصادية والتطور الاجتماعي في التنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
- عبد الفتاح مراد موسوعة شرق اتفاقيات منع التهرب والازدواج الضريبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون تاريخ.
- عبد القادر عطية: الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- عبد الكريم صادق بركات:النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت، 1976.
- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز: علم المالية العامة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، د ت .
- عبد اللطيف بن آشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية 2003..
- عبد الله الطاهر: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.

- عبد المنعم فوزي : المالية العامة و السياسة المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف 1985.
- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، 1972، ص 200.
- عدنان الهندي، فيصل فخري: الادارة المالية العامة واقتصادياتها، المطبعة الاردنية، 1980.
- عصام عذير الشريف مقدمة في الاقتصاد القياسي " الطبعة الثانية -- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981 .
- علي الشريف، الإدارة العامة، دار النهضة العربية، ط2. دت.
- علي عباس عباد:النظم الضريبية المقارنة، مؤسسة شباب الجامعة، 1978.
- غازي عبد القادر النقاش:المالية العامة، دار وائل، 2010.
- غازي عناية , الزكاة و الضريبة , منشورات دار الكتب الجزائر , 1992.
- غازي عناية ,المالية العامة و التشريع الضريبي , دار الآفاق عمان , الأردن , 1998 .
- غازي غناية: التضخم المالي، دار الشهاب- الجزائر، ط3، 1986.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة، الطبعة الأولى 1981.
- فلاح حسن الحسيني، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل لنشر، عمان، طبعة الأولى، 2000.
- كريمة كريم، التخطيط العيني المالي للاقتصاد القومي، دار النهضة العربية، 1978.
- كيلان محمود رامز، العولمة والضرورة الملحة لتشريع دولي عادل وإيجاد نظام مدني دولي جديد، ملخصات بحوث العولمة واثرها في الاقتصاد العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss ، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2008.
- محمد بلقاسم حسن بهلول: سياسة تمويل التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991،
- محمد خير عيسى: المدخل إلى علم السياسة، دار الصفا، 1959.
- محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة: منشورات جامعة حلب 1996،
- محمد طه البدوي: أمهات الأفكار السياسية الحديث وصددها في نظام الحكم، دار المعارف، مصر، دت
- محمد عباس محرزى , اقتصاديات الجباية و الضرائب , دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع , بوزريعة الجزائر , 2003.

- محمد عبد القادر محمد عطية، الإقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001،
- محمد كامل ليلة: النظم السياسية، الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، 1970
- محمد محمد النجار: الإيرادات في إقتصاديات المالية العامة، دار الكتب، مصر، 1996.
- محمد ناجي التوني: تقييم سياسات الضرائب في الاقطار العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنش، دمشق، سوريا، 2000 ،
- محمود خيرى عيسى: مبادئ العلوم السياسية، معهد الدراسات العربية، 1990،
- محي محمد مسعد، العلاقات القانونية بين الممول والإدارة الضريبية، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، 2002،
- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، 2008
- منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، الجامعة المفتوحة ، 1994
- موريس دوفرجي: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1992.
- ناشد سوزي عدلي ، الوجيز في المالية العامة ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 2000
- ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
- ناصر مراد التهرب والغش الضريبي في الجزائر، دار القرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظري والتطبيقي، دار هومة، الجزائر، 2003.
- ناصف نصار: مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ، دار الطبعة، بيروت، 1978.
- نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد المنعم مبارك، مقدّمة في إقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- يونس أحمد البطريق سعيد عبد العزيز عثمان النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارنة ، دار الجامعية ، بيروت، 2000 ،
- يونس البطريق وآخرون، التشريع الضريبي، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، 1988.



## الرسائل الجامعية والأطروحات

- أحمد محمد مصطفى نصير، دور الدولة إزاء الاستثمار، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2009.
- القرف أحمد عبد المنعم: رقابة الدولة على سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 2008.
- بلوطي العمري: أثر المذاهب السياسية في تحديد وظيفة الدولة ومدى إنعكاساتها على الحقوق والحريات، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007.
- بوزيدة حميد: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة (1992-2004). أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006.
- جواد علي: دراسة اقتصادية قياسية لآثر الاقتطاعات الضريبية والانفاق الحكومي على أداء النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1970-2008، مذكرة ماجستير في العموم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.
- حميد بوزيدة، الضريبة وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة (1988 - 1996)، مذكرة ماجستير، علوم إقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية بالجزائر، 1997.
- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- رجراج أحمد، النظام الضريبي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
- رضا بعيزي، التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر معهد العلوم الاقتصادية 1999.
- طيبي أمال، دور الضريبة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي ضمن المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2002.
- عاشور ثاني يمينة: تحليل السياسة الضريبية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2001-2002.

- عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة.
- عبد الهادي محمد المهدي مقبل: دور الضرائب غير المباشرة في تنمية إقتصاديات الدول الآخذة في النمو مع التطبيق على مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 1988.
- عجلان العياشي، ترشيد النظام الجبائي في الجزائر في مجال الوعاء، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- غريسي عابد عبد الكريم، دور الدولة في الاقتصاد، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- قويدر نيق، أثر النظام الضريبي على سلوك المكلف بدفع الضريبة، مذكرة ماجستير، جامعة الأغواط، 2010/2009.
- كبداني سيد احمد: اثر النمو على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013.
- محمد فلاح: "التهرب الجبائي و تأثيره على دور الجباية في التنمية الاقتصادية " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , سنة 1997.
- محمود جمام: النظام الضريبي و آثاره على التنمية الاقتصادية ( دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم، جامعة قسنطينة، 2010.
- مرازقة صالح ، تطور السياسة الضريبية في الجزائر دراسة تحليلية ومستقبلية، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2003.
- نصيرة يحياوي , الغش و التهرب الجبائين , رسالة ماجستير , معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر , 1998.
- نقار عبد القادر: آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم- دراسة حالة لمؤسسات الزكاة، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2014/2013.
- بربري محمد أمين: سياسة التحرر التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة شلف، 2005.

المجلات والمقالات والدوريات، والملتقيات

- أديب قاسم شندي، أزهار شمران جبر الحجامي، نموذج قياس فاعلية النظام الضريبي في العراق للمدة 1980-2009، جامعة واسط.
- بن يوسف نوة: أثر التضخم على ميزان المدفوعات؟، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد6، ديسمبر2014.
- حامد نور الدين: العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، الجزائر، جوان، 2008.
- دادن عبد الغني وآخرون، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2006، مجلة الباحث، العدد 10/2012.
- سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش: أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي 2001-2014، مارس 2013.
- عبد الله بن دعيذة: التجربة الجزائرية في الإصلاحات، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
- عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن مؤتمر دورالدولة في الاقتصاد. المختلط، القاهرة، 2009.
- علي الصادق احمد علي، فتح عبد الرحمن الحسن منصور: دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق على ديوان الضرائب الاتحادي، بالسودان(دراسة تحليلية ميدانية)، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2013
- قاسم ميلود: علاقة الادارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولات الاصلاح، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقة ، العدد 5، جوان 2011.
- كريم يوسف احمد كشاكش: الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1987.
- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، العولمة، صراع الحضارات، العودة إلى الأخلاق، التسامح والديمقراطية... الخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997.

- محمد يعقوبي: تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)، الملتقى الوطني الأول حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، الجزائر، جوان، .
- محمود خليل، العمولة والسيادة، اعادة وظائف الدولة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (136)، القاهرة، شباط 2004.
- محمود عبد الفضيل، ندوة الدعوة إلى النقل من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (126)، بيروت، آب 1989.
- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم أثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
- وفاء جعفر المهداوي، دور الدولة في اشباع الحاجات الأساسية، مقاربات في الفكر والتطبيق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد (19)، بغداد 2007.
- صالح صالح: دور الدولة في الحياة الاقتصادية، الملتقى الدولي الاول حول إقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدول، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004.
- عبد الحميد متولي : أصل نشأة الدولة، مجلة القانون الاقتصاد، العدد 18، من 1948.
- بودلال، علي وشليل، عبد اللطيف وبن يشنو، فتحي " .السياسة الجبائية للجزائر في ضوء- الإصلاحات تجارب وآفاق " الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 10-11 ماي 2003.
- ناصر مراد: "الإصلاحات الضريبية في الجزائر". مجلة الباحث، العدد 11 ، جامعة البليدة، 2003، .
- قدي، عبد المجيد". النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة"، بحث مقدم في ملتقى الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2003.
- بوفليل نبيل: صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، ( بدون سنة نشر..)
- باتشي أحمد. الشكل العام للضرائب، مجلة المعرفة الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 13 ، 2007.

- مفتاح صالح: تطور الاقتصاد الجزائري و سماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الاول . الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التطبيقية، المركز الجامعي، بشار 2004 .

## تقارير الهيآت والمنظمات الوطنية والدولية

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ، 2015،
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السادسي الثاني، 2003.
- الفكر البرلماني: برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، الجزائر، العدد6، جويلية 2004.
- مصالح رئيس الحكومة: مشروع برنامج الحكومة، الجزائر، ماي 2003.
- الميثاق الوطني لعام 1976 ، مركب الصناعة بالرغاية، الجزائر، 1979 .
- ووزارة التخطيط، تقرير المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).
- صندوق النقد الدولي " إصلاح أنظمة الضرائب ، تقرير التنمية في العالم العربي
- صندوق النقد الدولي : تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، يناير 2011.

## المراجع بالاجنبية

## Ouvrages et articles

- Alain Samuelson "Les grandes Courants de la pensée économique", O.P.U, Algérie, 2ème éd, 1994.
- G. Burdeau : traite de science politique, T2, 1949, p156.
- HERVE DEFALVARD : Fondemends de la microéconomie, les choix individuels, Vol 1, Boeck université, 1 ed, 2003, P 120.
- J. Racin : légalité et nécessité, th, paris, 1932, p22.

- J.Maritain, L'homme et l'état, presse universitaires de France, 1953, p08.
- L. Duguit : droit constitutionnel,Boccard,1927, T1, p 425.
- M. de la bigne de villeneuve – l'activité étatique, paris, 1924, p19.
- Carré de Malberg : Théorie générale de l'etat, T1, p2.
- Maré Nouchi : croissance economique, edition Hazan, France, 1990, p45.
- SMITH, W, L, MACROECONOMICS, RICHARD D IRWIN, INC, 1970.
- Ahmed Henni, Economie De L'algerie Independante, ENAG, Algérie, 1991.
- AINOUCHE mohand cherif , la Fiscalité instrument de développement économique, contribution à une approche économique de la réforme Fiscale dans les pays en développement, référence au cas Algérienne,thèse doctorat d'état, institut des sciences économiques, université d'Alger,1992 .
- ALPASLAN AKAY, OLIVIER BARGAIN and author: Happy Taxpayers? Income Taxation and Well-Being,IZA DP No 6999, November 2012,p5.
- BARRO,ROBERT :macroeconomic ,wiley ,newyork ,1990,p89.
- Bernard Paulre «La causalite en economie » 2000, P 147-148.
- Bruce R. Scott : The Political Economy of Capitalism, Working papers 07/037.
- Clark, Golbalization and Fragmentation International Relation in the Twentieth Century,(Oxford University press, 1997, p. 1).
- El hadi makboul , le P.A.S en Algérie problématique et application, un revue du CENEPAP . N°15. 2000 .
- Erik S. Reinert: The role of the state ineconomic growth, Journal of Economic Studies,26,4/5,MCB university press,1999.

- GEORGE J. STIGLER: a dialogue on the proper economic role of the state, Selected Papers No. 7, graduate school of business unive George ABUSELIDZE, the influence of optimal tax burden on economic activity and production capacity, intellectual economics,2012, Vol. 6, No. 4(16), p. 493–503,p 6.
- GILLES champagne :l’essentiel du droit constitutionnel,paris,2001.
- GREENWAY D, SAPSFORD D: further econometric analysis of the relationship between fiscal dependence on trade taxes and economic development;public finance,Vol 43,n02, 1987.
- H. Broadman and F. Recanatini, "Seeds of Corruption: Do Market institutions matter?" World Bank working paper (WPS 2368) (Washington. D.C., World Bank, June, 2000).
- Hocine Benissad : " restructuration et reformes économiques (1979-1993)" OPU, Alger 1993.
- Jean Claude Martinez ;le fraude fiscal ,o.p.u algerie .
- JOHANN K. BRUNNER: Theory of Equitable Taxation,springer-verlag;1985.
- LOUIS KAPLOW: The Theory of Taxation and Public Economics,Princeton university press,2008.
- M. Rutherford, "The old and new institutionalism; can bridges be built?", Journal of Economic Issues, Vol. XXIX, 2 June 1995.
- M. Waters, Golbalization, New York, Routledge, 1995.
- Marc Labonte: The Size and Role of Government-Economic Issues-,Congressional Research Service,7-5700.
- Neil Brooks :The Social Benefits and Economic Costs of Taxation : a comparison of highand low-tax countries. CCPA.
- P ,NGAOSYVTHN :le role de l’impot dans les pays en voie de developement economique et socio-politique,L.G.D.J,1980.
- P. Beltrame,L,mehl:science et technique fiscal,press niversitaire ,V1,1959.

- P.E. Giffin and L.Ellington, "The Origins of Capitalist Markets: Transitions in Poland", Journal of Economics Issues, Vol. XXIX, No.2, June 1995.
- percebois, j , fiscalite croissance economica, paris, france, 1977.
- PIERRE Beltrame :fiscalité en France,hachette livre,paris 1998.
- R.SCOTT fosler :the new economic role of american state,oxford university press,1991.
- RACHID BENDIB : Microéconomie, traitement mathématique, OPU. (Algérie).
- STEPHANIE GAUDRON: La conception de l'Etat dans les théories de l'Economie Politique Internationale,document de travail, N° 02-2003,paris13.
- Tahar Ben Houria: L'économie De L'algerie, Paris, François Maspero, 1980.
- V. Tonzi and Hamid Dawoodi, "Corruption, Public Investment, and growth", IMF working paper (wp/93/139), (Washington D.C. IMF October 1997).
- VITO tanzi :the role of the state and the quality of thhe public sector,IMF working paper,WP/00/36.
- VITO TANZI:the changing role of the state in the economy,IMF working paper,wp/97/114,1997.
- WALTER HETTICH, STANLEY L. WINER: Democratic Choice and Taxation, A Theoretical and impirical Analysis,Cambridge university press,1999.
- Youcef deboub :les nouveaux mecanismes economiques en algerie,OPU,algerie,1995.
- PERCEBOIS J.FISCALITE ET CROISSANCE 5ECONOMICA PARIS 1977 France ..
- Arnaud Parienty, fiscalité l'impossible Réforme ?, le monde édition 1997 .



- GERVASIO SEMEDO : economie des finances publique, Mame Tour, 2001.
- LOUIS KAPLOW: The Theory of Taxation and Public Economics, Princeton university press, 2008.
- William G. Gal: Effects of Income Tax Changes on Economic Growth , The Brookings Institution and Tax Policy Center, September 2014.
- percebois.j. : structure fiscale optimale et incertitude (faculte des science economique de l'universite de clermont i 1980 n°15.
- NEWMAN M. K. LAM : GOVERNMENT INTERVENTION IN THE ECONOMY, public administration and development, 2000

## Sites

- [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).
- [www.imf.org](http://www.imf.org)
- [www.ons.dz](http://www.ons.dz).
- [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).
- [www.olemiss.edu](http://www.olemiss.edu).
- [www.hbs.edu](http://www.hbs.edu).
- [www.cnes.dz](http://www.cnes.dz).

# الملاحق

## الملحق الاول: اختبار الجذور الوحده لمتغيرات نموذج النمو

### اختبار النموذج 6 لـ: LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.231992	0.9999
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LPIB)  
Method: Least Squares  
Date: 08/17/16 Time: 03:27  
Sample (adjusted): 1993 2014  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.157730	0.128029	1.231992	0.2358
D(LPIB(-1))	-0.628196	0.244387	-2.570501	0.0205
D(LPIB(-2))	-0.704726	0.271922	-2.591644	0.0197
D(LPIB(-3))	-0.834335	0.244570	-3.411436	0.0036
C	32.48721	503.5163	0.064521	0.9494
@TREND(1989)	78.09821	72.42405	1.078346	0.2969
R-squared	0.590390	Mean dependent var		734.5864
Adjusted R-squared	0.462387	S.D. dependent var		788.8319
S.E. of regression	578.3882	Akaike info criterion		15.78537
Sum squared resid	5352526	Schwarz criterion		16.08293
Log likelihood	-167.6391	Hannan-Quinn criter.		15.85546
F-statistic	4.612310	Durbin-Watson stat		2.278555
Prob(F-statistic)	0.008509			

### اختبار النموذج 5 لـ: LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.520546	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LPIB)  
Method: Least Squares  
Date: 08/17/16 Time: 03:30  
Sample (adjusted): 1993 2014  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.278878	0.061691	4.520546	0.0003
D(LPIB(-1))	-0.707120	0.234284	-3.018219	0.0077
D(LPIB(-2))	-0.795922	0.259671	-3.065111	0.0070
D(LPIB(-3))	-0.899390	0.238145	-3.776653	0.0015
C	523.5145	215.9293	2.424472	0.0268
R-squared	0.560621	Mean dependent var		734.5864
Adjusted R-squared	0.457236	S.D. dependent var		788.8319
S.E. of regression	581.1515	Akaike info criterion		15.76462
Sum squared resid	5741531	Schwarz criterion		16.01258
Log likelihood	-168.4108	Hannan-Quinn criter.		15.82303
F-statistic	5.422739	Durbin-Watson stat		2.259536
Prob(F-statistic)	0.005308			

### اختبار النموذج 4 لـ: LPIB

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.415484	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LPIB)  
Method: Least Squares  
Date: 08/17/16 Time: 02:59  
Sample (adjusted): 1993 2014  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.303057	0.068635	4.415484	0.0003
D(LPIB(-1))	-0.603299	0.259679	-2.323246	0.0321
D(LPIB(-2))	-0.702077	0.289480	-2.425307	0.0260
D(LPIB(-3))	-0.620187	0.265943	-3.084066	0.0064
R-squared	0.408697	Mean dependent var		734.5864
Adjusted R-squared	0.310147	S.D. dependent var		788.8319
S.E. of regression	655.1832	Akaike info criterion		15.97067
Sum squared resid	7726772	Schwarz criterion		16.16904
Log likelihood	-171.6774	Hannan-Quinn criter.		16.01740
Durbin-Watson stat	1.865267			

## اختبار النموذج 6 لـ DLPIB:

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.735795	0.0007
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LPIB,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 08/17/16 Time: 04:12  
 Sample (adjusted): 1993 2014  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-2.610996	0.455211	-5.735795	0.0000
D(LPIB(-1),2)	1.161866	0.343138	3.385997	0.0035
D(LPIB(-2),2)	0.668969	0.207535	3.223400	0.0050
C	-439.2598	331.9062	-1.323446	0.2032
@TREND(1989)	156.3945	35.25695	4.435849	0.0004
R-squared	0.765994	Mean dependent var		20.62273
Adjusted R-squared	0.710934	S.D. dependent var		1092.034
S.E. of regression	587.1307	Akaike info criterion		15.78509
Sum squared resid	5860281.	Schwarz criterion		16.03305
Log likelihood	-168.6360	Hannan-Quinn criter.		15.84350
F-statistic	13.91192	Durbin-Watson stat		2.052709
Prob(F-statistic)	0.000033			

## اختبار النموذج 5 لـ DLPIB:

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.380066	0.0023
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LPIB,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 08/17/16 Time: 04:16  
 Sample (adjusted): 1991 2014  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	-0.920497	0.210156	-4.380066	0.0002
C	641.5599	212.9931	3.012116	0.0064
R-squared	0.465825	Mean dependent var		22.24583
Adjusted R-squared	0.441544	S.D. dependent var		1044.250
S.E. of regression	780.3672	Akaike info criterion		16.23706
Sum squared resid	13397405	Schwarz criterion		16.33523
Log likelihood	-192.8447	Hannan-Quinn criter.		16.26311
F-statistic	19.18498	Durbin-Watson stat		2.041691
Prob(F-statistic)	0.000238			

## اختبار النموذج 4 لـ DLPIB:

Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(LPIB,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 08/17/16 Time: 04:32  
 Sample (adjusted): 1995 2014  
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPIB(-1))	0.480891	0.252981	1.900899	0.0767
D(LPIB(-1),2)	-1.680329	0.391473	-4.292323	0.0006
D(LPIB(-2),2)	-1.611998	0.418371	-3.853031	0.0016
D(LPIB(-3),2)	-1.703623	0.412350	-4.131493	0.0009
D(LPIB(-4),2)	-0.862071	0.310632	-2.775221	0.0141

R-squared	0.721033	Mean dependent var	18.43000
Adjusted R-squared	0.646642	S.D. dependent var	1147.146
S.E. of regression	681.9090	Akaike info criterion	16.09999
Sum squared resid	6974997.	Schwarz criterion	16.34892
Log likelihood	-155.9999	Hannan-Quinn criter.	16.14858
Durbin-Watson stat	2.067845		

اختبار lfispet عند المستوى

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.774666	1.0000
Test critical values:		
	1% level	-4.440739
	5% level	-3.632896
	10% level	-3.254671

اختبار lfispet عند المستوى

Null Hypothesis: LTCA has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.924889	0.6119
Test critical values:		
	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054

اختبار LD TAX عند المستوى

Null Hypothesis: LDTAX has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.400512	0.3703
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

اختبار LIMPD عند المستوى

Null Hypothesis: LIMPD has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.977173	0.5849
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

اختبار LAUTIMP عند

المستوى

Null Hypothesis: LAUTIMP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.457760	0.9789
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: LDD has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.743365	0.2292
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

اختبار LDD عند المستوى

اختبار LIDE عند المستوى

Null Hypothesis: LIDE has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.167574	0.4858
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

## اختبار LSK عند المستوى

Null Hypothesis: LSK has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Null Hypothesis: LDEPF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.774583		-2.606292	0.2806
Test critical values:				
1% level	-4.374307		-4.374307	
5% level	-3.603202		-3.603202	
10% level	-3.238054		-3.238054	

## اختبار LDEPF عند المستوى

## اختبار LDEPE عند المستوى

Null Hypothesis: LDEPE has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.970418	0.5884
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

## اختبار LVE عند المستوى

Null Hypothesis: LVE has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.043011	0.5507
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

## اختبار ADF عند الفروقات

## اختبار DLFISRT عند الفرق

Null Hypothesis: D(DLFISPET) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.408179	0.0015
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

## اختبار DLIMPD عند الفرق

Null Hypothesis: D(DLIMPD) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.995526	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DLDTAX has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.793687	0.0042
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

## اختبار DLIMPD عند الفرق

Null Hypothesis: DLAUTIMP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.728531	0.0010
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

## اختبار DLAUTIMP عند الفرق

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.



Null Hypothesis: DLDD has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

### اختبار DLDD عند الفرق

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.083813	0.0414
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### اختبار DLIDE عند الفرق

Null Hypothesis: DLIDE has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.972214	0.0036
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### اختبار DLSK عند الفرق

Null Hypothesis: DLSK has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.683117	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### اختبار DLTCA عند الفرق

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.935778	0.0262
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

### اختبار DLVE عند الفرق

Null Hypothesis: DLVE has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.130744	0.0002
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار DLDEPF عند الفرق

Null Hypothesis: DLDEPF has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.338849	0.0113
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

## اختبار DLDEPE عند الفرق

Null Hypothesis: DLDEPE has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.933849	0.0288
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

## اختبار السببية لمتغيرات نموذج النمو

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/17/16 Time: 17:03

Sample: 1989 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LPIB does not Granger Cause LAUTIMP	24	2.01765	0.1605
LAUTIMP does not Granger Cause LPIB		0.88157	0.4304
LPIB does not Granger Cause LDD	24	4.56916	0.0240
LDD does not Granger Cause LPIB		0.24455	0.7855
LPIB does not Granger Cause LDEPE	24	0.68345	0.5169
LDEPE does not Granger Cause LPIB		0.87942	0.4313

LPIB does not Granger Cause LDEPF	24	3.32879	0.0576
LDEPF does not Granger Cause LPIB		0.26050	0.7734
<hr/>			
LPIB does not Granger Cause LDTAX	24	0.84228	0.4462
LDTAX does not Granger Cause LPIB		0.89131	0.4266
<hr/>			
LPIB does not Granger Cause LFISPET	24	4.01955	0.0350
LFISPET does not Granger Cause LPIB		2.78622	0.0869
<hr/>			
LPIB does not Granger Cause LIDE	24	0.84334	0.4458
LIDE does not Granger Cause LPIB		0.25437	0.7780
<hr/>			
LPIB does not Granger Cause LIMPD	24	0.36698	0.6976
LIMPD does not Granger Cause LPIB		2.00345	0.1624
<hr/>			
LSK does not Granger Cause LPIB	24	1.75667	0.1995
LPIB does not Granger Cause LSK		0.98202	0.3928
<hr/>			
LTCA does not Granger Cause LPIB	24	1.34657	0.2839
LPIB does not Granger Cause LTCA		1.52550	0.2430
<hr/>			
LVE does not Granger Cause LPIB	24	6.62948	0.0065
LPIB does not Granger Cause LVE		0.60858	0.5544
<hr/>			
<hr/>			

## الملحق الثاني: اختبار الجذور الوحدوية لمتغيرات نموذج البطالة

### اختبار ch في المستوى النموذج السادس

Null Hypothesis: CH has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.193687	0.4716
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(CH)  
Method: Least Squares  
Date: 08/21/16 Time: 19:20  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.181142	0.082574	-2.193687	0.0402
D(CH(-1))	0.165825	0.199030	0.833166	0.4146
C	6.288858	2.665859	2.359036	0.0286
@TREND(1989)	-0.227027	0.088813	-2.556239	0.0188

### النموذج الخامس

Null Hypothesis: CH has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.413355	0.8918
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(CH)  
Method: Least Squares  
Date: 08/21/16 Time: 19:24  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.026020	0.062948	-0.413355	0.6835
D(CH(-1))	0.328586	0.211967	1.550177	0.1360
C	0.197416	1.343377	0.146955	0.8846

R-squared	0.102740	Mean dependent var	-0.433333
Adjusted R-squared	0.017287	S.D. dependent var	2.101926
S.E. of regression	2.083679	Akaike info criterion	4.422616
Sum squared resid	91.17609	Schwarz criterion	4.569873
Log likelihood	-50.07139	Hannan-Quinn criter.	4.461683
F-statistic	1.202293	Durbin-Watson stat	2.219833
Prob(F-statistic)	0.320363		

### النموذج الرابع

Null Hypothesis: CH has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.874072	0.3270
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(CH)  
Method: Least Squares  
Date: 08/21/16 Time: 19:29  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)	-0.017259	0.019745	-0.874072	0.3915
D(CH(-1))	0.318450	0.195922	1.625387	0.1183

R-squared	0.101817	Mean dependent var	-0.433333
Adjusted R-squared	0.060991	S.D. dependent var	2.101926
S.E. of regression	2.036819	Akaike info criterion	4.340310
Sum squared resid	91.26986	Schwarz criterion	4.438482
Log likelihood	-50.08373	Hannan-Quinn criter.	4.366355
Durbin-Watson stat	2.209138		

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.452039</b>	<b>0.0014</b>
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

Resid

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH,2)

Method: Least Squares

Date: 08/21/16 Time: 19:34

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.671751	0.194595	-3.452039	0.0022
R-squared	0.340442	Mean dependent var		-0.087500
Adjusted R-squared	0.340442	S.D. dependent var		2.495090
S.E. of regression	2.026342	Akaike info criterion		4.291115
Sum squared resid	94.43942	Schwarz criterion		4.340201
Log likelihood	-50.49338	Hannan-Quinn criter.		4.304138
Durbin-Watson stat	2.194389			

اختبار ADF لسلسلة ch في الفروقات

النموذج السادس

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.762854</b>	<b>0.0371</b>
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH,2)

Method: Least Squares

Date: 08/21/16 Time: 19:32

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.813119	0.216091	-3.762854	0.0011
C	0.763248	0.948922	0.804331	0.4302
@TREND(1989)	-0.093848	0.065470	-1.280713	0.2143
R-squared	0.404559	Mean dependent var		-0.087500
Adjusted R-squared	0.347850	S.D. dependent var		2.495090
S.E. of regression	2.014929	Akaike info criterion		4.355514
Sum squared resid	85.25871	Schwarz criterion		4.502770
Log likelihood	-49.26616	Hannan-Quinn criter.		4.394581
F-statistic	7.133992	Durbin-Watson stat		2.062734
Prob(F-statistic)	0.004323			

النموذج الخامس

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
<b>Augmented Dickey-Fuller test statistic</b>	<b>-3.502951</b>	<b>0.0169</b>
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CH,2)

Method: Least Squares

Date: 08/21/16 Time: 19:33

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CH(-1))	-0.696896	0.198946	-3.502951	0.0020
C	-0.328510	0.422872	-0.776855	0.4455
R-squared	0.358052	Mean dependent var		-0.087500
Adjusted R-squared	0.328872	S.D. dependent var		2.495090
S.E. of regression	2.044037	Akaike info criterion		4.347386
Sum squared resid	91.91793	Schwarz criterion		4.445557
Log likelihood	-50.16863	Hannan-Quinn criter.		4.373431
F-statistic	12.27067	Durbin-Watson stat		2.189502
Prob(F-statistic)	0.002010			

النموذج الرابع

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.791730	0.9525
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

اختبار PIB

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.071268	0.0205
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

اختبار MS

Null Hypothesis: MS has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 5 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.659123	0.9877
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: D(MS) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.939788	0.0076
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

اختبار IMPD

Null Hypothesis: IMPD has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.832158	1.0000
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(IMPD) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.906145	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

## اختبار DTAX

Null Hypothesis: DTAX has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.434958	0.9983
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: TCA has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 5 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.221385	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	
10% level	-3.248592	

## اختبار TCA

Null Hypothesis: D(TCA) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.974789	0.0003
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: AUTIMP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.533152	0.9745
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

## اختبار Autimp

Null Hypothesis: D(AUTIMP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.981925	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: DD has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.338388	0.9977
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

اختبار Dd

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.102848	0.0371
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.055681	
10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: FISPET has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.892822	0.3195
Test critical values: 1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

اختبار Fispet

Null Hypothesis: D(FISPET) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.620458	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

اختبار DFISPET





Null Hypothesis: PP has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.491644	0.9953
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

Null Hypothesis: D(PP) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

إختبار Pp

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.809248	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: RESIII has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.893514	0.1810
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

إختبار resid

Null Hypothesis: D(RESIII) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.261261	0.0015
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

إختبار السببية لمتغيرات نموذج البطالة

F-

Null Hypothesis:	Obs	Statistic	Prob.
DD does not Granger Cause CH	24	4.67696	0.0223

CH does not Granger Cause DD		0.73451	0.4929
FISPET does not Granger Cause			
CH	24	1.24945	0.3092
CH does not Granger Cause FISPET		4.96418	0.0184
DTAX does not Granger Cause CH	24	2.29411	0.1281
CH does not Granger Cause DTAX		0.70651	0.5059
IMPD does not Granger Cause CH	24	0.91472	0.4176
CH does not Granger Cause IMPD		4.14817	0.0320
MS does not Granger Cause CH	24	0.90435	0.4215
CH does not Granger Cause MS		2.37958	0.1196
PIB does not Granger Cause CH	24	1.60793	0.2264
CH does not Granger Cause PIB		0.77830	0.4733
POP does not Granger Cause CH	24	4.60722	0.0234
CH does not Granger Cause POP		4.59022	0.0236
PP does not Granger Cause CH	24	1.05585	0.3674
CH does not Granger Cause PP		1.35596	0.2815
TCA does not Granger Cause CH	24	1.69987	0.2093
CH does not Granger Cause TCA		0.04927	0.9520
AUTIMP does not Granger Cause			
CH	24	0.65599	0.5303
CH does not Granger Cause AUTIMP		2.36311	0.1212

---

الملحق الثالث: اختبار الجذور الوحدوية لنموذج التضخم

عند المستوى **Inf** اختبار

Null Hypothesis: LINF has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.558509	0.3002
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.223528	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

اختبار **Lpib** ع المستوى

Null Hypothesis: LPIB has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.884397	0.1837
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LPIB) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.597753	0.0072
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

أختبار LM2 عند المستوى

Null Hypothesis: LM2 has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.155342	0.1160
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.052325	0.0003
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

أختبار TCH عند المستوى

Null Hypothesis: D(LTCH) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.958368	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: LTCH has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.400512	0.3703
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

أختبار DP عند المستوى

Null Hypothesis: LDP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.550811	0.3034
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LDP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.856126	0.0316
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

أختبار SMG عند المستوى

Null Hypothesis: D(LSMG) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.253081	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: LSMG has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.977173	0.5849
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

أختبار PP عند المستوى.

Null Hypothesis: LPP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.275718	0.4308
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.249694	0.0017
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

أختبار LMPD عند المستوى

Null Hypothesis: D(LIMPD) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.153331	0.0167
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: LIMPD has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.977173	0.5849
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

أختبار LDTAX عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: LDTAX has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.400512	0.3703
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LDTAX) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.793687	0.0042
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

أختبار LTCA عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: LTCA has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.924889	0.6119
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LTCA) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.935778	0.0262
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

## أختبار AUTIMP عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: LAUTIMP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.457760	0.9789
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(AUTIMP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.958368	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

## أختبار LDD عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: LDD has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.743365	0.2292
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LDD) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.083813	0.0414
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	



أختبار LFISPET عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: LFISPET has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.874788	0.7792
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(LFISPET) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.736624	0.0010
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

أختبار LPP عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: LPP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.373072	0.8996
Test critical values: 1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

Null Hypothesis: D(LPP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.166075	0.0004
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

## أختبار RESID عند المستوى

Null Hypothesis: RESIII has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.893514	0.6100
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

## اختبارات السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 08/30/16 Time: 17:07

Sample: 1989 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LINF does not Granger Cause DLDP	23	0.50233	0.6134
DLDP does not Granger Cause LINF		2.21921	0.1376
LINF does not Granger Cause LAUTIMP	24	0.39207	0.6810
LAUTIMP does not Granger Cause LINF		0.45247	0.6427
LINF does not Granger Cause LDD	24	0.00053	0.9995
LDD does not Granger Cause LINF		2.78861	0.0867
LINF does not Granger Cause LDP	24	0.78709	0.4695
LDP does not Granger Cause LINF		1.49507	0.2495

LINF does not Granger Cause LDTAX	24	0.20857	0.8136
LDTAX does not Granger Cause LINF		0.43987	0.6505
LINF does not Granger Cause LFISPET	24	0.00867	0.9914
LFISPET does not Granger Cause LINF		0.40894	0.6701
LINF does not Granger Cause LIMPD	24	0.08790	0.9162
LIMPD does not Granger Cause LINF		2.72136	0.0914
LM2 does not Granger Cause LINF	24	0.40758	0.6709
LINF does not Granger Cause LM2		2.16075	0.1427
LPIB does not Granger Cause LINF	24	1.71254	0.2071
LINF does not Granger Cause LPIB		0.04176	0.9592
LPP does not Granger Cause LINF	24	0.14166	0.8688
LINF does not Granger Cause LPP		0.82980	0.4513
LSMG does not Granger Cause LINF	24	0.90760	0.4203
LINF does not Granger Cause LSMG		0.53955	0.5917
LTCA does not Granger Cause LINF	24	1.13844	0.3412
LINF does not Granger Cause LTCA		1.67929	0.2130
LTCH does not Granger Cause LINF	24	2.74801	0.0895
LINF does not Granger Cause LTCH		0.77134	0.4763

الملحق الرابع: اختبار الجذور الوحدوية لنموذج ميزان المدفوعات

أختبار BP عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: BP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.965067	0.5912
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.815807	0.0043
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

أختبار PIB عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 2 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.735795	0.0007
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

Null Hypothesis: PIB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 3 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.231992	0.9999
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

أختبار TCH عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: TCH has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.028378	0.5583
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 4 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.094160	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

أختبار BC عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: BC has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.948967	0.5995
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.220362	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

أختبار ENDET عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: ENDET has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.594730	0.7661
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(ENDET) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.246177	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

أختبار FO عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: FO has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.346037	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

Null Hypothesis: D(FO) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.920489	0.0088
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

أختبار DD عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: DD has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.656750	0.9969
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

Null Hypothesis: D(DD) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.102848	0.0371
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

أختبار RESID عند المستوى والفرق

Null Hypothesis: RESIIID has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.627517	0.0965
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

### إختبار السببية لمتغيرات نموذج ميزان المدفوعات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BP does not Granger Cause BC	24	2.29076	0.0300
BC does not Granger Cause BP		1.01570	0.0197
DD does not Granger Cause BP	24	1.91885	0.0242
BP does not Granger Cause DD		2.09292	0.0269
ENDET does not Granger Cause BP	24	0.24910	0.0175
BP does not Granger Cause ENDET		3.75274	0.0400
FO does not Granger Cause BP	24	1.83728	0.0234
BP does not Granger Cause FO		3.65538	0.0374
PIB does not Granger Cause BP	24	0.11072	0.0123
BP does not Granger Cause PIB		4.23484	0.0490
TCH does not Granger Cause BP	24	1.13341	0.0208
BP does not Granger Cause TCH		2.11004	0.0274



### **Abstract:**

The current study aims to measure the impact of tax products on Algerian economy aggregate indicators, taxes are internally used to improve economic growth indicator and achieve positive and sustainable rates in the gross domestic product, and working to improve the inflation indicator by controlling the general levels of prices and limiting price soars, then work to improve the level of employment and alleviating high level of unemployment through tax exemptions -productive- on investment sector from one part, and increasing the outcome on profitable sectors and employ them to activate the inactive labor side. As for the outer level through the tax, the State seeks to work on increasing domestic production to achieve self-sufficiency and reduce the import bill, and stimulate its increase in order to boost exports, which work to improve the trade balance and then the balance of payments.

**Key words:** tax deductions, the tax burden, tax capacity, tax effort, economic growth, unemployment, inflation, balance of payments.

### **Résumé:**

Cette étude vise à mesurer l'impact des produits fiscaux sur les indicateurs globaux de l'économie algérienne, intérieurement les taxes sont utilisées afin d'améliorer l'indicateur de croissance économique et d'atteindre des taux positifs et durables dans le produit intérieur brut, aussi pour améliorer l'indicateur d'inflation en contrôlant les niveaux généraux des prix et limiter l'inflation, ensuite travailler pour améliorer le niveau de l'emploi et réduire le chômage élevé grâce à des exonérations fiscales -productives- sur le secteur de l'investissement d'un côté, et de l'autre augmenter le rendement des secteurs rentables et de les employer pour activer la main d'œuvre inactive, tandis que sur le plan externe, l'Etat tente à travers la taxe de travailler pour augmenter la production locale pour atteindre l'autosuffisance et la stimuler et réduire la facture des importations, a fin d'augmenter le volume des exportations, qui mène à améliorer la balance commerciale ensuite celle des paiements.

**Mots clés:** déductions fiscales, la charge fiscale, capacité fiscale, l'effort fiscal, la croissance économique, le chômage, l'inflation, la balance des paiements.

### **الملخص:**

تهدف الدراسة الى قياس أثر المنتوجات الضريبية على المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري، حيث تستخدم الضرائب داخليا من أجل تحسين مؤشر النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات موجبة ومستدامة في الناتج الداخلي الخام ، والعمل على تحسين مؤشر التضخم من خلال التحكم في المستويات العامة للأسعار والحد من جموحه، ومن ثم العمل على تحسين مستوى العمالة والتخفيف من إرتفاع معدلات البطالة عن طريق الاعفاءات الضريبية –المنتجة- على القطاع الاستثماري من جانب،ومن جانب آخر زيادة الحصيللة على القطاعات ذات المردود وتوظيفها لتفعيل العمالة الخاملة، أما على المستوى الخارجي فتسعى الدولة جاهدة بالضريبة على العمل لزيادة الانتاج المحلي لتحقيق الإكتفاء والتقليص من فاتورة الاستيراد ، والتحفيز على زيادته غاية في زيادة حجم الصادرات والتي تعمل على تحسين الميزان التجاري فميزان المدفوعات.

**الكلمات المفتاحية:** الإقتطاعات الضريبية، العبء الضريبي، الطاقة الضريبية، الجهد الضريبي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات.